الاقتصاد اللُّغويّ

في صياغة المفرد

الدكتور فخر الدين قباوة

مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان

هدية
إلى الزميل الكريم
الأستاذ الدكتور
أحمد هبو
مع التقدير

إهداء
د. أحمد ارحيّم هبو

لغويات

الاقتصاد اللغوي

لغويات

الاقتصاد اللغوي

في صياغة المفرد

الدكتور فخر الدين قباوة

الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان

١٠ (أ) شارع حسين واصف ، ميدان المساحة ، الدقي ، الجيزة - مصر

يطلب من : شركة أبو الهول للنشر

٣ شارع شواربي بالقاهرة ت : ٣٩٣٤٦٠٨ ، ٣٩٢٠٦١٦

١٢٧ طريق الحرية (فؤاد سابقا) - الشلالات ، الإسكندرية ت : ٤٩٢٤٨٣٩

الطبعة الأولى ٢٠٠١

رقم الإيداع ١٦٨٨٤/٢٠٠٠

الترقيم الدولي ١ - ٠٥١٥ - ١٦ - ٩٧٧ ISBN

طبع في دار نوبار للطباعة ، القاهرة

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بحمد الله العلي العظيم ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، أفتتح هذا العمل المتواضع ، سائلاً المولى - تعالى - أن يُسدِّد خطاه ، ويجعله رائدًا في الدرس المخلصِ للغة القرآن والعروبة ، ويُمدَّه بالبركة والنماء في تاريخ العربية ، والبحث العلمي المنشود .

وبعد ، فإن اللغةَ كالإنسان ، وُجِدَت مع جذوره الأُولى في تكوين آدم وحواء ، جاهزة للحضور والنماء ، فكانت مَلَكة ربّانيّة تلازم مَن كرَّمه الله ، وأسجد له الملائكةَ حين عبَّر بها عن القدرةِ والمعرفةِ والإبداعِ ، في تناول الواقع وما يحويه من كائنات . ثم كانت تفرعات البشر في الأصقاع والأحقاب ، تتداولُ هذه الغرسة الكريمة ، وتحمِّلها ثمارًا متنوعةً في التَّصويت والدلالة والصياغة والتركيب ، حتى شبت فيما بين أحضانها نبتة نابهة عزيزة ، كُتب لثمارها الإكرام والخلود ، هي لغة الضاد .

وقد يسَّر لي الله المحبة لهذه الثِّمار ، وهيّأ لي ملازمتها بالدرس والتدريس والبحث والتّنقيب ، لمتابعة ما عُرِف عنها في حياتها ، من تكوين واستخدام وأداء ، فلمست جانبًا بِكرًا لم يخصه الباحثون بالاهتمام المناسب له ، مع أنه جدير بالعناية ، لكشف ما يتضمَّنه من حقائق علميّة باهرة ، ونتائج واقعية قيِّمة . إنه السمة الاقتصادية في تناول المفردات وصقلها وتشذيبها ؛ لتكون

أهلاً لاستيعاب القرآن الكريم ، بآياته ومقاصده وإعجازه .

لذا رأيتني أقفُ إزاء موضوع منها محدود ، عنوانه « **الاقتصاد اللُّغوي في صياغة المفرد** » ، محاولاً البحث فيما يقدمه ، من ظواهر وخصائص وتوجهات وضوابط وأحكام . وكان عن هذا أن انطلقت من تمهيد إلى أبواب ثلاثة ، تجمع تلك الوقائع والحقائق ، وتفصِّل جوانبها بالتنظير والتمثيل والتحليل والتعليل ، لتضعها سائغة بين أيدي الزملاء والباحثين والدارسين ، ومن يحب عروبة اللسان ويكن لها الإجلال والإكبار .

في التمهيد وجب عليَّ أن أعرضَ ما تمتاز به الكائنات من تعاون ، لتحقيق اقتصاد في الشَّكل والمضمون ، وما طرحه القدماء والمعاصرون في التاريخ ، لبيان نشوء اللغة وتطورها ، وما تقدمه النصوص الإسلامية من نظرية تناسب الفكر المؤمن المطمئن إلى حكمة الله ورحمته . فإذا بي أنزِعُ قناع الداروينية المسيطرة على ساحة التفكير اللغوي ، وأدفع ما زرعته في النفوس من ضلال وأباطيل ، ليكون للصوت الإنساني حق الصفاء والغلبة والاستقلال. وختمت ذلك كله بعرض مراحل الاقتصاد اللغوي لدى المتكلم والمتلقي ، في التكوين والبيان والتخزين والتعبير .

أما الباب الأول فاختص باقتصاد اللغة العربية ، حيث انقسم إلى فصلين . وقد اهتم أولهما ببسط اقتصاد الجهود في التركيب من تفريعات وأنظمة مع الأمثلة التاريخية لتلك الظواهر الواقعيّة ، ثم تابع الاقتصاد في تنوع الأصوات ، بالمخارج والمواضع والصِّفات والمميزات للتَّصويت . وانصرف الفصلُ الثاني إلى عرضِ الاقتصادِ في تكوين الصِّيَغ ، فكان للمقاطع العربيةِ تميزٌ بالخفّة ؛ وللنَّبر الإيقاعي ألوانٌ من دلاليٍّ وصرفيٍّ وشعريٍّ ، وللوقفات درجات متوالية منتظمة متفاوتة . وهذا كله تعاونَ وتضافر لتكوين نسيجٍ تعبيري ، أشرق له وجهُ العربية ، واتَّسم بتخفيف الجُهد العلاجيِّ ، وتحقيقَ

البيان البليغ الأنيق .

وأما الباب الثاني فاقتصر على متابعة خصائص ذلك الاقتصاد ، وكان له فصلان أيضًا ، انصرف الأوّلُ منهما إلى تلمُّس تلك الخصائص في النِّظام الأصليِّ . وقد صدر عنه البحث في اختصار التَّفريع : من توزعٍ ثلاثيٍّ للظَّواهر الصَّوتية ، وتوحيدٍ للصِّيغ في الدلالة على المقاصد ، وتكثيفٍ للمعاني في صورٍ صوتيّة محدَّدة ، وتنويعٍ للدلالة في الصِّيغة الواحدة بحسب السياق ، وفتحِ قنوات بين المرامي المعنويّة المختلفة ، لتستفيد من قدرات التَّعبير على التَّلوين والتَّفنن والإبلاغ . ثم كان البحثُ لذلك في تبسيط الإيقاع : من أنماطٍ شكليّةٍ رشيقةٍ للأسماء والأفعال والحروف ، وتوزع للمقاطعِ العربية في نهج لطيف ، وسيطرة للمقاطع الخفيفة على الساحة الصوتية ، حين تشكيل المفردات والتراكيب .

وتوجه الفصل الثاني ، من هذا الباب ، إلى تلمُّس الخصائصِ المحصّلة في النظام الفرعيِّ . وقد تناول البحثُ من ذلك : اقتصادَ الجُهدِ في صياغة الأبنية من أسماءٍ وأفعالٍ مجرَّدة ومزيدة ، واختيارَ الخفيف الرشيق من الأصواتِ للزِّيادات المتشعبة في المفردات ، وتوزيعَ ذلك في مستويات يحتفظُ كل منها بما يناسبه من السياقِ ، والأدلةَ الإحصائية على تحقيق الجهد الأدنى للأداء والتَّلقي والاستيعاب ، في تدرُّج لاختيار الصِّيغ والتكثُّر من استخدامها ، بحسب الثقل والإجهاد للعلاجِ والفكرِ والتَّخزين . كل هذا بجداول وأرقام ونسب علميّة متقنة ، من عدة معاجم ودراسات ومقارنات ، تحقق ما ذهبت إليه النظريات المقترحة قبل .

وأما الباب الثالث فخلصَ إلى رصد أنماط الاقتصاد وضوابطه ، فكان له التبسط أيضًا في فصلين . وطبيعي جدًا أن يقفَ في الأول لاكتشاف الأنماط التي تشكَّلت فيها النزعة الاقتصادية لعروبة اللسان . وهنا عرض ما انتهى إليه

المعاصرون من مفهومَيِ المماثلة والمخالفة ، ورأى فيهما تحجيرًا للواسع لايناسب البحث العلمي . ومن ثَم استعرض الميادين التي تستوعب ظواهر اقتصاد العربية ، فإذا هي خمسة ، يضم كل منها عدة أنماط .

فالتَّقريبُ للأصواتِ يجمعُ بين طياته المشاكلة والمجانَسة والممازجة . والتَّوحيدُ للأصواتِ ينطوي على المماثلة في الحرفِ أو الحركة والمناظرة ، ونقصُ الأصواتِ يشمل البتر والإضعاف والنحت ، وزيادةُ الأصوات تحيط بالفصل والتَّخلُّص والتمكين ، ونقلُ الأصوات يشتمل على المخالفة والانزياح والقلب . وقد تفتحت هذه المصطلحات عن مفاهيم لغوية دقيقة متمايزة ، جلاّها التَّفسير الموضوعي اللازم ، مع الأمثلةِ الكثيرة المتنوعة ، والتَّحليل العلميّ الميسر ، والربط بين الأشباه والنَّظائر بالإشارة أو البيان .

ولقد اشتركت هذه الأنماطُ المختلفة في توضيح صور الاقتصاد العلاجي ، على الرغم من شذراتٍ نِشازٍ ، مثلت الصيغ المعروفة قبل النمو والاستخفاف . والجدير بالذِّكر أنَّ هذه النِّشاز هي دليل علميٌّ محسوس ، ومَنبَهة على افتراضات علماء الصرف ، حين يحلِّلون الصور الصوتية المخففة ، ويذكرون لها أصولاً قديمة مثقلة . الأمر الذي يحقِّق مسيرةَ الاستخفافِ من الصور المتعثرة الممجوجة ، إلى الألفاظِ المحكَّكة المنقحة ، في تشذيب وصقلٍ وتيسير على اللسان والحس والوجدان .

وتلقى الفصل الثاني ذلك كله ، ليصوغ ضوابط الاقتصاد الصوتي ، فرأى أن لمراحلِ النُّمو اللُّغوي سمات صبغتها بخصائصها الظاهرة . فقد كانت قُدمى أحقاب العربية ، في تأسيسِ النِّظام العام ، تسلك سبيلَ الاقتصادِ بشكلٍ عام واسع النطاق ، ثم تلتها الأطوار الوسطى ، بوضع النِّظام الخاص ، يقيد خطاها ما صدر عن سابقتها ، فتوجَّهت لتحقيق الجُهد الأدنى ، بتوليد الصيغ وتوزيع المفردات . وأخيرًا كانت المرحلة الدنيا ضيقة العطن ، تقتصر

على التَّحكيك والصقل والتَّخفيف ، لما ولَّدته عشرات القرون للاستهلاك ، من صور صوتية ناجزة تحمل آثارًا من الثقل والعسر ، وتقتضي عمليات تجميلية متعددة الأشكال .

ولهذا اتَّسمت تلك المراحلُ بمستويات مختلفة من الاختيار والاضطرار، تناسب واقعها والتَّطلعات التي تصبو إليها . ولاشك أنه كان للمشافَهة في جميعِ مراحل التَّطورات ، بصمات عميقة الأثر تيسر التَّوجه نحو تحقيقِ الجُهد الأدنَى . حتى إذا تنزلت رحمة الله - عز وجل - بالوحي الكريم ، وتناول المؤمنون آياته بالتلاوة والتَّدوين ، ترسَّخت صور الألفاظ صوتًا وصيغة وأداء، وضاقت مساربُ التَّغيير والتَّبديل ، في ميادين العروبة الخالصة .

وقد أطلَّ بنا هذا على ما قدمته المسيرةُ اللُّغويةُ من أحوال متعددة ، تسيِّرها عواملُ النَّحتِ والتَّشذيب ، هذه العوامل التي تمثِّل آليةَ الأداء اللفظيِّ ، والنزوعَ إلى المرونةِ في الانتقال بين الأصواتِ لدرج الكلام ، والعملياتِ الذِّهنيةَ غير الواعية تتهيّأ لاستقبال الأصوات التالية ، والخصائصَ المادِّية للحروف والحركات في ميادين التأثُّر والتأثير ، ومراتبَ تلك الصَّوتيات في أحياز الصِّيَغ والتَّراكيب ، وما يكون عن ذلك من مراكز للقوة أو الضعف في التَّسلط والانقياد .

والحقُّ أن علماءَ العربية كانوا قد ملؤوا نتائج هذه العوامل بحثًا وتحليلاً وتصنيفًا ، فتوضعت لديهم تحت أبواب مشهورة ، هي : الإبدال والإعلال والإدغام والحذف والزِّيادة والنقل . وهي أبواب جامعة مانعة ، تحيط بالظَّواهر الصَّوتية والتَّغيرات المختلفة التي تداولت ألفاظ العربية . إلا أنها كانت متعددة الجوانب موسَّعة المنافذ ، تتداخل وتتشابك بحيث يتعذَّر تميُّز بعضها من بعض ، في تحديد أنماطِ الاقتصاد . ولذا رأيتني أبحثُ عن ضوابط تجمعُ هذه المتفرقات ، وتوحِّد بين الأشباه والنظائر من الظَّواهر المتعددة ،

فقادني البحثُ إلى قانونين اثنين ، يصفان السُّلوك الواسع لمسيرة الاقتصاد الصوتي ، ويحددان الخطوط الكبرى للعمليات الصَّرفية المشهورة .

وأول ما وصلت إليه من الضوابط : قانون التَّجاذب ، يصف تفاعلَ الأصواتِ في السياق ، لتتغير خصائص بعضها ، ويتمّ الوفاقُ بينها في محيط الصِّيغة . والثاني هو قانون التَّنافر ، يصف تدافعَ الأصوات في التَّركيب ، وتنازعها في سلطة البقاء لتحقيق الانسجام . وكلا القانونين يرصد ما يوصل إلى تخفيفِ الجُهد العلاجيّ في الأداءِ والتَّلقي والاختزان . والفرق كبير بين هذين الناظمين وبين ما اعتمده المعاصرون ، من المماثلةِ والمخالفةِ اللتين لا تستوعبان إلا بعضَ جوانب لأنماطِ اقتصادية عربية ، بأشكال من التَّداخل والاشتباك والتَّقاطع .

واختتم هذا الفصلُ نتائجه ببسط مجموعتين من التَّفاعلات الصَّوتية المُنتشرة في تضاعيفِ الاقتصاد . أولاهما : عشرة أنواع من التَّغيير الطارئ، بتأثير بسيطٍ أو مركب ، ومتَّصل أو منفصل في أشكال : كلية مقبلة أو مدبرة ، وأُخرى جزئية مقبلة أو مدبرة أيضًا . والثانية : ثلاثة أنواع من المؤثرات ، الغائب والبسيط والمركب . مع العلمِ أن بعضَها قد يشترك في ظاهرةٍ معينةٍ ، ويتعاون لتحقيق مسيرة الجُهدِ الأدنى في الأداء ، أي : الاقتصاد اللغوي المنشود .

تلك هي أبعادُ الموضوع ومقاصده ونتائجه . وقد شرعت أحاضرُ فيه ، منذ عشرين سنة ، طلابَ الدِّراسات العليا من جامعات مشرق العروبة ومغربها ، أجمع المسائل والأدلة ، وأرصد سلوك الظواهر لتبين توجهاتها ، وأصف الوقائع بالتَّحليل والتَّفسير والتَّعليل ، وأضم بعض النتائج إلى بعض، بغية وضع الأصول والفروع والضوابط والقوانين الحاكمة .

وخلال ذلك كنت أستقري المصادرَ القديمةَ والمتأخرة والمعاصرة ، وما

يصدر في ميادين البحثِ العلميّ ، من دراسات للغة عربية أصيلة أو مترجمة ، لتلمُّس السبيل السوي ، في التناول والرَّصد والتَّأصيل ، حتى اجتمع لديّ زادٌ وافرٌ عظيمُ الفائدة ، واسع الدلالة طيب الثِّمار، يقدم بحثًا علميًا بكرًا في موضوعه ، غنيًّا في نتائجه ومضمونه ، ورائدًا في ميادين الدَّرس اللغويّ العربي . فآن لما احتشدَ أن يكونَ في كتاب ، يبلّغ الناس ما تحققت ولادته ، في أسلوبٍ موضوعيٍّ جدير بالتَّعرُّف والنَّقد والتَّقويم .

وإذ ذاك وقفت أمام المادة المذكورة ، أحلل عناصرها لكشف الأشباه والنظائر، وتركيب ما يجتمعُ في خطٍّ مشترك ، ويمثّل ظاهرةً موحدة ، بغية الدراسة للسلوك والعوامل الفعالة والنتائج الصادرة ، فكان أن توضعت لدي معلومات منتظمة ، ترسم الأملَ المنشودَ . ولأن عنوانَ البحث محدودٌ بصياغة المفرد ، فقد انحصرت الأمثلةُ في التَّنظير والتَّحليل والتَّفسير بالمفردات العربية مشهورة أو غريبة أو نادرة أو شاذة . وإذا شاب ذلك أحيانًا تركيب تعبيري فإنما يكون لشبهه بالمفردات ، في الاتصال الصَّوتيّ والخضوع للاحتكاك والتفاعل بالسياق . وقلّ أن يرد غير هذا من تعابير مركبة ، كان لها الحضور الآني المساعد على التَّوضيح والتَّفسير .

وفي سبيلِ وصفِ الظَّواهر ، وإيراد الألفاظِ المعبرة عن السُّلوك والوظائف ، كنت أتلمَّس دلالاتِ المعجميّة العربية ، لوضع المصطلحات المتضمنة للمفاهيم الدَّقيقة المتمايزة . وقد يسَّر لي الله منافذ البحث والاستقصاء ، حتى وضعت لكل مسألة أو ظاهرة أو مفهوم المصطلح الدالّ بعروبة وفصاحة بعيدًا عن تقمم « بالات » الهجنة والاستغراب . وكان عن ذلك مجموعة وافرة من الألفاظِ المفردة أو المركبة ، تحيط بجوانب الموضوع كله ، دون تداخُل أو تسيُّب أو استِجداء . وحسبي أنني بذلت جهدًا مخلصًا وفيًّا ، لهذه اللغة القرآنية الغالية ، أرجو أن يتقبلَه الله - تبارك وتعالى - بالرضا والثواب ،

ويجد عند الزُّملاءِ والدارسينَ والباحثين صدوراً رحبة ، لتنميته وإمداده بالتَّقويم والعطاءِ . وعلى الله قصد السبيل .

حلب ، في ٢١ من شعبان لسنة ١٤٢١هـ الدكتور فخر الدين قباوة

١٧ من تشرين الثاني (نوفمبر) لسنة ٢٠٠٠

إهـــداء
د. أحمد ارحيّم هبو

التمهيد

الاقتصاد واللغة

الاقتصادُ في العمل يَعني الاعتدالَ والاستقامةَ ، بلا إفراطٍ ولا تقتيرٍ ، والغاية منه التوفيرُ . وهو في الدّلالة اللُّغوية : اتّخاذُ القَصدِ . قال ابنُ جنّي : « أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب : الاعتزامُ والتوجُّه والنُّهودُ والنهوضُ نَحوَ الشّيءِ ، على اعتدالٍ كان ذلك أو جَورٍ . هذا هو أصله في الحقيقة ، وإنْ كان قد يُخَصُّ في بعضِ المواضع بقصد الاستقامةِ دونَ مَيل » . [1] وعلى هذا يَصيرُ القَصدُ : العدلَ واستقامةَ الطّريق ، والوسَط بين الطَّرفَين ، أي : ما بين الإسرافِ والتّقتيرِ .

فالاقتصادُ : توسُّطٌ واعتدالٌ في التّصرُّف ، لِتَجنُّبِ الإفراطِ والتّفريطِ . وله مظاهرُ مُختلفةٌ في الحياةِ العمَلِيّة ، مِنْ زِراعةٍ وصناعةٍ وتجارةٍ وإدارةٍ وتوجيهٍ ، وكذلك تَراهُ في ميدانِ التّفكيرِ العِلميّ ، لأنّه يَرمي إلى الإيجازِ ، والتّعويلِ على أقلّ ما يُمكن ، من الضّوابط والفُروض لتفسيرِ الظّواهرِ المختلفةِ ، في أشكالِها التي تتجاوزُ الحَصر أحيانًا . فالعِلمُ اقتصادٌ في التّفكيرِ والعملِ ، واختزالٌ للجُهد والنشاطِ في ميادين الحياة .

نزعة الكون إلى الاقتصاد

تَميلُ الكائناتُ إلى التّخلُّص مِن مظاهرِ التّلوّي والتّكسُّرِ والتّعقيدِ وكثرةِ الانعطافِ والنُّتوء ، لِتَصيرَ أقربَ إلى الاستقامةِ أو الانحناء أو الانسياب ،

كالذي نَراه أظهرَ ما يكون في الكرة الأرضيَّة والقبَّة السَّماويَّة والكواكبِ والنُّجوم . فقد كانت الأغوارُ والجبالُ أكثرَ تكسُّرًا وتحدبًا مِمّا نراه الآن ، وهي تزدادُ توجُّهًا نحو الاعتدال بعواملِ النَّحت والتَّعريةِ ، من رياح وأمطار وسُيولٍ وتَقلُّباتٍ للحرارةِ والبُرودةِ . وكذلك شأنُ الكواكبِ تكتسبُ بالمؤثِّراتِ المختلفةِ التي تتعرَّض لها ، كثيرًا من مظاهر الانسياب بالنسبةِ إلى ما كانتْ عليه قبلُ .

ويُمكِننا أنْ نلحظَ هذا ، في أشكالِ قطراتِ المطرِ والنَّدى والبَرَدِ الكُرويَّة ، وفي سوق الأشجارِ وجُذوعِها وأغصانِها الأُسطوانِيَّة ، والأَزهارِ والأوراقِ والثِّمارِ الانسيابيَّة . وها أنت ذا تَرى الثُّلوجَ والجليدَ والرِّمال ، ومُنعَطَفاتِ الوِديانِ والأنهارِ والخُلجان والشَّواطئِ والرّؤوس البَحريَّة ، تَنزِعُ عنها بعضَ مظاهرِ التكسُّرِ والالتِواء ، لتصير إلى ما هو قريبٌ مِن الاستِقامةِ والاعتدالِ . وبذلك تُقتصد مظاهرُ غفيرة من الشكل والتكوينِ .

و الحركاتُ أيضًا تَتَّخِذُ الأشكالَ الاقتصاديَّة . فالكواكبُ تَخضَع في دورانها حول نفسها أو حول غيرها ، للخُطوط شِبه الدائريَّة بانتظامٍ وديمومة ، والرياحُ والسُّحب تَتَّجه في مَساراتٍ شِبه مُستقيمة ، ثم تَلتوي بانعطافات انسِيابيَّة أو دائريَّة ، والأشياءُ تسقُطُ في تَوجُّهٍ شاقولي ، إذا لم يَعترضْ سبيلَها مُعرقِلاتٌ ومُثبِّطاتٌ ومؤثراتٌ جانِبيَّةٌ ، والإنسانُ المتَّزِنُ يُفضِّلُ السَّيرَ المستقيمَ ، دون تَعرُّجٍ أو تَلَوٍّ أو انعطاف ، وكذلك الحيوانُ في سَيْره وطَيرانِه وسِباحتِه ومطاردةِ الفرائس . وإن اضطُرَّ إلى الانعِطافِ فَغالبًا ما يتَّخِذُ ، بلا شعور أو قصد ، أخصر الأشكال وأيسرها عليه .

بل إنَّ الأوساط المتماسَّة يَغلِبُ عليها هذا التَّوجُّه الاقتصاديُّ . فما تَناقَض مِنها أو اختلف ، كثيرًا ما تَتخلَّى عناصرُه عن بعض تَميُّزها ، لتمتزجَ فيما حولها ، مكوِّنة لونًا جديدًا متوسِّطَ الخصائص والسِّمات . ومِن ثَمَّ تَجد الحارَّ

والباردَ يلتقيان فيتمازجان ، ويَصيران إلى وَسَطٍ بين هذا وذاك . والطعومُ يجتمع ما اختلف منها في الدرجة ، ليُكوِّنَ مزيجًا يُمثِّل الاعتدال . والموادُّ المتفاوتة الكثافة يَمتزِجُ بعضُها ببعض ، فإذا هي مادةٌ تَختصرُ الفوارق وتُوحِّد القِوام . وكذلك الألوانُ والروائحُ واللَّهجات وأشكالُ السلوك الإنساني ، تَلتَقي في بوتَقةٍ واحدةٍ ، لِيكتسبَ كُلٌّ منها بعضَ سماتِ جيرانه ، ويُؤلِّفَ معها وحدةً أو كالوحدةِ في التَّوجُّه والانتظام ، هي صورةٌ من الاقتصادِ والاعتدال .

ثم إنَّك لترى نفسَك وإخوانك من حولك ، تختارون للاستخدام ما هو أقربُ إلى الاقتصاد ، في الشَّكلِ أو الجُهد أو التكاليف . فالأثاثُ والأدواتُ والأجهزةُ والآلاتُ مثلا ، في المنزل والمكتب والمستشفى والمدرسة ، يُفضَّل أن تكونَ ذاتَ طابَع انسيابي قليلِ النتوآتِ والزَّوايا الحادَّة المؤذِيةِ . والشوارعُ والجسورُ والأنفاقُ يغلِبُ عليها طابَعُ الاستقامةِ والاعتدالِ . والمخترعاتُ الآلية تَتَّسِمُ بالحركاتِ الدائريَّة أو اللولبيَّة أو المستقيمة ، وتَتوجَّهُ في تَطوُّرها نحوَ الاختصارِ في المظاهرِ المعرقِلَة ، فتجدُ المنكَسِرَ أوالمتعرِّجَ يصيرُ إلى الانحناءِ أو الاستقامةِ ، وتزولُ الظواهر الحادَّةُ والنّتوآتُ منه بالتَّدريج ، ليصيرَ أقدرَ على توفير الاستهلاك للجهودِ والنَّفقاتِ .

وهذا أيضًا يظهرُ جليًّا ، في الميادينِ الاجتماعيةِ ، كالدِّين والوطنيَّة مثلاً . فالرموزُ الدينيَّة في الاعتقادِ والعباداتِ اختصارٌ كبيرٌ لعوالِمَ عظيمةٍ ، تَعجزُ المادةُ عن تمثيلها . ومِن ذلك ما يَشيعُ بين الأمم ، من الهلال والصليب والعَلم، والتشهُّدِ والسُّجودِ والتَّوجُّه إلى القِبلَة ، والشِّعاراتِ المختلفةِ لتخصيصِ الاتِّجاهِ والمقاصدِ . وإذا كان بعضُ تلك الرموز ضَخمًا ، كأصنامِ الوثَنيَّة والنُّصُبِ التَّذكارية ، فإنَّما جُعِلَتْ كذلك لأنَّها عند أصحابها تُمثِّلُ الظواهرَ الكُبرى ، التي تَفوق ما سِواها من المعاني والأحداثِ ، كُثِّفَتْ في هذه

الأشكالِ الماديَّةِ الموجَزة .

نشوءُ اللُّغةِ و تَطوُّرُها

واللغةُ هي أيضًا وسيلةٌ اقتصاديَّةٌ ، لأنَّها رموزٌ صوتية محدودة ، تؤدِّي معانيَ كثيرةً غيرَ ذاتِ حدود . ولكي تَتَّضحَ صورةُ ذلك نَقِفُ قليلاً إزاءَ تَوجُّه العلماءِ في نُشوئها لدى الإنسانِ . فقُدَماءُ الإغريقِ اختلفوا كثيرًا ، حين زَعم بعضُهم أنَّها توقيفٌ إلَهيٌّ ، وادّعى آخرون أنَّها اصطلاحٌ إنسانيٌّ ، ثم جاء أفلاطون ليوفِّقَ بين الجانبَين ، فيرى أنّ أصلَها التَّوقيفُ ، ثم دَخَلها تَواطُؤُ النّاسِ على تَنميتِها ، وتَطويرِها بالاصطلاح والاتّفاق (٢) .

وكذلك كان شأن عُلماءِ العربية والإسلام ، من الخلافِ . فقد جَزم ابنُ فارس (ت ٣٩٥) أنّ اللغةَ تَوقيفٌ من اللهِ ، علَّمها آدمَ ومَن بَعده من الرسُلِ ، حتّى استقرَّت بالبعثة النبويَّة الشريفة ، فليس للإنسانِ في تكوينِها مِن جُهدٍ يُذكَرُ (٣) . وذهب بعض المفسرين إلى تعليم آدم جميع اللغة جملة وتفصيلاً ، الألفاظ والمعاني مفرداتها وتراكيبها ، وما يكون في ذلك من اسم أو فعل أو حرف (٤) . وعليه فإنها كانت خَلقًا إلهيًّا ، أي : عمليةٌ تلقائية مباشرة بين إرادة الله - تعالى - وموضوع إرادته ، تجسَّدت بقوله « كن » فكانت عِلمًا ضروريًّا ، بألفاظٍ وتراكيبَ موضوعةٍ لمعان مخصوصةٍ ، ثم ظهر فيها تَوسِعةٌ واستيعابٌ للجديد ، من دون زيادة على الأصول القديمة التوقيفيَّة .

هذا في حين أنَّ أكثرَ أهلِ النَّظر اتَّفقوا على أنَّها اصطلاحٌ وتواطؤ ، اخترعَها الناسُ وتابعوها بالتَّنميةِ والإغناء . فالبشر كانوا على فطرة وقدرات محدودة ، ثم تحرّكوا لبلوغِ مَلَكة التعبير للتواصل ، برموزٍ صوتية فحروف فألفاظٍ فتراكيبَ . وهكذا فاللغةُ طارئةٌ على المجتمعات : إمّا أنَّ رجالَ الفِكر والتدبير ، على ما ذكر الفارابي ، كانوا قد شرَّعوا تلك الصيغ والتعابير ، كما تُشرَّع الأَحكامُ والقوانينُ ، وحَمَلوا الناسَ عليها ، حتى اكتسبتْ صِفةَ المداولةِ

والاستعمال ، وإمّا أنَّ كُلَّ إنسان كان إذا حَدث له معنًى جديدٌ يخترعُ له لفظًا خاصًّا ليبلِّغ به أصحابَه ، وهُم يُقِرُّونَه عليه ويُواطِئونَه (٥) . ذلك لأنَّ العمليَّةَ اللغويَّةَ كظاهرةِ التَنفُّسِ ، على رأي القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥) ، لا تحتاجُ إلى سلطةٍ عُليا ، بل لكلِّ إنسانٍ أن يُواضعَ غيرَه على لغة مبتدأة (٦) ، وهذا مذهب الكثير من المعتزلة .

وفي هذه السبيل من التوجه الاصطلاحي ، عرَّف قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧) الكلام بأنه « حروف خارجة بالصوت متواطؤ عليها » (٧) . ولذا كانت معانيَ الألفاظ تبعًا لإرادة المتكلمين ، فاختلفت اللغات في تركيب الأصوات والصيغ والجمل والأساليب ، للدلالة على معنى واحد . ولذا وجب أيضًا ، كما يقول أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧) ، نَقل اللغة عن السلف بالسماع والتلقِّي رواية ومشافهة ، دون التحكُّم المنطقي فيها بالقياس والاجتهاد (٨) .

وكان القاضي أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣) قد حاول أن يجمع بين نظريتَي التوقيف والاصطلاح . يعني أن آدم علَّمه الله أسماء ما يحتاج إليه ، ثم إن علماء أبنائه ، بعد أن نقلوا تراثه ، لم يتلقَّوا شيئًا جديدًا بالتعليم ، وإنما اصطلحوا على لغاتهم ما جدَّ عندهم (٩) . أما ابن جني فكان قد عرض صور الخلاف ، مضطربًا في اتخاذ موقف واضح محدَّد ، وتقبَّل مذهب بعض العلماء ، أن تكون اللغات كلها ناشئة ، عن محاكاة الإنسان للأصوات الطبيعية ، لدى الحيوانات والرياح والرعد والمياه ، وتولَّدت متكاملة عن ذلك فيما بعد (١٠) . ونتيجة لهذا ورد في اللغات ألفاظ كثيرة ، تمثِّل المعانيَ التي تدل عليها ، بأصواتها أو بنائها الصرفي ، من حركات متلاحقة أو تقطُّع أو تكرار .

وأخيرًا جاء علماء العصر الحديث ، يحاولون بحث الموضوع بأساليب مختلفة ، فعَمَدَ بعضُهم إلى لغاتِ الأمَمِ البدائية ، ليذهب مذهبَ المحاكاة

الطبيعيَّة ، الذي تقبَلَهُ ابنُ جني وأَنصاره . ورجع آخرون إلى اللغاتِ القديمةِ المنقرضة ، أو إلى تدرُّج الأطفالِ في ممارسة اللغة ، ليكتشفوا توجُّه النشوءِ والتطوُّر في الحياة اللغوية . وتلبَّث بعضٌ منهم إزاء مقارنة اللغات المعاصرة ، ليرفُض التوقيف والمحاكاة ، ويقرِّرَ أنَّ الإنسان كان لديه غريزة لغوية ، استخدمها في التعبير عمّا يدركه . ولأنَّ الغريزةَ واحدة بين الناس ، تشابهتْ تعبيراتٌ وأساليبُ كثيرة في جميع اللغات . ثم انقرضَت تلك الغريزة وتلاشَتْ ، لغياب الحاجة إليها في الوجود ، شأنُها شأنُ كثيرٍ من الغرائز الإنسانية المنقرضة (١١) .

والحقُّ أنهم جميعًا يسلكون السبيلَ غيرَ الموضوعي ، للظاهرةِ اللُّغَوية في حياة البشر ، إذ يُرسِّخون في أذهانهم الإسرائيلياتِ القديمةَ أو الحديثة - أعني ما جاء في الكتاب المقدس ، أو في النظرية الداروينية للنشوء والارتقاء - ومن هذه الزوايا ينطلقون لبحثِ ما وُضع تعليمًا وتلقينًا ، أو نشأ وترقى في قوانينِ التقليدِ ، أو تنازعِ البقاء والتكاثر الاعتباطي ، ليضعوا تاريخًا لأبرز خصِّيصة من خصائصِ الإنسان في الوجود ، أي : التعبير اللغوي .

فالإنسانُ معروف لدى جميع الأمم ، أنَّه « حيوانٌ ناطقٌ » . يعني أنَّه يتميَّزُ من جميعِ المخلوقات بالكلام ، أي : باستخدام اللُّغة لِلتفكيرِ والتعبيرِ والخِطاب ، في كلِّ عصرٍ وكُلِّ مكانٍ ، لأنَّ « النَّفْسَ النّاطقةَ هي الإنسانُ من حيثُ الحقيقةُ » (١٢) . وعلى هذا ، فإنَّ الوجودَ البشري بالإنشاءِ الربّاني يُوازيه وجودُ اللغة ، والعلاقةُ بينهما اقتضائيةٌ حَتمية : لا لغة بلا بشرٍ ، ولا بشر بلا لغةٍ ، أيًّا كان نوعُها ودرجتُها من البدائيَّة أو الرُّقي . وعندما لامَستْ أقدامُ آدَمَ وحواء ظاهرَ الأرضِ ، كان لديهما لغةٌ سائغة تتناولُ ما حولَهما من الكائناتِ ، بأصواتٍ رَمزيَّةٍ معبِّرةٍ محدَّدةٍ واضحةٍ ، يتبادلانها ويتلقّاها منهما الأولادُ .

أمّا كيف كان ذلك فمشكلة نَعرض لها، على الرَّغم مِن أنَّ الجمعيَّةَ اللغويَّةَ الفرنسيَّةَ قد حَظَرت البحثَ فيها . فلقد ألقى رجالُ تلك الجمعيةِ وآخرون من قبلُ في هذا الموضوع مذاهبَ، تُبلبلُ الأفكارَ وتُزوِّرُ الحقائقَ، وليس لها مِن مُستَنَدٍ علميٍّ أو قرارٍ . ثم مَنَعوا التعرُّضَ له، في بحثٍ علميٍّ، ليَبقَى الدارسون في دُوّاماتٍ من الأوهام والاضطرابِ دون بَيانٍ واستقرار .

إنَّ أنصارَ النظرية التَّلقينيَّة من المسلمين يَعتَمدون الآيَة الكريمَة : ﴿ وعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّها ﴾ (١٣) . وهم يَروُون عن ابن عباس (ت ٦٨)، في تفسيرها، أنَّ الله - تعالى - علَّمَ آدَم أسماءَ وَلَدِه إنسانًا إنسانًا، والدوابُّ فقيل له : هذا الحمارُ، وهذا الجملُ، وهذا الفرسُ . . . إنَّها الأسماءُ التي يتعارَفُ بها البشرُ : إنسانٌ ودوابُّ وسماءٌ وأرضٌ وسَهلٌ وبَحرٌ وخَيلٌ، وأشباهُ ذلك، أي : اسمُ كُلِّ شيء، ما كانَ وما سيكونُ، في جملتِه وتفصيلاتِه .

بل لقد زَعموا أنَّه لَمّا سُئِل ابنُ عباس : أ علَّمَهُ اسمَ الصَّحفة والقِدْر ؟ قال : نَعم حتى الفَسوةِ والفُسَيَّة (١٤) . ومن ثَمّ تداولَ هذه المقولاتِ بعضُ التّابعين والمفسِّرين، وتوسَّعوا فيها، حتّى ذهبوا إلى أنَّ آدمَ تعلَّمَ جميعَ اللُّغات، كما رُوِي عن كعبِ الأحبار، ثم كَلَّم كلَّ واحدٍ من بنيه بإحداها، فتفرَّقوا في البلاد، واختصَّت كُلُّ جماعةٍ بلغةٍ .

وأنت إذا رَجعت إلى الإسرائيليات القديمةِ رأيتَ مَصدَرَ هذه المقولاتِ، ولمستَ أثرَ النَّقلِ عمَّن أسلمَ من اليهود في عهد النبوة، من أمثال كَعب هذا، رضي الله عنه . فقد جاء في الكتاب المقدَّس أنَّ الله خلقَ من الأرضِ جميعَ الحيواناتِ، وجميعَ طُيور السماءِ، ثم عرَضَها على آدمَ ليرى كيف يُسَمِّيها، فيحمِلَ كُلٌّ منها الاسمَ الذي يضعُه له آدم، فوضَع أسماءً لجميعِ ذلك (١٥) . وهذا كما ترى منبعٌ ثَرٌّ لتلك المقولاتِ التَّلقينيَّة .

وقد تَفرَّع عن هذه النظريَّة أيضًا ، أنَّ التَّعليمَ مرادٌ به الإلهامُ ، أي : التبيينُ والتوضيحُ ، أو الإلقاءُ في النَّفْسِ . وسواء أكان التعليمُ تَلقينًا أم كان إلهامًا ، فإنَّه يَعني التوقيفَ الإلَهيّ ، وأنّ آدمَ كان مُتلقيًا ، تعلَّمَ اللغة بمفرداتِها وتراكيبِها ، ولم يكُنْ له في ذلك غيرُ جُهدِ المعاناةِ في التَّلقِّي والحِفظِ ، كما يَحفَظُ كبارُ البشرِ لغةً أجنبيَّة .

ولو كان التعليمُ المذكورُ لآدَم هو ما عَرضنا ، من أنَّه التلقينُ أو التحفيظُ أو الإلهامُ ، لأسماءِ سُلالتِه فردًا فردًا ، والدوابِّ والسماءِ والأرضِ والسهولِ والجبالِ والبحارِ ، وكُلِّ شَيءٍ حتّى الصحفةِ والقِدْرِ . لو كان هذا حقًّا لما أدهش الملائكةَ حين أنبأَهم بالأسماءِ والعباراتِ المناسبةِ ، لأنَّ ما يُلقَّنهُ المخلوقُ ويحفظُه ، أو يُلهَمَه بقُدرةِ قادرٍ ، ليس فيه امتيازٌ يُحيِّرُ الملائكةَ . ولو لُقِّنوه هم أو أُلهِموه ، من قبلُ ، لكان لهم جوابُه وكلامُه .

التعليمُ هنا ، كما يرى جُمهورُ المفسِّرين ، هو خلقُ القدرةِ على التَّسمياتِ . ومعنى هذا منحُ آدمَ مَلَكةَ تسمية الأشياء [١٦] ، لا تعليمه الأسماء نفسها ، لأنّ القُدرةَ على التسمية غيرُ تَعلُّم الاسم [١٧] . وهذا يعني أنَّ الإلهام المذكور قبلُ هو التمكينُ من وضعِ اللغة اللازمة ، كما ذكر إخوانُ الصّفا [١٨] ، أو إلهامُ القدرةِ على وضعها ، فكان أن ولَّدها آدمُ بتدبيره وفكرِه . وإنما نُسِبَتْ إلى الله ، كما قال الغزالي ، لأنه هو مصدرُ الخَلق والتكوينِ ، في كل شيء [١٩] .

وقريبٌ من هذا ما جاءَ عن إخوانِ الصفا [٢٠] ، من أن الله – سبحانه وتعالى ـ وضَع في آدمَ وحواء ملَكةَ التوليدِ للُّغة ، وزوَّدَهُما بالقُدرات الواعيةِ المنتجَة لها ، ثم تركهُما يُمارسانِها في الجنَّة ، فكان لديهما رموزٌ صوتيَّة محدودة ، تَركَّبَ منها ما بَزّ آدمُ به الملائكةَ ، فأُمِروا بالإقرارِ له والسّجود . وهو أيضًا ما تَنُصُّ عليه الآيةُ الكريمةُ السابقة الذكر [٢١] .

فالتعليمُ هنا ليس تلقينًا أو إلهامًا ، كما يرى أصحابُ التوقيف ، وإنما

هو خلق القدرةِ اللغويةِ المبدعة ، القدرةِ على الرمزِ بالأسماء إلى المسمّيات ، وعلى التفكيرِ الحُرّ والتعبير ، للتوصُّل إلى المعرفة والتفاهم والتواصل . والمؤنس في هذا ما جاء في عدّة آياتٍ قرآنية . ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ اقرأْ وربُّكَ الأكرَمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بالقَلَمِ ، عَلَّمَ الإنسانَ ما لَم يَعلَمْ ﴾ (٢٢) ، أي : مَكَّن جنسَ الإنسان من القدرة على تعلُّم الكتابة ، والتدبُّر لاكتشاف الحقائق ، بخَلق القُوى اللازمة والأدلَّةِ المقنعةِ (٢٣) ، فأقدَره على اكتسابِ العلوم بعدَ الجَهلِ ، وتنظيمِ حياتهِ وتَبصُّرِه بالحقّ والباطل ، ليسأله بعد ذلك ويُحاسبَه ويَجزيه ما يستَحِقّ .

ولذلك ترى في قوله ، عزَّ وجلَّ : ﴿ الرَّحمَنُ ، عَلَّمَ القُرآنَ ، خَلَقَ الإنسانَ ، عَلَّمَهُ البَيانَ ﴾ (٢٤) ، تحقيقَ ما ذهبْنا إليه . فالرحمنُ - سبحانه وتعالى - لم يلقِّن البشرَ آياتِ القرآنِ الكريم ، ولم يلقّنهم الإفصاحَ والتعبير عمّا في الضمير باللُّغات (٢٥) . وإنّما جَعل فيهم من القدراتِ ما يستطيعون به ذلك التَّعلُّمَ ، ويستفيدون منه في التَّصرُّف والصلاح . وإلّا فإنك تَزعم أنَّ كُلَّ إنسانٍ يُتقِنُ القرآنَ والبيانَ ، منذ ولادته ، ولا يحتاجُ إلى تبليغٍ أو تدريبٍ أو توجيهٍ . وأنّى لأحدٍ مثلُ هذا المقالِ ؟

وهكذا تَجد الضَّعفَ والتهافُتَ ، للنظريَّة التوقيفية الخالصة وما وراءَها من الإسرائيليات . أمّا نظرياتُ المحاكاةِ والتدرُّج والغريزةِ والمواضعة فترتَدُّ إلى مقولاتِ فلاسفةِ اليونان ، كما ذكرنا من قبلُ . وقد غَذَّتْها في العَصرِ الحاضر نظريةُ داروين التطوُّريَّة الإسرائيليَّة ، فصار لها تشعُّبٌ ومذاهبُ واتجاهاتٌ . إنها تستطيع أنْ تُفسِّرَ تَطوُّرَ اللغاتِ وتَشَرذُمَها ، بعد أن كانت لدى آدمَ واحدةً متميزةً ، وأنْ تُفسِّرَ النُّموَّ والتشعُّبَ والضَّعفَ والاندثارَ أيضًا . ولا يمكن اعتمادُها أصلاً لتفسيرِ النُّشوء اللُّغويّ .

ففي الكلماتِ المعبِّرةِ عن أصواتٍ طبيعيَّةٍ مَلحَظٌ من المحاكاة ، وفي تطوُّرِ

اللُّغات وغِناها إشاراتٌ إلى التدرُّج ، وإشباعِ الغريزةِ اللُّغويّة ، وفيما يَجدُ من المفرداتِ والتراكيبِ والدلالاتِ تحقيقٌ للمواضعةِ والاصطلاح . وهذه كلُّها تُمثّل جانبًا مَحدودًا من عالَمِ اللُّغات الإنسانيّة ، لا يمكنُه أنْ يفسّرَ الظواهرَ اللغويَّة لدى البشرِ ، بَلْهَ أن يتطاولَ إلى استيعابِ وجودِها وتَحققِها في ميادينِ الحياة .

وحسبُكَ ههنا أنَّ تلك النظريّاتِ تبدأُ من اكتمالِ القُدرة اللغويّة ، لدى الإنسانِ ، بعد مراحلِ التَّطوُّرِ المزعومِ . وهذا يَقتضي أنّه ظهر في الكونِ على صورةٍ خَلقيَّةٍ بقدراتٍ قاصرةٍ ، وتوجُّهات محدودةٍ ، عاجزًا عن التفكير والتعبير ، ثم نشأ لديه بعضُ الإدراك والتفكُّر والتصوُّر لما يتَّصِلُ بفِطرته . واحتاج بعدَ هذا إلى تعريفِ غيره ما في ضميره ، ففزع إلى التواصل والإبلاغ بالإشارات فالرموز ، فالتصويتات المحدودة بالحروف . ومن تكرار تلك الممارسات تكوَّنت لديه أخيرًا القدرة على أداء المفردات فالجمل فالتراكيب ، أي : المَلَكة اللغوية الدقيقة التعبير والتبليغ [٢٦] .

ذلك لأنَّ المحاكاةَ والغريزةَ والمواضعةَ لا تكون ، كما يقولُ ابنُ حَزم (ت ٤٥٦) ، إلا مِن قومٍ قد اكتملَتْ أذهانُهم ، وتَدرَّبَت عقولُهم ، وعَرفوا حدودَ الأشياء واتفاقَها واختلافَها وطبائعَها . وإذًا فلا بُدَّ أن يكونَ قد مَضَى على الإنسانِ ، قبلَ بلوغِه هذه الغاية من الاقتدارِ ، عصورٌ كثيرةٌ جدًّا ، وهو خاضعٌ للتَّربيةِ والحياطةِ والكفالةِ [٢٧] .

وهو لا يقومُ بتلك الإنجازاتِ إلّا بعد تَملُّكِه زمامَ التعبيرِ اللُّغوي ، أي : الاستعدادَ لأدائه ، أو قابلية النَّفْس والفِطرةِ لاكتسابه [٢٨] . وهذا أيضًا شأنُ الأُمم المتخلفةِ والغريزةِ المفترضة ، فيما يَعتمِدُه الباحثون المعاصرون . بل إنَّ الطفلَ الذي يَركَنون إليه ليُولَد [٢٩] ، مزوّدًا باستعداد لاكتساب مبادئ لغوية ونحوية . هو جزءٌ ممّا نُسمّيه العقل . ثم إنَّ المَلَكةَ التي تُميِّزُه من سائرِ

مخلوقاتِ هذه الحياة ، أي: القدرة على تَعلُّم اللغة واختراعِها أيضًا، تُنمَّى بالتدرُّب والتقليدِ والابتكارِ . فلطالما اصطَنع في طفولتِه الأولى مع أترابِه وأُمِّه لُغياتٍ خاصَّةً . فهو على غير ما تصوّروهُ من بدائيَّة وتَطوُّرٍ للإنسان الأوّل، في التكوينِ والاستعداداتِ والإمكانات ، ولا يجوز القياس بينهما لتعرُّف النشوءِ اللغوي .

وهذا تهافُتٌ آخرُ ، تَتداعَى به سائرُ النظريّاتِ التَّطوُّريَّة .

النظرية الإنسانية

الحقُّ أنّ أبانا آدمَ - عليه السلام - عرَف الحياةَ بخَلق بشريٍّ مُتميِّزٍ ، في صفاتِه وخصائصِه . وعندما وَطِئ الأرضَ كان كاملَ الإنسانيَّةِ ، مزوَّدًا بالقُدرات والحواسّ والتَّفكيرِ والإرادةِ والعواطفِ والخيال ، ناطقًا مُتكلِّمًا فصيحًا، مُميَّزًا بالمَلَكة التعبيريَّة ، كما هو شأنُ كُلِّ إنسانٍ شابٍّ سَويٍّ . ومِن ذلك أيضًا ما يَتمتَّعُ به من جهازٍ صَوتيٍّ ناضجٍ ، وقدرةٍ لغويَّةٍ نَشِطةٍ مُنجزةٍ [٣٠] .

إنه كنحن في حاجةٍ حَيويةٍ إلى المواصلةِ بالكلام ، حاجتَه إلى التنفُّسِ على ما ذكرنا من قبلُ ، وإلى الغِذاء والشَّراب [٣١] . ثمَّ هو أوّلُ نَبيٍّ، حمَّلَه الله - عزَّ وجلَّ - رسالَةَ الهداية ، لأبنائِه وسُلالتِه التي تُعاصِرُهُ . فلا غَرْوَ أَن يكونَ في أحسنِ تقويم ، جَسَدًا و رُوحًا وقُدراتٍ وملكاتٍ وإرادةً و وعيًا وأداءً .

وهذه النشأةُ المتكاملةُ التي أجمَعتْ عليها الكتُب المنزَلة للإنسانِ الأوّل، تَنفي ما زَعَمَهُ الدّارسون مِن وُجودٍ قاصرٍ ، وعَجز لغوي يَتبعه نُشوءٌ فتطَوُّرٌ في التكوين والارتقاءِ [٣٢] . ولذا فهو يمارسُ الحياةَ الكاملةَ بقُدرةٍ وتوفيق ربّاني ، يُلازمُهُ في تَصرُّفاته وتوجُّهاتِه ، ليكون خليفةَ اللهِ في أرضِه ، يَعمرها بالعقيدةِ والشريعةِ والعبادةِ والأخلاق .

فأين مقولاتُ التلقينِ وتنازُع البقاء في نشوء اللُّغة ؟ وأين العصورُ المفتعلةُ في حياة البشرِ؟ لقد سقطت النظريّاتُ الإسرائيليةُ المضلِّلة ، القديمةُ منها

والمعاصرةُ ، وسقَط معها كُلُّ بحثٍ بُنِيَ عليها ، وادَّعى أصحابه العلمَ والموضوعيَّةَ . من هنا يجبُ أن يبدأ الدرسُ اللُّغويُّ ، حيثُ كان أوّل أبناء البشرية ذوي ملَكةٍ لغويَّةٍ جاهزة. والملكةُ هي القدرةُ على اكتسابِ المهاراتِ وممارستِها. فهمُ يتقنون لغةً ما، ويملِكون الاستعدادَ لتنميتِها بحَسَبِ ما يَجِدُّ عندهم .

أما طبيعةُ تلك اللغة ، وحدودُ تشكُّلها وأدائها ، فقد اختلف العلماءُ في تعيينها ، آلعربيَّةُ هي أم السِّريانيَّة أم اليونانية ؟ والحقُّ أنّ التعرُّض لذلك يَبقَى ضَرْبًا من الرجم بالغيب ، إذا لم يدعَمْه دليلٌ علميٌّ قاطعٌ . والراجحُ أنَّها كانت تامةً واضحةَ الدلالةِ مُختصرةً ، محدودَةَ الأصواتِ تُناسِب الحاجاتِ المحيطةَ بها ، وفيها طاقةٌ ذاتيَّة لتوليدِ لغاتٍ كثيرةٍ ، وجَمْع لغاتٍ متعددةٍ في بُوتَقةٍ واحدة (٣٣) . فلربما كانت تلك اللغةُ الأمُّ (٣٤) ، كما قال إخوان الصفا ، حروفًا صوتيةً قليلةَ العدد، يتركَّب منها ما يفي بالدلالةِ، ثم صارتْ بالتنميةِ والتنوُّع ألفاظًا متمايزةً، تُجاري ضرورةَ الحاجةِ ، وفيها استطالاتٌ وتعقيدٌ وتطويلٌ وتوزُّع للتعبير عن المقاصد والأشياء ، بما يُيسِّرُ التواصلَ والتفاهُمَ بَين البشرِ .

ولما تفرَّق بنو آدم أُممًا وشعوبًا وقبائل ، في أَصقاعٍ متباعدةٍ وقرونٍ متطاولَة ، وكانت الظواهرُ الإنسانيَّةُ تتكيَّفُ بما يحيطُ بها من عواملَ ومؤثراتٍ ماديَّةٍ ومعنويَّةٍ واجتماعٍ وافتراقٍ وتقليدٍ وابتداعٍ وأمراضٍ وصحةٍ وتجارب ، وتتلوَّنُ بما يناسِبُ الظروفَ البيئيَّةَ المتجدِّدة (٣٥) ، استجابت المجموعاتُ المتفرِّقةُ لحوافزِ الظُّروفِ المختلفةِ ، فكان لدى كُلٍّ منها تَلونٌ وتميُّزٌ في بعض الأمزجةِ والتصوُّرات والأداء الصَّوتي ؛ ومن ثَمَّ تسنَّى لكُلِّ جماعةٍ توجُّهٌ إلى أشكالٍ من التراكيب للمقاطعِ والمفرداتِ والعباراتِ ، تَتَّفِقُ في صفاتِها وتُخالِفُ بعضَ الجماعاتِ الأُخَر ، فنمت تلك الذخائر الصوتيَّة ، بتوجيهِ يُناسِبُ

واقعَها والقُدراتِ العلاجيَّةَ الراهنة [٣٦].

وكان عن ذلك أن تشعَّبت الألفاظُ في قوالبَ وتراكيبَ ، وانضمَّت إليها نماذجُ مُبتكرةٌ بالتواضُعِ والاصطلاحِ ، كما تتولَّدُ الخلايا والنُّسج والأعضاءُ والأجهزةُ ، من النُّطَفِ المتشابهةِ المتمايزةِ ، أو قُلْ : كما تَتشعَّبُ الشجرةُ في فروعٍ وأغصانٍ وأوراقٍ وأزهارٍ وثمارٍ. وهكذا تولَّدت لغاتٌ مُتباينةٌ، في كثيرٍ مِن مظاهرِ التصويتِ والصياغةِ والتعبيرِ.

وقد تَميَّزت هذه التَّنميات المتطاولةُ المتفاوتةُ بتَوجُّهين مُتناقضَين : أحدُهما هو الاختصارُ في الأصواتِ المكوِّنةِ للفظِ الواحدِ [٣٧] ، تُحقِّقُه كثرةُ الاستعمالِ مع الميلِ إلى اقتصادِ الجُهدِ العلاجيِّ ، للوصولِ إلى أقصى حَدٍّ مِنَ الاستخفافِ. والآخرُ هو التَّوسُّعُ في توليدِ المفرداتِ والتراكيبِ المستَجدَّةِ ، بما تَقتَضيه المواضعةُ بعد استقرارِ النظامِ اللغوي المخصوصِ ، لتحقيقِ ما لانهايةَ له من التعبير.

وعلى ذلك كان الاختلافُ في تطويرِ تلك اللغةِ الأولى ، وتشعُّبها في صُوَرٍ مُتباينةِ الأشكالِ ، مُتَّفقةِ المنازعِ والتوجُّهاتِ ، والسَّيرورة ضِمنَ قوانينَ عامَّةٍ مُوحَّدة . ثم لا ننسَ الانتكاساتِ الحضاريَّة ، بما أصابَ الأُمَمَ من كوارثَ ربَّانيَّة انتقامًا أو امتحانًا ، كانَ عنها وقائعُ من الاندثار والتَّوالُدِ ، والتَّشتُّتِ والتَّفرُّعِ ، والتَّطوُّرِ والانتكاسِ ، زالت معها بعضُ المظاهرِ اللغويَّة وَجَدَّت أُخرى ، على حينَ استمرَّ البعضُ الآخرُ في غِناه واستكمالِه ، حتّى كان ما نراه اليوم ، من المستوياتِ المختلفةِ والأشكالِ المتباينةِ ، في لُغاتِ العالَم . وإنك لترى بين لُغتين تَفاوتًا في الأُصولِ والفروعِ والضوابطِ ، والأصواتِ والأنماطِ والسِّياقاتِ والأساليبِ والأداءِ ، الأمرُ الذي قد يَحمِلُكَ على استِحالةِ أن يكون لهما انتسابٌ إلى لغةِ الأمِّ الأُولى.

فالرسمُ البياني لتاريخِ هذه اللغاتِ ليس خَطًّا واحدًا مُتَّصِلاً ، يسير بقوانينِ

النُّشوءِ والارتقاءِ وتَنازُعِ البقاءِ ، كما يتَصوَّرُ جمهورُ اللغويِّين المعاصرين . بل هو خطوطٌ مختلفةٌ متشعِّبةٌ مِن مركزٍ واحدٍ ، بعضُها صاعدٌ في التَّطوُّرِ والنَّماءِ ، وآخرُ متقطِّعٌ أو مُندَثِرٌ ، أو مُتعرِّجٌ في انحناءاتٍ وانخفاضاتٍ وارتفاعاتٍ ، تُمثِّلُ ما جَرَى على الأُمَمِ مِن استمرارٍ أو نَكَباتٍ أو استِقصاء بالعذابِ . فكَم مِن أُمَّةٍ ذهَبتْ بما معها من اللُّغةِ ، واندَثَرت مَعالِمُها وآثارُها إلى الأبد ! وكَم مِنها ما تعثَّر واضطَربَ ، فكان في لغتهِ تَمثيلٌ لذلك أيضًا ! والقليلُ القليلُ ، من المجموعاتِ اللغوية ، هو الذي نَجا من يَد الحَدَثان ، وكان له الخلودُ والنَّماءُ .

مراحلُ الاقتصادِ اللُّغويّ

وبعد هذا كُلِّه ، فَلنقِفْ إزاءَ ما نعرفُه من اللُّغاتِ عامَّةً ، لنرى طَبيعتَها في التعبيرِ الإنساني ، وما تَتضمَّنه من ألوانِ الاقتصادِ . فالحوادثُ تَتجدَّدُ في الوجودِ مِنْ عَمَلٍ أو قولٍ ، فتَتلقَّاها حواسُّ الإنسان مُكثَّفةً لَها مِن أبعادِها الزمانية والمكانيَّة ، لتصيرَ تيَّاراتٍ كهرباويَّةً لطيفةً ، تُمثِّلُ عُشْرَ مِعشارِ الصّورةِ الواقعيَّةِ . ومِنَ الحَواسِّ هذه يتَناوَلُ الجهازُ العَصَبي تلك التيَّاراتِ ، ليُترجِمَها معانِيَ مُختزلةً في المراكزِ الإدراكيَّةِ الإنسانيَّةِ ، بما لديه مِنَ التفكيرِ . والتفكيرُ لا يكون إلا بوساطةِ اللُّغةِ . وتِلكَ مرحلةٌ ثانيةٌ من الاقتصادِ ، تَخضَعُ له الحوادثُ التي يُباشِرُها الإنسانُ .

ثم تُترجَم تلك المعاني إلى رُموزٍ صَوتيةٍ ، في مراكزِ الإدراكِ الواعيَةِ ، لتأخذَ حَيِّزًا ضئيلاً جداً ، وأكثرَ اختصارًا من الصُّورةِ العصبيَّةِ الوافدةِ ، فلاتشغَلُ من الزَّمانِ والمكانِ مِلْيانَ[٣٨] أبعادِ الحادثةِ في الوُجود . وعندما يُريد[٣٩] المرءُ التعبيرَ عمّا اختزنَه من الصُّوَرِ الصَّوتيَّةِ المتناهيةِ الدِّقَّةِ ، تُصدرُ الإرادةُ أمرها إلى جهازِ النُّطق ، لِينقلَ الصُّوَرَ إلى واقعٍ صَوتيٍّ ، فيه توسعةٌ نِسبيَّةٌ تنقلُ الرّموزَ . فإذا الحَدثُ الضَّخمُ يُعبَّرُ عنه بجملةٍ أو أقلَّ ، أي :

تَموُّجات فيزياويَّة مكونة من تقاطُعِ الزمان والمكان (٤٠) ، يستقبلُها السامعُ بِذَبذباتٍ خَفِيَّةٍ في جهازه الصَّوتي وإدراكه .

تلك هي الصّورةُ العملية للغة ، تَنتَقِلُ في أثنائِها الأحداثُ بين طبائعَ مُختلفةٍ من الصُّورِ والأَشكالِ ، وتَتَلَبّس بها صفات متباينة تُناسِبُ الطَّبائعَ التي تَمُرُّ بها ، لتصلَ إلى السّامعِ في رموزٍ صَوتيَّةٍ معبِّرة . وإذ ذاك تدخل مراحل عكسيَّة ممّا قَضَتْ قبلُ ، فَيتلقّاها هذا بِسَمعِه ، لِينقلَها إلى جهازِه العصبيِّ المترجِم ، وتُختَزل شيئًا ما ، ثمَّ تأخُذ حَيِّزَها مِن الوَعي والإدراكِ ، معاني ضئيلة الأبعادِ الماديَّة . والعجيبُ حقًّا أَنْ تخضَع تلك الظواهرُ للتغيُّراتِ الكثيرةِ المتباينةِ ، ثمَّ تبقى التعابيرُ اللُّغَويَّةُ محافِظةً على دلائِلها الرمزِيَّةِ ، و وظائفِها في التبليغِ والبيانِ .

ولكي تَتَّضِحَ لنا الأمداءُ الهائلةُ التي تُمثِّلُها اللغةُ في مجال الاقتصادِ والتكثيفِ ، نَذكُر ما عُرِفَ بين النّاسِ مِن درجاتِ السُّرعةِ في ظواهرِ الحياة . فنحنُ نُعبِّر عن السُّرعةِ الفائقةِ بطَرْف العين ، لأنه يَتنَقَّل بين الآفاقِ المتباعدة بلَمْحِ البصَر . ثم إذا أردنا المبالغةَ في ذلك استعنّا بِتنَقُّل الصوتِ ، وإذا قَصَدْنا أبعد الإمكاناتِ المعروفةِ استَحضَرْنا سُرعةَ الضَّوء . وقد نَسينا أنّ الفِكْرَ ، أي : الاستعمالَ اللُّغَوي الصّامتَ ، يَفوق ذلك كُلَّه بما لا يُمكِنُ تَقديرُه . فالإنسانُ يستطيعُ أن يَنتَقِلَ بفِكرِه بين أرجاءِ الزَّمانِ والمكانِ ، من دون حُدودٍ . إنه يَجمَعُ بين الدنْيا والآخرةِ والسماواتِ والأرضِ في لحظةٍ واحدةٍ . والتعبيرُ اللُّغَوي الصائتُ قادرٌ وَحدَه على استيعابِ ذلك ، وهذا ما لا يُقاسُ بمقاديرَ .

وإذا كان المثالُ أوضحَ من المقالِ فلْنرجع إلى بعضِ ما يقرِّب ذلك . هذا هو الشاعر المتنبي ، يَصِفُ العدوَّ بجيشِه الهائل . لقد انتشرتْ فِرقُه الخَمس في جَنباتِ الأرضِ كُلِّها ، حتى سَدّ الآفاق ، وتعالَتْ أصواتُه المدوِّيةُ المتداخلةُ حتى قَرعَتْ مسامعَ أجرامِ السماء : (٤١)

خَمِيسٌ بِشَرقِ الأرضِ والغَربِ زَحفُهُ وفي أُذُنِ الجَوزاءِ مِنهُ زَمازِمُ

لقد قدَّم إلينا بهذا البيت مشهدًا ضخمًا عظيمًا ، يَضُم في جَنَباته الدُّنيا بما فيها من أرضٍ وسماءٍ ، وعبَّرَ عن المكانِ في أبعادِه الثلاثة ، وشغَل الأبصارَ والأسماعَ والخيالَ ، بأمداءٍ مُطلقَةٍ يتعذَّر على ريشاتِ الفنانين وأخيلَتِهم والخطوطِ والألوانِ نقلُها أبدًا . وإلا فكيفَ يُعبِّرون عن السّعةِ الهائلة هذه ؟ بل أنَّى لهم أن يُصوِّروا الزَّمازمَ الدّاوية في آذان النجوم ؟ فهو يجمعُ تلك العوالمَ الكثيفةَ المختلفةَ ، ويُضيفُ إليها ما لا يُدرِكُه إلا الخيالُ . وما أوسعَ ميادينَ الخيالِ !

ومن هذا المنفذِ الأخيرِ ، يُخلِّد المتنبّي بطولةَ سَيفِ الدولة ، إذْ يقتَحِمُ حَومةَ المعركةِ ، والموتُ مِن حَولِه حتمٌ لكُلِّ حَيّ ، فهو مُظلَّلٌ بالسيوف والرماحِ ، والمَقاتلُ تُطبِقُ عليه من كُلِّ صَوب :

وَقَفتَ ، وما في الموتِ شكٌّ لِواقِفٍ كأنَّكَ في جَفنِ الرَّدَى ، وهْوَ نائمُ

وهذا اقتصادٌ وتكثيفٌ ، لما تعجزُ عنه أدواتُ التعبير ، إلا اللغة التي كرَّمَ اللهُ بها آدمَ وبَنيه . وإلا فأينَ الوسائلُ الفنيَّةُ التي تُمثِّلُ الموت ؟ وكيف يكونُ لها أنْ تُقرِّبَهُ إلى سَيفِ الدولةِ هذا التقريبَ ؟

وقد ظهر هذا البيانُ الفَذُّ في القرآن الكريم إعجازًا إلهيًّا ، هزَّ قلوبَ العَربِ وحقَّق لديهم صِدقَ النُّبُوَّةِ والرسالةِ . ومن ذلك مثلاً قولُه تعالى : ﴿ أ فَلا يَنظُرُونَ إلى الإبلِ كَيفَ خُلقَتْ ، وإلى السَّماءِ كَيفَ رُفِعَتْ ، وإلى الجِبالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وإلى الأرضِ كَيفَ سُطِحَتْ ﴾ ؟ (٤٢) ففي كُلِّ آيةٍ منه حَشْدٌ لعالَم ضَخم عظيم ، مُفعَم بالعناصرِ المتكاثفةِ المتساوقَةِ للقُدرَةِ الربّانيَّة : عالم الحيوانِ وما في خَلقه من التناسُب ، وفي تكوينه من ملاءمةٍ للبيئةِ والوظائفِ الميسَّر لها . ثم النقلةُ السريعةُ إلى عالَم السماءِ العُلْوي ، بما فيه من نهارٍ واضحٍ وليلٍ دامسٍ وأصيلٍ رائقٍ ، وشروقٍ وغروبٍ ، ونجومٍ وكواكبَ

ومَجرّاتٍ وشمسٍ وقمَرٍ ، كلٌّ هذا مُنتصِبٌ عاليًا بلا عَمَدٍ ولا جُدرانٍ ولا أركانٍ . ثم رجعةٌ إلى عالَمٍ قريب فيه الجلالة والاستهوالُ ، يتضاءلُ أمامَه الإنسانُ ويستكينُ ، إنَّه الجبالُ السامِقَةُ تَشمخُ مناطحةَ السحبَ ، ولا يُعرَفُ لها أساسٌ أو قرارٌ . ثم النزولُ إلى السُّهولِ الممتدَّةِ في الأرضِ ، مُمهدة للحياةِ والسَّيرِ والعَملِ . كُلُّ هذا التنقلِ السريع مع الحشْدِ الهائلِ للكثرةِ الكاثِرة من المشاهِد في عبارةٍ مُوجزة تستغرقُ سَطرًا ونَيِّفًا .

وأظهر من هذا في ميدانِ التَّكثيفِ والاقتصاد ، ما يَشدَهُكَ من العَرضِ المعجزِ في قوله تعالى : (٤٣) ﴿ إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، وإذا النُّجومُ انكَدَرَتْ ، وإذا الجِبالُ سُيِّرَتْ ، وإذا العِشارُ عُطِّلَتْ ، وإذا الوُحوشُ حُشِرَتْ ، وإذا البحارُ سُجِّرَتْ ، وإذا النُّفوسُ زُوِّجَتْ ، وإذا المَوءُودةُ سُئِلَتْ : بأيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ، وإذا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ، وإذا السَّماءُ كُشِطَتْ ، وإذا الجَحيمُ سُعِّرَتْ ، وإذا الجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ، عَلِمَتْ نَفْسٌ ما قَدَّمَتْ وأَخَّرَتْ ﴾

إنها ثَروةٌ ضخمةٌ من المشاهد الرائعةِ ، يَنقلب فيها الكونُ بكل ما نَعهَدُه ، وتُدخِل الإنسان عالَمًا مُفعمًا بالأحداث المتناقضة ، والمفارقاتِ العجيبة التي يَعجزُ الخيالُ عن تصوُّرها ، مع الاضطراباتِ التي تُزَلزِلُ كُلَّ نظام ، وتُدَمِّرُ كُلَّ اتِّساقٍ وانسِجام : فالشَّمسُ تَضمَحِلُّ وتَختَفي بضَخامَتِها وسَعيرِها وضيائِها ولَهَبِها ، والنجومُ المنتظمةُ اللألاء تُطمَسُ وتَمَّحي ، والجبالُ الثابتةُ المدعَّمة تُنسَفُ هباءً منثورًا ، والنُّوقُ المكرَمةُ في آخر شهرٍ من حَملِها تُهمَلُ بلا راعٍ أو رقيبٍ ، والوحوشُ الموزَّعةُ النافِرَةُ في الأصقاع يَهولُها الفزَعُ فتتجمَّع وتَحتَشِد ، والبحارُ الزاخرةُ بمياهِها تَلتهِبُ وتَفجَّرُ ، والأرواحُ الشاردةُ تَلتقي بأجسادِها ، والمظاليمُ المدفونةُ حَيَّةً تكشِفُ الحقائقَ عن مآسيها ، وأعمالُ النّاس جميعًا تُبسط للعيان بعد ذهابها وخفائها ، ونار جهنم تتوقَّدُ وتتلظّى ، والجنةُ المباركة تُقرَّبُ لأصحابِها مُهيَّأة مُيسَّرَة .

في هذه الأحداثِ الضخمة العظامِ ، التي يَضيقُ التعبيرُ مع التفكيرِ البشري عن استيعابِ جانبٍ يسير منها ، تتمثّلُ الانقلاباتُ الراعبة المزلزلة لجميع الخلائق ، فيكونُ فيها للكافرين هزيمةٌ ساحقةٌ ، تُهدِّدُ بقاصمةِ الظّهر والعذابِ المقيم ، وتبشيرٌ للمؤمنين بالرحمةِ والأبدي من النَّعيم . وهنا في هذه المواقفِ الغامرة ، يُدرِكُ كُلُّ إنسانٍ ما فَعلَ من خيرٍ وشرٍّ ، وما سيكونُ له من الثّواب والعقابِ .

فهذه المشاهِدُ المتلاحقةُ بكثافةٍ وازدحامٍ ، مع ما فيها من مختلِف العوالم والأجناس والأنواع ، وسعةٍ في الامتداد والأبعادِ من السماوات والأرض والجِنان والنّار ، وحشدٍ لأحداثٍ من المفارقاتِ والمتناقضاتِ ، وتوظيفٍ لها في خدمة التهديدِ والوعيدِ وضرورةِ الإيمان بالبَعثِ والتّوحيدِ، هل تستطيعُ أنت استيعابَ كُلِّ ما تَضمَّنَته من المعاني والإشارات والرموزِ في زمنٍ محدودٍ؟ الحقُّ أنك تَعجز عن الإحاطةِ بمشهدٍ واحد منها في دقّةٍ ووضوحٍ ، فكيف بالمجموعِ الضّخم المنهالِ ، في حَلَقات متداخلةٍ متراكمةٍ من الأهوالِ ؟

إنَّ قراءتَها كلها لا تستغرقُ دقيقةً واحدةً ، في حينِ أنّها تملأ من الزمان والمكانِ ما لايعلمُه إلا الله ، عزَّ وجَلَّ . فكم يكونُ مقدارُ الاقتصادِ في هذا التعبير اللغوي ؟ ثم إنَّ رصيدها الرمزي ، في الذاكرة اللغوية للإنسان ، أخصر من قراءتها بآلاف المرات . ولهذا قلنا : إن الاقتصاد اللغوي في مراكزِ الإدراك الواعية لايُمثّل مِلْيانَ الأحداثِ في الوجود .

أَضفْ إلى هذا أنَّ تكرارَ « إذا » إحدى عشرة مرة في الآيات المذكورة ، يُفيد معانيَ التوكيدِ والتعظيمِ للهول . ولو كان مثلُ هذا التعبير في غيرِ القرآن الكريم لجازَ لفظُ « إذا » مرةً واحدة ، وعطفُ المرفوعات كلِّها على الشمس ، ويبقى للتركيبِ والمعنى دقّتهما والسلامة . غيرَ أنّه جاء التكرارُ لتعظيم الهَول وتوكيدِ المشاهد وتحقيقِ وقوعِها ، حتى كأنّها عرضَتْ كُلُّها مكررةً إحدى

عشرة مرة [٤٤] . ثم لقد حُذف أيضًا اثنا عشر فعلاً ، مفسّرًا بما بعده . فكأنّ تلك الأفعال كُرِّرتْ كلُّها للمبالغة في تعظيمِ التهويل . فتأمّل : كم هي درجاتُ الاقتصاد في مراكز الإدراك اللغوي ، والأداء الصّوتي للآيات ، بالنسبة إلى مَضمونها ، وما حَوته من المشاهد والمعلومات !

وإنّما كانت هذه الشّحنات الضّخمة في التعبير اللغوي لأنّه كما ذكرنا قبلُ ، أصواتٌ رمزيّةٌ مختزلةٌ ، تؤدّي معانيَ ما في الوجود ، في لحظاتٍ أو دقائقَ . فلا بدّ أنْ يكون الرمزُ دقيقًا لمّاحًا . وإلا شُغِلَ الناسُ بما لا نهايةَ له من الأداءِ ، لنقلِ المضامين الضخمةِ الهائلةِ . إنّ اللغةَ مجموعةُ الإمكاناتِ التعبيريةِ في البيئة ، وهي إمكاناتٌ مكثّفةٌ بالغةُ الاختزال ، تَنقلُ المعانيَ والتّجاربَ والأحاسيسَ والتصوُّراتِ والأحداثَ ، للتواصُلِ والتعاوُنِ وتحقيق رسالةِ الإنسانِ في هذه الحياةِ . فلا غرْوَ أنْ تكونَ أدقَّ وسيلةٍ وأخصرها ، وأقدرَها على الأداءِ والإبلاغِ .

* * *

وهذه الوظيفةُ الحيويةُ للّغة تَتمثّلُ في عِدّةِ اتّجاهاتٍ يجمعُها ما يلي : الأولُ هو التأثيرُ في البيئة ، كتطويرِ التعليم والتربيةِ والمهنِ والتأليف ، والإنتاجِ الأدبي والبحثِ العلمي ، والتواصُلِ بالمشاركةِ الوجدانية والتشجيع والتعظيمِ والتهنئةِ والتملّق ، والإخفاءِ لما في النّفْسِ من معلوماتٍ أو تفكيرٍ أو جَهلٍ ، والمخاصمةِ والتحدّي والتّحقيرِ والتّثبيطِ . والثّاني هو التعبيرُ عن المواقفِ الذاتيةِ ، كالحِوارِ للنّفْس ، والتّغنّي بألوانِ الانفعال ، والتعجُّبِ والمدحِ والذّمِّ والدُّعاء . والثالث هو التلبيةُ للحاجاتِ ، كالتّردادِ لإتقانِ اللغة ، والغناءِ والتمثيل والخَطابة ، والتكلّم للشعورِ بالذات ، والتّذكُّرِ والإدراكِ الدقيقِ . والرابعُ ضربٌ من التعبيرِ اللغوي الداخلي الصّامت ، يُتابع هاجسًا من تفكيرٍ أو انفعالٍ أو خيالٍ .

والتعبيرُ في مثلِ هذه الاتجاهاتِ متفاوتٌ على درجاتٍ ، منه الأداءُ العاميُّ لنَقلِ ما في الحياةِ اليوميَّة . ويكونُ بأصواتٍ وصيغ وتراكيبَ ، فيها اختلالٌ واضطرابٌ وعُجْمة ، تبعًا للضوابطِ المحليَّة . ثم الأداءُ العلمي لنقلِ الأفكار ، ويعتمدُ الدقَّةَ والصحة . ثم الأداء الفنِّي لنقلِ التجاربِ والرُّؤَى والتصوُّرات والانفعالات ، ومادَّتُه الفصاحةُ والبلاغةُ والإيحاءُ ، بأساليبَ تُناسب المقامَ والفنونَ الأدبيَّةَ المعتمدَةَ ، كالترسُّل والخطابةِ والشِّعرِ والقِصةِ والروايةِ والمسرحيَّة والمقالِ . وكثيرًا ما تَختلِفُ مستوياتُ الاقتصادِ اللغوي ، تَبعًا لهذه الميادين ، وهي أبلغُ ما تكونُ في الأداءِ الفَنِّي .

الباب الأول

اقتصاد اللغة العربية

الفصل الأول

الاقتصادُ في الجهود

رأينا فيما مضى أنَّ القصدَ هو استقامةُ الطَّريق ، والعدلُ والتَّوسُّطُ بين الإسراف والتَّقتير . ممّا يَعني أنَّ الاقتصاد اتِّخاذُ القصدِ ، أي : مبالغةٌ في ذلك ، وتحقيقٌ له في أدقِّ صُورِه . ولهذا يكونُ الاقتصادُ اللغويُّ : أَنْ يَبلُغَ المتكلِّمُ أكبرَ عددٍ مُمكنٍ من الفوائد ، بأقلِّ كَمّيَّةٍ من الجهود الذهنيَّةِ والعلاجيَّةِ لآلةِ الخطاب .

إنَّه أداءٌ مُكثَّفٌ مُختزَل ، ينقُلُ الفوائدَ الكثيرةَ بوسائلَ تعبيريَّةٍ مُيسَّرة ، تُخَفِّفُ القَدْرَ الكبيرَ مما تَطلبُه المعاني للإبلاغِ ، إبّانَ المعاناةِ في التفكير والصِّياغَةِ ، واستِخدام جهازِ النُّطقِ والتَّعبيرِ . وهذا ما يُعبَّر عنه أحيانًا بقانونِ الجُهدِ الأدنى [1] ، أو قانونِ التَّيسيرِ والتَّسهيل بالاختزالِ لبعضِ الأصواتِ أو الاقتضابِ أو الإدماجِ أو التَّخفيفِ ، مع الحِفاظِ على الأنماطِ والمعاني المقصودةِ . وهوَ يَنعَكِسُ أيضًا على السّامع ، إذْ يختَصرُ له سُبُلَ التَّلقّي والإدراكِ ، كما يكونُ في الكتابةِ والقراءةِ منه قدرٌ كبيرٌ .

مظاهرُ الاقتصاد في التركيب

واللغةُ العربيةُ تَنْزِع في تَطَوُّرِها كسائرِ اللغات إلى السُّهولةِ والتَّيسيرِ . ولذلك تراها في ابتغاءِ التَّوفيرِ للجُهدَين الذهني والعضَلي للإنسان ، تَتخلّى عَن كثيرٍ من التَّفريعاتِ المعقَّدةِ ، والأنظمةِ التَّعبيريَّةِ المختلفةِ ، والصِّيَغِ الشَّكليَّةِ

المُجهِدةِ ، والأصواتِ العسيرةِ النُّطقِ .

١ - اقتصادُ التَّفريع

فمِنَ التفريعاتِ المعقَّدة ما أشار إليه الخليل (ت ١٧٥) مراراً ، في كتابه « العين » ، من تراكيبَ لُغويَّةٍ مُحتملةٍ ، أهمَلها العربيُّ ليحصُرَ نشاطه في زوايا محدودةٍ ، يَتَيسَّر استيعابُها واستخدامُها في الأداء . ولو أنَّه لم يُهمل تلك التفريعاتِ واستَنفدَ كُلَّ طاقاتِ لُغتِه ، بتوليدِ المفرداتِ التي تَحتَمِلُها القِسمةُ الرياضيَّةُ ، لكان لدينا من الكلماتِ للاسم المجرَّدِ الثلاثي ٢٦٣٤٢٤ ، والرباعي ٢٩٥٠٣٤٨٨ ، والخماسي ٣٣٠٤٣٩٠٦٥٦ ، والمجموع ٣٣٣٤١٥٧٥٦٨ . و هو أكثر من ثلاثة مليارات كلمة جاهزة للاستعمال عند الحاجة العملية إليها [٢] .

وهذا في المفردات الخاميّة الخالصة ، من دون مجازٍ واشتراكٍ وتَضادٍّ وتضمينٍ واصطلاحٍ واستخدامٍ فنيّ ونحْتٍ وتركيبٍ ، أو تأنيثٍ ونسبةٍ وتصغيرٍ وتَثنيةٍ وجَمعٍ . بلهَ مجرَّد الأفعال والمزيد منها ومن الأسماء حين تَتَلَبَّس بالأحرُفِ العشرةِ المعدَّةِ لصياغة المزيدات من المفردات . والمعروفُ أنَّ ما صاغَهُ العربيُّ حتى الآن من مجرَّداتٍ للأسماء و الأفعال لايتجاوز ١٠٠ مائة ألفِ كلمة . ولا شك أن نسبة ١٠٠٠٠٠ إلى مجموع ما يتحصَّل من مضاعفة المليارات الثلاثة بالصيغ المذكورة هي في حكم النادر ، وهي أيضًا تحقِّق ما ذهبنا إليه . .

وكذلك ما روي من ترادف في التعبير عن الشيء الواحد ، نراه يتقلَّص مع الزمن ، ليقتصرَ على العددِ القليل . فقد روي أنَّ بعضَ الأشياءِ كان لكُلٍّ منها في العربية عشراتٌ أو مئاتٌ أو آلافٌ من الألفاظِ ، تُعبِّر عنه وتَتَقاربُ في الدّلالة عليه . وهذا مَجدُ الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٧) يُصنِّفُ كتابًا تحت عنوان « الرّوضُ المسلوف فيما له اسمان إلى الألوف » [٣] ، يعرِضُ فيه نماذجَ

غفيرةً من المترادفاتِ ، للتعبير عن موضوعٍ واحدٍ . وأنت ترى أنَّ تلك الكثرةَ الكاثرةَ تنحَسِرُ عن ميدانِ الحياة اللُّغويةِ فتضمَحِلُّ ، ولا يبقَى منها على الألسنَةِ والأقلامِ إلا اليسيرُ أو النادرُ ، ليعيشَ الباقي في طَيّاتِ التاريخ . وكذلك حالُ المشتِرَك والأضداد ، من التفريعاتِ اللغويةِ المتقلِّصةِ مع الأيام .

وحسبُك أَنْ تقفَ على بعضِ المفردات التي عُرِف لها في تاريخ اللغة صورٌ متعدِّدَة ، لِتَلمسَ السيرورةَ مِنَ التَّعدُّدِ إلى ما هو تَوحُّد أو قريبٌ منه . فقد رُوِي أنَّ « حَيثُ » لها سبعُ لغاتٍ (٤) ، و « لَدُنْ » لها أربعَ عشْرةَ (٥) و« رُبَّ » لها ستَّ عشْرَةَ (٦) ، و « أُفّ » لها سبع وأربعون (٧) ، و « هيهات » لها إحدى وخمسون (٨) . هذا بعضُ ما جمعَهُ اللغويون بعد انقراضِ كثيرٍ من الصُّورِ الأُخرى ، ومع ذلك فإنَّك غالبًا ما تَجدُ اليومَ في الاستعمال التعبيري اختيارًا لصورَةٍ واحدٍ من تلك الأعدادِ الغفيرةِ المتشعِّبة .

وقد يكونُ في تقليص التفريعاتِ ما هو اقتصادٌ للجهودِ الذهنيَّةِ وحدَها ، كالذي نراه في المعجميَّة العربيَّة من التبئير الدلالي في موادَّ معينةٍ لمعانٍ كثيرةٍ متقاربةٍ أو موحَّدة . ترى ذلك فيما اتَّخذَهُ ابنُ فارس (ت ٣٩٥) مَنْهجًا له ، حين استَخْرجَ للموادِّ اللغويَّة أُصولاً ، حدَّدها ثُمَّ وضَّحَها بالأمثلةِ والبيانِ . نحو قوله : « أثْل ، الهمزة والثاء واللام ، يدلُّ على أصلِ الشيء وتَجمُّعِه » (٩) . ومنه الشجَرُ المعروفُ ، وتأثيلُ الأمورِ ، وتأثيلُ المُلْكِ ، والْمُتأثِّل للذي يَجمعُ المال ، والأثال للمَجدِ ، وتأثُّل البئر لإخراج ما تجمَّع فيها .

وكذلك ما جمَعهُ في « بَكْر » ، حيث قال : « الباءُ والكافُ والراءُ أَصلٌ واحدٌ ، يَرجعُ إليه فرعان هُما منه . فالأوَّلُ أولُ الشَّيء وبَدؤُه ، والثاني مُشتَقٌّ منه ، والثالث تشبيهٌ » (١٠) . وقد ذكَر للأولِ : التَّبكير والبُكور والابتكار ، وللثاني : البَكْر والبَكْرة من الإبل للفَتِيَّين ، وللثالث : البَكْرة يُستقى عليها مستعارةٌ من بَكْرة النُّوق . وكذلك البَكَراتُ للحِلْية في السيفِ . ثم قال :

« كُلُّ ذلك أَصلُه واحدٌ » .

وعندما وقَف على مادةِ « عرب » ، تبيَّن له أنَّها تدلُّ على ثلاثةِ أُصولٍ : أحدُها الإبانةُ والإفصاحُ ، كقولهم : عَرَبَ والعَرَبُ والعِرابُ . والآخرُ هو النشاطُ وطِيبُ النفس ، نحو : المرأة العَروب ، وهي الضَّحّاكة الطَّيِّبة النَّفس . والثالثُ فسادٌ في جِسمٍ أو عُضوٍ ، نحو قولِهم : عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ ، إذا : فَسَدتْ (١١) .

وهذه نظريَّةٌ تَحليليةٌ تركيبية للقُدرةِ المعجَمِيَّة على الاقتصاد ، بالتكثيف للمعاني في بُؤَرٍ متقاربةٍ أو مُوَحَّدة ، واستبعاد كثيرٍ من التفريعاتِ اللَّفظيَّةِ ؛

استغناءً عنها بذلك التكثيف . ولو استَغلَّ المعاصرون هذه النظريَّةَ الفذَّة لاستطاعوا أن يولِّدوا ألفاظًا ، من تلك البُؤَرِ المعنويَّةِ المحدَّدةِ للمُخترعاتِ والْمُستَجِدّات في عالَم الأشياءِ والأفعالِ والمواصفاتِ ، دون الاستجداءِ للرّطاناتِ الأعجميَّةِ والمصطلحاتِ الأوربيَّة ، والتراكيبِ المستوردةِ بأصواتٍ وصِيَغٍ وسياقاتٍ هَجينةٍ .

ويُشبه هذا الميدان ما ابتكَرهُ أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، ثم نَمّاه تلميذُه ابنُ جنّي (١٢) ، من حَشدِ المعاني المتقاربةِ في التقاليب المختلفةِ للمادَّةِ الواحدة . فـالأحرفُ الثلاثةُ في « قول » ترجعُ في تقاليبها السِّتَّةِ إلى الخِفَّةِ والحركةِ . أمّا أَحرفُ « كلم » فحَيثُما تَقَلَّبَتْ من الأشكالِ الخَمسةِ المستعملةِ ، فإنَّها تَدلُّ على القوَّةِ والشِّدَّةِ . وكذلك حالُ الأَحرُفِ « جبر » تَجتَمعُ في تقاليبها السِّتَّة معاني القُوَّةِ والشِّدَّةِ . وأمّا الصُّورُ الخَمسُ (١٣) للأحرف « قوس » فبؤرتُها القوَّةُ والاجتماعُ ، على حين أنَّ التقاليب الستَّةَ ، للأحرف «سلم» ، يَجمعُها معنى واحدٌ يَشتَمِلُ عليها هو الإصحابُ والمُلاينةُ ، وللأَحرُفِ « ندف » هو العلَّةُ والضَّعْفُ (١٤) .

وهذه النظريَّةُ الثانيةُ مع أنَّها أَضيقُ مجالاً في الثَّروةِ اللغويَّةِ من نَظريَّةِ ابنِ

فارس ، تَحْمِلُ طاقاتٍ إنجابيةً واسعةً . فهي تُمِدُّنا بألفاظٍ وافرةٍ ، تُصاغُ من مُهمَلاتِ بعضِ التقاليبِ ، للدلالةِ على المعاني المُستجدةِ ، إذا كانت قريبةً مما يدور في التقاليبِ المستعملةِ . وما استطاعَ اللُّغويون المعاصرون أنْ يتنبَّهوا إليها ، ليزوِّدوا الفصاحةَ بالحَفَدة الأقحاح ، بدلاً من التَّهجين والتبنّي والتلقيح الاصطِناعي والاستنساخ الأعجمي .

وأضخمُ من تينك النَّظريَّتَين ما هو واقعي في المعجميَّة العربيَّة ، من اقتصادٍ ذهنيٍّ واسع المدى والعُمق والدِّقَّةِ . فأنتَ كثيراً ما تَجِدُ معانيَ فرعِيَّةً للدَّلالَةِ الواحدَةِ ، تَلتقي في حَرفٍ واحدٍ مُكرَّرٍ تُلحَق به ثوانٍ مختلفةٌ . فأنواعٌ مِنَ التصويتِ يُعبَّر عنها بنحو : أنَّ وحنَّ وخنَّ ودنَّ ورنَّ وطنَّ وغنَّ وهنَّ . وضروبٌ من التفريق تَلتقي في : بتَّ وحتَّ وشَتَّ وعتَّ وفتَّ وقتَّ . وأصنافٌ من التحرُكاتِ تَراها في : أبَّ وخبَّ ودبَّ وشبَّ ولبَّ وهبَّ . وألوانٌ من التَّفرقةِ والإبعاد تتوالَى في : بَدَّ وجدَّ وحدَّ وخَدَّ ورَدَّ وشدَّ وصدَّ وعدَّ وقدَّ ومدَّ وندَّ وهدَّ (١٥) .

وقد يَجتَمعُ الحرفان ثم يكونُ لهما مع ما يَثلثُهما بعدُ من بعضِ الحروف زمَرٌ في معانٍ متقاربةٍ جداً . نحو : غَمد وغَمر وغَمَس وغَمَط وغَمى ، وفلَج وفلَح وفلَع وفلَق وفلَك وفلَّ ، وحرَبَ وحرَثَ وحَرَدَ وحَرَقَ وحَرَم ، ونَهَبَ ونَهَج ونَهَر ونَهَز ونَهَس ونَهَش ونَهَك ونَهل ، وخرَب وخَرَج وخَرس وخَرَش وخَرَص وخَرَطَ وخَرَف وخَرَق وخَرَم ، ونَجبَ ونَجحَ ونَجَد ونَجَر ونَجف ونَجَل ونَجَم ونَجا ، وخابَ وخارَ وخاسَ وخافَ وخامَ وخانَ ، ورجَب ورجَح ورجَف ورجَم (١٦) .

وقد يكون ما يَثلُث الحرفين قبلهما أيضًا ، في مثل تلك الزمر . نحو : بَطل وخَطِل وسَطَل وعَطِل وغَطَل وقَطَل ومَطَل ، وبَدَع وجَدَع ورَدَع وصَدَع وفَدَع وقَدَع ، وبَلِقَ وحَلَق وخَلَق ودَلق وزَلَق وسَلَق وصَلَق وطَلُق وفَلَق ،

وثَمد وجَمد وخَمَد وصَمَد وضَمَد وغَمَد وكَمَد ، وحَدَم ورَدَم وسَدَم وصَدَم وكَدَم ولَدَم وهَدَم ، وشَبَّ وشَجَّ وشَدَّ وشَذَّ وشَطَّ وشَظَّ وشَعَّ وشَفَّ وشَقَّ وشَكَّ وشلّ وشَنَّ ، وخطَف وعَطَف وقَطَف ونَطَف ، وجَفَر وحَفَر وزَفَر وسَفَرَ ونَفَر ، و تَلَع وخَلَع وسَلَع وصَلَع وطَلَع وفَلَعَ وقلَعَ ومَلَعَ وهَلَعَ (١٧) .

وفي الرباعي المضعَّف تَجد كثيراً مِنْ مثلِ هذا ، نحو : تَمتَم وجَمْجَم وحَمْحَم وخَمْخَم ودَمْدَم وزَمْزَم وصَمْصَمَ وطَمْطَم وغَمْغَم ونَمْنَم وهَمْهَم ، وبَلْبلَ وتَلْتَل وجَلْجَل وخَلْخَل وزَلْزَل وسَلْسَلَ وشَلْشَلَ وصَلْصَل وقَلْقَل وهَلْهَلَ و وَلْوَلَ .

وربما كان الاقتصادُ الذِّهني أبلغَ وأبعدَ ، حيث تجتمعُ عدةُ زُمَر في حرفٍ واحدٍ ، وتَتَّصِل به حروفٌ مُختلِفَة ، مكوِّنةً بؤرةً واحدةً من المعاني المتقاربَة . ذلك لما في الحرفِ الفردِ من قيمةٍ تَعبيريَّة مُتميزة (١٨) . فالغينَ تَتَضَمَّنُ ما يدلُّ على الاستتارِ والخَفاء ، إذا كانت فاءً في المفرداتِ المصوغةِ مع الحروفِ المختلفةِ ، نحو « غبَر » وما يكون بدلاً من الراء ، و « غرَب » وما يكون بدلاً من الباء ، و « غلَف » وما يكون بدلاً من الفاء ، و « غمد » وما يكون بدلاً من الدال ، و « غاصَ » ومايكون بَدلاً من الصّادِ ، و « غفَل » وما يكون بدلاً من اللامِ ، و « غطَس » وما يكونُ بدلاً من السين .

وكذلك شأنُ النونِ بما تَحملُه من معنى الظهورِ والبروز ، والسِّينِ التي تَتضمَّنُ الدلالة على الليونة والسهولة ، والقافِ (١٩) إذْ تجدُها في الزُّمَر المتصلة بها تَدورُ في فَلَكِ القَطعِ والتَّصويتِ . وإنَّك لترى هذا فيما يُبدلُ مِن ميم « قَطَمَ » ، ومن راءِ « قَصَرَ » ، ومن سينِ « قَسَم » ، ومن لام « عَقَل » ، ومن ألفِ « فاقَ » ، ومن عَينَ « قَلَع » ، ومِن ضاد « قَرَض » ، ومن دالِ « دَقَّ » ، ومن طاء « طَرق » ، ومِن ميمِ « رَقَم » ومن صادِ « قَصَّ » .

أ فَتظُنُّ مِثل هذه الوقائع اللغويَّة ، ولها نظائرُ كثيرةٌ جداً ، مُجرَّدَ

مصادفاتٍ تكدَّسَتْ مع الزمن ، توليدًا وصياغةً واستعمالاً بِصُوَرٍ قياسيَّةٍ مُنتَظِمَةٍ مِن دون رابطٍ ذِهني في الممارسةِ التعبيريَّة ؟ مُحالٌ أنْ يَصِحَّ ما تَظُنُّ ، ولا بُدَّ أنَّ توليدَ المصادرِ والمشتقّات والجوامِدِ ، حول هذه البُؤَر المتعدِّدَة ، انبثَقَ من ارتباطٍ صَوتي ودَلالِي بين ألفاظٍ مستعملةٍ في معانٍ أصليَّة ، استَجدَّتْ مُقتَضياتٌ لمعانٍ فرعيةٍ تُشبهُها أو تَقرب منها ، فوجَّهت العربيَّ إلى الدوران في تلك الأفلاكِ . ذلك لأنَّ المعانيَ القريبةَ ممّا هو مألوفٌ مُستوعبٌ تحتكُّ به في النَّفس ، وتَستَقطب الأصواتَ القريبةَ منه ، لتدخُلَ في حيِّزها التعبيري .

وفي هذا الاختصارِ للتفريعاتِ ، وما ذكرناه عن الفارسي وابنِ فارس أيضًا ، اقتصادٌ ظاهرٌ للجُهدِ الذِّهني ، إذ يَستغني ابنُ العربيَّة عن كثيرٍ من الموادِّ الجديدةِ البعيدةِ عن مألوفه ، ويبقَى في أحيازٍ مُتداولةٍ مُيسَّرةٍ يستوعبها مِمّا تَحتَمِله التراكيبُ في ضَمِّ الحروف بعضِها إلى بعض ، لتبقَى تلك المهملاتُ رَصيدًا احتياطيًّا ، ينتظر ما يُناسِبُه من المقاصدِ الجديدةِ البعيدةِ عن المألوف فيُستَعملُ حينذاك . ثم في هذا أيضًا اقتصادٌ للجهدِ العِلاجي ، إذْ يَستَخدِمُ المتكلِّمُ من التراكيبِ ما هو محدودٌ في أحرُفٍ قليلةٍ ، وألصَقُ بخبرته ومُختزناتِه اللغويَّةِ ، وأَشيَعُ في أدائهِ وتعبيره .

وكأنَّ ذلك كُلَّه خطٌّ بياني مقصودٌ ، يُوضِّح مسيرةَ المعاني المتقاربةِ في بُؤَرٍ مُحَدَّدةٍ واضحةٍ ، ويَرسُم توجُّهاتِ الاستهلاكِ الماضي في التوليدِ والإنجازِ اللغويَّين ، ثم يَترك فراغاتٍ كثيرةً احتياطيَّةً جاهزةً للاستعمال [٢٠] ، تُيَسِّرُ للأجيالِ ملأها بما يحتاجون إليه من صياغاتٍ ، تَستوعِبُ الجديدَ من المعاني والأشياءِ في تاريخ العلوم والتجاربِ والأعمالِ والعواطفِ والخيالِ .

ولكنَّ هذه الأجيال المقصودَ عونُها وتوجيهُها حَجَّرتْ واسعَ التوجُّهاتِ ، ومنَعت الاجتِهادَ والتوليدَ ، وركَنَتْ إلى العاميَّة والهُجنَةِ والتَّخليطِ ، تاركةً سبيلَ القصدِ والاعتدال . وهذا خلافُ ما عَرَفْناه عند بعضِ النابهين ،

كالرُّجّاز من أمثالِ العجّاج ورؤبة ومَنْ لفَّ لِفَّهما ، إذِ ارتجلوا عَدَدًا وافرًا من المفردات . وقد رُوي أنَّ الشاعرَ الأندلُسي عبد الكريم بن عبد الرزاق الجُهَنِي نَظم بديعيَّةً ، ووضع فيها ألفاظًا مُختَرعة كثيرةً جدًا ، حتّى قِيلَ : إنه كَذّابٌ في اللغة (٢١) .

٢ - اقتصادُ الأنظمةِ والإجهادِ

أما الأنظمةُ التعبيريَّةُ المختلفةُ فترى اختزالَها في التخلّي عن كثيرٍ منَ التَّراكيبِ اللَّهجيَّةِ المعروفةِ . ومن ذلك إهمالُ نَصبِ أخبار « إنّ وكأنّ وليتَ » ، وجرِّ اسمِ « لعلّ » ، ونَصْبِ تَمييزِ « كم » الخبريَّة ، والنَّصبِ بـ « لم » ، والجزمِ بـ « أنْ ولن » ، ورفعِ خبرِ « ليس » بعد « إلّا » ، والنفيِ بـ « إنْ و لات » ، والحصرِ بـ « لَمّا » ، واستخدام « أيّها وأيتها » في الاختصاص ، وإعرابِ « كِلا وكلتا » كالمثنّى على لغة كنانة ، وقصرِهما دائمًا على لغة بلحارثِ (٢٢) ، وعدمِ اتصال « عسى وأوشك واخلولق » بالضمائر على لغة الحجازيّين (٢٣) ، وصرفِ ما يُمنَعُ من الصَّرف في النثر على ما حكى الكسائيّ وغيرُه (٢٤) .

وهذا قليلٌ من كثيرٍ ، يتعذَّر إيرادُه أو حَصرُه . أَضِفْ إليه ما تَحتَمِلُه التراكيبُ من الصُّوَرِ التعبيرية ، إذا استُنفِدَتْ فيها كُلُّ الوجوهِ الممكنة ، وقد استعمل العربُ منها ما لا يوازي عُشرَ مِعشارِها . فالصِّفَةُ المشبَّهةُ مع معمولِها مثلاً يُمكنُها أنْ تَتوضَّع في ١٤٤٠٠ - ١٤٤ = ١٤٢٥٦ صورةً من التعبيرِ ، إذا لُوحظ فيها الإعرابُ والتعريفُ والتنكيرُ والإضافةُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمع . . . ولكنك ترى ما استُعمِلَ منها في الزّادِ اللغوي لا يُمثِّلُ إلا أقلَّ القليل ، على حينِ أنَّ الآلاف المؤلَّفة الباقيَة تلازِمُ الخيالَ (٢٥) .

وأما الصِّيَغُ المُجهِدةُ فإمّا أن تَتحجَّر في نادرٍ من المفرداتِ ، وإمّا أنْ تخضَعَ لصَقلٍ يُشذِّبُ عُقَدَها ، ويُسهِّلُ انزلاقَ الأصواتِ فيها ، ويحقِّق للفظِها

الانسيابَ والسلاسَة . فمِنَ الأوّل مثلاً ما تَجدُ من عُقْمٍ نحو [٢٦] : جَحلَنجَع ، وابيَضَضَّ ، وشَفَنتَرَى ، ومَرزَنجوش ، وكُذُّبذُبان . ومن الثاني ما جرى على نحو : مَصُون ومَهديّ ومُحِبّ ومُستعيد ، ونامَ وطالَ وارعوَى ويَختارُ ويقتادُ ومِلْ وعُدْ وخُذْ ، مِنْ عَمليّاتٍ جراحيّةٍ تَجميليّة ، حتّى صار إلى ما هو عليه من اليُسرِ والرشاقةِ . وفي هذه العملياتِ الصَّرفيَّة تَخلَّصَ العربيُّ أيضًا من تَوالي الأَصواتِ العسيرةِ الانسجامِ والتَّساوُق .

* * *

ذلك بعضُ الممارساتِ اللغويَّة التي تُوفِّر كثيرًا من الجُهدَين الذِّهنِي والعَضَلي لدى أبناءِ العربيَّة . وقد يَرِدُ في تعبيرهم ما يُخالِفُ هذا الاتجاهَ ، ويكون له دواعٍ خاصَّةٌ ، فهو لايناقضُ النزعةَ الاقتصاديةَ . ومن ذلك تصحيحُ نحو : عَوِرَ وصَيِدَ ، واجتَوَروا واستَيَفوا ، واعْوَرَّ واصْيَدَّ ، وابْياضَّ واسْوادَّ ، لأسبابٍ معنويَّةٍ أو صَوتيَّةٍ قاصدة . ومن هذا القبيلِ ما وردَ، في قول الله تعالى : ﴿ فسَجَدَ المَلائكةُ كُلُّهُم أجمَعُونَ ﴾ [٢٧] إذْ تَجدُ أنَّهُ على الرغْم من إفادةِ « أل » استغراقَ جنسِ ما دخلَتْ عليه ، جيءَ بعدَهُ بتوكيدَين . فلولا الأولُ لاحتمَل المعنى أنَّ الاستغراقَ عُرفيٌّ لا حقيقيٌّ ، وأنَّ السُّجودَ كان لبعضِ الملائكة دونَ بعضٍ آخرَ . ولَمّا قيلَ « كُلُّهم » زال هذا الاحتمالُ . ولولا الثاني لما تحقَّق سجودُهم معًا دفعةً واحدةً [٢٨] . وهكذا ترى أنَّ التوكيدين نابا عن جُمَلٍ مُطوَّلةٍ ، فصارا إلى الاقتصاد أيضًا .

وقد ترى في الاعتراضِ المركَّب ، من قول زهير [٢٩] :

وما أدري ، وسَوفَ - إخالُ - أدري : أ قَومٌ آلُ حِصنٍ ، أم نِساءُ ؟

إطنابًا في التعبيرِ وتعقيدًا له . ولكنكَ إذا علِمْتَ أنَّ سببَ الشعر ما بَلغ زهيرًا من عدوانِ قبيلةِ « حِصن » على مَن جاورَها ، بسَلب ماله وزوجتِه وأولادِه ، تبيَّن لك مقاصدُ كُلٍّ من الإطنابِ والتعقيدِ ، وأنَّهما أَغنيا عَنْ جُمَلٍ كثيرةٍ

يقتضيها المقامُ ، ليكونا ضَرْبًا من الاقتصادِ اللغوي .

ففي الأوَّلِ تلمحُ السُّخْرية المديدةَ بتطويلِ التعبير . إنه يَزعُم بتجاهُل العارفِ ، استحالةَ تبيُّنِ حقيقةِ هؤلاء المعتدين ، بعد أَنْ طُمِسَت معالمُ شَخصيّاتِهم بقبائحِ الأعمالِ . وهو إذا تابَع البحثَ فسوف يَصِلُ إلى المعرفةِ ، بل يَظُنُّ أنه قَدْ يَعرف . فإقحامُ الظَّنِّ بعد ذلك التسويفِ ، يَعني استبعادَ جَدوى البحثِ والتفتيشِ ، لأنَّ ما فعلَه المعتدون شَوَّه ذواتِهم ، وأفقدَهُم ما يَتميَّزُ به الرجالُ عن النساء ، في لزوم العَهدِ والحِفظِ للجوارِ .

وفي الثاني ، أي تَعقيد التعبير ، يهزأُ زُهير بالمهجوِّين ، ويقرِّبُ إلى السامع ما في نفوسهم من الاضطراب والانحرافِ ، حتى تَنكَّروا للقِيَم العربية ، واعتَدَوا على أُسرةٍ تعيش في كَنَفِهم وحمايتِهم . فقد كان عليهم أَنْ يَحفَظوها مِن عدوانِ الآخرين ، لا أَنْ يكونوا هم الظالمين ، بسلبِ المالِ والزوجةِ والأولادِ .

٣ - وقائع تاريخية

وقد كان العربيُّ في التواصُلِ والخطابِ ، على وَعيٍ للمَرامي الاقتصاديَّة ، يَنزِعُ إليها ويُدركُ وَظائفَها الواقعيَّة ، وخِدمتَها لتخفيفِ الجُهدِ والمعاناةِ ، ولا سيَّما التراكيب التي يَكثُر استعمالُها في التعبيرِ . وعلى ذلك جاءَ عنهم « أيشِ » ، اختصارًا لقول : أيُّ شيءٍ ؟ [٣٠] و اختصروا « مِن أجلِ أنَّكَ فَعَلْتَ » ، فقالوا : أجَنَّكَ فعلتَ . والقسمُ بـ « إي و الله » صار عندهم : إيْوَ [٣١] ، و « انعِم » صار في اللفظ : عِمْ ، و « ان عَـ » صار : نَ .

و قال أبو العباس المبردُ : سمعتُ عُمارةَ بنَ عَقيلِ بن بلال بن جرير ، يقرأ [٣٢] : ﴿ ولا اللَّيلُ سابقُ النَّهارَ ﴾ ، فقلتُ له : ما تريدُ ؟ قال : أَردْتُ « سابقٌ النهارَ » . فقلتُ : فهلا قلتَه . فقال : لو قلتُه لكان أوزنَ . وقد علَّق على ذلك ابنُ جِنّي (ت ٣٩٢) ، بأنَّ عمارةَ إنما طلب الخفَّةَ بعَدمِ التنوين ،

لأنَّ قولَه « أوزنُ » يعني : أثقلُ وأقوى . فهو من قولِهم : هذا درهمٌ وازنٌ ، أي : ثقيلٌ له وَزْنٌ (٣٣) . وذكر أيضًا أنه سأل غلامًا أعرابيًا فصيحًا ، من آل المُهيّا (٣٤) ، عن لفظة من كلامه : كيف يُؤديها ؟ فقال : بالنَّصْبِ لأنه أَخَفُّ .

وكان ذلك حاضرًا في أذهانِ النُّحاة أيضًا ، وهُم يُحلِّلون كلامَ العربِ ، ويضَعونَ المقاييسَ والضَّوابطَ ، ويُفسِّرون الظواهرَ الاقتصاديةَ في التركيبِ . وقد عَبَّروا عنه بالتخفيفِ والاستخفافِ والاستغناءِ ، لكثرةِ الاستعمالِ . ولذا كان أبو عمرو بنُ العلاء (ت ١٥٤) يذكُرُ أنَّ العرَبَ حَذَفوا من نحو « لا أدرِ ، ولم يكُ ، ولم أُبَلْ ، وخُذْ ، وكُلْ » ما لا يقتضيه القياسُ ، لَمّا كَثُر في كلامهم (٣٥) .

وقد عَرَض الخليلُ لمثل ذلك ، حين وقَف على قولِ العرب : لاهِ أبوك ، ولقيته أمسِ ، فذكر أنَّ الأصلَ هو : للهِ أبوك ، ولقيتُه بالأمسِ . ولكنهم حذفوا الجارَّ والألفَ واللام في الموضعين ، تخفيفًا على اللسان ، حين كَثُر في كلامهم ، لأنهم إلى تخفيفِ ما أكثروا استعمالَه أحوجُ (٣٦) . وبمثل هذا فُسِّر حذفُ الهمزةِ في المضارعِ من نحو : أكرَمَ وأخرَجَ ، مع أنَّ القياسَ يُوجِبُ بقاءها فيه (٣٧) .

وكثيرًا ما عرض سيبويه (ت ١٨٠) ، لمثل هذه الظواهرِ ، وذكر ما فيها من الحذفِ لتخفيفِ ما يتردَّدُ استعمالُه في الكلام . ومن ذلك عدمُ تنوينِ الاسم العلَم الأوّل (٣٨) ، في نحو « هذا زيدُ بنُ عمرٍو » ، مع أنه غيرُ مضافٍ ولا محلّى بـ « أل » ، وحذفُ الخبرِ بعد « لولا » ، وبعد : هل مِنْ طعام ؟ والحذفُ في مثل قولهم : لا بأسَ ، ولا أبا لك ، وليس إلا ، وليس غيرُ ، ولو أنَّ زيدًا .

تلك نماذجُ من ظواهرِ الاقتصاد في التركيب ، تُمثِّلُ ما زَعْمناه من نَزْعةِ العربيّةِ إلى التَّخلّي عن التفريعاتِ المعقَّدةِ ، والأنظمةِ التعبيريةِ المختلفةِ ،

والصِّيَغ المجهدة . . . ولا شكَّ أنَّ بعضَ ما ذكَرناه قد يكونُ في اللُّغاتِ الأعجَميَّة ، لكنه أقلُّ حضورًا وظهورًا فيها . وقد عبَّر عن هذا ابنُ خلدون (ت ٨٠٨) ، حين قال : « ولذلك نجدُ كلامَ العَجَم ، في مخاطباتِهم أطولَ مما نُقَدِّره بكلامِ العرب . وهذا معنى قوله ﷺ : أُوتِيتُ جَوامعَ الكَلِمِ »(٣٩) .

الاقتصادُ في تنوُّع الأصوات

تَتوالى الأَصواتُ في التركيبِ ، مُشكِّلةً تواترًا مُلوَّنًا وتموُّجاتٍ بين المَتجانِساتِ والمتناقضاتِ والمتقاربات ، مع لمساتٍ تَنغيميَّةٍ يُضفيها المتكلِّمُ ، فيكون ما يُعرَفُ بالإيقاعِ الصَّوتي اللُّغَوي (٤٠) . ولكَي يتَّضِحَ ما في العربيَّةِ مِنْ تَميُّزٍ في هذا الميدانِ، مُيسِّرٍ لاقتصادِ الجُهد العلاجِي ، يَحسُنُ بنا أنْ نَعرِضَ لشيءٍ مِن تَوزُّعِ الأَصواتِ في لُغَةِ العرب .

وهنا لا بُدَّ من الحديثِ عن الحرفِ والصَّوتِ ، إذِ الأوَّلُ هو صورةٌ رَمزيَّةٌ لغويَّة للثاني تُميِّزُه وتُحدِّدُه - يعني أنَّه تَجريدٌ له - في حينِ أنَّ الصَّوتَ اللغَوي هو تحقيقٌ لذلك الرَّمزِ ، أي : أداء صوتيٌّ يُحقِّقُ دلالتَه . ذلك لأنه هَواءٌ مندفعٌ من جهازِ التصويت ، ويتكوَّنُ من تَموُّجِه دُفعةً بسُرعةٍ وقوةٍ ، لعملية قَرعٍ أو قَلعٍ (٤١) .

والحروف نوعان (٤٢) : أولُهما الصامتُ ، وهو الصَّوتُ اللغوي الذي يَحدُث ، عندما يعتَرِضُ النفَسَ حاجزٌ في مجراه ، ثم يُفسَح له . وهذا النَّوعُ يمثِّله في العربية ٢٨ حرفًا ، فهو أكثر عددًا من الثّاني المعروفِ باسم الصّائت أو المصوِّت ، لأنه يَتمثَّلُ في ٣ أَحرُف ، هي الحروف المدِّيَّة : الألفُ والواو والياءُ ، تَحدُثُ دون حاجزٍ يَعترِضُ النَّفَس . ومن طبيعةِ هذه الثلاثةِ أنَّها كثيرًا ما تتَبادَلُ هي وثلاثةُ أَحرف صامتة - أعني الهمزَةَ والواوَ والياءَ - فيَ[illegible] بعضُها من الآخَر أو بدلاً منه .

ويُشاركُ هذه المدِّيَّةَ في طبيعتِها الحركاتُ الثَّلاثُ ، لأنها أَبعاضٌ مِنَ المدودِ، كُلٌّ منها بعضٌ مِنْ مجانِسِه (٤٣). فالحركةُ أصغرُ صوتٍ لُغَويّ ، للانتقالِ من صامتٍ إلى آخرَ ، وتكونُ بحركةِ الشَّفَتَين واللسانِ والفَكِّ . ثم إنّ هذه الأصواتَ الثلاثةَ تتوالى في الدقَّة ، بحيثُ تكونُ الكسرةُ دون الضَّمَّة ، والفتحةُ أدقّ من الاثنتين ، كُلًّا منهما على حِدَةٍ . أمّا السكونُ فهو عدمُ الحركةِ بعد الصامتِ أو الصائتِ ، ويكونُ بتوقُّفِ اللسان والشَّفَتَين والفكَّين ، ليبقى اللفظُ بالحرفِ مُجرَّدًا ، مع نوع من القُوَّةِ (٤٤) .

١ - المخارجُ والمواضعُ

وعلى هذا فإنّ للحروف الصامتةِ مخارجَ تتكوّنُ فيها الأصواتُ . والمخرجُ هو مكانُ نُطقِ الحرفِ . إنّه النقطةُ التي يتكوَّنُ فيها الصَّوتُ من مَجرى النَّفَسِ ، أي : الموضعُ الذي يَعترِضُ الحاجزُ فيه النفَس أثناءَ النُّطق بالصَّوتِ . وهذا هو المخرجُ الأصلِي للحَرفِ ، ثُمَّ قَدْ يكون له مخرجٌ فرعيٌّ أو أكثرُ ، ولكنه لايُحدَّد هنا .

وإذا تراجعنا في مجرى الصَّوتِ للحروف الصامتة لمسْنا تَوزُّعَها ، فيما يلي من المخارجِ : فالمخرجُ الشَّفَوي بين الشفَتَين للأحرُفِ الثلاثةِ : الباء والميم والواو الصامتة . والأسناني بين باطنِ الشَّفَةِ السُّفْلى وأطرافِ الثنايا العليا لحرفٍ واحد ، هو الفاءُ .

ثم المخرجُ اللساني الأسناني ، وفيه ثلاثةُ مدارجَ : أوَّلُها بين اللسانِ وأطرافِ الثّنايا العُليا ، ويكونُ لأَحرُفٍ ثلاثةٍ : الذّال والثّاء والظاء . والثاني بين طَرَفِ اللِّسانِ وفُويق الثَّنايا العُليا ، وهو لثلاثةٍ أيضًا : السّين والزّاي والصّاد . والأخيرُ بين طَرَفِ اللِّسانِ وأُصولِ الثَّنايا العُليا ، ويَختَصُّ به أربعةُ أَحرُفٍ : الضّاد والتّاء والدّال والطّاء . ويلي هذا الأخيرَ مخرجٌ لساني لِثَوي ، بين طَرَفِ اللسانِ ولِثَة الثنايا العليا. وهو لأحرفٍ ثلاثةٍ : الراء ثم النّون ثم

اللام .

ونَقف بعدُ على المخرج اللساني الحَنكي ، وفيه مَدرجان : أولهما بين وسَط اللسانِ و وسَط الحنَك الأعلى ، لثلاثةِ أحرُفٍ ، هي الياءُ الصامِتَةُ والشّينُ والجِيمُ . وثانيهما بين أقصى اللسان وأقصَى الحنَكِ الأعلى ، يَنفرِدُ به حرفٌ واحدٌ هو الكافُ . ويليه مخرجٌ لساني لَهوي ، بين أقصَى اللسان واللّهاة يكونُ لحرفٍ واحدٍ أيضًا ، هو القافُ .

وأخيرًا يلقانا المَخرَجُ الحَلْقِي ، في مَضيقِ الحَلقِ وانقِباضِه ، وله مدارجُ ثلاثةٌ: أولها في أدنَى الحَلق ، لحرفَين اثنَين ، هما الخاء والغين . وثانيها في وَسَط الحَلق ، يكونُ لِحَرفين أيضًا ، هما الحاءُ والعَين . وآخرُها في أقصى الحَلق ، يَتوضَّع فيه أيضًا حرْفان ، هما الهاءُ والهمزةُ . فمع الهاءِ ينقَبضُ رأسُ الحنجرةِ قليلاً ، ومع الهمزةِ يَنطَبِقُ تمامًا عند فتحتِه بالمزمار ، ثم ينفرجُ فجأةً ، حتى إنَّ بعضَ اللغويين عدُّوا الهمزةَ حرفًا حَنجريًا لا حلقيًا . ومهما يكنْ فإنّ لفظَها عمليةٌ عَضَليةٌ مُجهِدة ، تقتضي نَبْرًا شديدًا يُشبهُ التهوُّعَ للقَيء ، مما حَمَل العربَ على تخفيفها بألوانٍ من التبديل ، وأبعد كثيرًا من الأعاجم عن استخدامها في الكلام .

تلك هي مخارجُ الحروفِ الصَّوامِت . أمّا الأحرفُ الصائتة فلها مواضعُ في الجهاز الصَّوتي . وعلى هذا فالموضعُ هو مكانُ نُطقِ حَرفِ المدّ ، الذي هو من حيثُ الزمنُ ضِعفٌ أو أضعافٌ للحركة المجانسةِ له ، ومن حيث الشدةُ والضخامةُ أضعافُ أضعافها بلا شكٍّ . ويكون توزُّعُ مواضعِ هذه الأصواتِ كما يلي :

ففي الكسرةِ ، يرتَفعُ الفَكُّ الأسفلُ إلى أعلى ، ويَصعَدُ أوّلُ اللسانِ إلى أقصى ما يُمكِنُ نحو الحنَك الأعلى ، دون أن يُحبَسَ النفسُ أو يُسبّبَ بمرورِه

حفيفًا ، مع تباعُدِ الشّفَتين قليلاً بانفِتاحٍ أُفقِي ، وجَذب نحو الأسنانِ وميلٍ لَيِّن إلى أسفل . وكذلك الحالُ في ياء المدِّ ، من نحو : عِيد وكرِيم ، مع مضاعفةِ الزَّمَنِ وزيادةِ الجَذب الأفقي والميل . وإذا صَعد اللسانُ أكثر ، ممّا هو عليه في هذه الياء ، كان حَفيفٌ يَخرُج به صَوتُ ياءِ اللِّين ، بين اللسانِ والحنك ، من نحو : بَيْت وسَيْل . وهذه الياءُ هي غير الصامتة ، في مثل: يَلعب وصَيد ومُيول ومكايِد ومَرْيَم وشِيَم .

وفي الفَتحَةِ ، يَهبط الفَكُّ الأسفَلُ ، و وسَط اللسانِ إلى قاعِ الفَم ، مع إعلاءِ أقصَى اللسان قليلاً نحو أقصى الحنَك ، وانفراجِ الشّفَتين . وكذلك الحالُ في الألفِ ، من نحو : جار وعام ، مع مضاعفةِ الزمَنِ وزيادةِ انفراجِ الشفتَين ، وهبوطِ الفَكِّ الأسفَلِ و وسَط اللّسان .

وفي الضَّمّةِ ، يرتَفعُ الفَكُّ الأسفَل ، ويَصعَدُ أقصَى اللسانِ إلى آخرِ ما يُمكِنُ نحو أقصَى الحنَك ، دون أن يُحبَسَ النفَسُ أو يُسبِّبَ بمرورِهِ حفيفًا، مع ضَمِّ الشّفَتَين ومَدّهما إلى الأمامِ بعيداً عن الأسنان . وكذلك الحالُ في واوِ المدِّ ، من نحو : عُوْد و رُوْح ، مع مضاعفةِ الزَّمَنِ ، وزيادة ارتفاعِ الفَكِّ الأسفَلِ ، وشدةِ الضَمِّ والمدّ للشّفَتَين . وإذا صعد اللسانُ أكثر ، مع ازديادٍ في ضَمّ الشّفَتَين ومَدِّهِما ، كان حفيفٌ يَخرُجُ به صوتُ واوِ اللِّين ، من مثل : شَوْق وقَوْل . وهذا غيرُ الواوِ الصامتةِ ، من نحو : وَصَلَ وعَوِرَ ودُوَل ومِقْوَد وجداوِل وعِوَل وسُوُرْ .

فالمدُّ : نفَسٌ يستطيل بعد مُضي نفَسِ الحرف الصامتِ. إنّه بمنزلةِ الحَرف المتحرِّك ، ولا يكونُ إلا بعدَ صْامِتٍ . ويَمرُّ الهواءُ في مَوضِعه وموضع الحركة بلا حَوائلَ ، فيكونُ موضعُهما أوسَع من مخارجِ الحروف الصّوامتِ؛ ولذا كان صوتُ المدّ أو الحركة أكثرَ وضوحًا ، في السَّمع ، من تلك الحروف . ثم

إنَّ الألفَ والفتحة أكثرُ وضُوحًا ولِينًا ومدًّا من أخواتِهما ، ويَليهما في اللّين ياءُ المدِّ والكسرةِ . أمّا واوُ المدِّ والضَّمَّةُ ففي لفظِهما بعضُ الثِّقَل والجُهدِ .

وهذا الفَصلُ بين المُدودِ ومُجانساتِها هو ما أجمعَ عليه العلماءُ ؛ إذْ يُطلقون على الأوائل اسمَ الأحرُفِ ، وعلى الثواني اسمَ الحركات ، ممّا يُشعِرُ بالتمايُزِ والتبايُن . غيرَ أنّ أبا علي الفارسي (٤٥) خالَفَ هذا الإجماعَ ، وصرَّح أنَّ الحركاتِ هُنّ أحرُفٌ أيضًا ، إلا أنّ الصوتَ بِهنّ أقلُّ من الصَّوت بالمُدودِ .

وقد ذكرَ أنّ قِلّةَ الصَّوتِ في لفظهنّ ، كما يقولُ ، لاتُخرجُهُنَّ عن أنْ يكنَّ أحرفًا ، لأنّ بين الحروفِ الصامِتةِ أنفسها فوارقَ ظاهرةً في الكَميَّة الصوتيَّة . فكما أنّ النونَ الساكنَةَ عند العلماءِ حرفٌ كالصّاد ، مع أنّها أقَلُّ صوتًا منها ، فكذلك يَجِبُ أنْ تكونَ هذه الحركاتُ أحرفًا أيضًا . وعلى هذا ، فإنّ ما يُسمّى حركَةً والمدَّ المجانِسَ له هما في الحقيقة حركتان للناطق . وكل منهما حرف . والدليل عنده ما تراه من قيام أحدهما مقام الآخر ، في كثير من الأحكام اللُّغويّةِ : الدلاليّةِ والصَّرفيّةِ والإعرابيّةِ .

وأيًّا كان التوجُّهُ في هذا السبيلِ فالمدُّ والوضوحُ صفتان مشتركتان بين النَّوعَين . ويقاربُهما في ذلك كُلٌّ من اللام والميمِ والنُّون ، إذْ هي أكثرُ الصوامتِ وُضوحًا وطُولاً ، فتُشاركُ الأحرُف الصوائتَ أيضًا ، وتُسمَّى أشباهَ أصواتِ المدِّ . ويَليها في هذا حرفُ الراء ، في حينِ أنّ أقصَر الصوامتِ هو الحروفُ الشديدةُ ، كالهمزةِ والباء والقاف والكاف .

ففي الحركةِ والمدِّ ، يكونُ فَتحُ الفَم أكبرَ ممّا في الصوامتِ عامَّةً ؛ ولذا يَمرُّ الهواءُ من الجَوفِ إلى الشَّفَتين كتيّارٍ مُستَمرٍّ ، لا تُصادِفُه عَقبةٌ ولا تَضييقٌ ولا احتكاكٌ ، فلا يَحيدُ عن خَطِّ الوسَطِ في المجرى ، وذلك يَجعَلُها أصواتًا جَوفيّةً هوائيّةً . وهو في الألفِ والفَتحةِ أوضحُ مما يكونُ في ياءِ المدّ والكَسرةِ ، وأَقلُّ

وضُوحًا في الواو المدّيّة والضّمّة .

ثم إنّ لكُلٍّ مِنَ المدودِ وأخواتِها الهوائيّة ثلاثةَ أنواعٍ صَوتيّة : المفخّمُ يكون مع المطبق من نحو الصّاد والطّاء ، والمتوسّط يكون مع المستعلي مِن مثل الخاءِ والغينِ والقاف ، والمرقّق يكون مع سائر الحروفِ ، كالسّين والميم والنّون والهاء والعين والرّاء .

والياء والواو الليّنتان صَوتان صامِتان ، ولكنّهما أقربُ إلى صَوتِ المدِّ شبَهًا مِمّا سِواهُما ، وهما يُمَثّلان مَرحلةَ انتقالِ الصامِتِ الصِّرف إلى المدِّ الكامِلِ . وقد وصِفتا باللّينِ لأنّ مخرَجهما يَتّسِعُ للنفَس أكثرَ من سائرِ الصّوامِتِ . وعلى هذا تَتدرّجُ الياءُ والواوُ في المدِّ واللّين والصّمت ، وهذه الميزةُ الصّوتيّةُ الثلاثيّةُ هيّأتهما لضَعفِ الاستقرار ، فكثُر فيهما التصرُّفُ الصّوتي بالإعلالِ والإبدالِ والإدغامِ ، لأنّ التّغييرَ المحتمل يُؤنس بما يُشبِهُه أيضًا .

وفيما عرضنا ، من تَوضُّعِ الأصواتِ العربية ، نَرى أنّهُ يَشغَلُ مدارجَ واسعةَ المدى في الجهازِ المصوّت . فهو يَمتَدُّ من قِمّةِ الحنجَرةِ إلى مُنطبق الشفتين ، ويُمَثِّل مجالاً ظاهرًا لاستيعابِ أصواتِ الطبيعةِ ، في تَنوُّعِها وسعتِها ، وممارسةِ جميعِ الأصوات الإنسانيةِ اللازمةِ في التعبير . وهذا مفقودٌ في بعضِ اللغاتِ الحيّةِ ، إذْ يَنحَصِرُ أداؤها في نطاقٍ ضَيّق ، فتتزاحمُ وتتراكبُ في جهةٍ من الحَلق ، أو في جانبِ الشّفَتين وما يُوالِيهما من الفَمِ والخَيشوم .

ثم إنّ الاتساعَ المديدَ المذكورَ له أثرٌ ظاهرٌ في التيسير اللّفظي ، حين صِياغةِ المفرداتِ والتراكيبِ ، إذْ يفتَحُ مجالاً للتّنقّلِ بين مدارجَ وأحيازٍ مُتنوعةٍ ومتباعِدَةٍ ، تُسهّلُ النُّطقَ والتعبيرَ . ذلك أنّ تَوالِيَ الأصواتِ يَستَفيدُ حين الأداءِ من هذه المدارج والأحيازِ الموزّعةِ لانْسيابِ الأصواتِ ، بعيدًا عن التقارُبِ والتّداخُلِ ، فيُخَفّف على المتكلّم كثيرًا من الجُهدِ العضَلي المطلوب .

وهذا ضَربٌ ظاهِرٌ من الاقتصادِ اللُّغَوي ، تَمتازُ به لغةُ العرب ، في طبيعةِ تَوزُّعِ الأصواتِ . ولو كان المجالُ مَحدوداً ، كما في بعضِ اللّغاتِ ، لكانت مشقةٌ في معاناةِ التعبيرِ ، بتداخُلِ المخارج وصعوبةِ تَمييزِ الأصواتِ الشديدةِ التَّقارُب .

٢- صفاتُ الأصوات

أَضِفْ إلى هذا الاتساعِ المدرجي ما تمتازُ به الأصواتُ العربيَّة ، من ازدواجٍ في الصفاتِ ، يُزوِّدُ التركيبَ الصَّوتي بنوعٍ آخَرَ من الاقتصادِ اللُّغوي . فالصِّفَةُ هي طريقةُ نطقِ الصَّوتِ في المَخرَجِ والموضعِ والوتَرين الصَّوتيَّين وشَكل اللسانِ . ويَظهرُ ذلك الازدواجُ جَليًّا في المَقابلات بيْن الجهْرِ والهمْسِ والشِّدَّةِ والرّخاوَة ، والاستعلاءِ والاستفالِ ، والإطباقِ والانفتاحِ، والانزلاقِ والإصمات ، والتفخيمِ والتَّرقيق .

فهذه ظواهرُ صوتية متضادَّةٌ ، يتَقابَلُ فيها صفاتٌ قويَّةٌ وأُخرى ضَعيفةٌ، ثم يتسرَّبُ بينها صفاتٌ ثالثةٌ خاصَّةٌ منها القويُّ ، كالمدِّ والصفير والانحرافِ والتَّكرارِ والإشرابِ والتَّفشّي والاستِطالةِ والقَلقلَةِ والنَّفخِ ، ومنها الضَّعيفُ ، كاللِّين والهُويّ والخفاءِ والغُنَّة ، فيكونُ عن تردُّدِها وتوزيعِها في النسجِ التعبيريّ تنويعٌ مستبعِدٌ للتداخُلِ والثِّقل والمعاظلاتِ ، مع ضَربٍ من التَّنغيمِ للأَداءِ الصَّوتي . وإليكَ بياناً لبعضِ هذه الصفات .

فالمجهورُ تضيق معه فتحةُ المزمارِ ، فيتقاربُ الوتَران الصَّوتيّان ويَهتزّان اهتزازاً مُنتَظِماً تكونُ عنهُ ذبذَباتٌ قوية ، تُضخِّمها الفراغاتُ في المجرى . وذلك في الحروفِ القويَّةِ الجَرْس : ب ج د ذ ر ز ض ظ ع غ ل م ن و ي . وكذلك شأنُ المدودِ والحركاتِ ، لأنها تُعدُّ من الأصواتِ المجهورةِ ، في التَّضَخُّمِ والقوةِ . والمقابِلُ للمَجهور هو المهموسُ ، أي : الذي لا يَهتزُّ معه الوتران ويَلزمان التَّباعد ، فيكونُ لهما ذَبذباتٌ خفيفةٌ كالهمس ، بمرور

النَّفَس من الحَلق والفَم، ويَقتضي جُهداً عَضَلِياً ظاهراً. وهذا في: أ ت ث ح خ س ش ص ط ف ق ك هـ.

أما الشَّديدُ فينحبسُ معه النفَس انحِباسًا تامًا، بِالتِقاءِ عُضْوَي التَّصويتِ. فإذا تَمَّ تكُوُّنُ الحرفِ انفَصَل العُضوان، وحدثَ انفجارٌ صَوتيٌّ. وذلك في الحروف: أ ب ت ج د ض ط ق ك. والمقابِل لها رِخو، وهو الذي يَضيقُ مجراه، ولا ينحبِسُ معه الهواءُ، فيكونُ للنفَس احتكاكٌ بالمجرى له صفيرٌ خفيفٌ. وهذا في: ث ح خ ذ ز س ش ص ظ غ ف هـ. وبين هذا وذاك متوسِّط، يكونُ معه التقاء عُضْوَي التَّصويتِ غيرَ تامٍّ، فيتسرَّبُ النفَس بلا صفيرٍ ولا حفيفٍ. وهو في: ر ع ل م ن و ي.

وأما المُطبَق فيرتَفعُ معه مُؤخَّر اللسانِ نحو آخرِ الحنَك، وينطَبقُ عليه حتَّى يَحصُرَ الصَّوتَ، مع تَقعُّر وتَراجُع إلى الوراء، ليُكوِّن حُجرةَ رنينٍ، فيَخرجَ الصَّوتُ مُفخَّمًا من مَنفذٍ آخر أيضًا. وذلك في الأحرف: ص ض ط ظ. والمقابِل لها مُنفَتح، وهو الذي يلزَم معه اللسانُ وضعَه العادي، دون ارتفاعٍ إلى الحنَك. وهذا في الأربعة والعشرين حرفًا الباقية بعد المطبقة.

وأما المستعلي فيرتَفعُ معه أيضًا مؤخَّرُ اللسانِ نحو آخرِ الحنَك، فيضيقُ المجرى، ويكونُ احتكاكُ النفَس بهما في المضيق. وذلك في الأحرفِ المطبقةِ، مضافًا إليها: خ غ ق. والمقابِل لها مستَفِلٌ، وهو الذي يلزَمُ معه اللسان قاعَ الفمِ، ولا يرتفعُ نحو الحنَك. وهذا في الواحدِ والعشرين حرفًا الباقية بعد المستَعلية.

وأنت ترى أنَّ بعضَ هذه الصفاتِ مُشترَكٌ في حروف، وقد يَجتمعُ في بعضِ الحروف أكثرُ من صفةٍ مشتركَة. وهذا يُمثِّلُ ميزةً صوتيَّةً، تُقرِّبُ بين الحروفِ المذكورةِ، وإن اختلَفتْ في المخرَج، فيكونُ بينها تبادُلٌ أو تفاعلٌ حين التقارُبِ أو المجاورةِ أو التّماس، يُولِّد تنافرًا أو ازدواجًا صوتيًّا، ويقتضي

التَّصرُّف العِلاجي ، لتحقيقِ الانسجامِ في الإيقاع ، أي : الاقتصاد المناسب للأداء .

هذا لأنه يَنشأُ عن التركيبِ اللَّفظي ، ما لم يكنْ في حالةِ الإفرادِ الصَّوتي للحرفِ الواحدِ ، ويصعُبُ على اللسانِ أداءُ ذلك على حَقِّه إلا بالرياضَةِ الشديدةِ والتدريبِ المستمرِّ (٤٦) . فاللامُ مثلاً تُفخَّم بعد أحرُف الإطباق ، فيتأخَّرُ مخرجُها ، وكذلك الرّاءُ . والهمزةُ تُرقَّق قبل تلك الأحرفِ أو الأحرفِ الحَلقيَّة ، والرّاءُ والسينُ يُخشى ذهابُ انفتاحِهما واستفالِهما ، بجَذبِ حَرفٍ مُطبق لهما بَعدهُما إلى لَفظِ الصّادِ . والكافُ يتأخَّر مخرجُها بحَسَبِ الحركةِ : فتكونُ مع الكسرةِ في أدنى الحنَك ، ومع الفَتحةِ في وسَطه ، ومع الضَّمةِ في أقصاه . والميمُ يُحذَر من تَفخيمِها إذا كانت متحركةً ، ولاسيّما حين تكونُ قبلَ حَرفٍ مُفخَّم .

والحروفُ الشديدةُ المجهورةُ عامَّةً تطولُ إذا كانت ساكنةً بجوارِ مَهموس ، لتظهرَ صفاتُها ويتميَّز لفظُها . ثم إنَّ الحرفَ المدغَم يطول ، وكذلك الغُنَّةُ والإخفاءُ يكونُ عنهما مدٌّ للصَّوت ، والحرف الصّائتُ نفسُه يمتدُّ قبل المجهور . وهو أيضًا يَتضَخَّمُ بعد حروفِ الاستعلاءِ ، نحو : قالَ وخافَ وظالم وصابر وضامِر وغـائب وطـاهِر ، ويقودُ وتَخون وظُوهِرَ ونَصومُ وتَضوع وغُودِرَ ويَطُول ، وقِيسَ ويَخيبُ وعـظيم ويَصيرُ ويضيم ومغيب وخَطير . وكذلك شأنُها إذا وقعت قبلُ ، وشأنُ الحركاتِ في مثلِ هذه المواقع .

٣ - مُميِّزات الصَّوائت

ثمَّ تمتزجُ الصوائتُ ، أي : الحركاتُ والمدودُ ، بأطرافِ هذه الأصواتِ ، لتُخفِّف كثيرًا من الشِّدَّةِ والجَفافِ ، وتُضفي بالتنويعِ والتنغيم ألوانًا من التَّعديل ، وتُحقِّقَ الانسيابَ اللطيفَ للإيقاعِ المركَّبِ ، في مَقاطعَ صَوتيَّةٍ متواليةٍ . ولذا زعَمَ الخليلُ أنَّ الأصلَ في الحرفِ سكونُه ، وأن الحرَكاتِ زوائدُ ،

تَلحَقُ الحروفَ لتيسيرِ النُّطقِ والكلامِ(٤٧) .

والتنويعُ الذي في هذه الصوائتِ يَتبدّى من الصفاتِ المتفاوتةِ الملازمة لها في مواضعِ التصويت ، مع ما تَمتازُ به من وحدةِ الصِّفة ، في أنّها أصواتٌ مجهورةٌ قويّةٌ واضحةٌ . فالضمّةُ خلفيّةٌ مُغلقةٌ ، موضعُ نُطقِها آخِرُ الفَم ، وتَقتضي استدارةَ الشَّفَتين وضمَّهما ، وتَحمل بشدّتِها صورةَ النَّبْرِ . فهي أثقل الحركاتِ ، و تُشاركُها الواوُ المدّيّةُ في هذا كُلِّه ، مع مبالغةٍ وتَضخُّمٍ فيه ، فتظهران بمَيلٍ سَلِس إلى فَوق في مَجرى الصَّوتِ .

وتقابلُهما الفتحةُ والألفُ في الثِّقلِ والشِّدَّةِ ، إذ الفتحةُ مُتوسِّطةٌ مُنفَرجةٌ ، وموضعُ نُطقِها أولُ الثلُثِ الأخيرِ مِنَ الفمِ ، وتقتَضي انفتاحًا واسعًا للشفَتين . فهي أَخَفُّ الحركاتِ وألينُها ، حتى قيلَ : إنها أُختُ السُّكون . وتُشاركُها الألفُ في ذلك ، مع مبالغةٍ وامتدادٍ ، فتبدوان بميلٍ سلسٍ إلى أسفلَ في مَجرى الصَّوتِ وتوسُّطٍ لمحورِ الفَمِ .

ثم تجدُ الكسرةَ أمامية مُغلقةً ، لأنّ موضعَ نُطقِها أولُ الفَم ، وتَقتضي انفراجًا يسيرًا للشفتيْن ، مع جَذبٍ إلى الخلْف وكَسر . وتشاركُها الياء المدّيَّة في هذا ، مع مبالغةٍ وتضخُّمٍ وامتدادٍ ، فَتتجلّيان بمَيلٍ سَلِس إلى أسفلَ في مجرى الصَّوتِ . وبهذا يبدو ما فيهما ، من مناقضةٍ للضَّمَّةِ والواوِ في بعضِ الخصائص ، وما تمتازان به من توسُّطٍ بين الخِفَّةِ والثِّقَل .

ولهذا أيضًا كانت الفتحةُ والألفُ من الناحيةِ الصَّوتيَّة ، وسَطًا بين الضَّمَّةِ والواوِ من جهةٍ ، وبينَ الكسْرةِ والياءِ مِن جهةٍ أُخرى ، ومُقارِبَتين لها نسبيًّا ، في حين أنَّ الضمّةَ والكسرَة متنافرتان ، وكذلك الواوُ والياءُ . على أنَّ القُربَ بينَ الفَتحةِ والكسرةِ أكثرُ منه بينها وبينَ الضَّمَّةِ ، حتّى إنّهما متآخيتان . الأمرُ الذي سَوَّغَ تبادُلَهما مواقعَ النَّصب والجرِّ في الجمعِ السّالِم .

أَضِفْ إلى هذا أنّ الواوَ والياءَ المدّيَّتين يَتَّسعُ مداهما في اللَّفظِ ، إذا وَقعَتا

قبلَ همزة أو حَرفٍ ساكنٍ ، ويتقلَّصُ مداهما إذا كانتَا ليِّنتَين ، أي : بعدَ فَتح مُحتَفِظَتين بالسكون ، ثمّ يَزولُ المدُّ كُلُّه إذا تحرّكتا . فالفتحةُ قبلَهما تذهبُ ببعضِ المدّ ، والحركةُ بعدهما تَسلبُه كُلّيًا ، لأنّها تَنصِبُ اللسانَ فتمنعُ الصّوتَ أَنْ يَجرِيَ مَمدودًا . و مما ذكرنا هنا ، يَظهرُ أنّ الواوَ والياءَ الليّنتَين هما من الصوامتِ ، ومِن أنصافِ الصّوائتِ ، فيهما مَدٌّ يَظهَرُ بوضوحٍ ، إذا كانتا في مقطَعٍ نهائي من نحو : يَرضَونْ ، ويَسعَيْنْ .

الفصل الثّاني
الاقتصادُ الصّوتي في الصِّيَغ

تتواصَلُ الحروفُ الصائتَةُ والصّامِتَةُ والحركاتُ والسّكَناتُ ، في التركيبِ المجرَّدِ للصِّيَغ ، كما ذكرنا منذُ قليلٍ ، فيتلَوَّنُ ما بينها من الخصائصِ والصِّفاتِ ، مُؤثِّرًا بعضُها في بعض ، نتيجةَ التّماسِّ والاحتكاكِ والامتزاجِ . وبذلك يَفقدُ كلٌّ منها شيئًا من سِماتِه الصَّوتيَّة ، لما يكونُ قبلَه أو بعدَه من عناصرَ فاعلةٍ ومُنفَعِلةٍ ، فيتكوَّنُ نسيجٌ صَوتيٌّ جديدٌ ، هو مجموعُ الوحداتِ المتواصِلةِ ، مع تموُّجاتِ القُوَّةِ والضَّعفِ في نَبْرِ اللَّفظِ ، والتبدُّلاتِ الإيقاعيَّة المتولِّدة من الوقف ، والتفاعُلِ بالتَّأثُّر والتأثير . وقِوامُ هذه التبدُّلاتِ ما تُولِّدُه تلك الاحتكاكاتُ ، مع تلوُّنِ المقاطعِ الصَّوتيَّة ، والضروبِ المختلفةِ من النَّبْرِ ، في النثرِ والشِّعرِ .

١ - المقاطعُ الصَّوتيَّة

عندما تَتوالى العناصرُ الصَّوتيَّةُ في صِيَغِ الكلام ، يتكوَّنُ منها وحداتٌ متواصِلَةٌ ، مختلفةُ الأنواع اختلافًا ظاهرًا ، تَتوزَّعُ في مستوياتٍ إعرابيَّةٍ أو صَرفيَّةٍ أو إيقاعيَّةٍ . والمقطعُ أصغرُ تلك الوحداتِ ، إذْ يلي الحرفَ في المقدارِ الصَّوتي ، ويكون دُفعةً متميِّزةً يُمكن فَصلُها ، وتحليلُ ما قامَتْ عليه من الشكلِ والبِنْيةِ والكَمِّية ، لمعرفةِ ما يكونُ فيها من أنواعٍ ودرجاتٍ وصفاتٍ .

إنَّهُ يتكوَّنُ من صامتٍ مع حركةٍ أو صائتٍ [٤٨] ، وقد يكونُ أكثرَ من ذلك . وهو « أصغرُ وحدةٍ صوتيةٍ يُمكِنُ فصلُها من تركيبِ الكلمةِ » . [٤٩]

فالمقطعُ إيقاعٌ صوتي ، يُمثِّلُ مجموعَ العناصرِ التي تُنتَج من خَفقةٍ صَدريَّة لُغَويَّة ، أي : من ضَغطةٍ للحجابِ الحاجزِ على الرِّئتَين للتَّصويت ، يكونُ عنها جُهد عَضَليٌّ يتصاعَدُ إلى القِمَّةِ ، ثم يَهبِطُ حتّى يَنعدِمَ . وهذه الضَّغطة هي المُدَّة الفاصلةُ بين وقفتين ، من عَمليّاتِ جهازِ الصَّوت ، تُولِّدُ وحدة كَمّية متميزة في التَّركيبِ ، وتَختلِفُ في مقدارِها وصفاتِها بين اللغاتِ . وقد اختلفَ العلماءُ الدارسون في تحديدِ أنواعِ المقاطعِ وتسميتِها . ونحن إذا رَمَزْنا بـ « ص » إلى الحرفِ الصامت ، و بـ « م » إلى حرفِ المَدّ ، و بـ « ح » إلى الحركة ، أمكننا أنْ نُلاحِظَ أنواعَ المقاطع فيما يلي ، باعتمادِ العناصر المكوِّنةِ لها :

١ – المقطعُ القَصيرُ المفتوحُ ، نحو : قَ بِ تُ لَ . وهو مُكوَّنٌ مِنْ : ص ح .

٢ – المقطعُ المتوسِّط الممدود ، نحو : يا فِي ذُو . وهو مكوَّن من : ص م .

٣ – المقطع المتوسِّط المغلق ، نحو : لَوْ كيْ قُلْ مِنْ . وهو مكوَّنٌ من : ص ح ص .

٤ – المقطعُ الطويلُ المغلقُ ، نحو : بابْ سُورْ عِيدْ زايْ واوْ . وهو مكوَّنٌ من : ص م ص .

٥ – المقطعُ العُنقودي ، نحو : جَمْعْ مِلْحْ قُفْلْ وِرْدْ . وهو مكوَّن من : ص ح ص ص (٥٠) .

٦ – المقطع الطويلُ العُنقودي بمتماثلين ، نحو : هَمّْ حُبّْ رِيّْ جَوّْ. وهو مكوَّنٌ من : ص ح صص .

٧ – المقطع المديدُ العُنقودي بمتماثلين ، نحو : حادّْ ضارّْ هاشّْ . وهو مكوَّنٌ من : ص م صص .

فالقصيرُ حرفٌ واحدٌ ، والمتوسّطُ حرفان ، والطويلُ ثلاثةُ أحْرفٍ ، والمديدُ أربعة . والشائعُ الكثيرُ الاستعمالِ مُفردًا أو مركّبًا هو المتوسطان ، إذْ هما جُمهور المقطعِ العربي ، الذي يَمتازُ بأنّه أخَفُّ المقاطعِ جُهدًا ، لسلاسةِ التصويتِ فيه . وقد يكونُ المقطعُ هابطًا ، إذْ ينتهي بحرفِ لينٍ بعد حركةٍ ، نحو : **بَيت** ، **قَول** ، **جَيش** ، **صَوت** . أما الصاعد فيرد في المتوسط والقصير ، إذ ينتهي بمدّ ، أو بحركة بعد حرف علة ، نحو : **ساعَد** ، **جِيل** ، **واحِد** ، **يَهَبُ** ، **وَ**ساطة . وهذا الصّاعِدُ هو الأكثرُ تردُّدًا من الهابطِ في التركيبِ ، وهو أخفُّ جُهدًا منه أيضًا ، بمدّ أو حركة بعد حرف علة ، نحو : **يا**سِر ، **وا**صِل ، **يُو**لَد ، طو**يـ**ل ، مصْ**وُو**ن ، **يُ**سَلِّم ، **وَ**جَد ، **وِ**لادة .

ثم إنَّ القصيرَ يَنحصر وقوعُهُ مفردًا في الكلماتِ المفتقرةِ إلى التركيبِ ، أي : الأدواتِ والعلاماتِ الصّرفيَّةِ والإعرابية والضّمائر المتّصلة ، وفعلِ الأمر للمخاطب المفرَدِ باللفيف المفروق ، نحو : عِ ، لِ ، قِ ، لأنها لا تَقومُ بنفسِها في اللفظ ، ولا بُدَّ لها من اتّصالٍ بما يُيسِّرُ بها النُّطق .

أمّا الطويلُ المغلَقُ فهو أكثرُ ما يكونُ في الوقفِ ، وقلَّ أنْ يَردَ في الوصلِ ، إذْ له شروطٌ قاسِيَةٌ لصعوبةِ التِقاءِ السّاكنَين . وأمّا الثلاثَةُ الباقيَةُ ، أي : الطويلان والمديدُ العنقوديات ، فلا تَحصُلُ إلا في الوقف ، على عَددٍ محدودٍ من الكلماتِ ، و يصيرُ كُلٌّ منها في الوصلِ مَقطعين . وهذا مع ما قبله من اتِّصالٍ بالقصيرِ أو المتوسطِ ، يُخفِّفُ الجهودَ المبذولةَ في أداءِ الكلامِ .

وفي بعضِ اللغات خلافٌ كثيرٌ لهذا ، إذْ تَردُ مقاطعُ مكونةٌ ، من « ح ص » أي : القصيرِ المغلقِ ، أو « صْ » أو « ح » أي : المبتورين ، وهي ثقيلةٌ يتعذَّر نُطقُها خالصةً . والراجحُ أنّه لابُدّ من همزةٍ خفيفةٍ قَبل هذه المقاطع ، أو حركةٍ خَفِيَّةٍ بعدها ، ليَتيسَّرَ تحقيقُ النُّطقِ السليم . وقد أُغفِل [51] في رسمِ

الهيروغليفية مثلاً رَمزُ الصائتِ بعد الصامتِ الوحيدِ في المقطَع ، ممّا أوهَم أنه خالٍ من الحركةِ أو المدِّ . وهذا مفقودٌ في نسيج اللغة العربية ، كما وصَل إلينا لفظُها ورسمُها أيضًا ، الأمرُ الذي يُولِّدُ اقتصادًا في العلاجِ الصوتي للكلامِ ، ويُزيلُ الصعوباتِ المعروفة في تلك اللغاتِ .

ثم تَرى افتقادَ مقاطعَ لُغويةٍ كثيرةٍ في نسيج العربية ، تَقتَضي جُهدًا صَوتيًّا لتحقيقِ الأداء . ومن ذلك المقاطعُ المكونةُ من : « م ح » ، أو « ح ص ص » ، أو « ص ص م » ، أو « ص ص ح » ، أو « ص ص ح ص» ، أو « ص ص ص ح ص » ، و ما يتولَّد عنها في التركيبِ ، من صُوَرٍ معقَّدةٍ عسيرةِ النُّطقِ السليم .

وليس في العربية مقطعٌ مكوّنٌ من حركتين أو صامتين أو مَدَّين ، أو حركةٍ أو صامتٍ أو مدٍّ ، إذْ لا يجتمعُ حركتان ولا مدّان ولا صامتان دون حركةٍ بعدُ ، ولا يُلفظُ مجردُ صامتٍ أو مدٍّ أو حركةٍ لفظًا خالصًا ، و لابد أنْ يَرتَكِزَ مثلُ هذا على صَوتٍ آخرَ قبلَه أو بَعدَه . ثم لا يتوالَى فيها أربعةُ مقاطعَ قصيرةٍ مفتوحة ، في كلمةٍ واحدةٍ ، كما لايجتمعُ صامتان بدون حركة بعدُ في غيرِ الوقف . هذا هو الغالب ، وما جاء خلافه فهو مخصوصٌ ببعض اللهجاتِ ونادرٌ .

وإذا ضُمَّ إلى الكلمةِ ذاتِ المقاطعِ الثلاثةِ القصيرةِ المفتوحةِ ، كلمةٌ متمِّمة لها ، كالفاعلِ ونائبهِ وما يُشبِهُهما ، جُعل المقطعان الثاني والثالث واحدًا متوسطًا مُغلقًا لاقتصادِ التصويتِ بتلوينِ الترددُّ المقطعي ، فيما يُشبهُ الكلمةَ الواحدةَ . وذلك نحو : جَلَسْتُ ، سَلِمْتِ ، خَرَجْنا ، دُفِعْتَ ، يَعِدْنَ ، طَفِقْنا . فإنْ كانت الكلمةُ المتَّصلةُ غيرَ مُتَمِّمةٍ بَقِيتِ المقاطعُ كما هي ، نحو : سألَنا ، لَقِيَكَ ، جَمَعَه ، فَدَخَلَ ، سَنَجِدُكَ ، بعَمَلِهِنّ . وإنَّما جاز مثلُ هذا لما سَنَذكُرُهُ في الوقفات ، إنْ شاء الله .

ثم إنَّ الوحدَة اللفظيَّة تكونُ ذاتَ مقطع أُحادي : قَد ، مِن ، خُذ ، سِر ، أو ثنائي : سَوفَ ، ثُمَّ ، يَدٌ ، أخٌ ، نَهرٌ ، قَلْبٌ ، جاءَ ، اسمَعْ ، أو ثلاثي : لَعَلَّ ، كأيِّن ، جَبَلٌ ، كِتابٌ ، لَعِبَ ، تَهادَى ، أو رباعي : مُستَفهِمٌ ، انتِصارٌ ، سَفَرجَلٌ ، اجتَمَعَ ، تَدَحرَجَ ، اطمأنَّ ، أو خماسي : تَتَسَربَلُ ، يَتَدَحرَجُ ، مُتَجاهِلٌ ، مُتَبَعثِرٌ ، كُذُبذُبانٌ . وَقلَّ أنْ تَرِدَ في السداسي مفردةً ، نحو : كذُبذُبانَةٌ [٥٢] ، في حين تكثُر مصدرًا صناعيًا أو ما يُشبهُه : حَيَوانِيَّةٌ ، رأسُمالِيَّةٌ ، مَلائكيَّةٌ ، خُنزوانِيَّةٌ . ولاتَتجاوزُ المفردةُ هذا الحدَّ من المقاطعِ في اللَّفظِ العربي الأَصيلِ .

وكذلك تكونُ في السّداسي مركَّبةً مع غيرِها مِنَ الألفاظ نحو : سَنَتَعَلَّمُ ، لتَأخُذُنَّها ، استِقبالُكُنَّ ، مَلاعِبُكُما ، وفي السباعي مركَّبةً ، أو مِنْ لفظٍ أَعجَمِيٍّ معرَّب نحو : استَوضَحتُمُونيها ، نُعَلِّمُكمُوها ، يَستَقدِمونَكنَّ ، أرستُقراطِيَّةٌ ، إمبراطوريَّة . ويُمكنها أنْ تتجاوزَ في التركيبِ عشرةَ مقاطعَ مِنْ مِثْل : فلأَستَوهِبَنَّكُمُوهُنَّ .

على أنَّ الحدَّ الواقعيَّ الاستعمال ، في المفردةِ العربية ، قَلَّ أنْ يتجاوَزَ خمسةَ مقاطعَ . أمّا المصادر الصناعيَّةُ فنوعٌ من الدخيلِ ، يَنحصِرُ في ألفاظٍ محدودةٍ تردُ في ميادينَ معينةٍ من التعبيرِ ، وأكثرُها مركَّبٌ . وليس للمركَّب أكانَ من هذا النَّوعِ أم مِن غيره حُكمُ الأصالة في النسيج اللغوي ، لأنَّه يَنحلُّ إلى كلمتين أو أكثرَ . فهو لَفظٌ صِناعيٌّ مولَّدٌ ، يترجَّحُ ذكرُه في المركَّبات .

وإذا استَقريتَ الألفاظَ العربيةَ ، تَتَبَّعُ أنواعَ المقاطعِ المترددةِ في نسيجها اللغوي ، رأيت أنَّ أكثرَها يتوالى فيه مقاطعُ مختلفةٌ . فالمعروفُ يقينًا أن الثلاثيَّ الأصولَ لِخفَّتِه في اللفظ ، كان أكثرَ ممّا سِواهُ : الأُحادي والثّنائي والرباعي والخُماسي [٥٣] . وهو حينَ يكونُ اسمًا مجردًا يَغلِبُ عليه سكونُ العينِ : (فِعْلٌ) ، حتى لترى له مِنَ المفرداتِ أضعافَ ما لمتحركِها [٥٤] .

وذلك يعني أَنَّ الغالبَ فيها هو توالِي مَقطعَين في الكلمةِ الواحدةِ ، المتوسِّط المغلق مكررًا في التنوين . ثمّ في التعريفِ أو الإضافةِ يصير الثاني قصيرًا مفتوحًا . وكذلك هو شأنُ المزيدِ منه ، والرباعيُّ والخماسيُّ مجرَّدين ومزيدين ، تختلفُ في اللفظِ الواحدِ منها المقاطعُ المتواليةُ ، لتُشكِّلَ نسيجًا متنوعًا ، يَسهلُ على اللسانِ متابعتُه ، بأقلِّ ما يمكنُ من الجُهدِ العلاجيِّ . وهذا ضَربٌ من الاقتصادِ عظيمٌ .

أمّا الأفعالُ الثلاثيةُ فإنَّ المجرَّدَ منها - وهو ذو ثلاثةِ مقاطعَ قصيرةٍ - تَتخلخَلُ مقاطعُه بالزِّياداتِ المقحمَةِ في بنيتِه وبالضمائرِ التي يُسنَدُ إليها ، فَيفقِدُ رتُوب لفظِه ، ويتلبَّس صُوَرًا متنوعةً من النسيج الصَّوتي ، تُولِّد الاقتصاد الكثيرَ . وذلك نحو : صَنَعَ صانَعَ اصطَنَعَ تَصانَعَ تَصنَّعَ ، صَنَعْتُ صَنَعْتَ صَنَعْتِ صَنَعْنا صَنَعْنَ . وقريبٌ من هذا ما في المضارع والأمر ، والمبني للمجهولِ منه أيضًا . أمّا الرباعيُّ فهو مختلفُ المقاطعِ مُجرّدًا ومزيدًا : غَرْبَلَ دَحْرَجَ قَلْقَلَ ، تَغرْبَلَ تَدحْرَجَ تَقَلْقَلَ ، احْرَنْجَمَ افْرَنْقَعَ ، اطْمأنَّ اقْشَعَرَّ .

يُضافُ ، إلى هذا كُلِّه ، أنَّ التعبيرَ المركَّبَ تتوالَى فيه صِيَغٌ مختلفةٌ ، من الأسماءِ والأفعالِ والأدواتِ ، تَحمِلُ أنسجةً مقطعيَّةً متنوعة ، قَلَّ أن تتجاورَ فيه المتماثلاتُ . ثم يَتدخَّلُ السياقُ اللفظِيّ بألوانٍ من التغييراتِ الصَّوتيَّةِ ، لما يحمله من ابتداءٍ و وصلٍ و وقفٍ ، فتَتشكَّلُ أمواجٌ غَنيَّةٌ بالتنويع والانسجام . وأظهرُ شَيءٍ في هذه الأمواجِ أنَّ المقطعَ المتوسِّطَ بصورتَيه يَتشكَّلُ مِن اندمَاجِ قَصيرَين ، أو انقسامِ طويلٍ أو مديدٍ ، فتكونُ له الغلبةُ في النسيج التعبيري ، ليَخِفَّ تَردُّدُ الثقيل ، ويَتحقَّقَ الاقتصادُ العلاجيُّ ، في أروعِ صُوَرِه . وحَسْبُكَ أنْ تراقِبَ سَطرًا مِن هذا الكلام بين يدَيك ، أو صفحةً كاملةً منه ، لترى صِحَّةَ ما زَعَمناهُ مِنَ التموُّجاتِ المقطَعِيَّةِ المستحدثَةِ في التركيب .

وكذلك الشأنُ في النُّصوصِ الأدبيَّةِ ، كقول الله عزَّ وجلَّ : ﴿ ونُريدُ أنْ نَمُنَّ علَى الَّذينَ استُضعِفُوا فِي الأرضِ ، ونَجعَلَهُم أئِمَّةً ونَجعَلَهُمُ

الوارِثِينَ ﴾ (٥٥) ، تجدُ فيه اختلافَ الصِّيَغ المتوالِيَةِ ، وتأثُّر كثير منها بما قبله أو بعده من الأصوات ، ليتكوَّنَ نسيجٌ كُلّي ظاهِرٌ ، يُخالِفُ كثيرًا مجموعَ الأنسِجَةِ المفرَدةِ لكُلٍّ هذه الكلماتِ .

وعلى هذا نحو قولِ النَّبي ﷺ : « ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه وَجَدَ حَلاوَةَ الإيمانِ : أنْ يَكونَ اللهُ و رَسُولُهُ أحَبَّ إليهِ مِمّا سِواهُما ، وأنْ يُحِبَّ المَرْءَ لا يُحِبُّهُ إلاّ لله ، وأنْ يكرَه أنْ يَعُودَ في الكُفرِ بَعدَ أنْ أنقَذَهُ الله مِنهُ ، كما يَكرَهُ أنْ يُقذَف في النّارِ » (٥٦ ، ٥٧) . وقول الشاعر المعاصر :

والنّاسُ حَربٌ ، علَى الأحرارِ ، مُذْ خُلِقوا
يا شِــــقوةَ الحُرِّ ، في دُنيــا الأرِقّــاءِ !

٢- النَّبر الإيقاعيّ

تتوالى المقاطعُ في الأداءِ التعبيري للكلام ، متفاوتةً في القُوَّةِ والضَّعفِ والتوسُّطِ ، مِمّا يُشكِّلُ إيقاعًا مُتلوِّنًا ، يُسهِمُ في البيانِ والتبليغ . وهذا التفاوتُ المذكورُ تختلفُ نماذجُه بين اللغاتِ ، تَبعًا للنُّظُمِ الصَّوتِيَّةِ التي توجِّه الصياغةَ والتركيبَ ، وتوزِّع القيمَ الكميَّةَ على مقاطعِ المفردات ، فتجعلُها في درجاتٍ من الظُّهورِ والتأثيرِ . ولغةُ العربِ تُشارِكُ سائرَ اللُّغات في هذه الظاهرة ، فيكون فيها ما يخصُّها من ألوانِ التَّلوينِ الإيقاعِي .

أمّا النبرُ فهو تضخيمُ أصواتٍ مِنَ الكلام ، يجعلُها بارزةً واضحةً في السَّمعِ أكثرَ مما عداها حِدَّةً وثقلاً ، لعُنفِ تَموُّجِ هواء الصَّوتِ ، كما ذكر ابنُ سينا . ويكونُ نتيجةَ عاملٍ صوتي أو أكثرَ ، كالضَّغطِ والتفخيم والتَّنغيم ، حيثُ تَنشَطُ جميعُ أعضاءِ النُّطقِ معًا ، ليُصبِحَ الصَّوتُ أوضحَ بزيادةِ ارتفاعِه أو شِدَّتِه أو مَداهُ .

فالحرفُ المجهورُ مثلاً ، نحو : ج ذ ض غ ي ، تَقوى معه في النَّبرِ حركاتُ الوتَرين لشدةِ تقارُبهما ، فتعظُمُ سعةُ الذبذبات . و المهموسِ ، مِن مثلِ :

ت ح س ف ه ، يتباعدُ معه الوتران أكثرَ ، فيتسرَّبُ مقدارٌ من الهواء أكبرُ . هذا في حينِ أنّ غيرَ المنبور يَضعُفُ معه نشاطُ أعضاءِ النُّطقِ ، بالنِّسبَةِ إلى ما نُبِرَ ، فيُصبحُ الصَّوتُ أقلَّ وُضوحًا مما حَولَه من المنبوراتِ .

وإذا شَمِلَ هذا التضخيمُ مَقطَعًا صوتيًا كان ما يُسمّى بالنبر الزفيري ، حيث يَندفعُ الزفيرُ بقوّةٍ مع لفظِ ذلك المقطعِ ، ليُظْهِرَهُ من بَيْنِ ما حوله . وهو مَوقِعيَّةٌ تَشكيلية ، تتعلَّقُ بموضعِ المقطَعِ من نسيجِ الكلمةِ ، وغالبًا ما يَتوضَّعُ في أوّلِها أو عند الوقف (٥٨) . ففي نحو : **سَ**مَكةٌ ، **مَ**نَعَ ، **وَ**لَدٌ ، تجد النَّبْر منه في المقطَعِ الأوّلِ . وفي مثل : مُستَ**عِدّ** ، طالِ**بانْ** ، يَستَ**مِيلْ**، تجدُه منه في المقطَعِ الأخيرِ للوقْف . ثم تراه مُتوسِّطًا ، في نحو : يُ**بالِي** ، نَسْ**تَف**هِمُ.

وعلى هذا ، فإنّ ثمةَ أنواعًا من النَّبر في الأداء العربي للكلام، هي : **النبر الدّلالي** ، والنبرُ الصَّرفي ، والنبر الشعري . أما الأول (٥٩) فهو قويٌّ، يتعلَّق بمقتضى الحالِ أي دلالة المقام ، ويكون في الكلمةِ كلِّها أو مقطعٍ أو أكثرَ مما يُراد توكيدُ معناه ، أو الإشارةُ إلى غايةٍ خاصّة به . ويُسمّى نَبرَ السِّياق ، أو النبرَ الوظيفي (٦٠) .

فقولك : **حَذارِ** من الكسل ، تُضخَّم فيه الكلمةُ الأولى ، وبخاصَّةٍ المقطعُ الأولُ منها ، لتوكيدِ التَّحذيرِ . على حين أنَّ القولَ : جوابُكم **خطأٌ** ، تُضخَّم منه الكلمةُ الثانيةُ ، ولا سيّما المقطع الأول أيضًا ، لتحقيق معنى الخطأ . وإذا سُئلتَ : مَن جاء ؟ وأجبتَ : جاء **الأستاذُ** ، كان النبر في الفاعلِ لأنه مَحطٌّ الفائدةِ . وإنْ سُئلتَ : كيف رأيتَ أخي ؟ وقلتَ : رأيتُه **مُخلِصًا** ، جعلتَ النبر في الكلمة الأخيرة أيضًا لذلك .

فإذا أنشدتَ قولَ زُهير بنِ أبي سُلمَى (٦١) :

وَمَنْ لَم يَذُدْ ، عَن حَوضِهِ بِسِلاحِهِ ،
يُهَدَّمْ ، ومَنْ لايَظلِمِ النّاسَ يُظلَمِ

ضَخّمت « **يَذُدْ** » في موقف التوبيخ بالجُبن ، و « **بِسلاحِهِ** » في موقف الاعتماد على سلاح الغير ، و « **يُهَدَّمْ** » في موقف بيانِ الهزيمة مثلاً . والأمرُ نفسُه يتبدَّى ، في تَضخيم الكلمةِ المناسبةِ للمخاطَب ، إذا وجهتَ إليه قولَ النَّبي ﷺ : « لا يُؤمِنُ أحَدُكُم ، حَتّى يُحِبَّ لأخيهِ ما يُحِبُّ لِنَفسِهِ » (٦٢) لأنك تَنبر الكلمةَ التي يقتضي الموقفُ تضخيمَها ، وإظهارَها من بين سائرِ الكلمات ، لأنها مناطُ التّوكيدِ أو الحضّ أو اللوم أو الإهانة .

وقد يكونُ التَّضخيمُ لأكثرَ من كَلمةٍ في العبارة ، مع نَبرٍ خاصٍّ أقْوى للكلمةِ المقصودةِ بالخطاب ، وتلوينِها بالتنغيم المناسِب . وهذا معروفٌ في جميعِ اللغات ، إذْ يكونُ النفَس في التوكيدِ أقوى ممّا سواه ، فيرتفعُ الصَّوتُ أكثرَ ، ويعلو على ما حَولَه .

وأما النوعُ الثاني من النبر - وهو الصَّرفي - فيكونُ في موضعٍ محدَّدٍ من الكلمةِ لغاياتٍ صوتيّةٍ ، ويُسمَّى نبرَ الصيغةِ . ومعنى هذا أنَّ النسيجَ الإيقاعيَّ للكلمةِ يتحكَّمُ في تحديدِ موقعِ النبر منها ، فيُثَبّتهُ تبعًا لما يناسبُها . ولأن النبر المذكور من وظائفِ النسيج الصَّرفي تراه متحولاً يتأثّر بصيغةِ الكلمات ، ونوع المقاطع المكوّنة لها ، (٦٣) ثم يكون على درجتين :

النبر الأولي : وهو عامّ متوسّط القوة بين الدلالي والثانوي ، يقع في كُلِّ كلمةٍ عربيةٍ ، ويتوضّعُ موقعه فيها بحسَب نسيجها الإيقاعي ، كما يلي :

١ - إذا كان المقطعُ الأخيرُ طويلاً أو مديداً لزمَه النبر :

عالِ**مونْ** ، استَ**عانْ** ، يَستَ**نِيمْ** ، مُستَ**قِلّ** ، اشهِ**ابّ** ، مُتَ**وادّ** ، مَ**سامّ** .

٢ - وإذا لم يكن كذلك نُبِرَ أوّلُ مقطعٍ طويل قبل الأخير :

الـ**عادِّينَ** ، مُخ**مارّ**ّانِ ، اشه**ابّ**تا ، يَتَ**حابّ**انِ (مع ملاحظة أنّ النبر لايشمل المضعّف الثاني) .

٣ - وإذا فُقِد الطويل نُبرَ أوّلُ متوسّط قبل المقطعِ الأخير :

الْمُتَرامِي ، يُنادِي ، نَستَفهِمُ ، حَدِيقَةٌ ، تَجادَلا ، يُولَدُ .

٤ - فإذا فُقِد المتوسّط أيضًا دون الأخير ، عدا ذي همزة الوصل ، نُبِرَ القصير بعد هذا :

الوَلَدُ ، اسمَعي ، اجلِسُوا ، انطَلِقْ ، ارعَوَى .

٥ - فإذا فُقِد كُلُّ متوسطٍ أيضًا نُبِرَ القصيرُ في أول الكلمة :

لَعِبَ ، جَبَلٌ ، كُتُبٌ ، شَجَرَةٌ ، مِلَلٌ ، نَقَلَهُم ، يَرِثُني .

٦- فإذا كان المقطعُ وحيدًا في الكلمة نُبِرَت كلُّها :

سُوْدْ ، بابْ ، عِيدْ ، مَنْ ، خُذْ ، عَمّ ، شابّ ، بَحْرْ ، عِلْمْ .

هذه نماذجُ النبرِ الأوَّلي في الكلماتِ العربيةِ ، تبعًا للنَّسيج الصوتي الذي يسودُ فيها . وقد ذكر [٦٤] بروكلمان أنّ موجة النبر تنحسرُ متراجعةً من آخر الكلمةِ إلى أوّلها ، حتى تَصطدِمَ بمقطع طويلٍ تلزمُه ، فإذا لم تصادف ذلك وقَع النبرُ على أوّل مقطَع . أمّا إبراهيمُ أنيس فذكر أنه يَتوضّعُ في القصيرِ القبلَ الأخير ، إذا لم يكن قبله قصير أيضًا [٦٥] .

وما بسطناه يُبيّن بوضوح أنّ الموجة تتوضّع في المديد أو الطويل ، وإلا ففي المتوسّط غير الأول ، وإلاّ ففي آخر قصير ، مع إغفالِ ذي همزة الوصل . ولذا يمكن تلمُّسُ المقاطعِ من يَسار الكلمةِ إلى يمينها ، ليكونَ النبر في الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع . فإذا انضم إلى الكلمة مقطع في طرفِها تقدّم النبر إلى الأمام . مثال ذلك أنّ النبر الذي في المقطع الأول من « قلم » ينتقل إلى الثاني من « قلمه » وإلى الثالث من « قلمهما » . وعلى العكس من هذا ، فإنْ حُذِف مقطعٌ يؤخّر مركزَ النبر . فقولنا « مدرسةٌ » يُنبَر منه المقطعُ الثاني ، ثم يتوضّع النبرُ في الأول إذا قلت : مَدرسهْ .

ثم إنّ الكلماتِ المتصلَة لفظًا لكلٍّ منها حُكمُها في النبر أيضًا ، إذا لم

تَشتَرِكُ في مقطعٍ باتصالِها . وإذا اشتركت في ذلك صارت الكلماتُ كُلُّها وحدةً في الحكمِ . وذلك نحو : **لَقَدْ** ، **فَقَطْ** ، **بِنا** ، **ولَنَكْتُبَنَّ** ، **لِعِلْمِهِمْ** ، **سيَتَقابَلونَ** ، **بالعامِلَينِ** ، **فَسَيَكْفِيكَهُمْ**. ومن ثَمّ يَسهل تمييزُ الكلمات المنفصلة والمتصلة في أداءِ التعبير ، كَما سنُفصّل في الحديث عن الوقفات ، إن شاء الله .

وإذا اتَّصَلَتْ كلماتٌ منبورة بمستوى واحدٍ كان النبرُ في الأولى أقوى ، وفي الثانية ضَعيفًا وفي الثالثة أضعَفَ . وهذا يعني أن النّبر هابطٌ نحو : **فَلِمَ** ، **بِمَ** . وذلك لأنّ المقاطعَ الواردةَ كلّها قصيرةٌ ، فهي في مستوى كَمّي واحدٍ . فإذا اختلفتْ مستوياتُها في الكميّة بين القِصَرِ والطول ، كان النّبر صاعدًا في القوّة ، نحو : **بِما** ، **لَها** ، **فَلاكانْ**. ويكون هابطًا أيضًا ، إذا وقعت المفرداتُ في أولِ الكلام تقديرًا ، نحو : ليتَكَ تعلمُ : **لِمَ** رجَعنا ؟ وهذا بخلاف مثل قولنا : دعَوتُ **لَكُمْ** ، رَضِينا **بِها** .

النبر الثانوي : وهو خاصّ يتوزّعُ في الكلمات التي كُلٌّ واحدةٍ منها تَضُمُّ مقطعين فأكثر . ويمتاز أيضًا بأنه أضعفُ من الأوّلي ، ويَجبُ أن يَتقدّم عليه في السياق . فهو تنحسر موجته أيضًا باتجاه عكس الكلمات ، على النّحو التّالي :

١ - يكون النبر الثانوي في المقطع الطويل قبل الأوّلي :

مُتَحابُّونْ ، **مُسوادّاتْ** ، **الصّافّاتْ** ، **مُدهامّاتْ** (مع ملاحظة أن النبر الأوّلي يشمل المضاعفَ الثاني) .

٢ - وإذا فُقِد الطويل قبلُ توضَّعَ النبر في المتوسط الثاني ، أو قبل قصيرين أو قبل واحد :

مُشتاقِينْ ، **يَستَخْفُونَ** ، **مُستَغنِينْ** .

مُتَناسِبَتانْ ، **يَنتَقِمُونْ** ، **مُنْتَبِهانْ**

عامِلُونْ ، فَيصَــلانْ ، جَولَتَينْ .

٣ – وإذا فُقِد المتوسّط قبلُ أيضًا كان النبر في القصير ، قبل مقطعين :

شَجَرَتانِ ، بَقَرَتَينْ ، نَعِدُكُنْ .

ثم هناك ضروبٌ مختلفةٌ من النبر الإيقاعي ، تتخلَّلُ التراكيب أيضًا. ففي الوقف يُنبر بشِدّة آخرُ مقطع من الكلمة الموقوفِ عليها ، نحو : ارحَمْ تُرحَمْ ، اصبِرْ واصفَحْ . هذا إذا كانَ المقطعُ ساكنَ النهاية . وإلا فقد يضعَّف الحرف الموقوف عليه : يكتُبْ عالِمْ ، لسقوط بعض الأصوات اصطلاحًا ، ولا سيما التنوينُ وحركات الإعراب والبناء . وقد يقتضي ذلك نبرًا شديدًا للمقطع الموقوفِ عليه أيضًا ، نحو : ما أفلحَ مَن استَبَدّ ، أُريها السُّها وتُريني القَمَرْ ، آكُلُ لَحمِي ولا أدَعُهُ لآكِلْ ، يَداكَ أوكَتا وفوكَ نَفَخْ ، إنّ مِنَ البَيانِ لَسِحرًا (٦٦) .

وإذا شابه التركيبُ كلمةً مُتعدِّدَةَ المقاطعِ فقد يَتلقّى نبرَها المعهود. وذلك نحو قولنا « قد أُحكِمَ » . فهو يُماثِلُ ، في الميزان العروضي ، قولك « يَستَسلِمُ » . و هذا يعني أنْ يكونَ النبر الأوّلي في المقطَع الثاني من قولِنا ، كما يكونُ في نفس المقطعِ من قولك المذكور . وقد لا يحدُث ما ذكرنا ، كالذي يَحصُل في مثل : مستميتٌ ، إذْ يكونُ النبر الأوّلي في المقطَع الثالثِ منه لا في الثاني . بل إنّه قد يكونُ في الجملةِ درجاتٌ أربعٌ من النبر . فالجملةُ « كيف حالُكْ » ؟ يَرِد فيها ما يلي : النبرُ الدلالي في « كي » ، والثانوي في « فَ » ، والأوّلي في « حا » ، والمتوسّط في « لُك » .

وهذا كُلُّه واردٌ في الكلام المنثور ، من النصوصِ العلميّةِ والأدبيّةِ . فإذا انتقَلنا إلى ميدان الشعراء صادَفْنا نوعًا آخرَ ، يُسمّى « النبرَ الشّعري » ، ويقال له : الارتكازُ . إنّه تضخيمٌ للمقاطع في الشّعر خاصةً ، يَتوضّعُ في الأسباب أي : المقاطع المتوسّطة من الأجزاء (٦٧) . وهو نوعان : أساسي وفرعي .

فالأساسي يكون في أوّل الجزء ، والفرعي يلزم آخر سبب من الجزء الذي فيه أكثر من ثلاثة مقاطع[٦٨] .

فمثل قولِ عنترة :[٦٩]

يَدعُونَ : عَنترَ ، والرِّماحُ كأنّها أَشطانُ بئرٍ ، في لَبانِ الأدهَمِ

يوزَّع في الرسم العروضي ، مع الرمزِ إلى النبْر الأساسي بالرقم ١ ، والفرعي بالرقم ٢ ، كما يلي :

يدعونعن تـروررمـا حكأننهـا أشطانبـئ رنفيلـبا نلأدهمي

– · – –   – · – –   – · – –   – · – · ·   – · – · ·   – · – –

٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١

هذه صورُ النبر الشعري ، وهو ما أسميناه بالارتكاز . فإذا أضَفْنا إليه ما يتخلّلُه من النبرات الصَّرفية ، أوليّة وثانويّة ، صار في الشعر إيقاعٌ مركَّبٌ، نمثله بما في قولِ مالك بن الريب :[٧٠]

إنِ اللهُ يُرجِعْني مِنَ الغَزوِ لا أُرَى ، و إنْ قَلَّ مالِي ، طالِبًا ما وَرائيا

حيث نَرمُز في الأعلى إلى الأوّلي بالرقم ٣ ، وليس فيه ثانوي للرقم ٤ ، فتتبدّى الصور الإيقاعية التالية :

إنــلا هيرجعني منلغز و لا أرى و إنقـل لـماليطا لبنما ورائـيا

٣ ٣   ٣ ٣   ٣ ٣   ٣٣   ٣ ٣ ٣ .   ٣   ٣ ٣

– · – ·   – – ·   – – – ·   – – ·   – · – ·   – – ·   – – – ·   – – ·

٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٢ ١

فإذا استعرضنا قول المعرّي :[٧١]

وإنّي ، وإنْ كُنتُ الأخيرَ زَمانُهُ ، لآتٍ بِما لَم تَستَطِعْهُ الأوائِلُ

كان توزيعُه ، مع الرمز إلى ضروبِ النبر ، على الشكلِ التالي :

وإنــــي وإنكنتل أخير زمانه و   لأاتن بما لـمتس تطعهل أوائلو

٣٣   ٣٣٣   ٣   ٣ ٣   ٣٣   ٣   ٣٣٤   ٣٣   ٣ ٣

. — —   . — — — . — . — . — . —   . — — — . —   — —   . — —   . — . — —

٢١   ١٢١   ١   ٢ ٢   ٢١   ١ ٢   ٢١   ١ ٢

وكذلك الحالُ ، في مثل قول المتنبي : (٧٢)

نُعِدُّ الْمَشْرَفِيَّةَ ، والعَوالِي   وتَقْتُلُنا الْمَنونُ ، بِلا قِتالِ

إذْ يتوزع كما يلي :

نعـدد الـمش رفيـيتـول عوالـي   وتقتلنـل منـونبــلا قتـالــي

٣   ٤   ٣ ٣   ٣   ٣٣   ٣   ٣   ٣   ٣   ٣

. —   — —   . — . . —   . — —   . — . . —   . — . .   —   . —   —

١   ٢٢   ١   ١   ٢١   ١   ٢   ١   ٢   ١   ٢

ومن هذه النماذج ، ترى أنّ اجتماع النبرين الصَّرفيَّين في الشعر قليل . فقد ظهر في « تستطعه » من قول المعري ، و « المشرفية » من قول المتنبي ، وغاب فيما دون ذلك الثانوي ، ليكونَ للأوّلي السيادةُ العُظمَى . ويمكنُكَ أن تتحرّى ذلك الاجتماع في « القُطبيّات » من قول عَبيد بن الأبرص :

أقْفَرَ ، مِن أهلِهِ ، مَلحُوبُ   فالقُطّبيّاتُ ، فالذَّنُوبُ

وكذلك الحالُ في « تُبعثُونْ » ، من قول الشاعر :

قَد جاءَكُم أنّكُمْ ، يومًا ، إذا   ما ذُقتمُ الْموتَ سَوفَ تُبعَثُونْ

و « العالَمِينْ » ، من قول الآخر :

وإذا اغتُبِطتُ ، أوِ ابتأسـ   ـتُ ، حَمِدتُ رَبَّ العالَمِينْ

و في ثلاثِ كلمات ، من قول آخر :

واضِحاتٌ ، فارِسيًا ت ، وأُدمٌ ، عَرَبيّاتْ

فإذا أضفت إلى ذلك دَفقات النبر الدّلالي للمقام ، وإيقاع الحروف الصامتة والصائتة والحركات والسكنات ، مفردةً ومجتمعةً ، تكوَّنتْ لديك مَوجاتٌ موسيقيَّةٌ . وهذا كلُّه يتخلَّلُ النسيج العروضي المنتظم ، في أجزائه المترددة ، فيتولَّد مزيجٌ من التنغيمِ ، يُناسِب ما يطلُبه الفنّان ، من التّغنّي أو الإنشاد .

٣ – أنواع الوقف

يحتاجُ الإنسان حين يؤدي التعبيرَ الكلاميَّ في النثر أو الشعر ، إلى تقطيع الصوت مرارًا ، لتوزيع العبارات والجمل والتراكيب ، وتحديدِ الاتصال والانفصال ، وتعيين توجُّهات المقالِ . هذا عدا ما يقتضيه الجُهدُ العلاجي في مواصلة الأداء ، من تلبُّثٍ أو انقطاع لاستعادةِ القُدرة والنشاطِ . ولذا كان في مطاوي النسيجِ التعبيريِّ ضروبٌ من الوقفات (٧٣) .

وتُعرف الوقفةُ بأنَّها : انقطاعُ الصّوتِ بقصدٍ أو بغيره . وللانقطاعِ المقصودِ وظيفةٌ صوتيّةٌ في النَّبر ، تُولِّد تَضخيمَ الحرفِ صامتًا أو صائتًا ، وتطيل الحركات أيضًا . وهو يتوضَّع في موقعين : خارجي وداخلي ، ويكون على درجاتٍ أربع :

١ – الوقفةُ الخارجيَّةُ القاطعةُ : وتكون هذه قُبيل السّكتة ، وهي طويلةٌ تحدِّدُ نهايةَ النُّطق ، وتُسمّى الوقفةَ النهائية . ولذا فإنَّها تمنَحُ المقطعَ الموقوفَ عليه والحرفَ الأخيرَ منه لونًا من النبر ، يتمثَّلُ في طُولٍ وضغطٍ ظاهرين تَختَلِفُ درجتُهما بحسَب نَوعِ الأصواتِ الموقوفِ عليها . وذلك في مثلِ قولك :

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِــــينْ

وإنَّ غَدًا لِناظرِهِ قَريــــبْ

تَسْمَعَ بالمُعيديِّ خَيرٌ مِن أنْ تَـــراهْ

ما يَضيرُ البَحرَ ، أضحَى زاخِرًا ، أنْ رَمَى ، فيهِ ، غُلامٌ بِحَجَرْ ؟
واستَبَدَّتْ مَرَّةً واحِدَةً إنَّما العاجِــز مَــن لايَستَبِدّْ
هَلاّ سألْتِ الخَيلَ ، يا بْنَةَ مالِكٍ ، إن كُنتِ جاهِلةً ، بما لَم تَعلَمِي
و يا وَطَني ، لَقيتُكَ ، بَعْدَ يأس كأنّي قَد لَقيتُ ، بكَ،الشَّبابا
وكُلُّ مُحِبٍّ أعقبَ النّأيُ لُبَّهُ سُلُوَّ فُؤادٍ ، غَيرَ لُبِّكَ ما يَسلُو
كُلُّهُم أروَغُ مِن ثَعلَبٍ ما أشبَــهَ اللَّيلَــةَ بالبارِحَــهْ !

٢- الوقفة الخارجية المستمرة : وتقع بين ما اتَّصل من الجمل أو العبارات. وهي متوسِّطةُ الطول والضَّخامة ، ولها أثرٌ في النبر أيضًا . فإذا سألك صديقٌ : هل أنت مريض ؟ وأردت إجابتَه بالنَّفي ، مع الدعاء له ، قلت : لا ، عافاكَ الله. وقد استحسن البيانيون إيرادَ واوٍ بعد « لا » ، في مثل هذا ، لإزالة اللبس . وإنك لترى التوقُّف في نحو قولنا :

تُشرِقُ الشَّمسُ صباحًا ، فتُغَرِّدُ الطُّيورُ
سافَرَ الطُّلابُ منذُ أسبوعٍ ، ولم يعودوا

أعاذِلَتي ، ما أخشَنَ اللَّيلَ ، مَركَبًا ! وأخشَنُ مِنهُ ، في المُلِمّاتِ راكِبُهْ

٣- الوقفة الداخليَّةُ المستمرّةُ : تتوزَّعُ مواقعُها بين الكلماتِ المتَّصِلةِ بمقاطعَ متمايزةٍ . وهي قصيرةٌ جدًّا، تَترك في المقطع الماضي نبرًا خفيفًا . فإذا كان معها سكونٌ تلاها نبرٌ ما بعدها أيضًا . وهذا كُلُّه يُساعِدُ على تمييز المفرداتِ المتواصلةِ ، من نحو :

أخَذْ تُ ، سَمَـ وْ نَ ، إلا مَ؟ رَقَـ دْنا .
إليْـ كَ ، فَـ لَـ سَوْفَ ، فِيـ ما ، عَمْـ مَ؟

٤- الوقفةُ الداخلية الخافتةُ : وتتوضَّع بين الكلمات المتمايزة ، للانتقال من واحدةٍ إلى أُخرى . وهي قصيرةٌ تُيسِّر البيانَ للمخاطَبين ، مع توضيح الصِّيَغِ والسياق للتركيبِ ، والعلاقات والوظائف النَّحويَّة ، دون أن يكونَ لها

صدًى نبريٌّ ظاهرٌ . وذلك من مثل :

خَرَجَ أحمدُ مُسرعًا . هذا قطارٌ طَويلٌ .

ثم إنّ الوقفةَ النهائيّةَ قد تكونُ صاعدةً ذاتَ نبْرٍ مُتوتّرٍ عالٍ . وذلك في أسلوبِ الطّلَبِ الإنشائي ، كالاستفهام بالهمزة أو « هل »(٧٤) ، نحو : أ كتابي عِندَكَ ؟ وهل تريد السفر ؟ وكذلك حال التعجُّب ، مثل : ما أكرمَ الشهداء ! وإذا حذفت الهمزة مثلاً نُبِرَ ما بعدها لتحقيقِ الاستفهام، نحو : هذا رأيُكَ ؟ وتكون هابطةً ، أي : ذاتَ نبرٍ ضعيفٍ خافتٍ ، بعد أسماءِ الاستفهام : مَن دفع لك المالَ ؟ وكيف حالُ أبيك ؟ وأين وضعتَ الأوراق ؟ وفي أسلوب التقرير الخبري : نامَ الأطفالُ ، وسنراكَ بعدَ غد ، ولم يُخطئْ سالم ، وأنتَ كريم ، وفي قلبِكَ إيمان .

٤- المردود الاقتصادي

وبعد ما بسَطْناه من أنواعِ النبرات والوقفات ، صار بمُكنَتِنا أن نَتلَمَّسَ ما للاقتصاد اللُّغوي فيه مِن صُوَرٍ وألوانٍ . وأوّلُ ذلك شبيهٌ بما ذكرناهُ في الآثارِ الاقتصاديّةِ ، لتعدُّدِ نماذجِ المقاطعِ في الكلام . فالتنغيم الذي يتولَّد ، عن تلونِ ضُروب النبر عامّةً ، يَبثّ في الكَلام نبضاتٍ مختلفة القوّةِ والضَّعفِ ، متفاوتة الأشكالِ والمستوياتِ ، فيُسِّرُ على جهاز النُّطق تنقُّلاً بين مَوجاتٍ مُتساوقةٍ ، تستبعدُ الرتوبَ والتَّلكُّؤ والملال ، بالتردُّدِ في حيِّزٍ ضَيِّق محدودٍ ، وتُتيح لدفقاتِ النفَس الانسياب ، ولجميع أعضاء النطق تبادُلَ العملِ بتعاونٍ وانسجام .

ثم إنّ النبر الدَّلالي ، بتضخيم الكلماتِ المقصودةِ مع زيادةٍ في ذلك لبَعضِ مقاطِعها ، يُغْني عن تكرارِ تلكَ الكلماتِ ، لأنّه يُفيد توكيدَ المعنى المرادِ ، بمجرَّد النبراتِ المتدفِّقة . فهو بَديلٌ من تكرار تلك الكلماتِ ، كما هو معروفٌ في التوكيدِ اللفظي . وبهذا نَستغني عن تكرارِ الألفاظِ ، بضَغطِ

صَوتيٍّ ظاهرٍ ، فنقدِّم للجهودِ العضَلية والعَقليَّةِ فُرصًا غنيةً بالاقتصاد .

ولهذا النوع من النبر أيضًا ضربٌ آخرُ من الاقتصاد . فهو يَنشُرُ طاقاتِه في غضون المفرداتِ للتمييز بين المعاني والوظائفِ المختلفةِ للفظِ الواحدِ ، فيكونُ له صورةٌ من نبرِ دلالةِ المقال . فنحو قولنا « ما طَلَبه أخوك » يَختلِفُ النبرُ في « ما » منه ، بحَسَب الدلالات التي وُظِّفتْ فيها ، فيظهر قوياً في الاستفهام ، و وسَطًا مع مَدٍّ زائدٍ في النفي ، وضعيفًا في الموصولية .

وكذلك ترى الفرقَ كبيرًا بين قوليك « إنَّ ما طلب أخوك الهدى » و « إنّما طلب أخوك الهدى » ، إذ يكون النبر لـ « ما » في الثاني أضخمَ منه في الأول ، للتعبيرِ عن المبالغة في التوكيدِ ، حصرًا للحُكم في الهدى . ولولا هذا التميُّزُ الصوتي لالتبست المعاني في أداء التعبير . وإذا قَصدْتَ بمثلِ « هذا ما أردتُه » النفي ضخَّمت لفظ « ما » بالنبر ، خلافًا لقَصد معنى الإيجاب بالموصولية . وعندما تُخاطب أحدًا بقولِك « أنت هنا لا تَجلِس» ، تُميِّزُ الإنشاءَ من الخَبَر ، بنَبرٍ شديدٍ في النَّهي ، وضعيفٍ في النفي .

فالنبر المقالي تتبدّى قوتُه بدرجاتٍ متفاوتةٍ في الكلماتِ أو بعضِ مقاطعها من عباراتِ الطلب ، أمرًا ونهيًا واستفهامًا وتعجُّبًا وحضًّا (٧٥) ، وفي النفي والشرطِ والاستثناء والحصر والتوكيدِ ، بخلاف ما يكون في الخبر المحض . ولعلّك تلاحظُ ما يقتضيه النبرُ الشديدُ في التركيبِ الأول من نحو : « عليكَ الرضا » ، للدلالةِ على أنه اسمُ فعلِ الأمر ، تمييزًا من إرادةِ الجارّ والمجرور للتعلُّق بخبرٍ مقدَّمٍ مَحذوف .

وقد أشار إلى مثل هذا ابنُ جني ، حين وقف على أحد أمثلة سيبويه « سِيرَ عليه ليلٌ » (٧٦) ، والمراد : سير عليه ليل طويل . قال : « وكأنّ هذا إنما حُذفت فيه الصفةُ ، لِما دلّ من الحالِ على موضعِها . وذلك أنّكَ تحسُّ في كلام القائل لذلك ، من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ، ما يقوم

مقام : (طويل) أو نحو ذلك . وأنت تُحس هذا من نفسِك إذا تأمّلْته . »[٧٧]

ثم أطال في بيان مثل هذا النبر الدلالي ، بأمثلة واقعية من الكلام . فأنت إذا أردت مدح إنسان تقول : « كان - و **الله** - رَجُلا » ، فتزيد في قوةِ الصوت للفظ الجلالة ، وفي تمطيط اللامِ وإطالةِ الصوت بها ، فيُفهم أنك أردْتَ : فاضلاً أو شجاعًا أو كريمًا . وكذلك تقول : « سألناه فوجدناه **إنسانا** » ، وتمكّن الصّوت بـ « إنسانا » وتفخّمه ، فتستغني عن وصفه بنحو : سمحًا أو جوادًا ، أو نحو ذلك . وإذا أردت الذّم اختصرت الصوتَ ، وزويت وجهَك وقطّبته ، فتستغني عن قولك : لئيمًا أو لحِزًا أو بخيلاً . وقريبٌ من هذا ما ذكره لسرعة لَفظِ اللّغو بالقسم ، والتثبُّت والإشباع والتمطيط وتطعُّم اللفظ بالقَسَم المحقّق ، ومن تسكين بعضِ المتحركات والتلبُّث عليها ، تعبيرًا عن الاستعظام والتعجب .

ولأنّ نحو : طَرَ**فا الـ**دار ، ودَفَ**عا البا**بَ ، يثقل فيه إظهارُ الألف قبل لام التعريف ، ويُؤدّي في اللفظِ إلى حَذْف الألفِ لالتقاء الساكنين ، وصيرورة المقطعين الطويلين متوسطين ، فإنه يُراعى في المقطعين نبرٌ ظاهر ، لئلا يُتوهَّم أنّ المراد : طَرَفَ الدارِ ، ودَفَعَ البابَ . وبهذ النبر يُعوّض المتكلمُ ممّا سقط في اللفظ ، ويُبيِّن المقصدَ الحقيقي للتعبير ، فيُوفِّر الجُهد العضلي الذي كان يقتضيه لفظُ الساكنين معًا ، في مقطع طويلٍ مغلق ، ويحقّق المعنى المراد . ولهذا جاء عن العرب تحقيقُ لفظِ ألفِ التّثنية بالتفخيم ، في قولهم : حَلْقتا البطانِ ، وله ثُلُثا المالِ ، واثنا عشر ، رغم أنّ بعدَها ساكنًا يقتضي حذف المدّ[٧٨] .

والأمر نفسُه تراه في الواو التي هي ضميرُ الجماعة ، أو علامةُ الرفع ، من مثل: تَجَنّبُ**وا البا**طلَ ، ومكرِ**مو العل**ماءِ ، إذ يُفخّم المقطعان بعد حذفِها تخفيفًا ، وجعلِ المقطعين الطويلين متوسطين أيضًا . ويُمكنُك أنْ تلحظَ مثل ذلك في ياءِي المتكلّم والمخاطبة ، و « نا » الدالة على المتكلمين ، و « ها » التي للغائبة . وكذلك الهاء التي للغائب ، أكانت متحركةً بالضم أم بالكسرِ ، لأن

لفظها في الأصل ممدودٌ بواوٍ أو بياءٍ لا تُرسَم .

فالنبرُ للمقاطع التي تَردُ فيها هذه الضمائر قبل ساكنٍ ، يُحقّق ما ذكرنا في الألف والواو . وعلى هذا تُفخَّم أصواتُ تلك المقاطعِ ، بعد أَن انتقلَتْ من الطُّول إلى التوسُّط ، في نحو : **أعطِنِي الـ**كتابَ ، وصديـ**قي الـ**عزيز ، واسمـ**عي الـ**نداء ، ودفعْـ**نا الـ**عدوَّ ، وأَصْلَحـ**نا الله** ، وموضوعـ**نا الـ**جديد ، وقرأتـ**ها الـ**ليلة ، ورأيـ**ها الـ**سديد ، وأعطيتـ**هُ الـ**جائزة ، ويؤذيـ**ه الـ**هواء ، وعندَ**هُ الـ**جواب ، وإليـ**هِ المـ**صير .

ولأنّ الضميرَ المتصلَ للمتكلمين أيضًا يردُ للإسنادِ في موقعِ الرَّفع وللفضلات في موقعِ النَّصب أو الجرِّ ، استعان العربيُّ بالنبر الدلالي ، ليقيم فاصلاً بين ما هو في محلِّ رفع ، وما هو في مَحلِّ نَصب أو جَرٍّ . وذلك بتسكين ما قبل الإسناد ، فيلتحق بالمقطع القصير المتقدِّم ، ليكوّن معه مقطعًا متوسطًا يَستأهِلُ النبر ، كقولك : **دفعْنَا** ، وسأَلْـنا ، ورَضِيْـنا ، وأنـشدْنا ، وهاجمـْنا ، وا**نتقصْ**نا ، واستبـ**عدْ**نا . وهو بخلاف القول : دفعَنا ، وسألَنا ، ورضيَنا ، وأنشدَنا ، وهاجمَنا ، وانتقصَنا ، واستبعدَنا ، ودفْعُنا وقُربُنا وبِنا ولَنا .

بل إنّ مثلَ هذه الظاهرة لتجبُ أيضًا حين يكونُ آخرُ الفعل ألفًا ، فتُقلَب حرفَ لين يُحقّقُ نبرًا أقوى من ذي قبل . فأنت تقول : **دعَوْ**نا ، **ورمَيْ**نا ، وأهـ**دَيْ**نا ، وارتـ**ضَيْ**نا ، واستدعَ**يْ**نا ، في حال الإسناد . ثم تقول : دعانا ، ورمانا ، وأهدانا ، وارتضانا ، واستدعانا ، وبذلك تجعل النبر صاعدًا في الأمثلة الأخيرة ، وهابطًا في الأمثلة الأولى ، وهو أقوى وأظهر . ومثل هذا ما تراه بين نحو : **عُدْ**نا **وبِـ**عنا ، وبين : عادَنا وباعنا .

هذا بعضُ ما يحقّقهُ النبر الدلالي من الاقتصادِ في ثِقلِ اللفظ ، والتمييزِ للمقاصد التي يُخشى التباسُها . ثم ترى للنبر الصرفي وظائفَ مختلفةً ، من الاختزال للأصوات تخفيفًا للجُهد المبذول (٧٩) . فهو يعكس ، بما فيه من قوّة

اللفظ ، آثارًا ظاهرةً على ما حوله من الأصوات ، فيُضعِف بعضَها ويُسبّب لها الحذف .

ومن هذا القبيل نرى أمثالَ : كَتِفٌ وأُذُنٌ ورُسُلٌ وعَضُدٌ وإبِلٌ ، تَنعكِسُ أصداءُ النبر في المقاطع الأُولى منه ، على ما يليها مُباشرةً ، فتسقطُ الحركةُ من المقطَع التالي ، ويلتحق الحرفُ المسكّن بالمنبور ، ليصيرَ جزءًا منه ، وتُصبحَ الكلمةُ ذاتَ مقطعين متوسِّطين ، بعد أَنْ كانت ذاتَ ثلاثةٍ : قصيرين ومتوسِّط . ومثلُ هذا الاختزالِ يَجعلُ الكلمةَ أخفَّ ممّا كانت عليه ، لأنَّ الثلاثيَّ المجرّدَ يُمثِّلُ الخِفّةَ النهائية ، إذا كان ساكِنَ الوسَطِ ، كما ذكرنا من قبل .

وقد امتدّتْ هذه الظاهرةُ الصوتيّةُ حتى شَمِلت كثيرًا من الأفعالِ أو التراكيب التي تُشبهُ الثلاثيَّ المذكورَ . فمن الأفعالِ مثل : عَلِمَ وكَرُمَ ، إذ يُسكَّن الحَرفُ الثاني أيضًا ، ليصيرَ جزءًا مُتمِّمًا للمقطَع قبلَه : عَلْمَ وكَرْمَ . وقد يثبت هذا ، كما ترى في : لَيسَ ، أو يكادُ يثبُتُ كالذي يَحصُلُ في المضعّفات . فالنبر في المقطعِ القبلَ التضعيفِ يُوهِنُ حركةَ ما بعدَه ، حتّى تذوي كليًّا ، ويكون الإدغامُ . ولذلك تقول : عَدَّ وقَلَّ واحتلَّ واهتمَّ ، ويمرُّ ويشدُّ ويستحبُّ . بل إنَّ نحو : حَسُنَ ، يجتذب النبرُ في المقطع الأول منه الحركة التي بعده ، لتحُلَّ محلَّ حركتِه ، ويتمَّ تكوّن المقطع المتوسِّط أيضًا من القصيرين : حُسْنَ . وقد يثبت ذلك أيضًا ، كما في : نِعْمَ وبِئْسَ .

ومن التراكيب قولُنا : وَهُوَ ، فَهُوَ ، وَهِيَ ، فَهِيَ ، لَهُوَ ، لَهِيَ ، حيث تُسكّن الهاءات ، لتشكّل مع ما قبلها مقاطع متوسطة ، بعد أَنْ كانت متفرّدةً بمقاطعَ قصيرةٍ : وَهْوَ ، فَهْوَ ، وَهْيَ ، فَهْيَ ، لَهْوَ ، لَهْيَ . وإذا كان هذا حاصلاً في كلمتينْ ، كما ترى ، فإنه قد يتعدّى ذلك ليكونَ في ثلاثٍ ، نحو : مَعَهُم ، إذا تُسكَّن العين وتَدخلُ في مقطَع متوسِّط : مَعْهُم . و أوضَحُ من هذا ما تراه في قولك « فَلْيَعلَمْ » ، حينَ تُسكّن لامَ الأمر . وهو مع ما قبله مما

ذكرنا ، كثيرٌ جداً في الكلام . وإنما جاز هذا في لام الأمر ، دون غيرِها من اللامات ، لما يَستفيدُه الطلبُ من شِدَّةٍ في نبر المقطَعِ المتوسِّط .

وقد يتناولُ الحذفُ ، في مثل هذه الحال ، حروفَ المدّ أيضًا . وعلى هذا تجدُ أمثالَ : مِنهُ ، وفيهِ ، وعليهِ ، وفَتاهُ ، وسَقاهُ ، ويَرميهِ ، ويَدعوهُ، قد حُذفتْ منه الواو والياء المدّيّتان ، لِما قبلهما من النبر في المقاطع المتوسطة . ورُوي عن بعضِ كنانة [٨٠] ، أنهم يقولون : « مَعِندَكَ ؟ ومَصَنَعتَ » ؟ يريدون : ما عِندَكَ ؟ وما صَنَعتَ ؟ فقد استطاع النبر ، في المقطَع القصيرِ بعد الاستفهام ، أنْ يذهَب بالألفِ كُلِّها ، مع الاحتفاظِ بالمعنى المقصودِ . وربما كان في هذا تفسيرٌ لما هو معروفٌ في مصدرِ نحو قَتَّلَ ، فالأصلُ فيه « قِيتال » ، والنبرُ يشغَل منه المقطع المتوسِّط الثاني ، فيكونُ منه انعكاسٌ على المقطَعِ المتوسّط قبله ، ليُصبِحَ قصيرًا : قِتال .

بل إنه قد يكونُ للمقاطع غيرِ المنبورة صدًى ظاهرٌ فيما هو ذو نَبر صوتي . فالمدُّ الذي يَتوضَّع فيه نَبرٌ ، من قولك : كتابٌ ، يتأثَّر بما يليه من المقاطع ، بحيثُ إذا كان بعده صوتٌ خالٍ من النبر تقلَّص مدُّه ، وفَقَد بعضَ مداه ، كأنْ تقولَ : كتابُ علومٍ . وكلما كَثُرتِ المقاطعُ غيرُ المنبورة بعد ذلك المدّ كان التقلُّصُ أظهرَ وأوضَحَ .

ولعلك وضعْتَ يَدك على ما يُشعِرُ بالاقتصاد ، في الجُهد الذي يَبذلُه المتكلِّمُ والمخاطَبُ ، حين يتبادلان الكلامَ موشَّحًا بهذه الموجاتِ الإيقاعية المعبِّرة ، يَصحَبُها تلوينُ أنواعِ النبرات ، والتشكُّلات الصوتيَّة المتناسقة ، وما تَفرضه اللغة من تنسيق في الأداء . ولو أَضَفْتَ إلى هذا كُلِّه ما يصطَبِغُ به الخطابُ من تموُّجٍ صَوتي يُرافِقُ أساليبَ التعبير ، فيشكِّل للكلامِ هيئاتٍ ونَبراتٍ ونغَماتٍ [٨١] ، ويُغني عنْ علاماتِ الترقيم ، في نحو الاستفهام والنفي والأمر والنداء والتعجُّب والتهكم . . . [٨٢] لكان لديك إيحاءاتٌ غنيَّةٌ بالإبلاغِ والبيانِ ، مع اقتصادٍ وافرٍ لكثير من الجهودِ الفكريَّة والعضَلية .

الباب الثاني

خصائصُ الاقتصادِ اللُّغويّ

الفصل الأول
خصائصُ الاقتصاد في النظام الأصلي

المعروفُ أنّ اللغَة الإنسانية ، أيًّا كان مُستواها أو مُحتواها ، تسمَحُ بأشكالٍ لا حصرَ لها من الصُّور والأنماط للتعبير ، في إطارِ القواعد المحدودةِ المنظِّمة لها . ومن هنا افترقَتْ توجُّهاتِ اللغات في العالَم ، مع أنها صَدَرتْ عن أصلٍ واحدٍ ، إذ كان لكلٍّ منها اختياراتٌ متميِّزة ، تُمثِّل طبيعَتها وخصائصَها ودرَجة تطوُّرها في الإنجازِ والنماء . ونحن إذا تحسَّسْنا واقعَ العربيَّة من هذه الزاوية ، رأيناها قد اختارتْ لطابعها المنظِّم قنواتٍ اقتصاديةً، نعرِض لها فيما يلي :

اختصارُ التفريع

تَتخذُ اللغة الحيَّةُ ، في توجيهِ التفريعِ للقواعدِ والأصول ، مَساراتٍ كُبرى تَجتَمع فيها معالِمُ الأحكام والضوابط العامة ، ليتصرَّف في هديها توزُّعُ ظواهر المعجمية والصوت والصياغة والتركيب . ومثل هذه المسارات يكون سياجًا دائمًا ، يُحيط النموَّ المستمر لظواهر التعبير ، ويُوجِّه طموحاتها وأشواقَها ، ويَصبغُ أشكالَها كُلَّها ، ويمدُّها بالنُّسغ الموحَّد ، لتبقى للغة شخصيتُها المتميزةُ في أُطُرٍ محدَّدةٍ . ولا شك أنّ للأُطُر هذه ألوانًا كثيرةً متنوعةً ، بين التوسعةِ والاختصار ، تسمَحُ باختلافِ تطلُّعاتِ الأُمم والشعوبِ في التنظيرِ والتفكيرِ والتعبير . وقد ظَهر لَنا مِن خلالِ استقراء واقعِ العربية ، أنّها تَميلُ إلى منازعَ واضحةٍ ، تُحقِّقُ ضروبًا من الاختصارِ للتَّفريع .

١- التَّوزيعُ الثُّلاثي

أولُ تلك الضروبِ المذكورةِ أنّ اللغةَ العربيةَ تمتازُ في تفريعِ المباني اللغوية ومعانيها باحتضانِ مبدأِ الثّلاثية ، إذْ تُحيط تلك المباني والمعاني بتوزيعٍ هَرَمي ، يَنصبُّ من قِمَّةِ التصويت إلى قواعدِ الأداء والتركيب . وهذه الميزةُ ذاتُ اقتصادٍ لغويّ ، لأنها تَتضمَّن اليُسر ، بتوسُّطها بين الأُحادية الصارمة أو الثنائيةِ الضيِّقةِ ، وبين وما بعد الثلاثيَّةِ من تعقُّد وانتشار . وقد ذكرنا بعض ذلك ، في الباب الأول من هذا الكتاب . وها نحن أولاء نفصِّل ما يحقق البيان .

فالحروفُ عند العربِ ، على اختلافِ أنواعِها وصُوَرِها وأصواتِها وتفريعاتها ، تَتوزَّع مخارجُها ومواضعُها في أحيازٍ ثلاثةٍ ، تُميِّزُ بعضَ الأصواتِ من بعض ، هي الشَّفتان واللسان والحلق . وهذه الأحيازُ المتمايزةُ يَستأثِرُ كُلُّ واحدٍ منها بتحديدِ أصواتٍ مُعينةٍ ، تُنسب إليه في الدراساتِ والتعريف ، وإن كان ثمةَ تسمياتٌ متفرقةٌ متعارَفةٌ .

وقريبٌ من ذلك أَنَّ الصفاتِ الصوتيةَ للحروف عامّةً تَرِدُ في : تماثُلٍ كالصَّفير في السين والصاد والزاي ، والقلقلة في القاف والطاء والباء ، أو تَضادّ كالجهر والهمس ، أو تقارب كاللين والمدّ . والحرفُ الصامتُ خاصةً يتوالى عليه ثلاثة مُظاهرَ ، من الانتقاصِ : الإخفاءُ كلفظِ النُّون في نحو : انْفتحَ وكنْتُم ، والإبدالُ كجعلِ التّاءِ طاءً في مثل : اصطلحَ وازدهار ، والإدغام إذْ يُصبِحُ الحرفُ من لفظِ ما بعده ، نحو : اصَّدَّقَ ومُدَّكر .

ثم إنّ المدودَ ، كما رأينا قبل ، هي الألفُ والواوُ والياءُ . ولكلٍّ منها ثلاثُ درجاتٍ : المدُّ الطّبيعي بمقدارِ الزَّمَنِ لحركتين ، ومدٌّ متوسّطٌ قُبال الهمزةِ بقدرِ أربعِ حركاتٍ ، ومدٌّ مطوّل قبل السُّكون أو الوقف بقدرِ ستِّ حركاتٍ . ثم ترى تدرُّجًا آخرَ ، أعني : المدَّ والحركة والاختلاس . وهو الإتيانُ بثلثي

الحركةِ أو أكثر [١] . وهذا الصّويتُ الأخيرُ ينحدر أيضًا من رَوم ، أي : إتيان ببعضِ الحركةِ ، إلى إشمامٍ أي : إشارة إلى الحركة من غيرِ صَوت [٢] ، فتسكينٍ مطْلَق . وللواو والياء أيضًا تكوُّن صَوتي مُتدرِّج بين المدّ ، نحو : سُود وجِيل ، واللّين نحو : قَول وشَيخ ، والعلّة نحو : وَجَدَ ويُخرج .

وكذلك شأنُ الحركاتِ ، إذْ هي : الفتحُ والضّمُّ والكَسرُ ، ثم تتلَبّسُ كل منها ترقيقًا أو تفخيمًا أو بينَ بين ، بحسَب صفاتِ الحروفِ السابقةِ لها . ففي الأول تَضعُف الحركة نحو : سَهم وحُمر وردف ، وفي الثاني يَضخُم صوتُها: طَبْع وظُهْر وضِلْع ، وفي الثالث يكون وَسطًا : خَصْم وغُمْر وقِسْم . وهذا التلبُّس نفسُه يَصبغ أحرفَ المدّ أيضًا ، في مثل : سامَحَ وحُور ورِيعَ ، وطالَبَ وظُوهِرَ وضِيمَ ، وخالِد وغُولِبَ وقِيمة .

وترى قريبًا منه للهمزة ، إذْ يكونُ التخفيفُ لها حذفًا ، كقولك : مَسَلة ويَلُمُ ويَزِرُ ، في « مَسْألة ويَلْؤُمُ ويَزْئِرُ » ، أو إبدالاً كقولك : راس ومُومِن وبِير ، في « رأس ومُؤمِن وبِئر » ، أو تسهيلاً بينَ بينٍ ، كأن تُلفظ الهمزة بينها وبين الهاء في مثل : سألَ وعلاءٌ ، وبينها وبين الواو في مثل : تفاؤُل ويَؤمّ ، وبينها وبين الياء في مثل : عائد و سُئِلَ .

وتمتازُ الألفُ والواو بتدرُّجٍ آخرَ : من التفخيم إلى الترقيقِ فالإمالة . وهي أَنْ تنحوَ بالألفِ أو الواو نحوَ الياء [٣] في مثل : كِتاب وعالِم وجِياد ، وللنسورِ والمذعورِ والجمهور . ويشاركُهما في ذلك : الفتحةُ والضمةُ ، لأنّ إمالةَ الألف تجذب معها الفتحةَ ، وإمالةَ الواو تَجذِب معها الضمّةَ أيضًا . ثم إنَّ إمالةَ الألف لها ثلاثُ درجاتٍ : القلبُ ياءً خالصةً مع بقاء جُزيء من الفتحة [٤] ، وهو محظورٌ في قراءةِ القرآن ، والإضجاع ويكون فيه إمالة شديدة نحو الياء ، والتَّلطيف أو البينُ بينٍ ، ويكون فيه المدُّ بين اللفظين ، أي : مخففًا بين الألفِ والياء [٥] .

هذا بعضُ ما يمثّلُ الثلاثيّة في الأصواتِ . وعندما تُوزّع هذه الأجزاء الصوتيّة على الكلمات ، تتوضّع في مقاطعَ ثلاثةٍ ، كما رأينا قبل . وهي قصير ، نحو فاء العطف وباء الجر وهمزة الاستفهام ، ومتوسّط ممدود مثل : ها و في و ذُو ، ومتوسّط مغلق على غرار : عَنْ و سِرْ و كَيْ و لَوْ . تلك هي المقاطعُ الشائعة في اللفظ العربي .

فإذا انتقلتَ إلى الجانبِ التركيبي لبناءِ المفرداتِ ، رأيت النسيجَ المقطعي يكادُ ينحصِرُ في هذه الثلاثية أيضًا . فالمشتقّاتُ من مصادر الثلاثي المجرّد ، أفعالاً كانت أو أسماء ، غالبًا ما تلتزم التشكّل في مقاطعَ ثلاثة . وسواء في هذا أفعال المضِيّ والمضارعة وأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والزمان والمكان والآلة . نحو : جَمعَ ويَجمَعُ ، وجامعٌ ومَجموعٌ وأجمَعُ ، ومَسْرَحٌ ومَوسِمٌ ومِبردٌ ومِفتاحٌ وحِزامٌ وساطورٌ(٦) .

بل إنّ الصفةَ المشبّهة أيضًا يكثرُ فيها ذو المقاطع الثلاثة . نحو : أحمرُ وأبيضُ وأعورُ وأعرجُ ، وعطشانُ وسهرانٌ وريّانُ وعُريانٌ ، وفرِحٌ وشرِسٌ ولبقٌ ، وعظيمٌ وبعيدٌ وقديمٌ ، وسيّدٌ وهيّنٌ وقيّمٌ ، وفيصلٌ وصيرفٌ وصيقلٌ ، وبطلٌ وجبان وشُجاعٌ ، وحمراءُ وبيضاءُ وهيفاءُ . وكذلك شأنُ صِيغ المبالغةِ ، من نحو : جرّاحٌ وغفورٌ ومِقدامٌ وعليمٌ وفاروقٌ وصِدّيقٌ وحَيسوبٌ ومِطعنٌ وملِكٌ ومِسكينٌ ، وقتيلٌ وقَنَصٌ ولَبوسٌ وإلّهٌ وعشيقٌ .

فإذا انتقلتَ إلى الضوابط الصرفيّة واجهك الميزانُ المشهورُ ، بأحرفِه المحدّدَة : الفاء والعين واللام . فهذه وحدَها تستوعبُ جميع الأبنية العربية ، مع إقحام ما هو مزيدٌ من الحروف فيها . ولذا فإنّ أوزانَ : جَبَلٌ = فَعَلٌ ، وبُلبُلٌ = فُعْلُلٌ ، وفَرَزْدَقٌ : فَعَلَّلٌ ، وعالِمٌ = فاعِلٌ ، واحمَرَّ = افعَلَّ ، وانتَصَرَ = افتَعَلَ ، وانقَطَعَ = انفَعَلَ ، ومستَغفِرٌ = مُستَفعِلٌ ، ويَتجاهَلُ = يَتَفاعَلُ ، واعشَوشَبَ = افعَوعَلَ .

ثم إنّ الأسماءَ ، وهي الأكثرُ كميّةً وتنوعًا واستخدامًا في اللغة ، تَتوزَّعها ثلاثةُ أنماطٍ : الثلاثيّ والرباعي والخماسي ، وثلاثةُ مستويات : المفردُ والمثنّى والجمع . ولهذا الجمعِ توضُّع في قسمةٍ ثلاثية أيضًا : المذكّر السالم ، والمؤنث السالم ، وجمع التكسير . والمكسّر من الجمعِ يكون : للقلّةِ أو الكثرة أو منتهى الجموع . أَضِفْ إلى هذا أنَّ ما دل على الجَمع وليس من صِيَغهِ ، يتفرّقُ في هَرَمِيّةٍ ثلاثيةٍ : اسمِ الجمْع نحو: خيل وعَمَد وأشياء ، واسمِ الجنس الجمعي مثل: تَمر وشجَر وعرَب و رُوم ، واسمِ الجنس الإفرادي مثال: عَسَل وتُراب وماء .

ولو تتبَّعت الصيغ الأصلية للفعل الأكثر شيوعة في العربية ، وهو الثلاثي ، لرأيت أن حرف العين فيها يتلبس الفتح أو الكسر أو الضَّم . وذلك في الماضي نحو : سحَبَ وقطَعَ وخرَجَ ، وعلِمَ وشرِبَ وركِبَ ، وعظُمَ وحسُنَ وكرُمَ . ومثله أيضًا في المضارع ، نحو : يطرَبُ ويعلَمُ ويعرِفُ ويجلِسُ ويكتُبُ ويعظُمُ ، وفي الأمر : اعلَمْ واجلِسْ واكتُبْ .

وإن تقَرّيتَ تلك الحالاتِ الثلاثَ التي يتلبَّسُها الفعلُ ، وما يتوزَّعُها من معاني الأحداثِ الواقعة ، تبيَّن لك فيها شبهُ توزُّعٍ غالبٍ عليها . فالفتحُ للعين في الماضي يكون للأفعال العلاجية ، نحو : حشَدَ وقسَمَ ومنَعَ ونقَلَ وذهَبَ وحجَبَ وركَضَ . والكسر يغلبُ في الأحوال ، مثل : خضِرَ ومرِضَ وكبِدَ وعطِشَ وعرِجَ ورهِبَ . والضَّمُّ يتوضَّع في الصِّفات اللازمةِ ، كالغريزةِ والطبيعةِ . ومثال ذلك : فَصُحَ وحلُمَ وجبُنَ وصغُرَ وضخُمَ .

وأنت ترى لزومَ الفتحِ في الفاء ، على الرَّغم من تنوُّعِ حركةِ العين ، وتوزُّعِ ذلك التنوُّع في المعاني المذكورة . ومع هذا فإنه إذا أُريد تكثيفُ الجملةِ واختصارُها ، وتعميمُ المسند إليه ، والدلالة على أنّ صاحبَ علامة الرفع الأصلي مفقودٌ ، ضُمّت الفاء والتُزِم الكسرُ للعينِ . نحو : دُفِعَ وسُحِبَ

وسُئِلَ ومُسِحَ . وهذا الضمُّ بشدَّتِه ، مع صعوبة الانتقالِ منه إلى الكسر ، يُمثِّل تلك المعانيَ المكثَّفةَ التي ذكرناها .

وهذا النَّقلُ لصيغةِ الفعلِ تُشاركه حالتان ، ليكونَ لدينا ثلاثُ صُوَرٍ في ميدانٍ واحدٍ . أمّا الأولى والثانية فهما في الدلالة على صيرورةِ الحَدَثِ كالغريزة في صاحبه ، حتى أمكن التعجُّب منه ، أو مَدحه أو ذَمُّه ، كأَنْ تقولَ: فَهُم وقَضُوَ وحَسُبَ ، وكَسُلَ و نَهُمَ وشَعُرَ . وأما الثالثة فهي الدلالةُ على التغلُّب بعد المغالبة . ومن ذلك قولك : كارَمتُه فكَرَمتُهُ أكرُمُهُ ، وفاصَحتُهُ ففَصَحتُهُ أفصُحُهُ ، وشاعَرتُهُ فشَعَرتُهُ أشعُرُهُ .

ومن هذا ترى أنَّ ضمَّ العين للفعل الماضي ، يُمثِّل حصرَ المضمون في طبيعةِ مَن نُسِب إليه ، مع شِدَّةِ عُمق الصفةِ ورسوخِها ، وظهورِ أثرِها في الآخرين أيضًا . وقد تبَدَّى ذلك في أحياز ثلاثةٍ من المعاني ، هي التعبيرُ عن الصفاتِ اللازمةِ ، و التعجُّب من صاحبِها والمدح أو الذمّ .

ثم تجدُ الفعل بين ماضٍ : نهضَ وجلسَ وزخرفَ واشرأبَّ ، وحاضرٍ: ينهضُ ويجلِسُ ويُزخرفُ ويَشرئبُّ ، ومُستقبَل : انهضْ واجلِسْ وزخرفْ واشرئبَّ . وكثيرٌ منه متصرِّفٌ يحتملُ الأزمنةَ الثلاثة ، والقليلُ جامدٌ يلزم صورةً واحدةً ، نحو : ليسَ ونِعمَ وعدا وتباركَ ، ويَهيطُ ويَسوَى ، وهبْ وهاتِ وتعالَ . والقليل النادر يكون بينَ بينٍ ، مثل : كادَ يكادُ ، وفتئ يفتأ ، وأوشكَ يوشكُ .

والكثيرُ أيضًا من الأفعال متعدٍّ إلى مفعولٍ أو اثنين ، والقليلُ لازمٌ لفاعِله ، والنادر بينَ بينٍ ، وهو الفعل الناقص. مثال : كان وصارَ وأمسى وطفقَ وشرعَ . ثم ترى في الفعل الصحيح ما هو سالم : قعدَ وخرجَ وغربلَ وبعثرَ ، أو مهموز : أخذَ وسألَ وبدأ وطمأنَ واشمأزَّ ، أو مضعَّف: هبَّ ودقَّ وقلَّ وحمحمَ وعسعسَ . وكذلك المعتل فيه المثال : وصلَ ويسَ ، والأجوف :

رامَ وسارَ وقالَ وباعَ ، والناقص : سما وقضَى وبقيَ ونَهُوَ . أما اللفيف فإنَّه يجمع ما في الأجوفِ والناقصِ معًا ، كما سنرى بعد .

وتَحتَفِظُ القسمة ُالثلاثيَّة هذه بسيادتها ، في جمهور الأوضاع اللُّغويَّة ، حتى إنَّ الحروفَ في العربية إمّا حروفٌ معجمية ، وإما حروفٌ للمباني ، وإما حروف للمعاني . وإذا دخل حرفُ المبنى في الصيغة للزيادة ، كان له مواضعُ ثلاثة : في أوّل الكلمةِ نحو : أَجْمل ومركب ويضحك ونسمع ، أو في حشوها مثل : حاجِب وكِتاب وغربال ، أو في الطرف مثال : سلْمَى وحمراء وسهران .

والمفرداتُ تتوزَّع أيضًا في أقسام ثلاثة : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ . والأسماءُ إما للذواتِ نحو : محمد وعليّ وعبّاس والقاهرة وحِمص ولبنان ، وإنسان وفَرَس وجدار ونَخْل ، وإما للمعاني مثل : جُلوس وكتابة وتسليم واطمئنان واحميرار ، وإما للمبهمات مثال : مَن وما وكَمْ وذا وتا وأولاء . والضمائر تكون للمتكلِّم أو المخاطب أو الغائب ، وكلٌّ منها منفصلٌ أو متَّصل أو مستَتِر ، وتأسيسي أو توكيدي أو شأني .

وحين تدخل المفرداتُ المُعرَبة في التركيب تكون لها علامةٌ ، تدل على وظيفتها الإعرابية . وهذه العلامة تكون في الأغلب حركة ، وأقل من ذلك أن تكون حرفًا كما في الأسماء الستة ، والمثنى وجمع المذكر السالم ، والأفعال الخمسة . وأقل منهما أن ترد العلامة حذفًا لحركة أو حرف .

والأدوات العاملة في التركيب النحوي لها ثلاثة أعمال ، فهي من عوامل النصب أو الجزم أو الجر . وهذه الأخيرة يكون منها ما هو حرف جرٌّ أصلي : إلى وعن وحتى والتاء . ومنها ما هو حرف جر زائد ، كما في قولك : ليس زيد بجبان ، وهل عندك من سؤال ؟ ومنها ما هو شبيه بالزائد ، نحو قولنا : ربَّ كاسيةٍ عاريةٌ ، وسافر الطلاب عدا ثلاثةٍ (٧) .

وإذا تَتَبَّعتَ نماذجَ التأنيثِ للأسماء رأيتَ أنَّها تتمثَّلُ في التاء : طفلة وظبية ومعلِّمة وطالبة ، أو في الألف المقصورة : ليلَى وحُبلَى وعطشَى ، أو في الألف الممدودة : صحراء وهيجاء ونُفساء وكبرياء . والتأنيث نفسه قد يكون حقيقيًّا ، كأنْ يدلَّ على أُنثى من الناس أو الحيوان : خديجة وسَلوى وعبلة وناقة وعصفورة . وقد يكون مجازيًّا ، نحو : ورقة ومِلعقة وذِكرى وبُشرى . وقد يكونُ معنويًّا ، مثل : أُذُن وعَين وحرب ونار وشَمس وأرض .

والأسماءُ أيضًا تتوزَّعها ثلاثةُ أقسامٍ . فهي إمّا نكرة : بيت ودار وكِتاب ونَهر وعَلَم وغياب وقمح وزهر وثمرة وكَهل وبنت وصَبِي ، وإمّا معرفة كالأسماءِ الأعلام والموصولة والضمائر وأسماء الإشارة والمعرفات بـ « أل » العهدية . . . وإما واقعة بينَ بينَ . يعني أنها نكرةٌ غيرُ محضة ، أو معرفة غيرُ محضة . ومن ذلك ما هو محلًّى بـ « أل » الجنسية ، كالقلم والنهر والجلوس والفهم والإنسان والبحر والقرد والشجر ، أو ما خُصِّصَ إما بوصفٍ وإما بإضافة إلى نكرة وإما بتمييز ، أو ما وقع في حيِّزٍ من استفهامٍ ونَفي ونهي ، أو ما عمِلَ عمَلَ الفعل (٨) .

وبهذا نكونُ قد دخلْنا جانبًا من التركيب . وهنا نجدُ الكلام مكوَّنًا من المفردات والجُمل وأشباه الجُمَل . ثم إنَّ الجملةَ تكون اسميةً ، مؤلَّفة من اسم وفعلٍ أو ما تفرَّعَ عنهما ، وفعليةً مُؤلَّفةً من فعلٍ وفاعلٍ وما تفرَّعَ عنهما أيضًا ، وشرطيةً مؤلَّفة من أداةِ شرطٍ مع جُملتَي الشرط والجواب (٩) .

وهي أيضًا إما كُبرى نحو الطِّفل ثوبُه نظيف ، والمجتهدُ إنْ أصاب فله أجران ، وإنّ المرضَ زالٍ ، وليت الشبابَ يعودُ ، وكادَت الشمسُ تغيبُ ، وحَسِبت الدواءَ ينفَع . وإما صُغرى كالجُمَل الداخلةِ في حيِّزِ الكُبريات المتقدمة . وهي : ثوبه نظيف ، وإن أصابَ فله أجران ، وزال ، ويعود ، وتغيب ، وينفع . وإمّا عاديّة لا صغرى ولا كبرى . كقولك : ذهب البأس ،

ورجع الطلاب ، وإننا لصادقون ، وكان البابُ مغلقًا ، وظَنَنتُ أخاك غائبًا ، وإنْ تَجتَهِد تَنجحْ .

وهكذا نكونُ قد بَسطْنا صُوَرًا مختلفةً ، من الوقائعِ اللغويَّةِ لجميع المستوياتِ ، تُحقِّقُ التحيُّزَ في مبدأِ الثلاثية ، والسيرورةَ معه في كثيرٍ من المناحي والتوجُّهات . ومع هذا ، فإنَّك واجدٌ بعضَ الظواهرِ ينتسبُ إلى الثنائية ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والمعرب والمبنيِّ ، والصفة والموصوف ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والمؤكَّد والمؤكِّد، والعامل والمعمول ، والشَّرط والجواب ، والأصل والفرع ، والعُمدة والفضلة ، والمضاف والمضاف إليه .

وتجد بعضًا آخرَ ينتَسِبُ إلى القِسمَةِ الرباعيَّةِ . ومن ذلك مثلاً علاماتُ البِناء : الضَّمُّ والفتحُ والكسرُ والسكون ، وعلاماتُ الإعراب : الرفعُ والنصبُ والجرُّ والجزْمُ . على أنَّ هذا التوزُّعَ الرباعي يمكنُه الارتداد إلى الثلاثي ، لأنَّ الاسمَ لا يُجزَم والفعلَ لا يُجرّ ، فيكونُ لكلٍّ منهما حالاتٌ ثلاث . ومن ثَمّ ، فالاسم مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرور ، والفعلُ مبني على الضَّمِّ أو الفتحِ أو السكونِ . ويَبقَى الحرفُ وحدَهُ مُتردِّدًا بين الحالاتِ الأربعِ .

وقريبٌ من هذا ما ذكرتُ في بعضِ التقسيماتِ الرباعيةِ أيضًا . ففي المعتلِّ من المفرداتِ ، بالإضافة إلى المثال والأجوفِ والناقصِ ، ما هو لفيفٌ أي : ذو حرفي عِلَّةٍ في أصوله . نحو : وَيل ويَوم ، و وَلِيَ و وَقَى ، ورَوَى وطَوَى ، وحَيِيَ وعَيِيَ . ومثلُ هذه المفرداتِ يُمثِّل كُلٌّ منها صِفَتَين من الصِّفاتِ الثلاثِ السابقة الذِّكر : مثال وأجوف ، أو مثالٌ وناقصٌ ، أو أجوفُ وناقصٌ .

وفي الأفعالِ ، بالإضافةِ إلى اللازم والمتعدِّي إلى واحدٍ أو اثنين ، ما هو متعدٍّ إلى ثلاثةِ مفاعيل ، نحو : أريتُ الطلابَ نتائجَهم مسجلةً ، وأعلمْنا زيدًا أخاه مريضًا . وهذه التَّعديةُ محدودةٌ جدًّا ، وهي مُتفرِّعةٌ عما يَنصِب

مفعولين ، بزيادةِ الهمزةِ كما ترى . وكذلك ما ذُكِرَ من الجملةِ الظرفية . وهي التي يَتَصدَّرُها شبهُ جملةٍ معتمِدة ، نحو : ما عندي ريبٌ ، أفيكَ جراحٌ ؟ إذْ هي متفرِّعةٌ عن النوعِ الاسمي ، وردُّها إليه أولى من جعلها نوعًا رابعًا [١٠] .

وقد تَجدُ ما هو خُماسيّ الصُّور أو أغنى منه . فحروفُ الزيادة مثلاً قد يقعُ منها في الأسماءِ والأفعالِ واحد أو اثنان أو ثلاثة ، وفي الأسماءِ وحدَها قد يكونُ منها أربعةٌ أيضًا : استقبال واحميرار وابيضّاض ومشيوخاء وعاشوراء ، أو خمسة : كُذُبْذُبان وأُرْبُعاواء وبِرِيطِياء [١١] ، أو ستة : كُذُبْذُبانة .

والحروفُ العواملُ في الأسماء : رافعٌ أو ناصبٌ أو جارٌ ، أو رافعٌ وناصبٌ نحو : إنْ وما ولات ، أو ناصبٌ ورافعٌ مثل : إنّ وكأنّ وليت . وقد ألحق النحاةُ هذين النوعين بالأفعال ، لتبقَى للقسمةِ الثلاثيةِ سيادتُها . فالأولى شبيهة بالفعل التامّ ، والثانيةُ شبيهةٌ بالناقصِ .

والتأنيثُ في الأسماء ترى فيه ، بالإضافةِ إلى الحقيقي والمجازي والمعنوي ، ما هو لفظيٌّ ذو علامة مثل [١٢] : أسامة وطرفة ورضوى وزكرياء ، أو تأويلي كاللسان بمعنى اللغة ، أو حُكمي كالمذكّر المضافِ إلى مؤنّثٍ ، نحو : قُطعَتْ بعضُ أصابعه . بل إنّ المقاطعَ الصَّوتيّةَ قد رأينا فيها سبعةَ أنواع ، بإضافة : الطويل المغلق ، والطويل العنقودي ، والطويل العنقودي بمتماثلين ، والمديد العنقودي بمتماثلين أيضًا ، إلى ما ذكرنا من القصير والمتوسطين .

والحقُّ أنّ مثلَ هذه المستدركات ، على الظاهرة الثلاثية ، يَرتَدُّ إليها كثيرٌ منه كما رأينا ، في علاماتِ الإعراب والبناءِ ، واللفيفِ بنوعَيه المقرون والمفروق ، وناصب المفاعيل الثلاثة ، والجملةِ الظرفية ، وما له عمليتان إعرابيتان . يُضافُ إلى هذا أنّ بعضَ المثنّيات المستدركاتِ قبلُ لها ثالثٌ ، كالفعل والفاعل لهما أيضًا نائب الفاعل .

ثم إنّ المذكّر والمؤنث ضُمَّ إليهما ما هو خُنثَى ، والمتعاطفين لا بدّ لهما من

عاطفٍ بينهما ، والمتضايفين كذلك بينهما حرفُ جرٍّ مقدّرٌ يُحقّقُ معنى الإضافة ، والعاملُ والمعمولُ يثلثُهما المهمَلُ من المفردات ، وجُملتَي الشرط والجواب لا مناص لهما من أداةٍ لتحقيق السَّببيَّة والترتُّب ، والأصلُ والفرع يُضاف إليهما ما هو فرعٌ على الفرعِ .

بل إن ما تجاوَزَ الثلاثيَّة أيضًا لِبعضه مَردّ إليها . فالتأنيثُ اللفظي هو إما حقيقيٌّ وإما مجازي ، والتأنيثان الحكمي والتأويلي هما من المعنوي أيضًا . والمقاطع المذكورة ، من الطِّوال والمديد ، إنما يتكوّن معظمُها في حالة الوقف بالسكون ، وهذا عارضٌ لا أصلٌ في الكلام . وما فيه خمسةُ أحرفٍ مزيدةٍ أو ستةٍ نادر جدًّا ، لا يُشكِّلُ حالةً ظاهرةً . فبقي المزيدُ بأربعةٍ ظاهرًا لأنه كثير كثير .

وممّا يُثْبت هذا التوجه البارز في طبيعةِ اللغة العربية ، أنّ أصولَ المفرداتِ تتوزَّعُ بين الثلاثي والرباعي والخماسي . هذا هو المعروفُ عند الجميع ، ولكنك إذا ألقيتَ نظرةً إحصائية على هذا التوزُّعِ ، تبين لك أنَّ البُؤرة الكثيفة تستقرُّ في ذوي الثلاثة . فقد ذكر أبو بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩) أنَّ المستعملَ في كلام العربِ على عهده ، باستثناء بعضِ الحالات التركيبية ، يتوزَّعُ عددُ مفرداتِه كما يلي [١٣] :

٤٨٩ في الثنائي و ٤٢٦٩ في الثلاثي و ٨٢٠ في الرباعي و ٤٢ في الخماسي

ومنه ترى الكثرةَ الكاثرةَ في الثلاثي ، وقلةَ الرباعي والثنائي ، وندارةَ الخماسي . وهذا ما أكّدهُ [١٤] رصدٌ للنصِّ القرآني ، إذْ تبيَّن أنّ أُصول المفرداتِ فيه يرجع منها إلى الثلاثي ١١٦٠ ، في حين أنّ ما يرجع إلى الرباعي هو ١٥ فقط . بلهَ الخماسي والثنائي والأحادي لأنها قليلة مخدودة .

وإنما ظَهَر طُغيان الثلاثية في كلام العربِ لأنّها تُمثِّل الرشاقَة واللُّطف ، بخلافِ ما كان ذا أَصل من التوحيد أو التثنية أو التربيع أو التخميس . وقد

تَنبَّه إلى ذلك علماءُ اللغة ، فذكروا من فصاحة الكلمةِ أَنْ تكونَ من الثلاثي . وإلاّ كان فيها قبح أو ثقل [١٥] .

وهذا التبئير المركزي لظاهرة الثلاثية تتلمَّسه في كثيرٍ من ظواهرِ الصياغة للألفاظ . فمِن ذلك مثلاً أنّ حروف المعجَم تنتظمُ تسميةُ كُلٍّ منها في أحرفٍ ثلاثة ، نحو [١٦] : ألف و جيم ودال وصاد وعين وفاء وكاف وميم وياء . ولذا قيل : إنّ مثلَ « يد وأخ وأب وفم » شاذٌّ في الاستعمال ، يرتَدُّ إلى الأصولِ الثلاثيَّة : يدي و أخو و أبو و فوه ، وليس له أصل في الثنائي . ويظهر منه ذلك في عمليات التثنية والجمع والتصغير . وكأنّ بعضَ العربِ [١٧] استعجله الاستعمالُ، فلم ينتظر تلك العمليات الثانويّة، وضعّفَ الحرفَ الأخير في المفرد ، فقال : يدٌّ وأخٌّ وأبٌّ وفمٌّ .

وإنما جاز أن تَرِدَ الأُحادية والثنائية في الأدوات ، لأنها لا تتميَّز كلفظٍ إلا في تركيبٍ مع الأسماء أو الأسماء والأفعال . ثم إذا سَمَّيتَ ما هو أحادي منها أو سمّيت به ، قلت : باء وتاء وسين وفاء وكاف ولام ونون و واو . وإذا أردْتَ التسميَةَ بالثنائي ألحقْتَ به ما يجعلُه على ثلاثةِ أَحرفٍ ، نحو : أوٌّ و إيٌّ و ذاءٌ و كمٌّ و لنٌّ و لوٌّ و لاءٌ و هلٌّ . وكذلك الحالُ في التأنيث والتثنية والتصغير والجمع ، للأحادي والثنائي .

وعندما يُستثقل الاسمُ في النداء ، ويُخفَّفُ بالترخيم ، فإنه غالبًا ما يَرتدُّ إلى البؤرةِ الثلاثية ؛ ولذا كان من شروط القياسيّ منه أنْ يتجاوزَ ثلاثةَ أحرُفٍ ليصيرَ بالترخيم إلى الخِفّةِ المرجُوَّة في اللفظ العربي . فأنت ترخِّم نحو : دِعبل وجَعفر وعامر وحارث وعِمران ومنصور وسُعاد وشَمَردل وسَمَوءل وفَرزدَق، بقولك : يا دِعبِ وجَعفَ وعام وحارِ وعِمرَ ومَنصُ وسُعا وشَمَرْ وسَمَوْ وفَرَزْ . وإذا جاء خلاف ذلك فلأَسباب مُوجبة أو مُجيزة، كالتأنيث بالتاء ، أو التركيب ، أو وجود حرفِ علّةٍ .

بل إنّ الاسمَ المعتلَّ إذا كان ثلاثيًا ، ثم فَقَدَ حرفًا بالحذف وبقي على حرفين ، فغالبًا ما يُدعّم بثالثٍ جبرًا لبعده عن البؤرة المفضّلة . وعلى ذلك تجدُ نحو : اسم وابن واست ، بعد أنْ حُذِف من الأولين واو ، ومن الأخير هاء . وكذلك الشأنُ في مثل : عِدة وهِبة وصِلة وجِهة وسَنة وسَعة وقُلة وثُبة ، إذْ عوّض من الحرف المحذوف تاءٌ تُعيد إلى الاسمِ صورتَه المناسبة للتوجُّه العربي. ولذا ترى سيبويه حين يعرض لكلمتي بِنت وأُخت ، يصرح أنهما بالتاء التي دخلت عليهما صارتا ملحقتين ببناتِ الثلاثة [١٨] .

وأيًّا كان الأمرُ فإنّ ما عرضْناه ، حتّى الآن ، يتبدَّى لك منه أنّ مبدأ الثلاثية ذو سلطانٍ ظاهرٍ ، في توزيع وقائعِ اللغة من العربية . وهو من اليُسر والاختصارِ كما ذكرنا قبلُ . وإذا كانَ لغيره بعضُ النماذج من ذلك فإنه لا يمثّل نِدًّا لعروبة اللسان أو مثيلاً ، لأنَّ كثيرها يرتَدُّ إليه ، وما بقي منها يَعيشُ في ميادينَ ضيّقةٍ محدودةٍ . وقد كان النحاةُ القدماءُ على إدراكٍ لهذه الحقيقةِ اللامعةِ ، يَصدرون عنها بوضوحٍ أو تلميحٍ ، فيما يَضعون من تقسيماتٍ وتفريعاتٍ ، وفيما يذكرون من خصائصَ ومُمَيّزاتٍ . وهذا « كتاب » سيبويه شاهد على ذلك [١٩] .

٢ – توحيدُ الصِّيَغ

تحتاجُ المعاني الصرفية إلى أنماطٍ صَوتيّةٍ، تشغلُها وتَتلبّسُها لتؤديَ الأغراضَ اللغوية التي تَتضمَّنها وتُقدِّمَها في التعبير والتركيب . وقد كان للُّغات ، ولا يزالُ ، اختلاف كبيرٌ في توظيفِ تلك المعاني ، واختيار الأوعيةِ المناسبةِ لها . وهذا الاختلافُ قد يكونُ في أساليبِ الصياغةِ أو أشكالِها ، تأصيلاً وتفريعًا وتكثيفًا وتبديدًا . أمّا اللغةُ العربيةُ الحبيب فقد استقرّ فيها للمعاني الصرفيّة المعيّنة صورٌ لفظيّة محدَّدة متأصّلة تُصاغ بها المفرداتُ ، على ألسنةِ العلماءِ والعامّة ، من أطفالٍ وعجائزَ وأصحّاء ومرضى وصُحاة ونِيامٍ .

وتَبدَّى هذه الخاصيَّة في عدةِ سُبُلٍ .

فالفعلُ الماضي المجرَّدُ معلومًا ومجهولاً ، وهو يَحتمل نظريًّا آلاف الصور ، يتنزَّلُ في أنماطٍ ستةٍ ، أربعة منها للثلاثي : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفُعِلَ ، واثنان للرباعي : فَعلَلَ وفُعلِلَ . وكذلك شأنه في المضارع : يَفعُلُ ويَفعِلُ ويَفعَلُ ويُفعَلُ للثلاثي ، ويُفَعلِلُ ويُفَعلَلُ للرباعي . وهو في الأمر أقلُّ عددِ صِيغ ، إذْ يَكتفي بأربع من ستٍّ ، هي : افعُلْ وافعِلْ وافعَلْ وفَعلِلْ . وبهذه النماذج الستَّةَ عشَرَ ، تستطيع أن تَصوغ ما لا يُحصَى مِنَ الألفاظِ المعبِّرة عن الأحداث المختلفة ، للمعاني القديمة والمُحدَثة والمُولَّدة ، دون أن تجدَ ضيقًا أو عجزًا عن التعبير .

ثم إذا أردتَ التعبيرَ عن زيادةٍ في جهةِ الفعل المتصرِّف من المجرَّد ، وما أكثَرَ ذلك في عالَمِ الفِكر والتجارب ! لقيتك أنماطٌ محدودةٌ أيضًا ، تَصُبُّ في قوالبِها تلك المَقاصد المتجدِّدة . وهنا تجد نحو : أفعَلَ وفاعَلَ وفَعَّلَ وانفَعَلَ وافتَعَلَ واستَفعَلَ ، جاهزةً للعمل فيما تَتطلَّع إليه من الأداء . وأنت ترى أنَّ هذه الصِّيَغ تتقمَّصُ الموادَّ اللغويةَ للأفعال المجردةِ أنفسها ، معَ زيادةِ بعضِ الحروفِ المحصورة في قولنا : سألتمونيها ، أو تكرارِ حرفٍ معيَّن من أصلِ تلك الموادّ . فلستَ في حاجةٍ أن تستعين بموادَّ معجميةٍ جديدةٍ ، للتعبير عن الجهات المركبة ، كما هو شائعٌ في كثيرٍ من اللغاتِ الأعجَمِيَّة .

وفي هذا اقتصادٌ كبيرٌ للجُهدِ الذِّهنِي والعضَلي ، يتعذَّرُ علينا حَصرُه . وأكبرُ مِنه وأعجَبُ أن تَجِدَ مزيدَيِ الثلاثي والرباعي يجتمعان في بعض الصيغ ، مما يُيسِّرُ على الإنسان تناوُلَ المعاني المتباعدة من عالَمين مختلفين ، في قوالبَ محدودةٍ . ومصداقُ ذلك أن تَستعرِضَ نحو : تَفعلَلَ وافعَنلَلَ وافعَلَلَّ ، لتراه مُستَحوِذًا على أمثال : تَغربَلَ وتَجلبَبَ ، واحرَنجَمَ واقعَنسَسَ ، واشمَخَرَّ واسوَدَدَ من رباعي الأفعال وثلاثيها . بلهَ ما أُلحق بالرباعي من

أفعال ثلاثية ، بإقحام بعض أحرف الزيادة ، وهو كثير كثير [٢٠] .

هذا في عالم الأفعال رائج ميسورٌ ، بعضُه مستهلَك لدى جميع العرب ، والبعضُ الآخرُ احتياطي جاهز للاستعمال في إبّان الحاجة . وكذلك الحالُ في صياغةِ الأسماء ، مع خلافٍ يَسيرٍ في التضييق والتوسعة . فلكلٍّ من ضُروب الثلاثي والرباعي والخماسي أنماطٌ محفوظة ، تَستوعبُ ملايينَ المفردات من الجوامد ، وتُقدِّم لها البناءَ الصَّوتي اللازم [٢١] . وكثيرٌ من هذه الأنماط يكون مشتركًا بين الضُّروبِ الثلاثة أو بين اثنين منهما فقط .

فإذا دَخلْنا عالَمَ المشتقّاتِ استقبلنا لكلِّ معنًى صَرفيٍّ صيغة محدَّدَة ، ينصَبُّ فيها جميع المفردات ذاتِ الدلالة الواحدة . فاسمُ الفاعلِ من الثلاثي المجرَّد وزنه : فاعِلٌ ، واسم المفعول وزنُه : مَفعولٌ ، والصفةُ المشبَّهةُ تكثُرُ في : فَعيلٌ وفعْلانُ ، واسم التفضيل ضابطه : أفعَلُ ، واسما الزمان والمكان هما : مَفعَلٌ ، واسم الآلة أكثره على : مِفعَلٌ ومِفعالٌ ومِفعَلَةٌ . وقد ترى بعضَ هذا في لغاتٍ هِندَرُبِّية ، ولكن من المحالِ أَنْ تجدَ كُلَّ ما ذكرناه مُتمثِّلاً في واحدةٍ منها .

بل إنّ مشتَقّاتِ الثلاثي المزيد ، والرباعي المجرَّد والمزيد ، لَتجتَمعُ في صِيَغٍ أكثرَ تحديدًا واشتراكًا . ومثيلُ هذين التَّحديدِ والاشتراكِ نتلمَّسه في مصادرِ الفعلِ الثلاثي المزيد ، والفعلين الرباعيّين المجردَين والمزيدين ، إذ تُسيطر على معظمِها أنماطٌ من الأبنية الصوتيَّة مع خلافٍ يسيرٍ في بعض الحروف ، لتخدم مقاصدَها في التعبير عن الأحداث المتنوعة . وذلك نحو : فَعلَلَةٌ وتَفَعلُلٌ وافعِنلال وافعِلاّلٌ . وحسبك أَنْ تلاحظ مصدرَيِ المرّة والهيئة : فَعْلَةٌ وفِعْلَةٌ ، لتَسبُرَ أغوارَ ذلك التوحيدِ للصِّيَغ المنصَبَّة في معانٍ مشترَكة .

وفي المعاني المركَّبة من المفردات ، تظهرُ التثنيةُ لتوحيد صِيَغ ما يُرادُ التعبير عن اثنين من جنسه ، ثم الجمع السالم من مذكرٍ ومؤنثٍ . وأبلغُ من هذا في الدلالة ، على ما نحن بصدده ، المفرداتُ المتكاثرة تَنتظمُ لمنتهى الجموع في

قالَبين صَوتيّين مشهورين ، هما : مَفاعِلُ ومَفاعِيلُ ، مع تبديلٍ أو إقحامٍ لبعض الأَحرُف ، بُغيةَ التعبيرِ عن الزياداتِ التي لَحِقَت المفرداتِ . وكذلكَ شأنُ التصغيرِ لجميعِ الأسماء ، إذْ ينحصِرُ في ثلاثةِ قوالب، هي : فُعَيلٌ وفُعَيعِلٌ وفُعَيعِيلٌ ، مع بعض التصرُّفات المحفوظة .

٣ - تكثيف المعاني

بالإضافةِ إلى ما ذكرنا قبلُ عن الأنماطِ الصوتيّة الموحَّدة ، تمتازُ لغةُ القرآنِ الكريمِ باختصارٍ شديدٍ آخرَ ، هو حشدُ المعاني التعبيريَّة المختلفة في صُورةٍ إيقاعيّةٍ واحدةٍ . فالمشتَقُّ الواحدُ يَجمَعُ في طيَّاتِه دلالاتٍ متعدِّدَة ، تَنصَبُّ دُفعةً واحدةً حين أدائه . على هذا ترى أنّ ما يشتَقُّ من الأسماءِ يَتضَمَّنُ تعبيرًا مركَّبًا يُغني عن عِدَّةِ ألفاظٍ ، أو عن توليدِ لفظٍ آخرَ ، مادَّتُه وصورتُه مخالِفتان لما هو مشارِك له في المعنى المعجَمِي .

فاسمُ الفاعلِ مثل : عالِمٌ ، تجدُ في مضمونه الدلالة على : إنسان يقوم بوظيفةِ العِلم . ومبالغةُ اسم الفاعِلِ : عَليمٌ ، تُعطيك صفةَ مَن تناهى في مراتِب الإحاطةِ بالعلوم . واسمُ المفعول : مَعلومٌ ، يتضمَّنُ معانيَ الشَّيءِ الذي جرى فيه العِلمُ . واسمُ التفضيل : أعلَمُ ، يَدُلُّ على مَن هو أكثرُ عِلمًا من غيرِه . وصيغةُ : مَعلَمٌ ، تُقدِّم لك المكانَ أو الزمانَ الذي يكونُ فيه العِلمُ . وكذلك مجموعُ المعاني المركَّبة ، تراه في اللّفظِ الواحدِ ، من الصّفاتِ المشبَّهات وأسماء الآلة . وهذا شائعٌ منتشرٌ في الأنماطِ الصَّرفيَّة العربيّة وقَلَّ أنْ تجِدَ له نظيرًا مطابقًا في اللغات الأجنبية .

ثم انظرِ في صِيَغِ الأفعالِ ، تجدْ أنّ كلًّا منها يَضُمُّ في بِنيتِه معانيَ الحَدثِ والزمانِ المحصَّل ، سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا ، ومجرّدًا أم مزيدًا . وعندما تَنقلُه إلى صيغةِ المبني للمجهول ، يَحتَفِظُ بدلالتيه المذكورتين، ويُضيف إليهما أنّ القائمَ بالحدَث غيرُ معيَّن . وإذا صُغْت نحو « شَعَرَ » على

وزن : فَعُلَ ، وقلت : شَعُرَ ، أضفتَ إلى الدلالتين الأصليتين أنّ الحدَثَ صار كالطبيعة في الفاعل ، أو ممّا يُتعجَّب منه . أما نحو : سبقْتُه أسبِقُه ، ففيه أيضًا معنى الغلَبة للغير في السّبق بعد القيامِ بالمسابقة .

والزيادةُ لحرفٍ واحدٍ أو أكثر ، على لفظِ الفعل ، تُحوّل صيغتَه إلى نَمَطٍ جديد ، وتُضيفُ إليه معنًى يُمثّل ذلك النمط . فإذا هو يتضمَّنُ معانيَ مركبةً ، تُغني عن ألفاظٍ أو تراكيبَ في اللغات الأعْجَميَّة . فَتضعيفُ العين وحدَه قد يُفيد التعديةَ أو التكثيرَ أو المبالغةَ أو الإزالة ، نحو : حذَّرَ وقطَّعَ وشمَّرَ وقشَّرَ . وصياغتُه على وزن : انفعَلَ ، تجعلُه للدلالة على أنّ الفاعلَ طاوعَ واستجابَ لِما طُلِب منه ، نحو : انسحبَ وانقطعَ وانفتحَ .

أما إذا جعلتهُ على وَزنِ : تفاعَلَ ، فقد تُكسبُه معنى المشارَكة ، أي : أنّ الفعلَ وقَع من طرفين متقابلين . وذلك قولك : تَجادلَ وتقابلَ وتواعدَ وترامَى . وأمّا إذا صار على وَزن : استفعَلَ ، فهو يَكتَسِبُ معنى الطَّلب أو التحوُّل أو المطاوعة أو المبالغة ، مثال : استفهمَ واستحجرَ واستقامَ واستقرَّ . وأَعجَبُ من هذا أنْ ترى ما كان على وزن : فَعلَلَ ، مثل : بَسمَلَ وحَمدَلَ وجَعفَلَ ، يَستَوعِبُ تركيبًا مطولاً . فالأولُ منها مثلاً يَعني : قال بسم اللهِ الرحمن الرحيم .

وهذا نوعٌ من النَّحْتِ ، يَقتَطعُ من المفرداتِ المتعدِّدةِ حروفًا أربعةً ، يَجلُبُ معها المعانيَ المتعددةَ التي كانت منتظمةً في مُجمل التركيب . وقريبٌ منه ما تراه في الأسماءِ ، من نحو : عَبشَمِيّ ، أي : منسوب إلى عبدِ شمس . وأنفَمِيّ أي : حرفٌ مخرجُه من الأنف والفمِ معًا . وشَقَحطَب ، أي : كبش قرناه كُلٌّ منهما كشِقّ الحطب .

أضِفْ إلى هذا ما يكونُ في اسمِ الفعل ، كقولنا : هيهاتَ و شتّانَ ، و أُفٍّ و ويْ ، وحذارِ و رُويدَكَ ، وعلَيكَ ومكانكَ ! وفي أفعال المدح والذّمّ ،

كقولك : نِعمَ وبئسَ وحبَّذا ! وفي صِيغتي : ما أفعَلَهُ وأفعِلْ به ! من معانٍ كثيفةٍ يغلِبُ عليها التعجُّبُ والاستعظامُ لما خَفِيَ أمرُه ، أو سببُه الباعثُ له .

والضمائر يدلُّ كُلٌّ منها على العَدَدِ والجنسِ والوظيفةِ النحويَّة ، والحضور أو الغياب أو التّكلُّم أو الخطاب . ولذلك يُستخدم كُلٌّ من : أنا وأنتَ وأنتِ وأنتما ، وهو وهي وهما وهم وهنّ ، ونحنُ وأنتم وأنتنّ ، وإيايَ وإياكَ وإياكِ وإياكما ، وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهنّ ، وإيانا وإياكم وإياكنّ ، في الموقع المناسب له من التركيب . وكذلك الحالُ في الضمائر المتصلة التي تُفيد المفعوليّة أو الإضافةَ .

بل إن الأدوات ، وقد تكونُ على حرفٍ واحدٍ أو أكثر ، لتَبدو أكثَر تحمُّلاً للمعاني النحويّة المعقَّدة . فالهمزةُ قد تكونُ للاستفهام مع الإنكارِ التوبيخي ، نحو : أَ تظن الناس أغبياء ؟ والفاء تَرِدُ عاطفةً للترتيبِ والتعقيبِ والسببيّة ، كقولك : لا تَظلمْ فتُظلَمَ . ولو : تُفيد الشرطَ الامتناعي لامتناع في الماضي ، إذْ تقول : لو نظرتَ لرأيتَ . وإذا : تدل على الشّرطِ الظرفيّ الزماني المتوقَّع تَحققُهُ في المستقبل ، كالذي في قولنا : إذا عُرِف السبب بطَلَ العَجَبُ . وكَمْ : تغني عن ذكرِ مليارات الأعدادِ في الجملة الاستفهامية ، في نحو : كم نَسمةً في العالَمِ ؟ وكذلك شأنُ سائر أسماء الاستفهام .

وفي صِيَغ التغليب ، يُجمعُ في الكلمة الواحدةِ مَعنيان أو أكثر . فالقمران هما الشّمسُ والقمر ، والعُمَران : أبو بكر الصدّيق وعمر بن الخطاب ، والأُمّان : الأب والأم ، والمنافقون : جميعُ الذكور والإناث ممَّن وُصِفَ بالنفاقِ . وقولنا : « أيُّها الطلابُ » ، يَعني : الذكور والإناث أيضًا من المخاطبين والمخاطبات . وإذا قلتَ في خطابك : « أجِبْ عن هذا السؤال » ، كان التوجُّهُ إلى الجنسين المذكورين معًا ، ولا تظُنُّ الطالباتُ أنّهنَّ غيرُ مقصوداتٍ بالأمر .

وفي صِيَغِ العَدل للعَددِ – تَجتَمعُ ألفاظٌ مكرَّرة ، مع أنَّ الكلمَة واحدةٌ .

فقولك : ادخلوا مَثنى ، أي : اثنينِ اثنينِ اثنينِ اثنينِ . . وكذلك ثُلاث معناها : ثلاثة ثلاثة ثلاثة . . . وخُماس تدل على : خمسة خمسة خمسة . . والْمُثنَّى لفظٌ واحدٌ بدل من لفظين ، والجمعُ بدلٌ من الكثيرِ الكثير. والعلاماتُ الإعرابيَّةُ والصرفيَّةُ كُلٌّ منها حرفٌ واحدٌ أو أكثرُ ، يدلُّ على الوظيفةِ التركيبية وحدها أو مع العددِ ، أو على التعريفِ أو التنكيرِ أو التأنيثِ أو التصغيرِ أو التعظيمِ أو التحبُّب أو النَّسَب .

٤ – تنويعُ الدّلالَة

تمتازُ الصيغُ التعبيريَّة ، في لغةِ العرب ، أنَّها قد تَحمِلُ في طياتِها دلالاتٍ مختلفةً ، تضَعُ كلًّا منها في الألفاظِ المناسبة ، فيتميَّز بعضُها من بعضٍ بالسّياق والقرائن . وهذا ما نُسميه المشترَك الصَّرفي ، إذْ تَجدُ للقالَب الصوتيِّ الواحدِ عدةَ معانٍ صرفيةٍ متباينةٍ ، تستطيعُ أن تُوظِّفَها في المقاصدِ حينَ يقتَضي الْمَقامُ ذلك .

فإذا استعرضْتَ ما تتضمَّنُه صيغةٌ ، من مثل « مَفعَل » ، رأيتَ أنّها تصلُح للتعبيرِ عن اسمَي الزّمان والمكان ، وعن المصدر الميمي . من هذا قولك : مَطلَع ومَدخَل ومَرقى ومَجرى . فكلٌّ من هذه المفردات صالحٌ لما ذكرنا من المعاني الصَّرفيّةِ . بل قد يُشاركُها في ذلك الفعلُ المزيدُ أيضًا ، إذْ يُقال : مَرحَبَ ومَندَلَ ومَدرَعَ . وقريبٌ من هذا ما تراه في « مِفعَل » ، لأنها تكونُ قالبًا لاسمِ الآلة ومبالغة اسم الفاعل ، نحو : مِطعَن ومِصعَد ومِشرَط ومِخرَز . ومثل هذا تراه في « مِفعال » أيضًا .

وترد كُلٌّ من الصيغتين « فَعيل » و « فَعول » للدلالة على الصفةِ المشبَّهة ، ومبالغةِ اسمَي الفاعل والمفعول . و إنك لَتلمس ذلك في مثلِ : قَدير وضَنين وسَميع ونَصير ، وأسير وجَريح ودَفين وسَليب ، وصَبور وحَنون وعَجول ، وحَلوب ولَبوس ورَكوب ، وطَهور ووَقور . وكذلك تجدُ وزني « فَعِلٌ »

و« فَعَلٌ » في : فَرِحٌ ولَبِقٌ ، ومَلِكٌ وحَذِرٌ ، ومَطِرٌ وأخِرٌ ، وجارٌ بمعنى : مُجير ، وعَدَدٌ بمعنى : معدود . بل إنّه ليكون اللفظُ الواحدُ قابلاً للمعنيين المتناقضين ، كقولك : حَبيب وعَشيق وبَديع ، لأنّه يحتملُ معنيَي الفاعلِ والمفعول . وهذه الصيغة نفسُها تتلبّس المصادرَ أيضًا نحو : صَهيل وحَفيف وهَدير وزَفير .

ومن هذا البابِ ما تراه في « فاعِل » ، إذْ يكونُ لاسمِ الفاعلِ والصفةِ المشبّهة والمنسوب ، وفعلِ الأمر والجمع أيضًا . تقول : ناصِر ودافع وراجِع ونابِل وطاعِم وفاضِل وماجِد وسامِر وحاجّ ، وأنت تريد بكلٍّ من هذه الألفاظ تلك المعانيَ المذكورةَ . وتستطيعُ أنْ تصوغَ على « أفعَل » ما يدلُّ على التفضيل ، و الفعلين الماضي والمضارع ، والصفة المشبّهة ، ومعنى التعجُّب أيضًا ، كأنْ تقول : أقطَع وأذهَب وأحمَر وأعظَم .

بل إنّ الصيغة الواحدَة مما ذكرنا قد تَحمِلُ ، في الزاوية المحدَّدةِ من أبعادِها المختلفة ، معانيَ صرفيّة كثيرةً . ومثالنا على ذلك أنّ « أفعَلَ » حين تُخصّصُ للفعل الماضي مثلاً ، تَرِدُ للتعديةِ : أضحكَ ، والمطاوعةِ : أكَبَّ ، والإزالةِ : أعذرَ ، والجعلِ : أهدَى ، والصيرورةِ : أثمرَ ، والإصابةِ : أكبرَ ، والبلوغِ : أصبحَ ، والمبالغةِ : أضاءَ ، والإغناءِ عن المجرد : أفلحَ . ثم تردُ للتسمية والدعاء والاستحقاق والهجوم والتعريض والكثرة والإعانة ونفي الغريزة (٢٢) .

ومن هذا القبيل أنْ ترى وزن « تَفعَّلَ » يَستوعبُ الدلالَة على المطاوعةِ : تَجمّعَ ، والانتسابِ : تَعرَّبَ ، والتكلُّفِ : تَحلَّمَ ، والتجنُّبِ : تأثَّمَ ، والطلَبِ : تَفيّأَ ، والصيرورةِ : تَنصَّرَ ، والمبالغةِ : تَعطَّفَ ، والإغناءِ عن المجرّد : تكلَّمَ . ثم يكونُ (٢٣) للاتّخاذِ والإصابةِ والتكثيرِ والتلبُّسِ والخَتلِ والتوقُّعِ ، ومواصلةِ العملِ في مهلة ، واختصارِ حكايةِ المركَّب .

ولكي نختصرَ العَرض بإغفالِ التمثيل ، نذكر أنَّ : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ، تكونُ لأسماءِ الذواتِ والصّفات والأفعال ، وتَفعَّل وتَفاعَل تكونان للفعلِ الماضي وفِعلِ الأمر ، ويَفعَل تُستعمل للماضي والحاضر والمستقبَل والاستمرار ، وفُعول تَصلُح للمصدَر واسم الذات والجمع ، وفُعّال تَرِدُ لمبالغة اسمِ الفاعِل واسمِ الذات والجمع أيضًا ، وفَعُل تتلبّسُ الصفة المشبهة وصيغ التعجب والمدح والذّم .

ثمّ إنّ زيادَة ياءين مع التّاء في آخرِ الكلمة تحتَمِلُ النّسَب والمصدر الصّناعي . بل ربّما وجدتَ كلمةً واحدةً بلفظ معيَّنٍ ، تَتَضمَّن عدَّة معانٍ ، نحو : مُختار ومُحتال ومُشتدّ ومُحتلّ ، إذْ يشتَرِك فيه المصدرُ الميمي والصفةُ المشبهةُ ، وأسماء الفاعل والمفعول والمكان والزّمان والذّات .

٥ - نَقْلُ الدّلالة

وأخيرًا وليس آخرًا ، نقِفُ على تحرُّكٍ ضِمني لِلَّفظِ المعيَّن بصيغته المحدَّدَة ، إذْ يَتلبّس دلالاتٍ مختلفةً بحسَب المَقام . فصيغةُ الماضي تَصير في الدّعاءِ للمستقبَل : رضيَ الله عنه ، ويُعبّر بها عمّا هو كائنٌ لا محالةَ : ﴿ أزِفَتِ الآزِفةُ ﴾ (٢٤) ،وعن الثبوت والاستمرار : تباركَ اللهُ وتعالى و عزّ و جلّ ، ﴿ وكانَ الله غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٢٥) ، وعن الحاضر : ﴿ كَيفَ نُكَلِّمُ مَن كانَ في الْمَهدِ صَبِيًّا ﴾ ؟ (٢٦) ، وعن الأمر إذ قيل : إنّ ﴿ كُنْتُم خيرَ أُمَّةٍ ﴾ (٢٧) مراد به : كونوا خير أمة (٢٨) .

والفعلُ المضارعُ يَرِدُ للأمرِ أو الدعاءِ ، وللماضي : ﴿ قالَ لَهُ : كُنْ . فيَكُونُ ﴾ (٢٩) ، و ﴿ ونُقَلِّبُهُم ذاتَ اليَمينِ وذاتَ الشِّمالِ ﴾ (٣٠) . وكذلك صيغةُ الأمر ، تَتنقّل بين الإلزام والدعاء والتعجيز والتهديد والتهكم ، وصيغةُ الفاعل تكونُ للمصدر أو اسمِ المفعول ، ولفظُ المصدر يَرِدُ لاسمَي الفاعل والمفعول ، ولفظ المفعول يكونَ للمصدرِ أو الفاعل (٣١) . دعْ عنكَ ما يصيرُ

تعبيرًا عن اسمِ الذات من تلك الصِّيَغ المختلفةِ ، وهو أكثرُ من أَنْ يُحصر سعةً وانتشارًا .

* * *

هذه نماذجُ مختارةٌ ، تمثّل بعضَ ما تَحمله لغةُ القرآن ، من اختصارِ التفريع للصياغات اللفظيةِ . وهي تُبيّن الاستغناءَ عن الكثير من الموادّ والأشكالِ والضوابط ، لما تَضمُّه من معانٍ لغويّةٍ وصرفيةٍ ودلاليةٍ وبلاغيةٍ ، في قوالبَ مُحدَّدةٍ تُيسِّرُ للمتكلّم الحفظَ والاستيعابَ والإنجاز ، وتُجنّبه التّضخُّمَ والتوزُّعَ والتكثُّر . وهي أيضًا تُهيِّئ للسّامعِ والقارئ مجالاتٍ معدودةً ، لتَقبُّلِ الكلامِ الواسع المدلولاتِ ، وفهمِه والاستجابة له . وفي هذا اقتصادٌ عظيمٌ للجهودِ الذّهنيّةِ والعِلاجيّة ، يتمتّع به مَن يُمارس اللغةَ العربية .

على أنّه لا بُدّ من الإشارةِ إلى ملاحظاتٍ تردُ في هذا السبيلِ : أُولاها أنّ بعضَ الظواهرِ المذكورةِ ، من اختصارِ التفريع ، قد يَردُ في غيرِ لغةِ العربِ . ونحن لا نُغالي فندّعي إنكارَ ذلك ، لأننا لا نُفاخِرُ لغاتِ العالَم بما أورَدنا ولا نافسُها ، وإنّما نُبسِّطُ ما تَتصِفُ به لغتُنا الحبيب ، عَملاً بما يَقتضيه البحثُ العلمي ، والدرسُ اللُّغويُّ المعاصرُ ، ثم نَزعُم أنّه إذا وجِد بعضُ الظواهرِ في لغةٍ ما فإنَّه مُحالٌ اجتماعها كلها أو أكثرها في تلك اللغةِ . وبهذا نَرصُد الواقعَ العمَلي المتميّز ، ونَضَع أيدينا على حقائقَ مُذهِلةٍ ، يَتمتّعُ بها العربيُّ الفصيح ، وقد يَتناسَى جَاهلاً أو مُتجاهِلاً قيمتَها في ميزانِ الاقتصادِ اللغوي المعتبَر .

و ثانيةُ الملاحظات أنّ كثيرًا ممّا ذُكِر ، في ظواهرِ الاختصارِ هنا ، يَرتَدُّ إلى الممارساتِ التركيبيّةِ ، فيكونُ محصّلةَ الوظائف النحويّة أو الإيحاءات البلاغيّة ، فهو ليس من الوظائفِ الصّرفيّةِ للصِّيغَة اللفظيّةِ . وهذا القولُ شَطرُه الأوّلُ صحيحٌ لا مِراءَ فيه ، والشطرُ الثاني فيه نظرٌ يقتَضي البيانَ . فالمعاني المولَّدة من الصِّيَغِ المحدودةِ طاقةٌ دلاليةٌ كامنةٌ ، تَتضمّنُها الصورةُ

اللفظيَّةُ مجتمعةً بالقوة ، كما يقولُ العلماءُ ، ثم تَنطلقُ مُحقَّقةً بالفعلِ في حَيِّزِ الإنجازِ التعبيري، ليتميَّزَ منها ما هو مقصودٌ بالأداء ، فيَبسُطَ ظِلالَه على التركيبِ بما يُناسِبُ دلالاتِ النّحو والبيان .

إنّها قدُراتٌ صَرفيّةٌ خالصةٌ ، يستعينُ بها التعبيرُ ليؤدّيَ وظائفَه كاملةً . وهذا شبيهٌ بما في الآلةِ الموسيقية المعقَّدة ، تتضمّنُ ما هو وظيفةُ عِدَّةِ آلاتٍ مجتمعةً ، فتُغني بنَفسِها عن تلك المفرداتِ ، وتُنجزُ بقدرتِها الذاتية ما يُزهِّدُ في مجموعةٍ مُوزَّعةٍ مُتمايزةِ الأشكال . أَو قُلْ : إنّها كالجهازِ الضَّخمِ الذي يَضُمُّ في جَنَباتِه ، مِذياعًا وتلفازًا ومُسجلة وساعةً ، ومحدِّدًا لليوم والتاريخِ والحرارة والضّغط والاتجاه . وحسبُكَ بالكِبتار مثلاً يغنيك عن التمثيل ، حين يكون متطوِّرًا ومُعَدًّا لوظائفَ كثيرةٍ ومعقَّدةٍ .

والملاحظةُ الثالثةُ مَترتّبةٌ على الثانية . فكثرةُ الوظائفِ للصِّيغةِ الواحدةِ قد تُسبِّبُ الاحتمالاتِ المختلفة ، وتُفقِد النَّصَّ مقاصدَه المحدّدةَ ، وهذا مُخِلٌّ بالغايةِ التعبيريّةِ لِلّغاتِ . والحقُّ أنّ وُرودَ الاحتمالاتِ أمرٌ واقِعي ، ولا سيما في التعبيرِ الفنّي البليغ . وهو مِن مظاهرِ التّفنُّنِ والبلاغة والبيان ، يَستَعينُ بها التعبيرُ ، فيكونُ له من الأبعاد الاحتماليةِ ما يُناسِبُ المقصدَ البعيدَ، والظّلال الدقيقَة الموحِية . وقد يكونُ صاحبُ النص قاصدًا لِعدَّةِ دلالاتٍ في اللّفظِ الواحِدِ . ولذلك تختلفُ الأفهام والأذواق والمشاربُ في تفكيكه واقتباسِ الأبعاد المتباينةِ ، ليكونَ للعبارةِ الواحدةِ عدةُ مدلولاتٍ في آنٍ واحدٍ . وهذا ما نُلاحظُه في نُصوصِ القرآن الكريم والحديثِ النبوي الشريف ، وكثير من الشِّعر والنَّثر العلمِي أو الفنّي . فلاغرو أنْ يُصبِحَ مضمونُ الملاحظةِ الثالثةِ سِمةَ تَميُّزٍ وغِنًى ، ومثارًا للإعجابِ والتقدير بدلاً من التعقُّبِ والانتِقاصِ.

تبسيطُ الإيقاع .

تُمثِّلُ اللغةُ العربيّةُ في ثوبِها الذي وَصلَتْ به إلينا أنماطًا إيقاعيّةً مبسَّطةً ،

لكثرةِ ما تخلَّت عنه من الصُّوَرِ المُثْقَلة المعقَّدة . ولعلَّ عشراتِ القرونِ التي صَقَلَتْها قبل استقرارِ أوضاعِها ، قد أَجْرت فيها عملياتٍ تجميليةً متعددةَ الأشكالِ ، حتى جَعَلَتْها في أواخرِ العصرِ الجاهلي على ما نراها لدى الشعراءِ والأدباء من تلك الحقبة .

وأظهرُ ما نذكُره هنا ، من مظاهرِ التبسيطِ الإيقاعِي في صياغةِ المفرداتِ ، أَنْ تَرى تجنُّبًا للمقاطعِ العَسيرةِ وإغفالاً لها . ولذلك نَفتَقِدُ كُلّ مقطعٍ مَبتورٍ أو مُطَوَّلٍ أو مديد في المباني الأصليَةِ للكلماتِ المستقلة . وإذا صادفَك بعضُ ذلك فإمّا أنْ يكون فيما يَعتَمد على غيرِه في التعبير ، متصلاً به وممتزجًا بلفظِه ، وإما أنْ يكون في حالاتِ الوقف لبعضِ صُورِ التعبيرِ .

١ ـ صِيغُ الأسماءِ والأفعال

تَشتَرِكُ الأسماءُ والأفعالُ عامّةً من النّاحِيَةِ الصَّرفِيَّةِ ، في أنّها تَستَوعِبُ مظاهرَ التصريفِ كُلّها ؛ إذْ يكونُ للاسم تأنيثٌ وتصغيرٌ ونسبةٌ وتثنيةٌ وجموعٌ مختلفةٌ ، وللفعلِ ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ ومعلومٌ ومجهول . ثم يمتازُ النوعان بأنّ لكلٍّ منهما المجرّدَ والمزيدَ فيه حرفٌ أو أكثرُ ، وصيغًا كثيرةً تستغرقُ العشراتِ أو المئاتِ . وهذا خلافُ ما تلزمه حروفُ المعاني ، من صوَرٍ لفظية مجمَّدة قلّ أنْ يدخُلَها التغييرُ والتبديل ، في الاستعمالِ المطّرِد .

وحين تستعرضُ الأنماطَ الشكليَّة للاسمِ المجرّدِ في لغة العرب من الزاوية المقطعيّة ، تجدُ الثلاثي مثلاً يَشغَلُ مقطعين أو ثلاثة ، آخرُه من المتوسّط المغلَق ، وتتوزَّعُه ثلاثةُ أنماطٍ إيقاعية . وها نحن أولاء نُوردها ، مُقدِّمين فيها الأكثرَ استعمالاً على غيرِه ، فيكونُ في كُلّ منها ما يلي من المقاطع ، تبعًا لأنواعِها التي فَصَّلنا بيانَها من قبلُ[٣٢] :

(١) متوسطان مغلقان : نَهْرٌ مَدْحٌ عِلْمٌ سِرْبٌ بُرْدٌ قُرْبٌ بَيتٌ قَوْلٌ .

(٢) متوسطان ممدود ومغلَق : عُودٌ سُوقٌ حُورٌ جِيلٌ ضِيقٌ رِيقٌ .

(٣) قصيران مفتوحان ومتوسّط مغلَق : عَمَلٌ هَيَفٌ لَعِبٌ كَتِفٌ عُنُقٌ ضَبُعٌ ثِقَلٌ إبِلٌ .

ثم إنّ هذا الثالثَ ، وهو أعسرُ الأنماطِ المذكورة ، لتوالي ثلاثةِ مقاطعَ فيه ، يَخضعُ ما كان منه أثقل لتعديل قياسي ، يُجيزُ تسكينَ وسَطِه . وذلك إذا اجتمع فيه ضَمَّتان أو كَسرتان ، أو تَلَت الفتحةَ منه ضمةٌ أو كسرةٌ . فللمتكلّم أنْ يقول : عُنْقٌ و إبْلٌ و ضَبْعٌ و كَتْفٌ ، لتَنتقِل تلك الألفاظُ بالتخفيف إلى النَّمَطِ الأوّل ، فتصيرَ ثنائيّةَ المقطع ، بعد أنْ كانت ثلاثيتَه ، ومستثقلةً على اللسان . وبهذا يَغلِبُ على الاسم الثّلاثي نمطان اثنان .

أما الاسمُ الرباعي فلزيادةٍ في أصوله ، يَشغَلُ كُلٌّ منه ثلاثة مقاطع آخرُها مُغلَق أيضًا ، وتتوزّعُ صُوَرُه المختلفةُ على نَمطين إيقاعيَّين . وهما بحسَب الخِفَّةِ :

(٤) متوسطان مُغلقان بينهما قصير مفتوح : جَعفَرٌ بُلبُلٌ جُؤذَرٌ ضِفدَعٌ دِعبِلٌ .

(٥) متوسطان مُغلقان قبلهما قصيرٌ مفتوح : قِمَطرٌ هِزَبرٌ سِبَطرٌ سِبَحلٌ رِبَحلٌ .

وأما الخماسيّ من الأسماء فلكثرةِ أُصولِه ، يَستهلكُ ثلاثةَ مقاطعَ أو أربعةً ، والآخرُ منها مُغلق كذلك . وتتداولُه ثلاثةُ أنماطٍ إيقاعيَّة ، هي بحسَب الخِفَّةِ :

(٦) متوسّطان مُغلقان قَبلَهُما وبينهما قصيران مفتوحان : سَفَرجَلٌ فَرَزدَقٌ زَبَرجَدٌ شَمَردَلٌ .

(٧) متوسطان مُغلقان بينهما قصيران مفتوحان : جَحمَرِشٌ صَهصَلِقٌ قَهبَلِسٌ .

(٨) ثلاثةٌ متوسطةٌ مغلقة : جِردَحلٌ قِرطَعبٌ .

وما رأيناه في الثلاثي يُحتملُ ههنا ، إذْ يجوزُ في النَّمطِ الثاني – وهو أثقلُ

من صاحبَيه – إزالةُ الثقل منه ، وذلك بأنْ نجعلَ المقطعين القصيرين واحدًا متوسطًا مُغلقًا بتسكينِ الحرف المكسور تخفيفًا : جَحمَرْشٌ ، فيصير ذا ثلاثةِ مقاطعَ متوسطة ، كالذي يليه من الأنماط . و بهذا يَغلب على الخماسي نمطان اثنان ، كما ظَهر في كُلٍّ مِن الثلاثي والرباعي أيضًا ، ويكون للاسم المجرّد ستة أنماط ، هي الأشيَعُ في استعمالاتِه المختلفة .

هذا شأنُ الأسماء . أما الأفعالُ فحين تستعرضُ المجرّدَ منها أيضًا ، تجدُ الثلاثي عامّةً ذا ثلاثةِ مقاطعَ آخرُها قصيرٌ مفتوحٌ ، أو ذا مقطعين مغلقين . ويُمثِّله أنماطٌ إيقاعيّة ثلاثة :

(٣) فللماضي نمط واحد ، مقاطعُه ثلاثةٌ قصيرة : نَصَرَ عَلِمَ كَرُمَ نُسِيَ .

(٤) وللمضارع نمط واحد مقاطعُه ثلاثةٌ أيضًا، متوسّط مُغلَق وقصيران مفتوحان: يَمنَعُ يَجلِسُ يَعظُمُ يُخرَجُ.

٩) وللأمر أيضًا نمطٌ واحدٌ ، ذو مقطعين متوسطين مغلقين : اسمَحْ اقفِزْ اكتُبْ .

وما جرى في الأسماء ، مِن تخفيفٍ يَرِدُ هنا في النمطِ الأول ، إذْ يجوزُ فيما ثَقُل منه تسكينُ المكسور والمضموم ، ليصيرَ المقطعان القصيران المتقدّمان واحدًا متوسطًا مغلقًا ، ويصبح الفعلُ ذا مقطعين اثنين : عَلْمَ كَرْمَ نُسْيَ .

والرباعي من الأفعالِ يُصاغُ على ثلاثةِ مقاطعَ أو أربعةٍ مفتوحَ الآخرِ أيضًا أو على اثنين مُغلقين . ويتمثّل ذلك في ثلاثةِ أنماطٍ إيقاعية :

٤) فالماضي منه نمطٌ واحدٌ ثلاثيُّ المقاطع ، متوسّط مُغلق وقصيران مفتوحان : بَعثَرَ عَربَدَ غَربَلَ زُخرِفَ .

٩) والأمرُ ذو نمطٍ واحدٍ أيضًا ، بمقطعين متوسّطَين مُغلَقَين : دَحرِجْ سَربِلْ بَرهِنْ .

ومن هذا ترى أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ أبسطُ إيقاعًا [٣٣] من الرباعي ، لقلة حروفه وكثرة أعداده واستعماله في الكلام . وهو في كُلٍّ من صيغتيه الثنتين ، ماضيًا ومضارعًا ، يحتفظُ بمقطعين قصيرين أو أكثر ، للدلالة على نشاط الحركة التي حدثت أو تَحدُث أو ستكون في تَجَددٍ واستمرار .

والفعل عامَّة أ كان ثلاثياً أو رباعيا ، يتلبَّس كل صنف منه نمطًا معينًا ، بخلاف الأسماء التي يكون للصنف الواحدِ فيها نمطان أو ثلاثة . ذلك لأنّ الأسماءَ أكثرُ عددًا في اللغة ، وأوسعُ تردُّدًا في التعبير . فهي أحوجُ إلى التنويع ليكونَ لها ما يستوعبُ كثرتَها و سَعَةَ تردُّدِها . وفي مقابلِ هذا تَجدُ الاسمَ والفعلَ ، سواءٌ أ كانا ثُلاثيَّين أم رباعيَّين ، مقاطع الأولِ أقلُّ عددًا من الثاني ، لتيسير الأداءِ الغالبِ في التعبير .

وإذا استرجَعْتَ ضروبَ المقاطع ، في جميعِ ما أورَدناه ، يتبدَّى لك أنَّ الأسماءَ لها من القصير ٨ ، ومِنَ المتوسِّط ١٦ ، في حين أنّ للأفعال من القصير ١٠ ومن المتوسّط ٧ . وكثرة القصير في الصِّيغة الإيقاعية ، بلا شكٍّ ، وسيلةٌ مهمَّةٌ للتعبير عن الحركةِ ، في حين تكونُ كثرةُ المتوسِّط للتعبير عن الاستقرارِ والثبوتِ .

ومجموعُ المقطعين في الجنسين يُمثِّل نسبةَ المتوسط منه إلى القصير ٢٣ من ١٨ ، الأمر الذي يحقِّق غلبة المتوسط ، وهو أقرب إلى الاقتصاد العلاجي في الأداء العربي . ويؤكِّد هذه الحقيقةَ أنّ اللُّغَةَ تُكثِرُ توليدَ المتوسِّط من قصيرين ، للتخفيف في النثر والشعر اختيارًا ، وقلَّ أنْ تُجيز توليدَ قصيرين من متوسِّط في الشعر اضطِرارًا .

والمتوسِّط المفتوحُ وحيدٌ في الجنسين ، ينفردُ بأصولِ الاسم الثلاثي المجرَّدِ ، وهو لرشاقتهِ مفقودٌ في غيرِه ، إذ يُيسِّرُ الاقتصادَ العلاجيّ لما يكثُر استخدامُه

وتردُّده في التعبيرِ . وإنما فُقد في الفعلِ أصلاً لأنّه ، بمدّه المطوَّل ، لا يساعد على إثارةِ الحركةِ ، أو بيان التجدُّدِ فيها والتوقُّع .

هذا في حين أنَّ أكثرَ المتوسّط المغلق وهو ١٥ مقطعًا ، يتردَّدُ في الاسم . وإذا أسقطتَ منها ٨ لأنها قائمةٌ على التنوين الذي هو أداةٌ مُلحقةٌ بالاسم للدلالةِ على الاستقلالِ ، والتعريفُ والإضافةُ يذهبان به ، بقي لديك ٧ مقاطعَ كالعدَدِ المتوضِّع في الأفعال .

وهو في الأسماءِ يُفيد الدلالَة على الاستقرارِ والثبوتِ ، كما ذكرنا ، وفي الأفعالِ المضارعةِ قبل القصيرين يهيئ التوطئة للحركة في الحدث . أما فعل الأمر ثلاثياً ورباعياً فإنه ، لدلالته على ما لم يقع بعد ، يلزمه هذا المقطع مكرَّرًا ، ليُعبِّر عن الفعلِ المنتظر من ناحيةٍ ، وعن مَقصد الإلزامِ والجزم ، بإغلاقِ الإيقاعِ مرتين من ناحيةٍ ثانيةٍ .

ولو استعرضْتَ ذا المقاطعِ الأربعةِ ، وهو محصورٌ في الاسمِ الخماسي ومضارع الرباعي وما يكونُ بعدُ في مزيداتِ الأسماء والأفعالَ ، لرأيته يَحتَمِلُ من نَماذج النسيج المقطعي ما يربو على المائة عددًا . ولكنَّك مع هذا تراه يَقتصرُ على قدرِ قليلٍ من تلك النماذجِ ، إذْ يستَوعِبُ في الاستهلاكِ ما هو حوالى الربع . وبهذا يَتحقَّقُ تبسيطٌ ظاهرٌ في التوظيفِ .

٢ - بناء الحروفِ : الأدوات والعلامات

تُمثِّلُ حروفُ المعاني وأشباهها في لغةِ العرب ، نموذجًا مُتَفرِّدًا يستعصي على التَّصريفِ ، لجُمودٍ راسخٍ فيه وتكثيفٍ كبير . ذلك أنَّ الواحدَ منها يَتَضمَّنُ معنًى إعرابيًّا أو صرفيًّا ، قد يكونُ خلاصةَ تركيبٍ أو عبارةٍ (٣٤) .
فالواو مثلاً تَعني العطفَ لمطلق الجمع ، و « أو » تدلُّ على أنَّ الحُكم لما قبلها أو لما بعدها ، و « ألا » تُفيد استفتاحَ التعبيرِ والتنبيهَ والتوكيدَ ، و « لولا » تُبيِّنُ

أنَّ المرادَ هو الامتناعُ في الماضي لوجودِ شيءٍ .

وكُلٌّ من هذه الألفاظِ قلّما يَدخُلُه تصرُّفٌ صَوتي يُغيِّر بناءه ، وإنْ كان في بعضِ آخرَ ضربٌ نادرٌ مِنَ التخفيفِ . ولهذا جعَلْنا الضربَين وحدةً متميِّزةً ، في تحليلِ الصُّورِ الصَّوتيَّةِ دون الأسماءِ الخالصةِ والأفعالِ . وها نحن أولاء نتلمَّسُ ما يمثِّلها من أنماطٍ صوتية :

فالأُحاديُّ منها ينصَبُّ في مقطعٍ واحدٍ ، وله ثلاثةُ أنماطٍ إيقاعية :

١٠) قصيرٌ مفتوحٌ : أ بـ سَـ فَـ لَـ نَ نِ ـةُ .

١١) قصيرٌ ممدودٌ : حروفُ المدِّ التي تكون علاماتٍ للتثنية أو الجمع أو لتصريفِ الأفعالِ والأسماء .

١٢) قصيرٌ مغلَق : علاماتُ : التأنيث « تْ » ، وجمع الذكور « مْ » ، والتثنية « يْ » ، والتوكيد والتنوين والوقاية « نْ » ، ولامُ البعد « لْ » .

والثنائي يتكون من مقطع أو اثنين ، وله ثلاثة أنماط إيقاعية :

١٣) متوسّطٌ ممدودٌ : آ إيْ ذُو في لا ما ها وا يا .

١٤) متوسّطٌ مغلَق : أمْ إذْ أنْ أوْ بلْ قدْ كَيْ لوْ مُذْ مع[٣٥] مَنْ هلْ .

١٥) قصيران مُغلق ومفتوحٌ : نونُ التوكيد الثقيلة « نَّ » ، ياء النسب بدون التنوين « يُّ » .

والثلاثي يَتوضّعُ في مَقطعين ، وله أربعةُ أنماطٍ إيقاعية :

١٦) قصيرٌ مفتوحٌ ومتوسّطٌ ممدود : إذا إلى أما أيا بلى خلا متى .

١٧) قصيرٌ مفتوحٌ ومتوسّطٌ مُغلق : أجل إذَنْ بَجل نَعم .

١) متوسّطٌ مُغلق وقصيرٌ مفتوحٌ : إنَّ أينَ أيُّ بيدَ ثمَّ حيثُ رُبَّ سوفَ غيرُ كيفَ ليتَ ليسَ منذُ .

٢) متوسّط ممدودٌ وقصيرٌ مفتوح : لاتَ آيِ[٣٦] .

والرباعي يشغل مقطعين أو ثلاثة ، وله أربعة أنماط إيقاعية :

١٨) متوسطان ممدودان : حاشا ماذا .

١٩) متوسطان ممدود ومغلَق : لكنْ .

٢٠) متوسطان مُغلق وممدود : أمّا إذْما أنّى حتّى كَلاّ لَمّا لولا مهما .

٥) قصيران مفتوحان بينهما متوسّط مُغلَق : كأنّ لعلّ .

والخماسيُّ يستغرقُ ثلاثةَ مقاطعَ ، وله أربعةُ أنماطٍ إيقاعية :

٢١) قصيرٌ مفتوحٌ ومتوسطان مُغلقان : كأيّنْ .

٢٢) متوسّطان ممدودٌ ومُغلَق ، وقصيرٌ مفتوحٌ : لكنَّ .

٢٣) متوسطان مُغلَقٌ وممدودٌ ، وقصيرٌ مفتوح : أيّانَ .

٢٤) متوسطان مغلق وممدود ، وبينهما قصير مفتوح : إنّما أنّما أينما حيثما كيفما .

هذه الصُّورُ العامّةَ لبناءِ الحروف وما يشبهها من الأدواتِ ، بسطنا النماذج الصوتيّةَ التي تُمثّلُها في جميع أحوالها ، من أُحاديّةٍ وثنائيّةٍ وثلاثيةٍ ورُباعيةٍ وخُماسيةٍ . وهي ، كما ترى ، مُتعددةٌ جداً ومعقّدَةٌ ، وقَلّ أنْ تَجدَ رابطًا موحّدًا يجمعُها ، على خلافِ ما رأينا في صِيَغِ الأسماءِ والأفعال . ذلك أنَّ الصِّيَغ المذكورةَ غالبًا ما تَحمِلُ معانيَ صرفيّةً محدّدةً ، يَسهُلُ حشدُ الألفاظِ الكثيرةِ في الواحدة منها . أمّا أبنيةُ الحروفِ وشبيهاتِها فخِلْوٌ مِن تلك المعاني ، لا تُساعدُ على الجمع والتكثيف .

٣ - ظواهرُ تبسيطِ الإيقاع

بعد هذا العرضِ المبسَّط ، لصِيَغِ الأسماءِ والأفعالِ ، وأبنيةِ الحروفِ وما يُشبهها ، نَتلبّثُ قليلاً لنَرصُدَ ما يقدّمه ذلك من مظاهرِ التبسيط الصّوتي ، في

الإفرادِ وقليلٍ من التركيب . وأوّلُ ما يُلاحَظُ ، في الصِّيَغ والأبنية ، أنّ جميعَ أصولِ المفرداتِ العربيةِ تَنسَلِكُ في أنماطٍ إيقاعيّةٍ محدَّدَةٍ عددها ٢٤ . وهذه الأنْماطُ وحدَها تَملِكُ القُدرةَ على استيعاب المجرَّدِ من الأسماءِ والأفعالِ ، والحروفِ من أدواتٍ وعلاماتٍ صرفيّةٍ أو إعرابيّةٍ .

وفي هذا ، كما ترى ، اقتصادٌ للجهدِ الذِّهني ، يَضُمُّ جمهورَ اللُّغَةِ في قوالِبَ معدودةٍ ، ولا يُحوِج إلى الأعداد الهائلة ، من النُّسُج الصوتيّة المختلفة والمتباعدة والمتناقضة . وإذا أضفْتَ هذا إلى ما ذكرناه ، مُنذُ قليلٍ ، عَن قِلَّةِ نُسُجِ ذي المقاطع الرباعيّةِ ، بالنسبَة إلى ما تَحتَمِلُه القسمةُ الرياضيّة ، لمستَ بُعدَ ما نرمي إليه من التبسيطِ والتيسيرِ .

والمقطعُ المتوسِّطُ هو المسيطِرُ في مُجمَلِ الأنماطِ المذكورةِ ، لأنه الأَيسَرُ في النُّطق ، والمطاوِعُ للاقتصادِ العلاجي . فهو يتَردَّدُ في الأدواتِ والعلاماتِ ٢١ من أصل ٣٦ ، ويبقَى تردُّدُ القصيرِ في حُدودِ ١٥ فقط . وقريبٌ مِن هذا ما نراه في صِيَغِ الأسماءِ والأفعالِ ، إذْ يكونُ تردُّدُ المتوسِّطِ فيها ٢٣ من أصلِ ٤١ ، ولا يبقى للقصيرِ غيرُ ١٨ .

وحضور المتوسِّط في الأسماء والحروف معًا أصليّ أيضًا ، إذ يَرِدُ في ذي المقطعين أو الثلاثة أو الأربعة ، وقد يشكِّل وَحدهُ أنماطًا في غيرِ الأحادي من الألفاظِ ، على حين أنّ القصيرَ قلَّما يتَسنَّى له ذلك . وإنّما كان هذا الحضورُ ظاهرًا لأنّ طبيعَة المتوسِّط تدلُّ على الاستقرارِ ، ولا تُساعِدُ على الإشعار بالحركةِ . فغَيرُ الأفعالِ أولى به ، لما يَتضَمَّنُه من المعاني المستقرة نِسبيًّا .

وهذا يَعني أنّ وُجودَ المتوسِّطِ في الفعلِ دخيلٌ ، مساعدٌ في تخفيفِ الصِّيَغِ الثقيلةِ . فهو يَرِدُ في الماضي والمضارعِ لئلا تَتوالى مقاطعُ قصيرة ، ويكونُ بعده قصيران للاحتفاظِ بالدلالة على نشاطِ حركةِ الحدَث . أما تفرُّدُه بتشكيلِ

الأمرِ فلأنّ صيغةَ الطّلَب إلزامٌ وإثباتٌ ، لا يُرادُ بها التعبيرُ عن حركةٍ ناشطةٍ للحدَث ، بل الإلزامِ بوجوبٍ أو نَدْب أو تعجيز أو تهكّم ، مع تخفيضٍ للتّوتّرِ بتوالي مقطعين يسيرين .

وإذا استعرضْتَ الأنماطَ الإيقاعيّةَ ، لتدرُس توزُّعها بين أنواع المفردات ، رأيتَ أنّ بعضَها مشترَك ، وهو ذواتُ الأرقام ١ ـ ٦ ، والباقي كُلٌّ منه مخصوصٌ به نوعٌ معيّن . وعندما تغفلُ النّظَر إلى الاشتراكِ يكونُ المجموعُ ٣٠، للاسم منها ٨ ، وللفعل ٤ ، وللحروف وأشباهها ١٨ . فالاسمُ نصيبُه ضِعف نَصيبِ الفعلِ ، لأنّه أكثرُ صِيَغًا وحضورًا في اللغة ، وهو أكثرُ مِنْ ضِعف الفعل في التعبير . ثم إنّ قسيمَهما ـ أعني الحرف ـ يفوقُهما في عددِ الأنماط مُجتمعَين ، لأنه غيرُ خاضعٍ لصِيَغٍ دَلاليّةٍ ، وأكثرُ منهما تردُّدًا في التعبير أيضًا .

وحين نُجرّدُ الاسمَ من التنوين ، لأنه حرفٌ مُقحَمٌ في الصيغةِ لمعنًى مَخصوصٍ ، يَصيرُ معظمُ أنماطِ الفعلِ له نظيرٌ في الاسم ، إذْ يُشاركه في ذواتِ الأرقام ٣ و ٤ و ٦ ، ويَنفرِدُ بالرقم ٩ فقط ، في حين يَنفرِدُ الاسمُ بخمسةِ أنماطٍ ، هي ذواتُ الأرقام ١ و ٢ و ٥ و ٧ و ٨ ، لأنّها بكثرةِ المتوسّط فيها لا تُناسِبُ ما يقتضيه الفعلُ من تعبيرٍ عن حركةِ الحدثِ . وليس انفرادُ الفعل بذي الرقم ٩ خالصًا ، لأنه نظيرُ النّمطِ الأول من الأسماء ، إذا لَم يُحذَفْ منه التنوينُ . وهكذا تَجِدُ الشّكلَ في أنماطِ الفعل راجعًا إلى الاسم ، الأمرُ الذي يعني أنّ الاسمَ هو الأَقدَمُ في اللغة حضورًا واستعمالاً ، و يُؤيّدُ أصالَةَ المصدَرِ للاشتقاق .

وعلى كُلّ حالٍ ، فإنّ ما انفردَ به الفعلُ ظاهرًا ، أي صِيغِ الأمرِ من الثلاثي والرباعي ، لا يُعرَبُ أبدًا لخروجه عن أنماطِ ما يستحقُّ الإعرابَ أصلاً ، وهو الاسمُ . أما المضارعُ منهما فهو على نَمَطِ الأكثرِ مفرداتٍ ، من الأسماء

الرباعية والخماسية . ولذلك كان له حقُّ الإعرابِ . وأمّا الماضي من الثلاثي فعلى نَمطِ الأقلّ مفرداتٍ ، من الاسم الثلاثي ، مِمّا يُبعِدُه عن حظيرةِ الإعراب ؛ ومِنْ ثَمّ حُمِل الماضي الرباعي عليه ، فكان مَبنيًّا أيضًا .

والحروفُ وشبيهاتُها تشارِكُ الاسم في أنماطِه النسيجية ذواتِ الأرقام ١ و٢ و ٥ ، التي يغلب عليها المقطع المتوسط ، ولا تُشارك الفعلَ في شيء ، لتباعُدِهِما في نسبةِ التردُّد التعبيري . ومن هذا ترى أنَّ الاسم يُشارك قَسيمَيه في بعضِ أنماطه ، فيكونُ وسَطًا بينهما ، ثم يَتميَّز كُلٌّ من القَسيمَين أحدهما عن الآخرِ ، لما بينهما من التفاوُت في التصرُّف والحضورِ في الكلام .

والجدير بالذِّكر أن المقاطعَ التي وردت ، في صُوَر الألفاظ العربيَّة كما عرضْناها حتّى الآن ، يُمكن تَبيُّن تَدرُّجها من الثقل إلى الخفة كما يلي : فالثقيل الثقيل هو المبتور ، أي : القصيرُ المغلَق والقصير الممدود ، ثم المديدُ فالطويل بأنواعه الثلاثة ، فالقصيرُ المفتوحُ فالمتوسّط . وهذا الأخير ، أي : المتوسط ، يتدرج أيضًا : الهابطُ فالمغلَق فالممدود .

وأنت ترى أنَّ إيقاعَ النسيج في الصِّيَغ والأبنية ، يُمثّل التخلُّص من المقاطعِ الثقيلة جدًّا . فالمبتورُ الذي يتعذَّر نطقُه مجردًا مقصور على العناصر التي لاتَرِد منفردةً في ناجز الكلام ، وإنّما تُلحَقُ بغيرها ، فيفقد كُلٌّ منها تَميُّزَه ، مؤلّفًا مع ما قبله أو ما بعده مقطعًا واحدًا خفيف اللَّفظ ، نحو : اجتمعَتْ معلِّمتانِ ومديرةٌ وموجِّهونَ ، وانتهَتِ العطلةُ . وإلا لحِقَه تغييرٌ آخرُ بحركةٍ تُدخله حَيِّزَ المقطع الأخَفّ ، مثل : ذلِك وتالِك و أولالِك . وليس له أنْ يقَع في أوّل اللفظِ لتعذُّر البدءِ بلَفظِه .

وكذلك شأنُ القصيرِ المفتوح ، إذْ يتَّصِلُ بما حوله من اللَّفظِ ، ليُشكِّلَ معه مقطعًا أو يتيسرَ نُطقُه بالدرج . أما الثقيلُ ، من مديد وطوال ، فإنّ الغالبيّةَ فيه

ألاَّ يتحقّقَ لفظُه إلاّ في الوقفِ على قليلٍ من الكلام ، والأصلُ في اللغة هو الوصلُ والمتابعةُ ، حيث ينفصِلُ من المقطَعِ العسيرِ ما يُسبِّبُ ثِقَلَه ، ويدخُلُ في مقطَعٍ خفيفٍ مع ما يليه من الأصواتِ . وهكذا تُمثِّلُ العربية في مُجمَلِ أحوالِها مَيلاً حاداً إلى الاقتصاد في الصَّوت والعلاجِ .

وبهذا نكونُ قد لمسْنا بعضَ وقائعِ التَّركيب ، إذْ تتَّصِل المفرداتُ لتشكِّلَ نسيجًا جديدًا ، يُزيل ثِقَل المعرقِلات ، ويُيسِّر النُّطقَ بأقلّ ما يُمكن من الجُهد . وهذا نفسُه يرافِقُ المفرداتِ المزيد فيها أصواتٌ لمعانٍ صرفيَّةٍ أو إعرابيّةٍ ، إذْ كثيرًا ما تَتِمُّ عملياتُ تركيبٍ مَزجي ، لها صُوَرٌ ثلاثٌ من التقليص اللفظي ، تَقعُ مُنفردةً في العربيَّة أو مجتمعةً (٣٧) :

أُولى هذه الصُّوَر هي الإلصاقُ ، حيثُ يقع في أوّل الكلمةِ عُنصرٌ تشكيلي ذُو مقطعٍ ثقيلٍ ، يَمتزِجُ بالعُنصرِ الجذرِي ، فيفقِد كُلٌّ منهما تفرُّدَه ، ويكوّنان مقطعًا متوسِّطًا أيسرَ لفظًا من كليهما . وذلك في مثل : مَلْعب مِبْرد مُسْلم مِقْدام مُستَقبل مُقْشعِرّ مُحْرَنجم ، أَحْمَر أعمال أُفْعُوان أَرْبعاء اصْفِرار استِغْفار اطْمئنان، نَرْجس يَنْبوع ، أكْرَم ابيضَّ اجْتمع اخْشَوشَنَ اسْتلقَى اغشَوشب ، يَسْمَعُ نسألُ أفْرحُ تَعْلمُ ، اسمَعْ احْتَرِمْ اخْشَوشِنْ .

والثانية تكونُ بالإقحام ، إذْ يقَعُ في الحَشو عُنصرٌ تَشكيلي أو أكثرُ ذو مَقطَعٍ ثقيلٍ في الغالب ، يَمتزِجُ بالعُنصرُ الجذري من حوله ، مكوّنين أيضًا مَقطَعًا متوسِّطًا . نحو : عامِل جَوْهر بُنْدق قُنْبر فَيْصل سَحاب عَجوز سعيد، فارُوق قُدُّوس سِكِّين سَلالم دكاكين عَطَوَّد هَبَيَّخ ، بلابل عِملاق عُصْفور قناديل مَنجنون سَمَيدع فَدَوكس عندليب ، عَيْطموس ، جادلَ قطَّعَ سَيْطرَ جَوْربَ احرنجمَ اشرَأبَّ ، يتجاهلُ يَتكَسَّرُ يَسحنفرُ ، اسحَنفرْ اقعنسِسْ اطمَئِنَّ .

والثالثةُ من تلك الصُّور هي الإلحاقُ ، حين يُوصَل بطَرفِ الكلمةِ عُنصرٌ تشكيلي أو أكثرُ ثقيلُ المقطَع ، فيمتَزِج به العُنصر الجذري الذي قبله ، ويُكوِّنان مقطَعًا متوسطًا أيضًا . ومن ذلك أمثالُ : عَطْشَى ذِكرَى صُغرَى بَرَدَى خَيْزلَى سِبَطْرَى صَحارَى سُكارَى ، أُلْعُبان مَشْيوخاء خُيلاء ، سَلْقَى قَلْسَى ، تَسَلْقَى تَقَلْسَى .

وفي تركيبِ الجُمل والعبارات ، يَتشكَّلُ إيقاعٌ تَنغيمي من المقاطع المتوالية ، بَعدَ تفاعُلاتٍ كثيرة ، تَجمع وتُفرِّقُ وتُدمجُ وتُزيل : فالمقاطعُ المبتورةُ تُطوى فيما قبلها من القصيرة ، لتَكون مُتمِّمَةً لمقاطعَ مُتوسِّطَة . وجُمهور المديدة والطوال ينحلُّ إلى متوسّطات أيضًا ، ولايبقى منه إلا ما يقَعُ عليه الوقف ، أو نادرُ الكَلِم . وبذلك تَتكاثَرُ المتوسِّطَةُ التي هي أيسَرُ لفظًا ، على حسابِ أَشلاء المقاطعِ المتعذِّرَةِ النُّطق أو العسيرته . وقلَّما يكونُ العَكس .

ويُمكنُنا أنْ نتتبَّع هذه الظواهرَ الاقتصاديَّةَ للعلاج ، في مثلِ قولِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ ابنِ آدَمَ خَطَّاءٌ ، وخَيرُ الخَطّائِينَ التَّوّابُونَ » (٣٨) . فقد اتّصل المقطعُ القصيرُ الأخير من « كلُّ » ، أي اللام المرفوعة ، بالمقطَع المتوسِّط بعده « إبْ » ، ليصيرا واحدًا متوسِّطًا . وكذلك صارت الهمزةُ المتحركةُ والتنوينُ في « خطّاءٌ » ، والراء من « خير » و« أل » التعريف بعدها ، والهمزة وياء الإعراب ، والباء و واو الإعراب أيضًا .

أما المقطعُ الذي كان طويلاً مُغلقًا ، لو وُقف عليه في آخرِ « الخطّائين » ، فقد اتّصلَ آخرُه « نَ » بـ « أتْ » بعده ، فنشأ من الطويل والقصير متوسِّطان أيضًا . وحين الوقف على آخِر الحديث ، يُلحَقُ المقطعُ القصيرُ « نَ » للسكون العارضِ بالمتوسِّط قبلَه ، ليكوِّنا مَقطعًا طويلاً مُغلقًا . وهكذا يُطوى ، في جُملتَين مُوجزتَين ، عددٌ مِنَ المقاطع وافرٌ ، وينشأُ على آثارها ما هو أيسَرُ للنُّطقِ ، وأكثرُ تحقيقًا للعلاجِ الأدنى . ثم لا نَنْس ما سقَط خلالَ هذه

التشكيلات من الهمزات ، وهي أَعسرُ الأصواتِ نُطقًا .

فالمتوسّطُ من المقاطع هو المستبدُّ بجُمهورِ الكلام ، كما ذكرنا مِرارًا ، في حين أنَّ القصيرَ يتدنّى عَدَدُه ويندُر الهابطُ ، ويتوضّع الطويلُ في مراكزِ الوقف . ولعلّك تَتلمّس ذلك فيما يلي ، مع ملاحظةِ الفوارقِ بين ما يتشكّلُ في الاستعاذة وفي البسملة : أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمْ . ﴿ بسمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحيمْ . الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينْ ، الرَّحمنِ الرَّحِيمْ ، مالكِ يَومِ الدِّينْ . إيّاكَ نَعبُدُ و إيّاكَ نَستَعِينْ . اهْدِنا الصِّراطَ الْمُستَقِيمْ ، صِراطَ الَّذِينَ أنعَمتَ عَلَيْهِم ، غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم ولا الضَّالِّينْ ﴾ (٣٩) .

وإنّما يَظهرُ القصيرُ والطويلُ بكثرةٍ في الأُسلوب الخطابيِّ الإنشائيِّ ، ليتولّد من تنغيمِ تَناقُضِهما التعبيرُ ، عن سرعةِ الفعّاليّة ، وشِدّةِ التوتّر ، وإيجازِ الجُمَل ، كالذي في قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَساءَلُونْ ؟ عَنِ النَّبأ العَظِيمْ ، الَّذي هُم فِيهِ مُختَلِفُونْ . كَلّا سَيَعلَمُونْ ، ثُمَّ كَلّا سَيَعلَمُونْ . أ لَم نَجعَلِ الأرضَ مِهادا ، والجِبالَ أوتادا ﴾ ؟ (٤٠)

وفي الشعر عامّةً يُفتقَد الطويلُ ، إلاّ ما نَدر من القوافي ، ولا يكونُ للمديدِ نصيبٌ . وحسبُنا دليلاً على هذا الأبياتُ التّالية :

ألا سائلِ الجَحّافَ : هَل هُوَ ثائرٌ بِقَتلَى ، أُصِيبَتْ ، مِن سُلَيم وعامرِ ؟ (٤١)
بَلَى ، سَوفَ نَبكِيهم بكُلِّ مُهَنَّد و نَبكِي عُمَيرًا ، بالرِّماحِ الخَواطِرِ (٤٢)
أ صَحَوتَ اليَومَ ، أم شاقَتْكَ هِرْ ؟ ومِنَ الحُبِّ جُنُونٌ ، مُستَعِرْ (٤٣)

وإنّما يظهر المقطع القصير على غيره ، في البحور التي تستوعب موضوعات الانفعال والتغني ، كالذي في الأبيات التالية :

ألا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ ، ألا انجلي بِصُبحٍ ، وما الإصباحُ مِنكَ بأمثَلِ (٤٤)
إذا بَلَغَ الفِطامَ ، لَنا ، رَضِيعٌ تَخِرُّ لَهُ الجَبابِرُ ، ساجِدِينا (٤٥)

وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ ، والرِّماحُ نَواهِلٌ مِنّي ، وبِيضُ الهِندِ تَقطُرُ مِن دَمِي (٤٦)

أما غلبة المقطع المتوسط على غيره فتبدو في البحور التي تستوعب الموضوعات التقريرية ، كالقصص والتأمل فيما يلي :

أخَذنا بأطرافِ الأحاديثِ ، بَينَنا وسالَتْ ، بأعناقِ المَطِيِّ ، الأباطِحُ (٤٧)
إذا كُنتَ ، في حاجةٍ ، مُرسِلاً فأرسِلْ حَكِيمًا ، و لا تُوصِهِ (٤٨)
رُبَّ لَحدٍ قَد صارَ لَحدًا ، مِرارًا ، ضاحِكٍ ، مِن تَزاحُمِ الأضدادِ (٤٩)

* * *

ومما عرضنا حتى الآن في هذا الفصل ، تَبيَّن لنا أنّ اللغةَ العربيةَ توجَّهَت في حدودِ الطاقات العامَّة للقُدرات التعبيريَّة ، إلى نطاقٍ شعارُه اختصارٌ ما يَحتمِلُ التفريعاتِ المتشعبةَ ، فكان لديها تَوزيعٌ ثلاثي يُهيمِنُ على كثيرٍ مِنَ الأحكام والظواهر الصوتيّة والنّمطيّة . ثم اتخذتْ للمعاني الصَّرفيّة صِيَغًا مُحدَّدَةً ، تدلُّ بشَكلها على المضامين المخصَّصة ، وجمعت في كلٍّ من تلك الصِّيَغ زمرًا من الدلالاتِ النحوية ، وسمحَتْ للنَّمطِ المعيَّن استقطابَ العديدِ من الوظائف ليكونَ في التعبيرِ الناجز مجالاتٌ واسعةٌ لتوجُّهاتٍ فَنّيّة وأفهامٍ مختلفةٍ .

وأضافت إلى ذلك كُلِّه صقلَ التعبير بكسر حِدَّة المقاطعِ المبتورة ، لتكونَ امتدادًا للمتوسّطة ، وبحلّ المقاطعِ المديدة والطّوال والعنقوديّة غالبًا إلى متوسّطاتٍ . وقد تَمثَّل هذا في الصِّيَغ والأبنيَة مفردةً ، ثم في السياق التركيبي للجُمل والعبارات ، إذْ بَسطَ المقطعُ المتوسّط سلطانَه بالامتصاصِ والتّوزيع ، ومنح التصويتَ رَشاقةً وانسيابًا ، وحقّقَ كثيرًا من الاقتصادِ العلاجي . هذا هو المبدأُ العامّ للنظّام الأصلي ، في وَضعِ الأنماطِ والصُّورِ والضوابط ، يُعطيك مُنتهى التوجُّه نحو الجُهدِ الأدنى في أداءِ الكلامِ من نثرٍ أو شِعرٍ .

الفصل الثاني
خصائصُ الاقتصاد في النِّظام الفرعي

تَنفيذًا للنِّظام الأصلي ، أي : لما في الاختصارِ والصقل للصِّيَغ والأبنية ، اتخذت العربيةُ صُوَرًا عمليةً لاقتصادٍ آخر ، يُمثِّل ما نُسمِّيه الاستلطافَ . وهو نَزعةُ الإجْراءِ العمَلي إلى توزيعِ أنماطِ المفرداتِ في مُستوياتٍ طَبَقيَّةٍ ، معيارُها رشاقةُ اللفظِ ، مع الإعراضِ عن الثقيلِ المجهد واختيارِ الألطَف ، لكثرةِ الاستعمالِ والتوليدِ والتفريع . ويظهرُ هذا بوضوحٍ ، في كثيرٍ من التوجُّهات الواقعيَّةِ للأنماط المستعملةِ في الكلام .

اقتصاد الجهد في الأبنية

رأينا فيما مضى أنَّ البِنَى التي اختارتها العربيَّةُ ، لصياغةِ الأسماءِ والأفعالِ عامَّةً ، تَتجمَّعُ في مَجالٍ محدودٍ ، يُمكنُنا أنْ نُوزِّعَه في طبقاتٍ بُؤرتُها البنية الثلاثيَّةُ . أما الأُحادي والثُّنائي فغائبان ، وأمّا الرُّباعي فيَلي الثُّلاثيَّ في قلةِ الاستعمالِ ، ثم يكونُ الخماسِي دونَهما في الحُضور العمَلي .

وأخيرًا تَجدُ افتقادَ السّداسِي ، لأنّه بالنسبَةِ إلى البؤرةِ الثلاثيَّةِ ضِعفُ أصواتها . وهو قليل جدًا ، إذْ لا يكونُ إلا في المركَّب ، نحو : حَضرَمَوتَ وسِيبَوَيهِ ، وله أحكام خاصة . فإنْ وردَ غيرَ مركَّب كان كالكلمتين في بِنية واحدة أصليَّة ، تحتملُ الزيادةَ أيضًا . وهو ممّا يَثقُل تَردُّدُه في ناجزِ الكلامِ ، فغيابُه ضَربٌ من الاقتصادِ العلاجي ، وغيابُ ما كان أكثر منه أولى . وهذه

الظاهرةُ الطبقيَّة تَنحَصِر في درجاتٍ ثلاثٍ ، كما ترى ، ويتفرَّع منها إجراءٌ تنفيذي ، عمادُه الاستلطافُ في توظيفِ البِنى المحتمَلةِ لكلِّ طبقةٍ .

إذا تَتبَّعت ذلك في الأسماء كان لديكَ في الثُّلاثي منها، اثنتا عشرة صيغةً يَحتملها الوزنُ الصَّرفي « فعل » . ذلك لأنَّ الفاءَ تتوزَّعُها ثلاثُ حركاتٍ ، والعين تَحتَمِلُها مع السكون أيضًا ، فيكون جُداء ضرب ٣ × ٤ = ١٢ . وقد أُغفِلتْ حالاتُ تَحرُّك اللام لأنَّها مظاهرُ إعرابيّة ، كما يقتضي النِّظامُ الأصلي للُّغة ، وسقَطَتْ حالةُ سكونِ الفاء لسببين : أوّلُهُما تعذُّرُ الابتداءِ بساكنٍ ، وثانيهما عُسرُ لفظِ حرفين ساكنين متواليين ، خلافًا لما يقع في بعض اللغات الأجنبية . وفي هذين المظهرين مَنزَعٌ واضحٌ إلى الاستِلطاف برفضِ ما هو ثقيلٌ أو عسيرٌ .

ثم إنَّ هذه الصِّيَغ المحتمَلة لم تَستخدمها العربيةُ كُلَّها ، وإنَّما اختارتْ منها عَشرًا ، هي :

فَعْلٌ ، نحو : قَلْب وصَقْر وسَهْل وبَحْر .

فِعْلٌ ، نحو : جِسْم وبِئْر ومِلْح وخِدْر .

فُعْلٌ ، نحو : جُرْح و بُعْد و حُلْو وخُبْز .

فَعَلٌ ، نحو : وَلَد وجَمَل وبَطَل وسَهَر .

فَعِلٌ ، نحو : فَخِذ ونَمِر وفَرِح وطَرِب .

فَعُلٌ ، نحو : رَجُل وضَبُع وحَدُث ونَدُس .

فُعَل ، نحو : عُمَر وزُحَل وحُطَم ولُبَد .

فُعُلٌ ، نحو : عُنُق و أُذُن وجُنُب وأُحُد .

فِعَلٌ ، نحو : شِبَع و ضِلَع وعِدًى وسِوًى .

فِعِلٌ ، نحو : إِبِل و عِبِل و إِبِد وبِلِز .

والبناءان الباقيان ، وهُما : « فُعِلٌ » و « فِعُلٌ » ، قد أهملهما العربُ في صياغة الأسماءِ ، لثِقَلِ الجمع بين ضَمٍّ وكَسرٍ . وذَكَر بعضُ العلماء نحو : رئِم ودُئِل ، وحِبُك و رِبُو . والرّاجح أنّ الاسمين الأولين منقولان من الفعل المبني للمجهول ، والأخيرين هما من تداخل اللغات (٥٠) .

والرباعي المجرَّد « فعللٌ » يحتملُ عددَ أبنيةِ الثلاثي مضروبًا في ٤ ، عدد الحالات التي تَرِدُ على اللام الأولى منه ، أي : ٣ × ٤ × ٤ = ٤٨ . غير أنَّ سُكونَ هذه اللام يَرِدُ قبله سكونُ العين أيضًا ، في ثلاثِ حالاتٍ ، وهو لفظٌ عسيرٌ في وَسط الكلمة العربية ، كما ذكرنا ، ويَسقطُ بالاقتصاد الصوتي . فالباقي من المحتَملات ٤٥ بناء ، وقد جاء منها عن العرب مستعملاً ٦ أبنية فقط ، فكان المهملُ : ٤٥ – ٦ = ٣٩ بناء .

وهذه المهملةُ أثقلُ من المستعملات ، فلا غرو أن تُستَبعد لذلك . وكان منها ما يقعُ فيه أربعةُ متحركات متواليات ، أَغفَله العربيّ ، لما يكونُ فيه من الثِّقَلِ أيضًا . وقد جاء ما يُوهِمُ الخلاف ، في ألفاظٍ تدلُّ على الغِلَظ والشِّدَّة ، مثل : جَنَدِلٌ وهُدَبِدٌ وعَرَتُنٌ . والراجح أنه محذوفٌ منها ساكنٌ بين اللامين ، والأصلُ : جَنادِلُ وهُدابِدُ وعَرَنْتُنٌ .

وإذا أَجرينا ، في الخماسِي المجرَّد « فعلللٌ » ، ما يؤدّي إليه الاحتمال الرياضي كان لدينا عددُ أبنية الرُّباعي مضروبًا في ٤ أيضًا ، أي ٣ × ٤ × ٤ × ٤ = ١٩٢ . وبإسقاط ما يلتقي فيه ساكنان ، وهو ٢١ بناء يبقى ١٩٢ – ٢١ = ١٧١ بناء ، لم يَستعملْ منها العربيّ غيرَ ٤ أبنية ، هي ألطفُ ما يُمكِنُ ، فكانَ ما أُهمِلَ : ١٧١ ـ ٤ = ١٦٧ بناء ، وهي الأكثرُ ثِقَلاً وعُسرًا .

وعندما يقعُ في الثُّلاثي حرفٌ زائد ، تَتداولُه حروفُ الزيادة العَشرة ، فيكون جُداء ذلك ، باعتداد الحركات والسكونات ومواقع الحرفِ المزيد :

١٢ × ٤ × ٤ × ١٠ = ١٩٢٠ بناء

المستعملُ منها في الكلامِ نحو ٨٠ بناء [٥١]، فيكون المهملُ حوالى ١٨٤٠ ، وهو من الثقيل والعسيرِ اللفظ أيضًا .

فإذا زيد فيه حرفان كان المحتمَلُ :

١٢ × ٤ × ٤ × ١٠× ٢ × ٥ = ١٩٢٠٠ بناء

استُعمل منها حوالى [٥٢] ١٣٥ بناء ، وأُهمِل أكثرُ من ١٩٠٥٠ .

والمزيدُ فيه ثلاثةُ أحرفٍ يَحتمل :

١٢ × ٤ × ٤ × ٤ × ١٠ × ٣ × ٦ = ١٣٨٢٤٠ بناء

يُستعمل منها قرابة ٦٥ بناء [٥٣] ، فالمهمل أكثر من ١٣٨١٥٠ .

والمزيدُ فيه أربعةُ أحرف يحتمل :

١٢ × ٤ × ٤ × ٤ × ٤ × ١٠ × ٤ × ٧ = ٨٦٠١٦٠ بناء

المستعملُ منها قريبٌ من ٦ أبنية [٥٤] ، فالمهمل أكثر من ٨٦٠١٥٠ ..

أما المزيد فيه خمسة أحرف فقد جاء منه بضع كلمات ، نحو : كُذُبذُبانٌ وأُربُعاواءُ ، في حين أن المحتمَل :

١٢ × ٤ × ٤ × ٤ × ٤ × ٤ × ١٠ × ٥ × ٨ = ٤٩١٥٢٠٠ بناء

فالمهملُ منه قريبٌ جدًّا من ٤٩١٥٢٠٠ ؛ ولذلك ذكر بعضُ العلماءِ أنَّ هذا المزيدَ كالمهمل . ثم كُلٌّ ما يُزاد فيه أكثرُ من خمسةِ أحرفٍ فهو نادرٌ كالمفقودِ ، لما يكونُ فيه من ثِقَلٍ لِلَّفظِ ، ومجانبةٍ للاقتصاد اللُّغوي .

والاسمُ الرّباعي إذا زيدَ فيه حرفٌ واحد كان كالثلاثي المزيد فيه حرفان ، أي على ١٩٢٠٠ بناء . فإذا زيد فيه حرفان صارَ كالثُّلاثي المزيدِ فيه ثلاثة ، أي على ١٣٨٢٤٠ بناء . وإنْ زيد فيه ثلاثةٌ أصبح كالثلاثي المزيد فيه أربعةٌ ،

أي على ٨٦٠١٦٠ بناء . والمستعملُ من كُلّ هذا حول ٣٦ + ٢١ + ٤ = ٦١ بناء [٥٥] . وهو أقلُّ من الثلاثي المزيد المستعمل ، فالمهملُ أكثرُ من ١٠٠٠٠٠٠ ، عدا ما فُقد أصلاً من رباعيّ مزيد فيه أكثرُ من ثلاثة أَحرُف .

والاسم الخماسيّ إذا زيد فيه حرفٌ واحدٌ صار كالرباعي المزيدِ فيه حرفان ، أي على ١٣٨٢٤٠ بناء . وإنْ زيد فيه حرفان كان كالرباعي المزيدِ فيه ثلاثةُ أحرف ، أي على ٨٦٠١٦٠ بناء . وقد استُعمل من هذا كُلِّه [٥٦] بضعةُ أبنيةٍ ، وأُهمِل ما يتجاوزُ ٩٩٨٠٠٠ بناء ، بالإضافةِ إلى ما يُحتَمل من المزيدِ فيه ثلاثةُ أحرفٍ فأكثرُ .

هذا شأن أبنيةِ الأسماءِ المجرَّدةِ والمزيدةِ ، من حيثُ الاستعمالُ والإهمالُ . فإذا قَصَدتَ الأفعالَ رأيت الأُحادي الأصول وثُنائيها مفقودين ، وكذلك الخماسيّ الأصول فما كان أكثر . وقد ذكر بعض الرواة : جَحْلَنْجَعَ ، وهو مختلَف في صحتِه [٥٧] . أما الثلاثي المجرَّدُ فيَحتمل في الماضي ١٢ بناء أيضًا ، والمستعملُ منها ٤ أبنية ، هي : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفُعِلَ ، والمهملُ ضِعفُ ذلك أي ٨ .

والمضارعُ يَحتَمِلُ ١٩٢٠ بناء ، ولم يَرِد منها غيرُ ١٦ بناء ، وهي جُداء عدد صِيَغ الماضي في عَددِ أَحرُف المضارعة : ٤ × ٤ = ١٦ بناء .

فالمهملُ أكثرُ من ١٩٠٠ . وكذلك حال فِعل الأمر ، بل هو أكثرُ إهمالاً لأنَّ المستعملَ منه ٣ أبنية فقط .

وأما الرُّباعيّ فالمجرَّد شأنه شأن الاسمِ من حيثُ الاحتمالُ ، يستغرق ٤٨ بناء للماضي ، واستُعمل منها اثنان ، هما : فَعلَلَ وفُعلِلَ ، والمهمل ٤٦ . ويَحتملُ المضارعُ منه ١٩٢٠٠ بناء ، لم يَرِد منها إلا ٨ ، هي جُداء عدد صِيَغ الماضي في عددِ أَحرُف المضارعة : ٢ × ٤ = ٨ أبنية .

وقد أُهمِلَ ما يقرُبُ من ١٩٢١٠ . والأمرُ أكثرُ إهمالاً ، إذْ لم يَرِد منه إلا بناءٌ واحدٌ هو : فَعِلْ .

فإذا انتقلت إلى المزيدِ من الأفعال تبيَّن لك أنَّه لا يُقحم فيه أكثرُ من ثلاثِ زيادات ، تجنُّبًا للثِّقَلِ والعُسر . ثم إنَّ للماضي ، من الثلاثي المزيد فيه حرفٌ واحد ، كالاسم أيضًا احتمالَ ١٩٢٠ بناء ، وقد جاء منها مستعملاً ٢٠ بناء [٥٨] . فالمهملُ هو ١٩٠٠ . والمضارعُ يكونُ له ١٩٢٠٠ بناء ، استُعمِل منها أقلُّ من ٢٠ × ٤ = ٨٠ بناء . فالمهملُ قريبٌ من ١٩١٠٠ . والأمرُ يَحتمل احتمالَ الماضي ؛ والمستعملُ منه ١٠ فقط ، إذ لا يُبنى للمجهولِ .

وما زيد فيه حرفان ، من ثلاثيّ الأفعال ، يَحتمل ماضيه ١٩٢٠٠ بناء أيضًا وقد استُعمل [٥٩] منها ٣٢ بناء ، فكان المهملُ ١٩١٦٨ . والمضارعُ يَحتمل ١٣٨٢٤٠ بناء ، والمستعمَل منها قُرابة ٣٢ × ٤ = ١٢٨ بناء . فالمهمَل ١٣٨١١٢ . والمهمَل من الأمر أكثرُ من الماضي ، لتعذُّر البناءِ للمجهول فيه .

والفعلُ الثلاثيّ ، حين يُزاد فيه ثلاثةُ أحرف ، يكون لماضيه احتمالُ ١٣٨٢٤٠ بناء ، ورد [٦٠] منها مستعملاً ٦ أبنية فحسْب ، فبقي للمهمَل ١٣٨٢٣٤ . ومضارعُه يَحتمِل ٨٦٠١٦٠ بناء ، استُعمل منها ٦ × ٤ = ٢٤ بناء ، فكان المهمَل ٨٦٠١٣٦ . وما أُهمِل من أمرِه هو أيضًا أكثرُ من ماضيه .

وعندما تَصيرُ إلى الرباعي من الأفعالِ ، تجدُ أنَّهُ لا يُقحَم فيه أكثرُ من زيادتين ، تجنُّبًا للثِّقَل وعُسر النُّطق . وما زيد فيه حرفٌ واحدٌ يكونُ له ، في الماضي ، من الاحتمال ١٩٢٠٠ بناء . ولم يُستعمَلْ منها غيرُ بناءين : تَفَعلَلَ و تُفُعلِلَ [٦١] . فالمهمل ١٩١٩٨ . والمضارعُ منه يَحتمل ١٣٨٢٤٠ بناء ، استُعمل منها ٢ × ٤ = ٨ أبنية ، وبقي مُهمَلاً ١٣٨٢٣٢ . وقد أُهمل من الأمر أكثر مما أُهمِل من الماضي أيضًا ، لافتقادِ المبني للمجهول في الأمر .

وحين يُزاد في الرباعي حرفان ، يَحتَمِلُ ماضيه ١٣٨٢٤٠ بناء ، جاء في الاستعمال منها أربعةُ أبنيةٍ (٦٢) . فما أُهمل هو ١٣٨٢٣٦ . ومضارعُه يستوعِبُ من الأبنية ٨٦٠١٦٠ ، والواردُ من مستعمله ٤ × ٤ = ١٦ بناء . فالمهملُ حوالي ٨٦٠١٤٠ . وما أُهمل في الأمرِ أكثرُ ، لأنه لا يُستعمَل منه غيرُ المبني للمعلوم .

والمحصَّل من هذا كُلِّه أن الأبنيةَ المحتَمَلة ، لتنفيذِ النظامِ الأصليّ ، بضعةَ عشرَ مليون صورةٍ ، وما دخل منها حيِّزَ الاستعمالِ هو نحو ١٢١٠ أبنية (٦٣) ، كما ذكر ابن القطاع (ت ٥١٥) . فنسبة ذلك هي أقل من $\frac{١٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠٠}$ ، أي أقل من $\frac{١}{١٠٠٠٠}$. وهذه المهملات بالملايين هي إمّا أبنيةٌ ثقيلة جدًّا ، لتوالي أربعةِ متحرِّكات ، أو اجتماعِ أحرفٍ مُتنافرة ، أو تكرارِ حرفٍ مُستثقل ، وإما متعذِّرةُ النطق لما فيها من المعرقلات الصوتيّةِ ، كتَتابُع سواكنَ ، أو توالي مدودٍ ، أو وقوعِ كَسرةٍ أو ضَمّةٍ قبلَ الألفِ ، أو وُقوعِ مَدٍّ في أوّلِ البناءِ .

فمن الاسم مثلاً أهمل : فَعِلٌ وفِعُلٌ ، وفِعلُلٌ وفُعُلُلٌ وفِعِلِلٌ وفِعُلُلٌ وفُعِلُلٌ وفَعَلِلٌ وفُعْلُلِلٌ ، لما ذكرنا من الثقل أو التعذر . ومن الفعل أهمل نحو : فُعُلَ وفِعُلَ وفِعَلَ ، وما ذكرنا من صور مهملات الأفعال الرباعية ، للأسباب الاقتصادية المَرعِيّة . بلهَ ما يكون في المزيدات من صور مجهدة أو مستحيلة النطق . أضف إلى هذا أنه لم يرد سكون العين ، في أصل الثلاثي المجرد من الأفعال ، لما سيكون من التقاء ساكنين ، حين الاتصال بضمير رفع متحرك . وساغ وروده في الرباعي ، لأن اللام الأولى تفصل بحركتها بين الساكنين .

تلك حال الأسماء والأفعال . ولو ألقيت نظرة إلى الحروف والعلامات ، بما وصلت إلينا فيه من الأشكال ، لرأيت أنها تخالف قسيميها في الصياغة . فالثنائي منها يكثر فيه حرف المد ، نحو : إي لا ما ها وا يا . والثلاثي يكثر

فيه المد أيضًا : إذا ألا إلى أما بلى لات هيا ، أو الإدغام : إنَّ أنَّ ثمَّ رُبَّ . والرباعي لا يكون إلا حين يحوي حرفَ مدٍّ : إذما حاشا لكنْ لولا لوما ، أو إدغامًا : كأنَّ لعلَّ ، أو حرفَ مدٍّ مع الإدغام : إلّا أمّا حتّى كلّا لـمّا هلّا . و كذلك الخماسي يحويهما : لكنَّ . فالإدغام يختصر اللفظ بجعل الصوتين كالواحد ، والمد الغالب فيه الألف ، وهو رشيق التصويت يخفف اللفظ ويلطفه .

الدلالةُ الاقتصاديَّةُ للنِّسبة

حينَ نَستعرِض الأعداد المحتمَلة لبِنَى المفرداتِ ، وما دخل منها حَيِّزَ الاستعمالِ ، معارضين بعضَها ببعضٍ في المجالاتِ المختلفةِ ، نجدُ أنَّ ذلك يسيرُ في خطٍّ نِسبي ، يُحقِّقُ ضُروبًا من مظاهرِ الاقتصادِ اللُّغوي : فالنسبةُ المذكورةُ تُمثِّل ارتفاعًا في الأسماءِ عامَّة ، إذا قيست بالأفعال ذلك لأنَّ الثلاثيَّ المجرَّد يستهلك في الأسماء $\frac{١٠}{١٢}$ ، وفي الأفعال الماضية $\frac{٤}{١٢}$ ، والرباعيّ المجرد ينالُه من الأسماء $\frac{٦}{٤٨}$ ، ومن الأفعال الماضية $\frac{٢}{٤٨}$ ، والخماسي للاسم منه $\frac{٤}{١٤٨٠}$ ، وهو مفقودُ الاستعمال في الفعل .

فإذا ارتفعتَ إلى المزيدات رأيتَ وُضوحًا آخرَ لتِلك النسبةِ . فما زِيد فيه من الثُّلاثِيّ حرفٌ يَستَغرِقُ الاسمُ منه $\frac{٨٠}{١٩٢٠}$ ، في حين أنَّ الفعلَ ، ماضيًا ومضارعًا وأمرًا ، يستغرقُ $\frac{٦٠}{٢٣٠٤٠}$. وما زيد فيه ثلاثةٌ يكون للاسم منه $\frac{٦٥}{١٣٨٢٤٠}$ ، وللفعل في صِيَغِه الثلاث $\frac{٣٣}{١١٣٦٦٤٠}$. كُلٌّ هذا على وجه التَّقريب .

وإنَّما كانت نِسبةُ الاستعمال للأبنية عاليةً في الاسم ، لأنَّه أخفُّ مضمونًا من الفعل ، وأكثرُ تردُّدًا في الكلام . فهو محتاجٌ إلى صُوَرٍ ، تَستوعِبُ تَرَدُّدَه وكثرةَ استخدامِ مفرداتِه . ثم إنَّ رشاقتَه تَجتَذِبُ المزيدَ من الأبنية ، لتَبقى في

التعبير سَيطرةُ المظاهرِ الاقتصادية الواقعيَّة ، ممثِّلةً الجُهدَ الأدنى .

أمّا الفعلُ فإنَّه لحاجتِه إلى التركيبِ مع المسنَد إليه ظاهرًا أو متَّصِلاً أو مُضْمَرًا ، بالإضافةِ إلى تعقيدِ مضمونِه بالحدَث والزَّمان ، يَكتفي بالقليل من الأبنية . ولذلك فإنَّ ما ظَهر من السُّلوكِ الهابط للخَطِّ البياني في النِّسب ، تبعًا لزيادة أَحرفِ الأبنية ، أَوصل الفعلَ إلى درجةِ الصِّفرِ ، حين أدركْنا الخماسيَّ الأصول .

وإذا نظرتَ إلى تلك النِّسب ، في المجرَّدات وحدَها ، رأيتَها تتَوجَّهُ في خَطٍّ هابطٍ أيضًا ، كلما ازدادتْ أَحرُفُ الصِّيَغ . فللاسم الثُّلاثِيِّ $\frac{١٠}{١٢}$ ، وللرُّباعي $\frac{٦}{٤٨}$ ، وللخماسي $\frac{٤}{١٤٨}$. وكذلك الحالُ في الأفعال . فللثُّلاثي ماضيًا ومضارعًا وأمرًا منها $\frac{٢٣}{٣٨٥٢}$ ، وللرباعي بصِيَغِه الثلاثِ $\frac{١١}{٣٧٤٤٨}$. وتفسيرُ ذلك ، من الزاوية الاقتصاديَّة ، أَنَّ الثلاثيَّ أعدلُ الأصولِ وأرشقُها وألطفُها . ثم يليه الرباعيُّ ، ويبقى الخماسيُّ في مَوطنِ الثِّقلِ ، يقتضي الجُهد والعناء . فلا غَرْو أن يكون للأوَّلِ نسبةٌ عاليةٌ ، تليها الأقلُّ في الثاني ، وقد تفقد في الثالث .

وكذلك الشأن حين تُقارنُ النِّسب بين المجرَّداتِ والمزيدات . فالاسمُ والفعلُ المجرَّدان لهما في الاستعمالِ ، قدرٌ عالٍ من الأبنية المحتمَلة ، مُقابل بضع مئاتٍ مستعملة من مُحتمَل المزيدات التي تبلغ الملايين . وطبيعيٌّ أَنْ تَتَفوَّق النسبةُ في المجرَّدات من الأسماء والأفعال ؛ لأنَّ المزيدَ يَثقُلُ بما يلحقُه من الأصواتِ ، فيكون أبعدَ عن الاقتصادِ العلاجي ، ويَنحصِرُ في زوايا أضيقَ ممّا يستحقُّه الرشيقُ واللطيف من الصِّيَغ .

وأخيرًا فإنَّك واجدٌ للمزيدِ فيه من الأبنيةِ ، تَدرُّجًا نِسبيًا يطَّرِدُ مع عددِ أَحرُفِه . فالثلاثيُّ المزيدُ أعلى نسبةً من الرباعي في استهلاكِ الأبنية ، ويَنحدر

الخماسيّ دونهما في ذلك . ثم إنَّ المزيدَ فيه حرفٌ واحدٌ يستهلك نسبةً عاليةً جدًّا ، تتدنّى مع كَثرة الأحرُفِ المقحَمة . حتّى إنّها تكادُ تبلغُ درجةَ الصِّفر ، حين يُرادُ زيادة خمسةٍ على أُصول المفرداتِ .

ولو تَفحَّصْتَ هذه الظاهرة ، من حيثُ ارتفاعُ تَغلُّب الثُّلاثي مجرَّدًا ومزيدًا، لرأيتَ وجهًا آخرَ من الاقتصاد اللغويِ . فالمفرداتُ الثلاثيَّةُ ، بالإضافةِ إلى خِفَّتِها ورشاقتها أَصلاً ، يَكثُر في موادِّها الأصليَّة أحرفُ العِلَّة التي تُهيِّئُ الصِّيغة للتَّخفيف ، بالقَلب والإبدالِ والنقل والإدغام والحَذفِ . وهي ، أي : أحرفُ العلَّة أقلُّ جهدًا عضَلِيًّا في اللفظِ ، وأكثرُ وضوحًا وبيانًا في الأداء ، وأدنى وُرودًا في المفرداتِ الرباعيَّة الأصول ، ومفقودة في الخماسية الأصول . وهذا يُيسِّر للثلاثي تمكُّنًا في الكلام ، وتغلُّبًا نسبيًّا في استيعاب صِيَغِ البناء .

وإذا التفتَّ إلى ظاهرةِ الزيادةِ في أبنيةِ الأسماءِ والأفعال بعامَّة ، لمستَ فيها نسبيَّةً ملحوظةً ، تُحقِّقُ الجُهدَ الأدنى للمتكلِّمين . فالحدُّ الأقصى للزيادةِ يَبلغُ خمسةَ أحرفٍ في الاسم الثلاثي ، وينتهي عند الثلاثةِ في الرُّباعي، ولا يتجاوزُ الحرفين في الخماسي . بل لقد قيل : إنَّ ما زيد فيه حرفان من الخماسي هو مُعرَّب . وهذا يَعني أنَّ الحدَّ الأقصى فيه زيادةُ حرفٍ واحدٍ ، ويَعني أيضًا تدنِّيًا كبيرًا في تَحمُّل المزيد ، يَفقِد فيه البناء درجتَين من قدرته على تحمُّل الزيادةِ ، كُلَّما ارتفعَ عددُ حروفهِ الأصولِ درجةً واحدةً .

ذلك لأنَّ الثلاثيَّ ، برشاقته ولُطفه وخِفَّتِه ، يَستضيف أكبرَ عددٍ من المكوِّنات ، ويَستوعبُها في أبنيتِه المختلفةِ ، ليُحقِّقَ ما هو يسيرُ النُّطق والأداء . هذا على حينِ أنَّ الرباعيَّ المجرَّدَ يتضمَّنُ في بنيتِه ثِقَلاً ، فهو عاجزٌ عن تَحمُّل ما قام به الثلاثي ، وحَرِيٌّ به أنْ يكونَ دونه بدرجتين . وكذلك شأنُ

الخماسي، بَلَغ أقصَى مراحلِ الثِّقل بنفسِه ، فلا بُدَّ أنْ يَضيقَ بتحمُّلِ تعدُّدِ المزيد . وسنرى بعد قليلٍ أنَّ حروفَ الزيادةِ هي أخَفُّ من الأصولِ عامَّةً ، فكثرتُها في الثلاثي لا تُرهِقُه ، لأنها تجعلُه كالرباعي والخماسي المجرَّدين ، بل أقلَّ منهما ثِقلاً .

وهذه الظّاهرةُ النِّسبيَّةُ في الأسماء تَجدُها ملازمةً للأفعالِ أيضًا . فالفعلُ الثُّلاثي بمُكنَتِه أنْ يستضيفَ ثلاثةَ أَحرُفٍ مزيدةٍ ، ثم يَبقى بكامِلِ خِفَّتِه ومُسايرتِه للجُهدِ الأدنى . ولكنَّ الرُّباعيَّ عاجزٌ بِثِقَلِ بنيتِه الأصليَّةِ ، عن تلك الطّاقَةِ من الاستيعابِ . ولذلك تَراه يَكتفي بحرفٍ واحدٍ مزيدٍ أو حرفين، ويَنحصر استعمالُه في حدودٍ ضَيِّقة من التَّعبير ، لئلا يُعرقِلَ أهدافَ الاقتصادِ اللغوي .

وبمعارضةِ ما تبدّى من زياداتٍ في الاسمِ والفعلِ ، بَعضِها ببعض ترى نسبيّةً ظاهرة لمصلَحة الجُهدِ الأدنى . فالحدُّ الأقصى للزّيادةِ يَتملَّكُه الاسمُ، لتمكُّنِه في الكلامِ واستقلالِه الدلالي . والثُّلاثي مِنهما يَحمِلُ في الاسميَّة خمسةَ أَحرُف ، وفي الفِعليَّةِ ثلاثةً . والرباعيُّ يستوعِبُ في الاسمية أيضًا ثلاثَ زياداتٍ ، وفي الفعليَّة زيادتين . ثُم إنَّ الخَطَّ البيانيَّ لهذه الظاهرةِ يبدو في هُبوطٍ ، كُلَّما ارتقَينا في عَدَدِ الأصولِ المكوِّنةِ للألفاظ . فقَد رأَينا الرباعي من الأفعالِ يَقِفُ عند زيادةِ حَرفين ، والخُماسِيَّ من الأسماءِ يَقِفُ عند زيادة حَرفٍ واحدٍ .

وحروفُ الزِّيادةِ تُمثِّل أيضًا بطبيعتِها وتوزُّعِها ، نسبيَّةً خاصَّةً تُساهم في تَنفيذ مرامي الاقتصادِ الصَّوتي . فإذا وقفنا عند تَكرارِ الحرف الأَصليِّ ، في أَبنية الأسماءِ والأفعال ، وجَدْنا خَطَّه البياني في انحِدارٍ مُطَّرِد مع ثِقَلِ البناءِ بأُصوله . فالحروفُ الأصولُ يكثرُ تكرارُها في الثُّلاثيِّ المجرَّدِ ، ثمَّ يتدنَّى فيَقِلُّ

في الرُّباعِي ويزولُ في الخماسي . وعلى هذا تجِدُ الكثيرَ في الكلام من نحو: جَرَّبَ وعلَّم وقَطَّع ، ويتعجَّبُ ونتصبَّر وأتحمَّل ، ودَخْلٌ ورَقْعٌ ، وهَدَّمْ ، وجَلْببَ واسْوَدَّ واغرورَقَ ، وسُلَّم وسكِّين وسُوَدد وشُحرور، والقليلَ من مِثلِ : اسبكرَّ ويشرئبُّ ، وطِلَّسم وطِرمّاح وعِريَدّ.

وقريبٌ من هذا ما تراه ، من تفاوُتٍ للتكرارِ ، في لُزومِ المواقعِ المختلفةِ من الصِّيغ . فالثلاثيُّ من الكلام مثلاً يَغزرُ التكرار في عَينه ، ويقلُّ في لامِه، ثم يُفقَد في الفاء . وما أكثرَ تردُّدَ نحو : درَّبَ ويولِّدُ واحدودبَ وحمّال وجبّار واخْديداب ! وما أقلَّ وُرودَ مثلِ : شَمْلَلَ واقعنْسَسَ ويَسحَنككُ وغِربيب وعُتُلّ وأُسقُفّ ! أما تكرارُ الفاءِ فعزيزٌ الوقوفُ عليه في الكلامِ . وليس منه نحو : واو ويدي وقلق وسلس ؛ لأنه ثلاثي مجرَّدٌ لا تكرار في أصوله .

وإنما كانت الكثرةُ في العين لأنَّها وَسَطُ الكلمةِ ، والتَّكرارُ لها أخَفُّ من تكرار اللام التي هي طَرَفٌ ، وعرضةٌ للاتصال بالضَّمائر واللواحق الصَّرفيَّة . وأعسَرُ من ذلك تكرارُ الفاء ، لأنَّه غالبًا ما يكونُ بالإدغام ، وهو مُتعذِّر في مَطلَع المفرداتِ . ولايغرُنَّكَ مثل : بَبْر وتَتَر ويَيْن وتَتفُلٌ و بَبَّغاءُ ، لأنَّ الثلاثةَ الأُوَل فاؤُها وعينُها من لفظٍ واحدٍ ، فلاتكرارَ فيها . أمّا الرابعُ فوزنُه : تَفعُل ، والتّاء الأولى مزيدةٌ فيه ، وليسَت الثانيةُ تكرارًا لها . وأمّا الخامسُ فوزنُه : فَعَّلاءُ ، بتكرار العين ، وقالوا فيه : بَبْغاء وبَبْغا وبَبْغاة ، دليلاً على ذلك . ثم هو غيرُ أصيلٍ في العربية ، لأنه من الألفاظ الأعجمية المعرَّبة(٦٤) .

وقد يتكرَّرُ في الكلمةِ الواحدةِ حرفان ، فتجدُ أنَّ ذلك يكونُ في العين واللام ، نحو : صَمَحمَحٌ وعَرَمرَمٌ ودَمَكمَكٌ وحَوَروَر وكُذُبذُبٌ . وقَلَّ أنْ يَرِد في الفاء والعين ، مثل : مَرمَريت ومَرمَريس . وهو على كُلِّ حال محصورٌ في الأسماء ، لأنَّها تحتَمِلُ ذلك بما فيها من الخِفَّةِ والرَّشاقَة ، خلافًا

للأفعال التي عرفت فيها مظاهر العجزِ عن تَحمُّلِ الأثقال . وشبيهٌ بهذا تكرارُ الحرفِ الواحدِ غيرَ مَرَّةٍ . فقد يَرِدُ في الأسماء ، نحو : مُسوَدِدٌ ومُبيَضِضٌ واسودَّاد وابيِضَّاض وكذُبذُبانة ، وأقلُّ من ذلك في الأفعال : اسوَدَدَّ وابيَضَضَّ .

وقد يَسَّرَ ما رأيناه قبل ، من الكثرةِ في تكرارِ كُلٍّ من العين واللام على حدةٍ ، ظهورَ تكرارهما معًا في لفظٍ واحدٍ ، على حين أنَّ فقْدَ تكرار الفاء وحدَها أَضعَفَ مكانَتَها هنا ، فندَرَ تَردُّدُها مع العين ؛ ذلك أَنَّه في التَّكرُّرِ يكون جُداء العين واللام عددًا ملحوظًا ، وجُداء العين والفاء يكون في درجة الصفر .

ويمتازُ الرُّباعي الأصول بكثرةِ تكرارِ لامه الثانية ، ثم يَقِلُّ ذلك في الأولى فالعين ، وتَفتقِدُه الفاء كما رأينا في الثلاثي . فمِن الأول : اطمأنَّ واشرأبَّ ويقشعرُّ ويدلَهِمُّ ، وعِربَدٌّ ومنجنون وعُقرُبان . ومن الثاني : عَدَبَّسٌ وطِرِمَّاح وشِقِرَّاق . ومن الثالث : طِلَّسمٌ وشِمَّخر . أما نحو : مَرمَرٌ وبُلبُلٌ وحَمحَمَ وزَلزَلَ وضَوضَى وقَوقَى ، فإنّه من الرباعي المجرَّد ، وليس فيه زيادةٌ بالتكرارِ . وأما بِرِيطياءُ وقِرقِيسياءُ فالراجِحُ أنَّهما من الرباعي الأصول ، والباءان والقافان ليست من التَّكرار .

ولعلك تلاحظُ ، بعد هذا العرض المبسَّطِ ، أنَّ تردُّدَ الحرفِ الواحدِ شائعٌ بوفرةٍ في جُمهورِ الأسماءِ والأفعالِ الثلاثيةِ والرباعيَّةِ ، لخِفَّةِ ظِلِّه من ناحيةٍ وقدرة هذه المفردات على استيعابه ، وتوظيفِه للمعاني المقصودة . ثم يَقِلُّ تردُّدُ الحرفين ، ويتوضَّعُ في مواقعَ محدودةٍ ، لـما يكونُ فيه من الثِّقَلِ ، ويَغيبُ أحيانًا تَردُّدُ الثلاثة لشدَّة ما يكونُ فيه ، مِن قَلقَلَةٍ للفظِ وتعثُّرٍ للأداء ، إذْ يَصيرُ كالكلمتين المكررتَين في بناءٍ واحدٍ ، وهو كما ترى مرذولٌ مستَبْعَدٌ .

دَعْ عنكَ أَنْ يكونَ للأربعةِ ذِكرٌ في هذا الميدانِ .

ثم إنَّ الكثيرَ الكثيرَ ، من تَردُّدِ الحروفِ الأصول ، يقعُ في ثلاثيّ الأسماء والأفعال ، والقليلَ أو النادر بثقَله اللفظيّ يَنحصِرُ في الأسماء غالبًا، لصَلاحيتِها لتحمُّلِ ذلك . وقد يَسَّرَ الاندماج ، لهذه العناصر التشكيليَّة في الصِّيَغِ المختلفةِ ، أنّ الغالبيةَ العُظْمَى لمُكَررات الحروفِ ساكنةٌ مخفَّفةٌ أو حركتها الفتح الملطَّف للتَّصويتِ ، والقليلَ منها المكسور ، وأقلُّ منه المضموم . أَضِفْ إلى هذا أنَّ المكرَّر يكثُرُ وُرودُه مُدغمًا في مثيله ، فهما كالحرفِ الواحدِ ، أو مُبعَدًا بفاصِلٍ يُخفِّفُ حدَّةَ التكرارِ . وفي هذا ضربٌ آخرُ من اختصارٍ للجُهدِ العلاجي .

الاقتصادُ الصَّوتي في الزيادة

كان ما ذكرناهُ حتّى الآن من زياداتٍ في الصِّيَغ ، خاصًّا بتردُّدِ الحروف الأصول . وقد رأينا انعكاسَ ذلك على تخفيفِ التَّصويت ، رغم ما يُقحَم في البناءِ من أصواتٍ مكرَّرة ، قد تَحمِلُ جهازَ النُّطق على المراوحةِ بين أحيازٍ موحَّدة ، وتُجهِدُ المتكلّمَ بما تُسبِّبُ له من التَّعثُّر . وإذا تَلَفَّتنا إلى مواقع الحروفِ الخاصَّةِ بالزيادةِ ، أي : التي لا تكونُ زيادةٌ بدون تكرارٍ إلا منها ، لمسْنا منزَعًا آخرَ من توجُّهِ العربية نحو الاهتمامِ بالاقتصاد اللُّغَوي .

تلك الحروفُ هي ما يجمعها قولك : أمانٌ وتسهيل ، أو هَويتُ السِّمانَ ، أو سألتُمونيها ، أو اليوم تنساه ، أو لم يأتنا سهوٌ ، أو أ يا أوس هل نمتَ ؟ أي : الألف والياء والواو ، والهمزة والميم والنون ، والتاء والسين ، والهاء واللام . ولو تتبَّعْتَ تردُّدَ هذهْ الحروف مزيدةً في مفردات العربية ، لرأيتَ أنّ أكثرَها وُرودًا هو الألفُ . وإنما خُصَّ هذا الحرفُ الصائتُ بالغلَبةِ والظُّهور ؛ لأنَّهُ أخفُّ الأصواتِ بما فيه من المدِّ والانفتاح في موضع التَّصويتِ . وقد هيّأته

هذه الصفةُ الرشيقةُ ، لأنْ يكونَ أصلاً في بعضِ الأدوات ، نحو : أما إذا ألا لا ما ها وا يا ، وأنْ يُكرَّر مرتينِ مزيدًا ، في بعضِ المفردات مثل : جُمادَى وصَحارَى وحُوَارَى وساباط وعَياياء وطَباقاء .

ويلي ذلك في التردُّدِ مزيدًا الياء ، فيكون أقلَّ من الألفِ ظهورًا وغلبةً ، ثم الواوُ الذي هو أثقلُ من سابقَيه . ولذلك تَسنَّى للياء أنْ يتكرَّرَ في الكلمةِ الواحدةِ غيرَ مَرَّةٍ : اهييّخَ ويُسيطرُ ويُقلسِي ويَسلنقِي ويَغرندِي ، ويَقطِين ومَرحَيًا ويَرابيع وكَراييس ودَياميس ، ويَطاحِيّ وعِلمِيّ وخَليلِيّ وحَنيفِيّ .

أما الواو فقَلَّ تكرارُه ، واختصَّ بما هو قليلُ الاستعمالِ ، وفيه إدغامٌ يزيلُ ثِقَلَ التَّكرارِ : كَرَوَّسٌ ، واعلوَّطَ اعلِوّاطًا ، واجلَوَّذَ اجلِوّاذًا .

ثم يكونُ ظهورُ الهمزةِ والميم ، ولا يُكرَّر واحدٌ منهما في الزيادةِ ، ويليهما في ذلك النونُ ، وله كثرةُ تكرُّرٍ في أوَّلِ الأفعالِ المضارعةِ : نَنسَحِبُ ونَنطَلِقُ ونَنحَدِرُ ، ونَدارتُه في آخرِ الأسماءِ مع الإدغام : سِمعِنّة ونُظرُنّة وقُطُنّة . ويكونُ بعد ذلك حرفُ التاء ، إذْ يَتكرَّر أيضًا في أوّلِ الأفعالِ المضارعة : تَتَجاهَلُ وتَتَمايَلُ وتَتَعلّم وتتحيَّزُ وتَتَجلبَبُ وتَتَمسكَن ، ويَندر في غيرِ ذلك : تَعفرَتَ ، وتَرنَموت وسَنبَتة . وينحدرُ بعدُ السينُ لانحصار زيادتِه في الاستفعال ومشتقّاته ، ثم الهاء واللام اللذان يَقعان في بضع كلماتٍ مختلَف فيها ، ويختصُّ الأولُ منهما بالوقف للسكت .

والمشهورُ بين العلماءِ أنّ الأصلَ في الزيادةِ هو لأحرفِ المدِّ ، إذْ هي رشيقةٌ في الأداء ، لما في مواضع تصويتها من سَعةٍ وانفتاح . فهي أقوى جَرْسًا وإبلاغًا من الحروف الصّامتة ، وأقلُّ جُهدًا عَضليًا في التصويتِ . وقد سوّغ لها ذلك أيضاً أنها شبيهةٌ بالحركات (٦٥) ، من حيثُ إنّها إشباعٌ لها مُفخّم ، ولا بد في كُلّ كلمةٍ من زيادةِ حركاتٍ بعد أحرفِها لتيسير النُّطقِ (٦٦) . فبيْن

الحركاتِ والمدودِ تلاؤمٌ، يُيسّرُ حضورَها معًا أو الاندماجَ والتعاونَ في التشكيل . وقد أشبهتْها الميمُ والنُّون واللامُ ، كما يبدو من تسجيلِ ذَبذَباتِ أصواتِ الكلام ، إذْ يكونُ لها قِممٌ تُشبِهُ ما تُمثِّلُه المدود .

وقد حازت الألفُ القِدح المُعَلَّى في الزيادةِ ؛ لأنّها لا تكونُ إلا حرفًا صائتًا، أي : مدًّا . وتَلتْها الياءُ والواو لأنهما يكونان مدّين ، أو ليّنين أو صامتين أشبه بالمدّ ممّا سواهما . بل إنّ زيادتَهما مدّيّتين أكثرُ منهما ليِّنتين أو صامتتين ، ولاسيما في الأسماء .

أما الهمزةُ فهي ، مع ثِقَل لفظِها ، يَعُدُّها بعضُ النحاة هوائيّةً من أَحرُفِ العلّة [٦٧] ، لأنّ مخرجَها قريبٌ جدًّا مِن مَخرج الألفِ . يُضافُ إلى هذا أنّها في زيادتِها مُهيّأةٌ للتخفيف في اللفظِ إفرادًا أو تركيبًا . فهي إنْ كانَتْ للوصلِ سقَطَتْ في دَرْج الكلام ، فصارت كأنْ لم تكُنْ . وإنْ كانَتْ للقطعِ فإنها تَخضَعُ لعملياتِ جراحةٍ تجميليّةٍ كثيرةٍ ، تُزيل نبْرةَ التهوُّع الذي فيها ، وذلك بالتصرُّف حذفًا أو إبدالاً أو صيرورةً بينَ بينٍ [٦٨] .

وأمّا النونُ والميمُ فهما مجهورتان ، ومتوسِّطتان بين الشِّدّة والرّخاوة ، وقريبتان أيضًا من أَحرُفِ العِلّة ، ممّا يُيسِّرُ الاستعانةَ بهما في تشكيلِ الزيادةِ . فالنّونُ فيها من الغُنّة ما يقرِّبُها من أحرُف اللِّين ، وإذا سَكَنتْ صار مخرجُها من الخيشوم مُمتدًّا كامتدادِ الألف [٦٩] . والميمُ تشبهُ الواوَ لتقارُبِهما في المخرج ، وتُشارِكُ أحرفَ اللِّين عامّةً بما فيها ، من الغُنّة التي هي فَضلُ صوتٍ كما أنّ اللِّين كذلك [٧٠] .

وأما التاءُ والسين فمهموسَتان ، وفيهما شَبَهٌ قليلٌ بأحرفِ العلّة وما قاربها أيضًا [٧١] . فالتاء تشبه الواو والنون من جهتين : تقاربِ المخرج ، والهمسِ الذي يُضاهي اللِّين والغُنّة . والسين حرفٌ منسلٌ ، يَخرج من طَرَف اللسان

وما بين الثنايا ، فهو قريبٌ من اللِّين . ولضَعف هذه الوجوهِ من التّشابُهِ ، ولاقتضاء الهمس جُهدًا عضَلِيًّا ثقيلاً ، كانت زيادةُ هذين الحرفين دون زيادةِ ما قبلَهُما .

ونَدرتْ زيادةُ الهاء لِثِقَلِها بالهمس وغيرِه ، حتى حُصِرَتْ في بعض المفرداتِ ، وفي السَّكتِ بشروطٍ محدَّدةٍ . بل إنَّ بعضَ النّحاة استبعدَ أَنْ تكونَ من حروف الزيادة . وقد شاركتْها اللام في كلّ ذلك ، مع قربِها من الصّوائت ، لئلا تَجتمعَ في التركيبِ التعبيري كثرةُ الورود في الأصلِ والزيادةُ والتعريفُ . فقد تَبيَّن ، مِن إحصاء تردُّدِ الحروف في أصولِ المفردات (٧٢) ، أنّ اللام تستنفدُ ٦,٢٠٣ ٪ من التَّردُّدِ العامّ كُلِّه . فهي مِن أكثرِ الحُروفِ حضورًا في الكلماتِ ، بالإضافةِ إلى أنّها تَنْتشر بوفرة في الأسماء ، ضِمن أداةِ التعريفِ المشهورةِ .

ومن هذا ترى أنّ حروفَ الزيادةِ عامّةً تَشترك (٧٣) ، في صفات ظاهرة من الخفة والرشاقة (٧٤) ، تُيسِّر إقحامَها في الأبنيةِ لتشكيل المعاني الصَّرفية ، دون أن تُثقِل الألفاظ بأصواتٍ عسيرةٍ أو مُجهِدَة . ثم تتدرَّجُ نسبةُ حُضورِها ، تبعًا لما يكونُ فيها من خفةٍ أو ثِقلٍ في اللفظ (٧٥) . ولذلك تَغلَّبَت الألفُ ثم تناقَصَتْ نِسَبُ الزيادةِ للياء فالواو فالهمزة ، وتوالت في النون فالتاء فالسين ، وكادت تغيب في الهاء واللام . وفي هذا ضرب ظاهر من النزوع إلى الاقتصاد في الجُهد العلاجي .

ومِمّا يُساهِم في تحقُّقِ الجُهد الأدنى ، من التصويتِ في تشكيلِ حروفِ الزِّيادة ، أنّ الأدواتِ والضمائر والعلامات ، وهي أكثرُ الكلماتِ تردُّدًا في التركيب ، تشغَلُ منها هذه الحروفُ الرشيقة نسبة ٨٠ ٪ ، كالذي تراه في نحو : أل ، أم ، إذ ، إن ، أن ، أو ، أي ، بل ، لم ، كم ، كي ، لا ، مذ ،

ها ، هل ، هو ، هي ، هُم ، هنَّ ، وا ، يا ، أجل ، إذَن ، سوف ، متى ، نعم ، نحن ، أنتم ، حتَّى ، كأنّ ، لكنّ ، لعلّ ، لَمّا ، لولا ، مهما ، أنتما ، أنتنّ .

ثم إنّ مواقعَ هذه الحروف الخفيفةِ تتوزَّعُ في الصِّيَغ ، بصُوَرٍ من الاختصاصِ والنِّسبيَّة ، تُرسّخ الحفاظ على النَّزعة الاقتصاديّةِ لعروبة اللسان . فعندما تتأمَّل أَبنية الأسماءِ والأفعال ، من هذه الزاوية التشكيلية ، تجد أنّ الاسم تتناوبه الزيادة ، بالألف والياء والواو والنونِ والتاء ، سواء كان من الثّلاثي أو الرباعي أو الخماسي . غير أَنَّ الفعل لا يتقبّل إلا الياء والهمزة والنون والتاء، وهو ذو أصول ثلاثيّة أو رباعيّة .

هذا شأنُ الأبنية عامة . فإذا خَصصْتَ الثلاثيّ والرباعي من الأسماء بالنَّظَر تبدَّى لك أَنَّهما يَستضيفان ، خلافًا للخماسي ، زيادةَ الميم أيضًا ، في حين أنّ الاسمَ الثّلاثي يتقبَّل وَحده الهمزةَ والسّين ، بالإضافةِ إلى ما ذُكِر . أما الفعلُ الثلاثي فتتوضَّع فيه الألفُ والواو والميمُ والسين ، مع ما كان يُشارِك فيه الرباعيّ من الأفعال .

فلاغرو أَنْ ترى الثلاثي من الأسماءِ والأفعالِ ، فيما أوْردنا هنا ، يَستهلِكُ جميعَ حروفِ الزِّيادةِ في تشكيل صِيَغِه المتطاولة بالأصوات المزيدة للتَّعبير عن المعاني الصَّرفيَّةِ المختلفةِ . ثم تَضيقُ طاقة الاسم الرّباعي ، فيقِفُ عند قبول ٦ أَحرفٍ منها ، وتتدنَّى المساحةُ لدى الخماسِي ليَكتفيَ بأحرفٍ ٥ ، ويَليه الفعلُ الرباعي الذي لايتَحمَّل إلا ٤ من تلك الحروف .

وأنت معي في أنّ هذه الظواهرَ التشكيليَّة النسبيَّة تُمثّلُ واقعًا من الموازنةِ لتَرسيخ الاقتصاد الصّوتي في صِياغةِ الأسماءِ والأفعالِ ، على الرَّغمِ من الاتِّصالات المتكاثرةِ ، وتَقحُّم الحروفِ المزيدة في بنيَةِ المفردات . وهي موازنةٌ

تقومُ بين الأشكالِ المختلفةِ للزّيادات ، فيبدو ثُلاثيّ الأسماء واسعَ القُدرةِ لما فيه من الرّشاقَةِ ، ويَليهِ الرُّباعِي ثم الخماسيّ بأقلّ من ذلك . ونَظيرُ هذا ما يمثّلهُ استيعابُ الفعلِ ذي الثّلاثة في مُقابلِ عَجزِ ذي الأربعة وضيق أُفُقِه .

فكلما قلّت أصولُ الكلمةِ كانت أكثرَ اجتذابًا لنسبةِ الزّيادات ، لأنّها رَغم تشكُّلِها المتطاولِ بالأصوات المختلفةِ تَبقى مُحتَفِظَةً بنَوعٍ من اليُسر ، لتكونَ أقلّ إجهادًا من ذاتِ الأُصول الكثيرة . ولو أُرغِمَتْ هذه الأخيرةُ على تَحمُّل نسبةٍ عاليةٍ من المزيدات ، شأن ما يَستوعِبُه الأقلّ منها أصولاً ، لكان لدينا أبنيةٌ معقّدةٌ وثقيلةٌ ، يضيق المتكلّمُ باستعمالها في الأداءِ اليومي المديدِ .

وثمةَ وجهٌ آخرُ لتوزُّع تلك المزيداتِ ، في الأَبنيةِ المختلفةِ للأسماءِ والأفعالِ ، يُساهِمُ في وضوحِ الموازنةِ بين جميع التشكيلاتِ الصَّوتيَةِ . ذلك هو التَّوضُّعُ بِنسبٍ متفاوتةٍ في مواقع حُروفِ الزِّيادَةِ ، وما تَحمِلُه معها من حركاتٍ وسُكونات ، وتكوُّنه مِن مقاطعَ ميسَّرةٍ للنُّطق . وهذا ما تراه مبثوثًا في المواضع والصُّور المتباينة ، مِن تَوزيعِ حروفِ الزّيادةِ وما يُلازِمُها من التغيُّراتِ الإيقاعيَّة .

فإذا عرفْنا أنّ للصّيغة أولاً وحَشوًا وطَرَفًا ، كما يقول علماءُ الصَّرفِ ، وتقرَّينا مواقعَ حروفِ الزيادة من ذلك ، رأينا أنّ الألفَ تتوضّعُ في الحشو أو الطَّرَف ، وتُفتَقَدُ في الأوّلِ لتعذُّرِ البدء بلَفظِها في مَطلَعِ المفرداتِ ، وهي المَدَّةُ التي لا تكونُ إلا بَعدَ حرف . ثُمّ تَراها في حَشو الكلماتِ أكثرَ وُرودًا من الطَّرف ، لما تُضْفيه على ما حَوْلَها مِن انسِجامٍ صَوتِي رشيقٍ ، يَغلِبُ عليه المقطعُ المتوسّطُ المفتوحُ .

وشَبيهٌ بهذه الموقعيّة ما تَتّسِمُ به الواو ، إذْ تَشغَلُ مراكزَ من الحَشوِ والطّرَف ، وتَتجنّب احتجازَ المطلعِ أيضًا ، كراهةَ تولُّد أثقالٍ معقّدة في مستهلّ

اللَّفظِ (٧٦) . فهي لا بُدَّ أنْ تكون إذْ ذاك متحركةً ، أي : حرفًا صائتًا ثقيلاً ، وقد يتعرَّضُ مَطلعُ المفرداتِ للضَّمِّ أو دخولِ واوِ العطفِ عليه ، وفي كُلٍّ منهما ثِقلٌ إضافي يُجهدُ النُّطقَ السَّليمَ . ومِنَ الشَّبَه بالألف هنا أيضًا أنَّ الواوَ تكثر زيادتُها في الوسَط ، بل تتجاوز ذلك لتَستبدَّ بهذه الموقعيّة ، حتى لا تَرى لها تَطرُّفًا إلا في كلماتٍ معدودةٍ ، نادرةِ الاستعمالِ في ناجز الكلامِ ، من مثل : كِنْثأوٌ ، حِنطأوٌ ، سِنْدأوٌ .

ويُلاحظ على الواوِ المزيدةِ في الصِّيَغ أنّ الكثيرَ الكثيرَ منها هو صورةُ المدِّ ، نحو : جُلوس قُلوب صَبور مَنصور أُسلوب مَلَكوت عُصفور مَجنون، قُوتِلَ جُوزِيَ ، تُنوقِلَ تُجوهِلَ . وأقلُّ من ذلك تردُّدًا ما يكونُ للواوِ الليّنة ، في مثل : جَورَب زَوبَعة تَوراة حَوصَلاء حَوفَزان خَوزَلَى توراب فِردَوس سِنَّور فَدَوكَس غَدَودَن أَوتَكَى حَبَوكَرَى إدرَون عَبَوثَران صَومَعَ اغدَودَنَ . ودون الدَّرجتين السابقتين تَتَردَّدُ الواوُ الصامتةُ في الزيادةِ ، كالذي تراه في مثال : جَدْوَل خِروَع تَرقُوة قَمَحدُوة عُنفُوان قَسْوَرة عِصواد عِثوَلّ قِندَوِيل ، هَروَل دَهوَرَ . ويَغلِبُ الفتحُ في هذا لتصيرَ إلى أكبر ما يُمكنُ من التَّخفيف ، ويندُر فيه الكَسرُ ويغيبُ الضَّمُّ لما يلزَمُه من مضاعفةِ الثِّقل .

على أنَّ الياءَ تستوعبُ المواقعَ الثّلاثةَ ، فتكونُ أوّلاً وحشوًا وطَرَفًا ، ثم تكثُرُ في مَطلَع الفِعلِ وفي حَشو الاسمِ ، وتَقِلُّ في طَرفَيهما كراهةَ تعرُّضِها لكسرة الإعراب ، وياءِ المتكلّم أو التثنيةِ أو الجمع وياءي النَّسَب ، و واوِ الجمع في مصاحبةِ الأسماء ، ولياءِ المخاطَبةِ و واوِ الجماعة في مُصاحبةِ الأفعالِ .

والتشكيلاتُ الصّوتيَّةُ التي تُرافِقُها غالبًا ما تكونُ الفتحَ في المطلع : يَجمع يَحترم يَنسحب يَستفيد يَرنأ ، يَنبوع ، أو السكونَ مع المدِّ في الوسَط والنهاية : سعيدٌ عظيم ، بِرميل دِهليز ، عِفريت كِبريت ، مَرمريت دَردبيس ، مَفاتيح

قَناديل ، نُسَلقي تُقَلسِي ، تَسلنقِي تحرَنبي . وتَقِلُّ مصاحبتُها للضَمِّ : يُعلِّم يُنادي يُدحرج ، يُسمَح يُدفَع يُجادَل يُستقبَل ، أو كونُها حرف لين : فَيصل بَيطار طَيلسان حَفَيساً خَيزَلَى عَيطموس زَيزَفون عُرَيقُصان خَفَيدَد غُرَنَيق ، سَيطَرَ هَيمَنَ ، تَشيطَنَ تَفيهَقَ ، أو كونُها حرفًا صامتًا في الحشو : كِرياس عِثْيَر صِيَهْم كَراهِيَة ، رَهْياً . وتتخلَّف مع الكسرِ لما يكونُ من مضاعفةِ الثِّقل إذْ ذاك .

وللهمزة صورتان : همزةُ الوصل وتكون في الأول دائمًا من الأفعالِ والأسماء ، لتيسِّر النطق بالسّاكِن : اكتُبْ اسمَعْ اجلِسْ ، اجتمعَ انطلقَ احمرَّ ابياضَّ اغدَودَنَ احرَنجمَ اطمأنَّ ، احترامٌ انقِطاع اخضِرار اسْوِدّاد اغريراق ادلِهمام . ويستَبدُّ بها الفتحُ في « أل » التعريف ، و يكثُر فيها الكَسرُ ، وينحصِرُ الضَّمُّ فيما تلاه مضموم تحقيقًا للاقتصادِ اللفظي .

ثم هي في الحقيقةِ تَشكيلٌ سياقي آني ، وليست عُنصرًا صوتيًا لازمًا في التركيب ؛ ولذلك تُلفظ في أوّل الكلامِ فقط ، وتَسقُط في الوصل ، فإذا بالكثير منها يغيبُ كأنّه لم يَكن . وفي هذا تَيسيرٌ مُضاعف للجُهدِ العلاجي أيضًا ، يَستَهلكُ ثقلَ الهَمَزات . ولذلك أيضًا لا تتوضَّعُ في الحشوِ أوالطَّرَف ، إذْ ليس لها وظيفة فيهما ، ويتعذَّر لفظُها في كل منهما .

والصورة الثانيةُ هي همزةُ القطع ، و تَقَع أوّلاً وحَشوًا وطرَفًا في الاسم : أَخضرُ إقْدامٌ إكليل أُنبوب إصبع أَحرُفٌ أَسِنَّة أصحابُ أكارمُ أساليبُ أُرجوانٌ ، شأملٌ شمْألٌ حدائقُ دوائر عيائيل ، ضَهْيأ صحراء أنبياء ثُلاثاء كِبرياء خُيَلاء عاشوراء قُرفُصاء نافقاء . وتقع أيضًا في أول الفعل : أجلسُ أسحَبُ أَخرُج أتعلَّم أَختبَر أندَفعُ أربَدُّ أَتجاهلُ أَستغفِرُ أَسلَنقي أَستلقي أقْشعِرّ ، أُجرِّب أُصافِحُ أُدحرِج أُنصح أقدِّم . وتَندُر في حشوه : بَرْألَ .

والملاحظُ هنا أيضًا ، بإغفال هَمَزات الطَّرَف لأنَّ حركاتِها تبعٌ للإعراب ،

أنّ الفتحَ هو الغالبُ في الهمزِ ويليه الكسرُ ، ويقلُّ الضَمُّ لانحصاره في بعضِ الصِّيَغ وما بُني للمَجهول ، ويندُر السكونُ لما يُسبِّبُه من ثِقَلٍ للنَّبر في الهمز . أَضِفْ إلى هذا أنَّ هَمَزاتِ الحشوِ والطرَف غالبًا ما تَرِدُ تشكيلاً سِياقيًّا ، بالإبدالِ من ألفٍ أو ياءٍ أو واوٍ ، لتيسير النُّطْق أو تَخفيفِه . فهي لَيسَتْ أصلاً في اللَّفظِ ، وهي أيضًا عُرضَةٌ لكثيرٍ من التَّخفيف بألوانٍ متعدِّدةٍ .

والميمُ تكثرُ أولاً في الاسم : مَلعَب مَجلِس مَعرِفة مَزرعة مَصير مَولًى مَطلَع مَوسِم مَنصور ، مِبرد مِلعقَة مِنشار مِعطار مِنديل ، مُخرِج مُعلِّم مُساعِد مُستقبل مُحترَم مُنخُل مُعلوق ، وتَقِلُّ في الطَّرَف : شَدْقَمٌ دِلْقَم سُتْهُم هِرماس ضُبارِم بُلعُوم ، وتَندر في حَشو الاسم : قُمارِصٌ دُلامِص ، وفي أوّلِ الفِعلِ وحَشوه : مَرحَبَ حَمظَلَ قَصمَلَ تَمَسكَنَ . والغالبُ في هذا كُلِّه حركةُ الفَتح أيضًا .

وتَرِدُ النُّونُ بكثرةٍ في أوّلِ الفعلِ وحَشوِه : نَسألُ نَدخُل نَعرِف نَجتهدُ نَتكلَّم نَتَسابَق نَستعمِل نَطمَئِنّ ، انطلقَ انسحب انكسر انقطع احرَنْجَمَ سَنْبَل بَرنَس تَقلنَس تَخنفَسَ ، وفي حَشو الاسمِ وطرَفِه : جَحنفلٌ قَلَنْسوة قَرَنْفُل عَنسَل اندفاع استِنفار مُنتقل مُنتَدى ، سَهران كَروان زَيتُون غِلمان قُمصان زَعفَران أُفعُوان رَعشَنٌ ضَيفَنٌ طَيلَسان عُقرُبان كُذُبذُبان ، وتَندُر في أوّلِه : نَرجِس . وإذا استَبعَدْتَ ما في طَرَفِ الاسم أيضًا ، واستثنيت نوادر : بُرنُس وكَنهبُل وشَنَهبَرة ، رأيتَ أنَّ السكونَ غالبٌ في الحشوِ ، وهو أَخفُّ ما يكونُ للنُّون ، والفتحَ يَغلبُ على الأول ، إذا لم يُبْنَ الفعلُ للمجهول ، أو لم يكن اللَّفظُ مما نَدَر في الكلامِ ، نحو : نِفراج .

وتَرِدُ التاء كالنُّون بكثرة أولاً وحَشوًا في الفعل : تَسلَّمَ تجاهلَ تَململَ تمسكَنَ ، تأخذُ تكسِرُ تقرأ تَنسكِبُ تَسبَكِرّ ، اجتمعَ استفهم استلقى ،

وفي أوّل الاسم وحشوه وطرفه : تراجعٌ تخرُّج تَسفار تجربة تعليم تَغلغُل تَمندل تِمثال تِكذّاب ، انتِباه استِعمال استِلقاء مُتساهِل متقدِّم مُتزلزل مُتمَندِل مُستَخرِج ، شَجَرةٌ بَسمَة طِفلة وَصِيَّة إعادة مَسألة مَقدرة انطِلاقة غَربلة طاغُوت عِفريت مَلكوت عَنكبوت وَرَقات عالمات مُمَرِّضات ، ونادرة في طَرَفِ الفِعل : تَعفرتَ . والغالبُ في ذلك كُلِّه هو مرافقةُ الفَتح ، ثم يقلُّ الكَسرُ ، ويبقى الضَمُّ فيما بُني للمَجهول .

أمّا السِّينُ فموقعُها في « الاستفعالِ » وما اشتُقّ منه : استقبلَ يستقبلُ استقبالاً ، فهو مُستقبِل ومُستقبَل . وتَلزَم الحشوَ مع السكون ، فتكونُ على أيسَر ما يمكنُ من النُّطق . وأمّا اللامُ فقيلَ : إنَّها زائدةٌ في حَشوِ الفعل : ازلَغَبَّ ، وطرفِ بعضِ الأسماء ، نحو : زَيدَلٌ عَبدَلٌ فَحجَلٌ عَنسَلٌ هَيقَلٌ هِدمِلٌ .

وأما الهاءُ فتقعُ في الطَّرفِ للوقفِ على مُتحرِّكٍ أو مَمدودٍ يقتضي البيانَ ، فتُيسِّر النّطق وتُوضِّحُه : ابدَهْ اجرِهْ اسعَهْ شِهْ ، فيمَهْ إلامَهْ عَلامَهْ ؟ كِتابيَهْ حِسابيَهْ سُلطانيَهْ ، واقلباهْ واكبِداهْ وإسلاماهْ . وقيل : إنَّها زائدةٌ في : أُمّهة وهِجرَع وهِبلَع وهُلَقِم ، ونحو : إهْراقَة وإهْرادة ، وما اشتق منه .

فلعلَّكَ تلمَّسْت معي ، من هذا البسط لظواهرِ الزيادة ، ما يُمثِّلُ صوَرًا مختلفةً من الاقتصادِ في التَّصويت ، تَملأُ أحيازًا كثيرةً من صيَغِ المفردات . فالأخَفُّ من حُروف الزيادةِ هو الغالبُ ، المسيطِرُ في استيطان المواقع المختلفةِ ، حتّى لَيسهُل بتكرُّرُه في الكلمةِ الواحدةِ ، دون أنْ يُشعِرَك بثِقَلٍ ظِلٍّ أو جُهدٍ علاجي مَلحوظ . وتَتدرَّج هذه السيطرةُ باطِّراد نحو الضَّعف مع ارتفاعِ الحاجات الصَّوتيّة لنُطقِ الحروف . وبهذا يكونُ لشبيه الخَفيفاتِ حضورٌ أقَلُّ ، وللشبيه به ما يناسبُه من القِلَّة في الاستعمالِ .

وتكادُ هذه الظّاهِرةُ التّسَلسُليّة في تَوزُّع نِسَبِ حروفِ الزِّيادة ، تَطَّرِدُ مع التردُّدِ الفعلي لحروفِ العربيَّة في الاستعمالِ التركيبي ، إذْ تَجدُ شِبهَ توازُنٍ بين تَوزيع النَّوعين ، وتوظيفهما في بناء المفردات . ويمكنُكَ أن تَلمِس مِصداق هذا الزَّعْمِ ، حين تُعارِضُ تَردُّدَ النَّوعين المذكورين ، فيما بين يديك من الكلام . ولسوف تَتَحقّقُ أنَّ الألفَ المستَبدَّةَ في الزّيادة ليس لها في أصولِ الأسماءِ والأفعالِ نصيبٌ . وإنّما تَردُ[٧٧] في غير ذلك بنسبة ١,٧٣٤ ٪ من مجموع تَردُّدِ الحروف عامّةً . وهي قليلةٌ توافِقُ كثرةَ الزِّيادةِ .

والأمرُ نفسه حقيقيّ في الياءِ والواو ، إذْ كَثُرتْ زيادتُهما في التركيب ، مُقابِل قِلَّةِ تَردُّدِهما في الجُذور . فلِلْياء ١,٥٦٠٠ من النِّسبة المذكورة قبل ، وللواو منها ١,٧٩٨ أيضًا . وهما في القلَّة بحيثُ تهون استضافة الكثير منهما مزيدًا في صِيَغِ المفردات . وكذلك شأنُ الهمزَةِ إذْ هي كثيرةُ الحضورِ للزِّيادة ، في مُقابلةِ نسبة ٢,٤٤٠ من حِيازَةٍ للجُذور . هذا في حين أنَّ ما قلَّت زيادتُه له نِسَبٌ عالية في أُصولِ المفرداتِ . فللسّين من ذلك ٤,٠٧٦ وللميم ٥,٧٦٤ وللنون ٦,١٣٨ وللام ٦,٢٠٣ .

وقد صَبغتْ هذه الحقيقةُ واقعَ الحركات المرافِقة لحروفِ الزِّيادة أيضًا . ولذا كانت الغلبةُ للحَركةِ الخفيفةِ في الاستخدام ، أو للسكونِ مع الحُروف التي تَخِفُّ به وتلطف . فعلى سبيلِ المثال ، تَجِدُ الميمَ تكادُ تختصُّ زيادتها بالأسماء لأنها دليل الاسميَّة كالتنوين ، وتقتصرُ على الأوّل من أبنيةِ تلك المفردات . ثم إذا راقَبتَ تحرُّكاتها ، في هذا الموقعِ المحدَّد ، رأيت الفَتح فيه ذا نسبةٍ عالية ، لأنّه يغلب على ما هو أكثرُ تردُّدًا في الكلام . أعني المجرَّدَ من الثلاثي الأصول ، إذ الميمُ في أسماءِ المفعول والمكان والزّمان والمصدر الميمي منه مفتوحة دائمًا . ثم تكون مكسورة في اسم الآلة وحدَه ، وهو أقلُّ كَميَّة وحضورًا في التعبير . أمّا الضَّمُّ فيلازم الأقلَّ تردُّدًا ، إذْ يختَصُّ ببعض

مُشتَقّات غيرِ الثّلاثي المجرّد .

وبهذا يبدو للنَّزعة الاقتصاديَّة في لغةِ العرب قدرةٌ واضحةٌ ، على الاستفادة من توظيف الزّيادات الكثيرةِ ، مع الاحتفاظ بالقِيَمِ الصَّوتيَّة اليسيرةِ. وقد ظهرت مُؤيِّدات لذلك مِن مقدار الإقحام في الصِّيَغِ ؛ حيث كَثُرت الزِّيادات في ذوي الأُصولِ الثَّلاثة من الأسماءِ والأَفعال ، ثُمّ اتّجه عددُها عَكسًا مع كثرةِ أصول المفردات ، ليبقى للَّفظ شيءٌ من نِسبيَّة الخِفَّة والرَّشاقةِ على الرَّغم من صُورته المطوّلة .

وكذلك ساهمت مَواقعُ إقحامِ الحروف ، في الحِفاظ على سِماتِ الاستِخفافِ ، إذْ كان لتَوضُّعِ الزيادات نَمطٌ من الاختيار ، يُوظِّفُ كُلَّ صوتٍ في الأَمكِنة الموافِقَة لتلك السِّماتِ . ثم تَلوُّنُ كلِّ مزيدٍ بتَصويتاتٍ إضافيَّةٍ ، من سُكونٍ أو حركةٍ ، يَسير في الخَطِّ المذكورِ نفسِه . وما خالف هذه النَّزعة من التخفيف ، وبدا ثقيلَ الظِّلِّ عسيرَ الأداء ، انحصر في كلماتٍ مَعدودةٍ ، هَجرتْها الألسنةُ والأقلام ، فلم يكن لها حضورٌ في نِتاجٍ أَدبي أو عِلمي ، وبَقِيَتْ في بُطونِ المصنَّفات اللُّغويَّة والصَّرفية ، أدلةً حيّةً على ما نَدَّعيه من سُلطانِ السِّياسة الاقتصاديَّة .

وتحقيقًا لهذه السِّياسة ، ترى نسبةَ الزِّياداتِ تَعلو في حَشو المفرداتِ ، مع اصطِحاب السُّكون ، لتَندَمجَ هذه الأَصواتُ الغريبة في السّياق التشكيلي ، وتصيرَ أجزاء من مقاطعَ متوسِّطة ، بدلاً مِمّا كان من المقاطعِ القصيرة المجهِدة .

ثم إنّك لترى ما تَوالى فيه أكثرُ من حرفٍ مزيدٍ يَستوعبُ المستضافاتِ ، بِنَسَقٍ صوتي ميسَّر ، إذ يُنوِّع حركاتها لتجنُّب المراوحَة في حَيِّزٍ واحدٍ ، أو يُقحم بين الحركاتِ سكونًا يُحقّق التنويعَ . أمّا إذا اجتمع تكرارٌ لحرفٍ واحدٍ في البناء فإنّه غالبًا ما يُشكِّلُ إدغامًا ، ليكونَ اللفظُ كأنّه لصَوتٍ مُفرد . وهذا

بنفسِه تفسيرٌ ظاهرٌ لما كرَّرْنا ذِكرَه ، من الصياغةِ التشكيلية للمزيدات في بِنية الكلمات ، إذْ تَصير المقحَمات عناصرَ مُنسَجِمَةً مع الأصول ، ومُنساقة في خَطّ تعاوني ، لا رقعًا مُلصَقة أو عثراتٍ مثبِّطة أو حواجزَ مُعرقِلة .

الأدلّةُ الإحصائيّةُ لاقتصادِ الجُهد

كل ما تَعرَّضْنا له حتّى الآن يُشعِرُ بأنّ النّظامَ الفَرعي لمسيرةِ العربية يَنتَظِمُه قانونُ الجُهد الأدنى من التَّصويت . وقد امتزجَتْ في تلك الصفحات الأدلةُ النظريّة والعمليّة متناصرةً لتحقيقِ ما ذهبنا إليه . على أنَّ ذلك وَحده غيرُ كافٍ لتثبيت الدّعاوى المطروحةِ ، إذا لم تُدعِّمْه نماذجُ إحصائيّةٌ واقعيّةٌ ، مُستقاةٌ من ناجز كلام العرب . وها نحن أولاء نَستعرِض عِدّةَ عَيِّنات مِنْ بعضِ المصادرِ اللُّغويَّة ، لنرى مِصداقيَّةَ النزعة الاقتصادية المذكورة .

ويُسعِفُنا هنا الرجوعُ إلى مُصنَّف « ديوان الأدب » ، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠) . فقد جعله صاحبُه معجمًا لغويًّا ، موزَّعًا على ستّةِ كُتب بحسَب الخصائصِ الصَّرفيّة للمفردات : السالمِ والمضاعَفِ والمِثالِ والأجوفِ والنّاقصِ والمهموزِ . وفي كُلِّ كتابٍ شطرٌ للأسماء وآخَرُ للأفعال ، وكُلُّ شطرٍ يَتوضَّع في أبوابٍ تابعةٍ لأبنية المفردات : الثّلاثيّة مجردة فمزيدة ، والرباعيّة ، والخُماسيّة ، ولكلٍّ من هذه الأبواب أمثلةٌ متواليةٌ تَوالِيَ حروفِ الألف باء المعجميّة ، مع مراعاةِ أواخرِ الكلماتِ ثم أوائلِها (٧٨) . وهو يحاول أنْ يوردَ ، في خلالِ ذلك ، ما عُرِفَ في عصره ، أي : في القرنِ الرّابع من مفرداتٍ ضِمن النُّصوص المشهورةِ ، دون الاستقصاء الكامل .

وإذا رَجعْنا إلى هذا المصنَّف ، لاستقراءِ ما تَضمَّنه من كلماتٍ في أبنيتها المحدَّدة ، نَتخذُ منها نماذجَ إحصائيّةً ، اتّضحَ لنا أنّ الصِّيَغ المعروفةَ يقابلُها مفرداتٌ مُستعملةٌ ، كما ترى من أعدادٍ تحت كُلٍّ منها (٧٩) :

فَعْل	فَعِيل	فَعَل	فَعال	فِعْل	فُعْل	فَعْلة	فَعَلة	فَعُول	فَعِل
٥٧٥	٤٦١	٤٤٣	٣٨٤	٣٠٢	٢٣٩	٢٣٥	١٨٤	١٥٣	١١٤
فَعالة	فُعَل	فَعِلة	فَعُل	فَعُولة	فاعِليّ	فاعولة	فَعالِيّ	فاعِلاء	
٥٧	٤٦	٣٥	٢٠	١٦	١١	٧	٥	٤	
مَفعَلان	فَعِيلاء	مَفعُلان	أُفعُلة						
٣	٢	١	٠						

هذا فيما كان من الأسماءِ التّي سَلِمت من الهمز والتَّضعيف . أمّا الأفعالُ السالمةُ أيضًا فقد ورد لصِيَغِها من المفردات ما يلي (٨٠) :

فَعِلَ يَفعِلُ	فَعَلَ يَفعُلُ	فَعَلَ يَفعَلُ	فَعِلَ يَفعَلُ	فَعَلَ يَفعُلُ	فَعَلَ يَفعِلُ
٦٩١	٦٨٠	٥٤٧	٥٤٠	١٧٣	لاشيء

أفعَلَ	فَعَّلَ	تَفَعَّلَ	افتَعَلَ	فاعَلَ	استَفعَلَ	تَفاعَلَ
٨٤٠	٦٣٦	٥١٠	٤٦٥	٢٨٧	١٧٤	١٦٨
انفَعَلَ	افعلَّ	افعالَّ	فَعْوَلَ	فَوعَلَ	افعَوَّلَ	
١٦٣	٣١	١٤	٨	٦	٣	

ومن هذا العرض ترى أن قلّة تردُّد المفردات غالبًا ما تَطَّرِد مع الثِّقل اللَّفظي للبناء ، سواءٌ كان ذلك في الأسماء أم كان في الأفعال . وهذه الظاهرة نفسُها تكادُ تتحقَّقُ مع ارتفاعِ نسبةِ التعقيد ، في أُصولِ بِنية الكلمةِ من تضعيفٍ أو عِلَلٍ . وحَسْبُك أن تُتابع هذه النماذجَ من الكتاب نفسِه في الصِّيَغ التّالية ، مع ما يُقابِلُها من المفردات :

	سالم	أجوف	مضعّف	مثال واوي	مثال يائي	لفيف مفروق	مهموز
فَعَلٌ :	٤٤٣	١٠٤	٥٠	٤٢	٨	٤	٤

فَعلة :	١٨٤	٥٨	٤	١٣	٥	٢	١٤
فِعَل :	١٨	١٩	٣	٢٣	٠	٣	٥
أفعَل :	١١٤	٩	٥	٩	٦	٢	٤
مَفعَل :	٤٧	١٤	٧	٧	٠	١	٤
فاعِل :	٣٣٣	٤٣	٢٢	١٩	٣	٢	١٠
فَعِيل :	٣٩٨	٨	١٢٣	٤٠	٥	٦	٣٨
فَعُّول :	٢٥	٥	٠	٠	٠	٠	٠
فِعِّيل :	٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠
فَعُولاء :	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠

وكذلك الحال فيما ورد للأفعال :

فَعَلَ يَفعُلُ :	٦٨٠	١٧٤	٢٠٥	١	٠	٠	١٥
فَعَلَ يَفعِلُ :	٦٩١	١٤٥	١٠٧	٩٧	٣	١٢	٤٦
فَعِلَ يَفعَلُ :	٧٤٣	١٠٧	٨٦	٣٩	٢	١	٦٢
فَعُلَ يَفعُلُ :	١٧٣	٠	٠	٠	٠	٠	١٩
أفعَلَ يُفعِلُ :	٨٤٠	١٤٢	١٥١	٨٩	١٠	١٣	٨٢
استَفعَلَ :	١٧٤	٦٣	٥٤	٣٨	٤	٥	٢٣
تَفاعَلَ :	١٦٨	٥٩	٣٧	١٦	٢	٥	١٣
افعَلَّ :	٣١	٩	٠	٠	٠	٠	٠
افعَوعَلَ :	١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠

ولا بُدّ هنا من ملاحظةِ بعضِ العوامل الخاصّة ، في تفاوُت التردُّد لهذه

المفرداتِ من الأسماء والأفعال . فقد ظَهرتْ كثرةُ الهمز ، لأنّ التّخفيفَ بالحذف والإبدالِ والتسهيلِ يُزيل الثّقلَ ، ويجعل اللفظَ أقلّ طلبًا للجُهد من بعض المعتلات . وعلى العكسِ من ذلك ، فإنّ اتّصافَ البناءِ بإدغام ، أو انشغالَه بحركةٍ كالكسرِ أو الضَّم ، يُعرقل احتمال صُوَرٍ مِنَ الإعلال والتَّضعيف ، فتَقِلُّ نِسبُ الأعداد المتردِّدة فيه .

ثم إنَّ تَردُّدَ المفرداتِ في البناء الواحدِ من الأسماء والأفعال ، يَخضَعُ لانسجامِ أصواتِه مع أصواتِ أُصولها المكونة لها . ولذا تَجِدُ من المثال لصيغةِ « فِعال » ٢٢ كلمة واويّة ، و كلمة واحدة يائيّة : يِسار . وكذلك الأمر في « مَفعِل » ، إذْ يَرِدُ للواويّ ١١ كلمة ، و واحدة لليائيّ : مَيسِر . أما « فُعْلة » فقد جاء من واويّها : وُجدة وُجنة وُجهة وُرقة وُصلة وُكدة ، ومن يائيّها مفردة واحدة هي : يُمنة . ثم فُقِد اليائي في : فِعل وفِعلة وفِعالة ومَفعِلة وفُعال ، وجاء من الواويّ بضعُ كلمات ، في حين أنه فُقِدَتِ الواو في « مَفعُلة » ، واستُعملتِ الياء مرة واحدةً : مَيسُرة . وأمّا الأفعال فقد تردّدَ « فَعَلَ يَفعِلُ » مثلاً ١٠١ مرة في الواويّ ، واقتُصِر من اليائيّ على ثلاث : يَيسِرُ وتَيعِرُ ويَينِعُ . وإنما كَثُرت الأولى لما يكونُ فيها من حذفٍ للواو في المضارع والأمر .

وإذا انتقلت إلى الأَجوف صادفتْكَ صُوَرٌ تُؤيِّدُ النُّزوعَ إلى الاستخفاف . فلسوف ترى من المفرداتِ الأعداد التالية تحت هذه الصِّيَغ :

فُعْل	فُعْلة	فُعال	فُعْليّ	فُعالة	فَعِيل	فَعِيلة	فُعالَى	فُعْليّة	فَعَلَ يَفعُلُ
٨٨	٣٢	٢٧	١٠	٩	٨	٣	٢	١	١٧٤

وهي كُلّها من الواوي دون اليائي ، لما يكونُ من ثِقلٍ ، للضَّمّ قبل الياء أو للكسر لها ، على حين يَرِدُ العكسُ في هذه الصيغ :

فَعَلَ يَفعِلُ	مَفعولاء	مَفعِل	مَفعلة
١٤٥	٤	٥	٧

إذْ يقتَصِرُ ما ورد منها على الياء ، دون الواوِ تَجنبًا للثِّقل بلفظِ الواوِ مع كَسرٍ أو ضَمٍّ . ثم إنّ حركَةَ عين المضارع غالبًا ما تنتقل إلى الساكنِ قبلَها ، ليصيرَ الصّامِتُ المعتلُّ حرفَ مَدٍّ صائتًا ، فيُكوِّن مع ما قبله مَقطعًا متوسِّطًا مفتوحًا ، وكثيرًا ما يسقط هذا المدُّ أيضًا لالتقاء الساكنين .

وتحقيقًا لهذه النَّزعة الاقتصاديَّة ، يكادُ يختَصُّ الناقصُ من الأفعال بالواو ، حين يَرِد على « فَعَلَ يَفعُلُ » ، وبالياء حين يرد على « فَعَلَ يَفعِلُ » ، لأنّ ضَمَّ اللام يُحذَف وجوبًا ، فيصير الصّامت مدًّا ، ثم يكثُر حذفُه للجَزم أو التقاء الساكنين .

وشبيهٌ بهذا ما تُصادفه في المهموز ، إذْ تراه يكثُر في الصِّيَغ الخالية من الهمزة الزائدة ، ويندرُ في عكسها ، بدليل ما يلي من الأعدادِ تحت صِيَغها في الأسماء :

أفعَل	فعْلاء	فُعُل	فاعِل	فَعُول	فُعال	فَعَلة	فَعال	فَعِيل	فِعال
٤	٨	١٣	١٥	١٩	٢٥	٢٥	٢٥	٤٤	٤٧

وتقف منه للأفعال على تردُّد ٢٥٦ مرةً في « فَعَلَ » ، و ٩٨ مرة في « تَفعَّلَ » ، و٨٩ مرة في « فَعِلَ » ، و ٧٨ مرة في « فَعَّلَ » ، و ٥٧ مرة في « افتَعَلَ » ، ثم يَختلِفُ تردُّدُه كثيرًا بحَسَب موقع الهمزة . ففي « أفـعَـلَ » يكون من المهموز اللام ٥٣ لبعد ما بين الهمزتين ، ومن المهموز الفاء ٤٧ لوجوب إبدال الثانية حين تلتقيان ، ومن مهموزِ العين ٦ لثقل اللَّفظ بهما متقاربتين . وفي « فَعَّلَ » يَرِدُ همز الفاء ٥١ مرة ، وهمز العين مرتين لثقل التضعيف ، وهمز اللام ٢٥ . وقريب من هذا ما يكون في « تَفعَّلَ » ، إذ

يتكرر همز الفاء ٥١ مرة أيضًا ، وهمز العين ٥ ، وهمز اللام ٣٨ .

والمضعّف أيضًا يسير في هذا الخط الاقتصادي للجُهد ؛ لأنك تجدُه مفقودًا ، في الصِّيَغ المكرّرة اللام من الثلاثي نحو : فَعْلَل وفَعْلَلة وفَعْلال وفَعْلالة وفُعلول وفُعلولة وفِعليل وفُعْلُلان وفُعْلُلانيّ . هذا على حين يكثر تردُّد تلك الصيغ في الرباعي المضعَّف ؛ لأنّ تكرارَ تباعُدِ كلٍّ من العين واللام فيه يُهوِّن ثِقلَ تقارُبِ المتماثلين . ولهذا أيضًا ندر نحو : فِعِّلة وأُفعُلٌّ ، إذْ جاء منهما : قِنِّينة وأُرُزّ[٨١] ، وكان أكثر منهما على : فِعِّيلَى - وهو ٨ مرات - لمساعدة الألف المقصورة على تخفيفِ الثِّقَل بالمد .

وإنما غاب تردُّد « فِعُلٌ » في الاسم والفعل ، لئلا يتعسَّرَ اللَّفظ بالانتقال من ثَقيل إلى أثقلَ . وكَثُر العكسُ في الفعل ، وندَر في الأسماء ، لأنّ ما وردَ منه في الأفعال اقتصر على المبني للمجهول ، ليُشعِرَ بتميُّزه وخفاء مَن أُسند إليه الحدثُ حقًّا . وقد أيد هذه الظاهرةَ العكسية ، من توالي الحركتين المتنافرتين ، توالي حَرفَي العلة الشبيهين بهما . فقد ندر وُرود الواوِ بعد الياء في أصولِ الأفعال والأسماء ، حتّى إنّه فُقِدَ تركيبٌ مثل « حيو » ، ولم يُعرف غيرُ الاسم : يوم . هذا في حينِ أنّه تردَّد العكسُ مرارًا ، نحو : ويب ويح ويس ويل وين ويه ، وأوى ثوى حَوى رَوى طَوى نَوى هَوى .

ومَنْ يَرصُد تردُّدَ المفردات في الأبنية الثقيلةِ ، يَجد المفرداتِ تكادُ تكونُ مُطَّردًا عَددُها عكسًا مع ازدياد الثِّقل . وهذه نماذجُ من السّالم على سبيل المثال :

فِعَلة	فِعَّول	فِعِّيلَى	فُعَيْلَى	فِعْوَلّ	فَعَلْعَلة	فُعَلِيّ	فَعَلِل	فِعَّيلّ		
١٧	١٠	٧	٦	٥	.	٤	٣	٢	١	
فُعَلِيَة	فُعلُلِيّ	فَيعلِيَة								
١	١	١								

وتأييداً لما وَرد من العيِّنات الإحصائية ، التي مَثَّلها معجمُ « ديوان الأدب » للفارابي ، نستعين بكتاب آخر يُشبهُه في التَّصميم والتَّصنيف ، هو « شَمسُ العلوم » لنشوان الحِميَريّ (ت ٥٧٣) . فقد جَعلَ كتابه(٨٢) هذا مُعجمًا مرتبًا على حروفِ الألف باء بحسَب أوائل الكلمات ، فكان لكلِّ حرفٍ كتابٌ ، ولكُلّ كتابٍ أبوابٌ تَتوزَّع ذلك الحرف ، تبعًا لما يكونُ ثانيًا بعدَه من الحروف ، مع شيء من الإخلال في وَضع الثاني المهموزِ أو المماثلِ للأول .

ولكي يَضمَن للقُرّاء النجاةَ من التَّصحيف والتَّحريف ، قَسَّم الموادّ ضِمن تلك الأبواب قِسمين : الأول للأسماء ، والثاني للأفعال ، مُقَدِّمًا في كل منهما المجرَّد على المزيد ، وموزِّعًا المفردات على وَفق الصِّيَغ ، مع مراعاةِ ترتيبِ الحرفِ الأخير ، فيما هو ثلاثيُّ الأصول أو رباعيّها أو خُماسيّها . ثم سَرَد تحت كُلِّ صيغةٍ ما هو معروفٌ في عَصرِه من مفرداتِ العربية ، بالإضافةِ إلى تفسيرِ الغريب ، والاستدلالِ بالشَّواهِد المناسِبَة .

وإذا اعتمدنا ما نُشِرَ ، من هذا المعجَم لأَخذِ عَيِّناتٍ ضابطةٍ ، نَحتكِم إليها فيما رأينا من نتائج « ديوان الأدب » ، رَأينا أنّ الصِّيَغ التّالية ، من الأسماءِ مُذكَّرةً ومُؤنَّثةً بالتاء ، يكون لها من المفرداتِ ما تحتها عدداً :

فَعْل	فَعَل	فِعْل	فُعْل	فَعُول	مَفعَل	مِفعال	فُعلان	فَيعُول	فَعَلَى
٧٤٨	٥٨٩	٤٧٦	٤٥٨	٢١٨	١٤٦	٨٤	٥٨	٢٧	٢٤

فَيعُلان	فِعُل
١	٠

هذا من الثلاثي المجرد والمزيد . أما الرباعي والخماسي ، مجردين ومزيدين ، فيرد منهما ما يلي :

فَعْلَل	فُعْلُل	فُعْلُول	فَعَلَّل	فَعْلَلِل	فَعَنلَل	فُعَّال	فَعْلَلُول	فَنَعْلَل	فِعِنْلال
٧٥	٣٤	٢٨	٩	٨	٦	٢	١	١	١

وأنت معي هنا أيضًا ، في أنَّ تردُّد المفردات يقِلُّ باطِّرادٍ ، كُلّما ازدادت الصيغةُ تعقيدًا أو ثقلاً . وهذه الحال تجدُها ظاهرةً في توضُّع عددِ الأفعال تحت الصِّيَغِ التالية :

فَعَلَ يَفعِلُ	فَعَلَ يَفعُلُ	فَعِلَ يَفعَلُ	فَعَلَ يَفعَلُ	فَعُلَ يَفعُلُ	فَعلَلَ يُفعْلِلُ
٦٢٧	٥٢٥	٤٥٣	٣٥٢	١٨٠	١٥٧

وقد كان ما أوردناه يخُصّ الأفعال المجرّدة . فإذا انتقلنا إلى المزيدةِ تبدّى لنا التّعدادُ كما يلي :

أفعَلَ	فَعَّلَ	تَفَعَّلَ	فاعَلَ	استَفعَلَ	تَفاعَلَ	تَفعلَلَ
٣٥٧	٣٢٩	٢١٠	١٥٤	١٣٠	٧٥	٥٤

وعندما تَستقري مجاميعَ بعضِ الصُّور من الأسماء والأفعال مجرّدةً ومزيدة ، تجدُ تلك التوجُّهات الاقتصادية شائعةً أيضًا . ففي مَجالٍ محدَّدٍ ممّا سَرده [٨٣] القاضي نشوان ، نقف للاسم الثّلاثي المزيد فيه حرفٌ على ٨٣٦ كلمة ، والمزيد فيه حرفان على ٢٦٢ كلمة ، والمزيد فيه ثلاثة على ٦ فقط .

أمّا الفعلُ الثلاثي المجرّد فيه فقَدْ تردَّدَ ٥٧٠ مرةً ، وتردَّد المزيد فيه حرف ٤٦٠ مرّةً ، والمزيد فيه حرفان ٣٥٥ مرّةً ، والمزيد فيه ثلاثة ٨٠ مرّةً . وأمّا الرباعيّ فكان للمجرَّدِ منه ٦٥ فعلاً ، وللمزيد فيه حرف ٣٠ فعلاً ، وللمزيد فيه حرفان ٢٠ فعلاً . ومجموعُ الرباعي بالنِّسبة إلى الثّلاثي هو $\frac{١١٥}{١٤٦٥}$ ، أي أقل من $\frac{١}{١٠}$.

ثم ترى أنّ النَّوع الواحدَ من الأفعال تقلُّ فيه صورُ التردُّد ، تبعًا لِثقَلِ المادّة الأصليّة المكوّنة له . فالثّلاثيّ المجرّدُ مثلاً وله ٥٧٠ صورةً ، يكون للناقصِ منه

٨٢ فعلاً ، وللأجوف ٦٠ فعلاً ، وللمضعَّف ٥٥ فعلاً ، وللمهموز ٤٠ فعلاً ، وللفيف المقرون ٥ أفعال . هذا في حين أنّ للسالم وحدَه مقدارَ ٣٢٨ ، وهو أكبرُ ممّا اجتمع في تلك المثقلات كلِّها ، إذْ كان لها عددُ ٢٤٢ فقط .

وفي حين تَجدُ للاسم الثّلاثي المجرّد قُرابةَ ٦٧٠ كلمةً ، وللمزيد منه قُربَ ١٠٥٤ كلمة ، ترى أنَّ للرباعي المجرّد قريبًا من ٣٥ كلمة ، وللمزيد منه حوالى ٧٥ ، وللخماسي مجرّدًا ومزيدًا ما لا يتجاوز عددَ أصابع اليدِ الواحدة .

وإذا أَضَفْت هذا إلى كُلِّ ما أوضَحْنا تَردُّدَه في العَيّنات الضابطة من « شمس العلوم » ، للأسماء والأفعال عامّةً ، تحقّقَ لديْك مصداقُ المقولة في عيّنات « ديوان الأدب » . فقد تَبدّى من مجموعِ الإحصائيَّتَين أنَّ جمهور المفرداتِ المشهورة ، في دنيا العرب بين القرنين الثالثِ والسابع ، يسيرُ مع الاقتصاد اللغوي ، فتحتشدُ أعدادُه الوافرةُ ضمن القوالِب اليسيرةِ ثم تَتدنّى نِسبُها اطرادًا مع ازديادِ العُسْر والثّقَل .

فإذا كان البناءُ عسيرَ اللفظ تَدنّى تَردُّدُ المفرداتِ فيه ، حتى ليَصبح أقلَّ من عدد أصابعِ الكفِّ الواحدةِ . ثم إنَّه يقلُّ استعمالُه في الكلام ويندرُ في العلوم والأدبِ ، ويبقى حَبيس كُتب اللغة والصَّرف . وممّا يدُلُّ على ذلك أنّه قد أُحصِيت المفرداتُ الفوقَ الثلاثية في ٤٠ ديوانًا من شِعر الجاهليّة والإسلام ، فكانت ١٢٩٢ كلمة مِقابلَ الآلاف الوافرةِ من الثلاثي . والجديرُ بالذكر أنّ تلك المفرداتِ الثقيلةَ أُهمل أكثرُها في الشِّعر العباسي (٨٤) .

وهذه عَيّنة إحصائية إضافية لتردُّد المفردات في صِيَغ الأفعال المجرّدَة ، من أحدِ المعاجم الحديثة (٨٥) ، تُوضّح ما ذهبنا إليه :

الفعل	سالم	مضعّف	مهموز الفاء	العين	اللام
فَعَلَ يَفعُل	٨٠٢	٢١٢	٣٨	٣	٧
فَعَلَ يَفعَل	٦٧٩	٢٨	٣	٩٠	١٠٥
فَعَل يَفعِلُ	٥١٦	٦١	٤٤	٨	٤
فَعَلَ يَفْعُِل	٢٨٤	٦٤	٢٤	٠	١
فَعَل يَفعُِل	٦٠	٢٠	٠	٠	٢
فَعَلَ يَفعَِل	٣٥	١٢	١	٢	٢
فَعَل يفعُِلُ	١٥	١١	٣	٠	٠
فَعِلَ يَفعَل	١٠٠٥	٥	٥٣	٣٨	٣٤
فَعِلَ يَفعِل	٤	٣	١	١	٠
فَعَلَ يَفعُل	١	٦	٠	٠	٠
فَعَل يَفعِل	١	٠	٠	٠	٠
فَعُلَ يَفعُل	٢٩٨	٥	١١	١٢	١٧
فالمجموع	٣٧٠٠	٤٢٧	١٧٨	١٥٤	١٧٢
لِفَعَلَ	٢٣٩١	٤٠٣	١١٣	١٠٣	١٢١
ولِفَعِلَ	١٠١١	١١	٥٤	٣٩	٣٤
ولِفَعُلَ	٢٩٨	٥	١١	١٢	١٧

مثال واوي	يائي	أجوف واوي	يائي	ناقص واوي	يائي
٦	٠	٢٦٠	٠	٢٤٦	٠
٢٧	٤	٠	٠	١	٢٦
١٩٤	٣	٢٠	١٨٠	٠	١٨٨
٠	٠	٠	٠	٠	٠
٠	٠	٠	٠	٤	١
٢	٢	٠	٠	٠	٠
٠	١	٠	٠	١	٠
٧٧	٨	٥٠	٠	٠	١٣٥
٢٠	٠	٠	٢٠	٠	٤٠
٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	٢	٠	٠	٠	٠
٣٦	٤	١	٠	٧	٠
٣٦٨	٢٤	٣٣١	٢٠٠	٢٥٩	٣٥٤
٢٢٩	١٠	٢٨٠	١٨٠	٢٥٢	٢١٥
١٠٣	١٠	٥٠	٢٠	٠	١٣٩
٣٦	٤	١	٠	٧	٠

ولا بُدّ من الإشارةِ في هذا التّعدادِ ، إلى بعض التّداخُل والأوهام . فالخلطُ واردٌ بين الواوي واليائي من المعتلات ، لعدم ظهور الأصلِ في المصدر المعتمد ، والتّكرار واقعٌ بين المضعّف والمهموز والمعتلّ أيضًا ، لأن المجموع العامّ للمُحصَى ٥٩٧٨ ، في حين أنّ مجموعَ الأرقام الكُلّيّة ٦١٦٧ ، فالمكرَّرُ هو ٨٩ فعلاً . وقد ظهر من هذا أنّ مهموزَ الفاء ثُلثُه مُعتلّ ، ومهموزَ العين سُبعُه مُعتلّ أيضًا ، ومهموزَ اللام فيه بعضٌ من ذلك . وقد جاء في المضعّف أيضًا من المهموز ١٦ ومن المعتلّ ٨ .

فإذا تجاوزْنا هذه الهَنات اليسيرة ، لنُطِلّ على ما يقدّمه هذا الإحصاءُ من نتائجَ تقريبيّة ، تبدّتْ لنا الكثرةُ الظاهرةُ للسالِم من الأفعال ، إذْ هي تَحوز ٦١ ٪ تقريبًا من المجموع الكلّي . ويليه في ذلك مجموعُ الناقص لأنّه يَردُ ٦١٣ مرةً ، ثم الأجوف الذي كان وُرودُه ٥٣١ مرةً ، فالمهموزُ ومجموعُه ٥٠٤ ، فالمضعّف وقد جمع ٤٢٧ ، وأخيرًا يقف المثال بمجموعِ ٣٩٢ . وقد ظهَر من هذا أيضًا غلبةُ المعتلّ على كُلٍّ من المضعّف والمهموز ، وقلةُ اللفيف وندارةُ اللفيف المهموز .

وطبيعيّ جدًّا أَنْ يكونَ السّالمُ في هذا القدْرِ من التردُّد ، لما هو عليه من الخِفّةِ بالنِّسبة إلى سائرِ الأشكال الصوتيّة الأُخرى . وإنّما كثُرَ الناقصُ غيره أيضًا لأنّ حرفَ العِلّة الصّامتَ فيه غالبًا ما يَؤُول إلى صائت مَدّيّ ، ليكونَ مع ما قبله مقطعًا متوسّطًا مفتوحًا ، وكثيرًا ما يُحذَف إعرابًا وصَرفًا ، وكذلك شأنُ الأجوف . أمّا المهموزُ فمشهورٌ فيه التخفيفُ بألوان من التّصرُّف الصّوتي . وأمّا المضعّفُ فإنّ الإدغامَ يُخفّفُ شيئًا مِن ثِقله ، وقد يُحذَفُ أحدُ المضعّفَين للتخفيف أيضًا . وأما المثالُ فكانَ أقلَّ عددًا لِثقَل حرفِ العلّة في أوّله ، وبقائه حرفًا صامتًا في الماضي ، وانحصار تخفيفهِ بالحذف في المضارِع والأمرِ .

وكَونُ النسبة للسالم ٦١ ٪ يعني أنّ سائرَ الأُصول المستعملة مِن مضعّفٍ

ومهموز ومعتلّ لها النسبة الباقيةُ ، وهي ٣٩ ٪ أي : أقلّ من نصفِ التردُّد العامّ للمفردات . فالسالمُ له نصيبُ السيادةِ في الاستعمال ، ولغيره القدرُ القليل ، يَتوزّعُه في أنواعهِ المتعدِّدة ، ممّا يؤكّد النزوعَ الاقتصادي للعربيّة في الجُهدِ الصّوتي .

ولكي يكونَ إحصاؤنا قريبًا من الكمال ، ونَتفادى ما كان فيه من سَهو أو إخلالٍ ، عارضْناه بعَيِّنةٍ ضابطة ، قام بها أحدُ المعاصرين لرصْد تردُّد الأفعالِ في القرآن الكريم . وقد كانت نتيجةُ ذلك أنّ ما أُحصِي ١٤٨٥ فعلاً ، استغرق السالمُ منها ٩٢٩ ، وبقي لغيره ٥٥٦ (٨٦) . وأنت إذا استخرجت النسبة المئوية من هذا ألفيتها : ٦٢ ٪ للسالم ، و ٤٨ ٪ لبقية الأصول المستخدمة . وهذه النتيجة قريبة جدًّا ممّا ذكرنا قبل ، وتحقق ما ألحنا عليه ، وردَدْنا نتائجه بالنظريات والأرقام .

فالخفيف جدًّا من الألفاظ هو ذو السيادة العظمى ، في الاستخدام التركيبي للجمل والعبارات . أما الثقيل الذي يَتطلّب جهدًا علاجيًا عاليًا ، ويستغرقُ زمنًا مديدًا في أدائه ، فإنه يحتجز زاوية ضيقة من المجال التعبيري .

وهذه إحصائية ثانية (٨٧) ، تناولت النّصَّ القرآني من زاويةٍ ثانية ، تَخُصُّ بالرّصد ما كان ثلاثيَّ الأصول من الأفعال ، وما كان رباعيها . وقد تبيَّنَ من نتيجةِ ذلك أنّ ذواتِ الثلاثة بلغت ١١٦٠ ، في حين أَنَّ ذواتِ الأربعة حازت ١٥ فحسْب . وهذه نسبةٌ عاليةٌ جدًّا ، لسَيطرةِ المستخَفّ في أعلى نَصٍّ عربي عرفه التاريخُ .

وممّا يُعزِّز ذلك أَنْ ترجعَ إلى « ديوان الأدب » كَرَّةً ثانية ؛ لترصُد تَواتُرَ الحروفِ الأصول في صِيَغ الأفعالِ . فلَسَوف تَلقى أَنَّ الصِّيَغ المثقّلة بالتَّضْعيفِ يكادُ تردُّدُ الحروف فيها يَختلفُ ، بحَسَب الجُهْد الصَّوتي الذي يُلازمُه . وإليك ما يُمثِّلُ ذلك من الصِّيَغِ مع أعدادِ تردُّدِ الأحرُفِ فيها :

	فَعَّلَ	تَفَعَّلَ	افعالَّ	افعوَّلَ
الباء	٥٤	٣٦	١	٠
الدال	٤٠	٣٢	١	٠
الراء	٩٢	٥٧	٥	٠
العين	٤٥	٤٦	٠	٠
الفاء	٢٧	٣٣	٠	٠
اللام	٥٤	٤٠	٠	٠
الميم	٥٨	٥٨	١	٠
النون	٣٤	٢١	١	٠
الثاء	٧	٩	٠	٠
الخاء	٧	٦	٠	٠
الذال	٣	١	٠	١
الصاد	١٠	١١	٠	٠
الظاء	٢	٣	٠	٠
الغين	٥	٥	٠	٠

وهذه الظاهرة تتكرَّر ، بشكلٍ قريبٍ جدًّا ممّا هي عليه هنا في مواقعَ أُخرى من المفردات . فأنت ترى أنَّ صيغة مثل « فَعْلٌ » و « فَعْلَةٌ » ، في السّالم من الأسماء ، تَتوزَّعُ هذه الأحرفُ آخرَها على الشّكل التّالي عددًا : الباء ٤٨ و ٢٣ ، والدال ٤٤ و ١٥ ، والرّاء ٩٠ و ٤٧ ، والعين ٣٤ و ٢١ ، والفاء ٣٣ و ١٧ ،

واللام ٧٨ و ٢٦ ، والميم ٤٨ و ٢٣ ، والنون ٢٦ و ٧ ، والثاء ٣ و ١ ، والخاء ٧ و ٧ ، و الذال ١ و ١ ، والصّاد ٤ و ٤ ، والظّاء ٨ و ١ ، والغين ٥ و ١ .

وإذا نَظَرتَ إلى مِثْلِ هذه التَّواتُراتِ مع حروفِ الزِّيادةِ المرافِقة للصِّيَغ ، رأيتَ تَخلُّفَ الأَحْرُفِ المماثِلة للمزيداتِ في مقدارٍ ظاهرٍ من العدد . فالمزيدُ فيه تاءٌ مثلاً تجدُ لتردُّدِ التاء أصلاً فيه ٣ مراتٍ في افتَعَلَ ، و ٧ في تَفَعَّلَ ، و ٢ في تَفاعَلَ ، و ١ في استَفعَلَ ، وغيابًا في : تَفَعلَلَ . هذا على حين أنّ اللام يَرِدُ تواترُها في تلك الصِّيَغ ، بالترتيب التّالي : ٣٩ و ٤٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢ . وقريبٌ من ذلك ما تَلقاه في الزِّيادة لسائر الحروف ، لأنّ تكرار الحرف أصلاً ومزيداً في اللفظ الواحد ، أثقلُ من وُروده مفردًا بأصلٍ أو زيادة . فلابد أن تكون مراعاةٌ للجُهد الأدنى في إنجازِ المفردات .

فإنْ أفردْتَ حروفَ الزِّيادة بالمتابعة ، لترصُدَ تردُّدَها في المفردات المستعملة ، لمستَ جانبًا آخرَ من الاقتصاد اللُّغوي في تركيبِ المفرد . فما زيد فيه حرفٌ واحد فقط تَرِدُ فيه الألفُ ٩٥٤ ، والياء ٥٥٤ ، والواو ١٦٤ ، والهمزة ١٢٥ ، والميم ٢٥٨ . وهذه الأرقامُ تذكِّرُنا بما أوردناه تَحْتَ عنوان « الدّلالة الاقتصادية للنسبة » ، حيث زَعمْنا هناك أنّ حروفَ الزِّيادة تكونُ الألف أكثرها تردُّدًا ، ثم تليها الياء فالواو فالهمزة .

وهكذا جاءت الأرقامُ هنا تُحقِّقُ الزَّعمَ النَّظري وتؤيِّدُه ، في توالي نِسَبِ الأعدادِ التي تَشغَلُها هذه الأحرف الخمسة . وإذا كانت الهمزةُ قد خالفت الآن التواليَ المذكور ، وكانت دون الميمِ عددًا ، فإنَّ ثَمَّةَ من الواقع ما يشفع لها ، ويردُّها إلى موقِعها المحدَّد . ذلك أنّنا هنا نستعرض الأسماءَ وحدها ، ولو جمعنا بينها وبين الأفعالِ لكان في الأرقام ما يجعلُ للهمزة عددًا أعلى من الميم . فالهمزةُ تكثُر زيادتها في الفعل ، حتى إنّها لتتردَّدُ في « أفعَلَ » من السالم وحده ٨٤٠ مرة ، مقابلَ عدد قليل جدًّا من تردُّد الميم . وليس يعني هذا تفوُّق الهمزة على الجميع ، لأنّ الألفَ لها من التردُّد في « فاعَلَ » ٢٨٧

مرة أيضًا ، فيبقى لها مع ما ذكرنا قبل قليلٍ قصبُ السّبق دون نزاع .

ثم إنَّ هذه الأرقامَ ليست الوحيدةَ في ميدان الإحصاء ، وثمّةَ عدةُ محاولات تزيد الأمر توثيقًا ودِقّةً . فقد تبيَّن من تَتَبُّع مجموعةِ نُصوص أنَّ كُلَّ ١٠٠٠ من الأصواتِ المتابعة ، تَحتَجزُ الفتحةُ والألفُ منه ٤٦٠ عنصرًا ، والكسرةُ والياءُ المدّيّة ١٨٤ عنصرًا ، والضمّةُ والواوُ المدّيّة ١٤٦ عنصرًا . ومن هذا ترى أنَّ نسبةَ مجموعِ الأربع الأخيرات إلى نصيبِ الفتحة والألف هي $\frac{٣٣٠}{٤٦٠}$. وهذه النتيجةُ قريبةٌ جدًّا ممّا رأيناه في حروفِ المدِّ الزائدةِ وحدها، إذ كانت $\frac{٧١٨}{٩٥٤}$ ، أي ما يعادلُ أقلَّ من ثلاثة الأرباع .

ومجموع الصوائت المذكورة كلّها ، من حركاتٍ ومُدود - وهو ٤٦٠ + ١٨٤ + ١٤٦ = ٧٩٠ - يعني أنّ هذه الأصواتَ لها في الكلام الناجز $\frac{٤}{٥}$ من النسبة ، وللصوامتِ كلّها $\frac{١}{٥}$ منها . وهو ما حقّقه الإحصاءُ الدّقيق لواقع التعبير اللُّغوي عامّةً ، وفيه توكيدٌ ظاهرٌ لطغيان الأصْوات الخفيفةِ اللّفْظ الشديدة الإبلاغ ، لتيسير النطقِ وتخفيفِ الجُهد العلاجي . ويمكنُكَ أن تتقرّى ذلك بنفسك ، لترى أن الفتحةَ مثلاً تشغل $\frac{٦٠}{١٠٠}$ من الحركات، في كل نصٍّ عربي عادي ، ثم تليها الكسرةُ بنسبةٍ أقلّ ، فالضمّةُ لتحظى بالنصيب القليل جدًّا ، ومجموع تردُّد هاتين الأخيرتين لا يُضاهي نصيبَ الفتحة أيضًا .

* * *

وهكذا نكون قد طوّفنا في ميادين الأبنية للمفردات ، والنِّسَب التي تَوَضَّح فيها الصِّيَغُ المستخدَمة ، والوظائف التشكيليّة التي تقوم بها حروفُ الزيادة ، مع إيراد عيّنات مختلفة ، فكانت المحصّلة من هذا كلِّه حرصَ العربيةِ على الاقتصاد الصّوتي في بناءِ الكلمةِ ، وعلى تَيسيرِ النُّطق والأداء، بصُور مختلفة من التوجُّهات والتّصرُّفات . ولسنا نَزعمُ أنَّ ما وصلنا إليه هو الشاملُ لكُلِّ معالم الموضوع ، من تيسيرٍ واستخفافٍ واقتصاد للجُهد ، لأنّ ثمةَ ظواهرَ كثيرة تُعزِّزُ ذلك ، وهي في حاجة إلى التّقرّي والتّدبُّر والاستنتاج[٨٨] .

الباب الثّالث

أنماطُ الاقتصادِ وضوابطُه

الفصل الأول
الأنماطُ الاقتصادية

في النُّزوع الدائم للعربيَّةِ إلى تحقيقِ الاقتصادِ الصَّوتي من صياغةِ المفردات ، اختارت حيِّزًا يسيرًا من عوالم القوالب اللَّفظيَّة . وقد رأينا أنَّ هذا الحيِّزَ يَشغل ألفَ صيغةٍ ونيِّفًا ، على حين أنَّ ما يَسمَحُ به النِّظامُ الأصليُّ ، وتحكيمُ والاستلطاف فيه ، هو أضعافٌ مضاعفة من ذلك ، يتعذَّر على الباحث حَصرُه .

وخلالَ الممارسةِ اللُّغويَّةِ لصياغةِ الألْفاظ الواقعيَّة ، في إطار تلك القوالب المختارة ، اعترضَتِ العربيَّ صعوباتٌ صوتيَّة ، تُناقِضُ النُّزوع الاقتصادي ، لِما تُشكِّلُه من ثِقَلٍ في الأداء أو تَعذُّرٍ أو امتناع . وكان عن هذا أنْ سَلَكَ ابنُ العربية السبيلَ الذي عَبَّدَتْه له اللغة ، في مسيرتها التّاريخيَّة الأُولى ، يُتابع التَّيسير والتَّذليل ، ويُشذِّب العثراتِ والنتوآت والحواجز ، حتى أزالَ كثيرًا منها بأساليبَ مختلفةٍ من المعالجة ، والعمليات الجراحيَّة التَّجميليَّة ، ونَقَلَ إلى أجيالِ العروبة صُورًا صوتيَّة رائقةً خفيفةَ الظِّلِّ والرُّوح .

ولقد تَتَبَّع قُدماءُ العلماءِ ومُتأخِّروهم هذه الظواهرَ الغفيرةَ من المعالجات ، يُحدِّدون أنماطَها ويَصِفون سُلوكَها ، ويَجمعونها تحت مصطلحاتٍ ومفاهيمَ صوتية ، ويُحاولون أنْ يجدوا لها شعارًا يَشمَلُها ويُعبِّر عنها جُملةً وتَفصيلاً ، فكان لديهم ما عُرِف بالاستخفاف . إنَّه طلبُ الخفَّة للجُهدِ العلاجي ، من قولك : استخَفَّه ، إذا طَلَبَ خِفَّته وحَمَلَه عليها باللِّين أو القَهر والإذلال . وبذلك استَبدَّتْ جملةٌ من عوامل التَّصويت بالتَّصرُّفاتِ اللَّفظِيَّة للصِّيَغ

المتداولةِ في الكلام ، بغيَة التَخلُّصِ من نُشوزها ، وإدراك أقصى ما يُمكن من الدقَّة ، دون إخلال بالدّلالات المعنويَّة .

والتخفيفُ أيضًا أطلقَه بعضُ العلماءِ ، على تلك العمليّاتِ التجميليَّة ، (١) وهو لا يخرج في مضمونه عما ذكرنا ، إذْ غايتُه تذليلُ الأصواتِ العسيرةِ ، وتَيسيرُ اللَّفظِ المتعذّر لتوفيرِ الجُهدِ العَضلي ، وتحقيقِ النَّزعة الاقتصادية المْرَعِيَّة .

ثم جاء اللُّغويُّون المعاصرون من العربِ ، يُتابعون البَحثَ والتَّنقيب ، فإذا هم مُزوَّدون بإنجازاتِ المستشرقين (٢) ، والنظريّات الأعجمية الصّادرة على لغةِ العرب ، وقَعوا في دُوّامتِها يَدورون معها ، زاعمين أنّ المماثلةَ والمخالفة إطارٌ يستوعبُ كُلَّ مظاهرِ الاستخفاف .

والحقُّ أنّ ما سلكتْه العربية ، في مَسيرتها الاقتصاديَّةِ هذه ، أكبرُ من أنْ تَستوعبَه المماثلةُ والمخالَفة ، إلا إذا قلَّمْنا استطالاتِه وحَشَرناه في ذلك بالضَّغطِ والإكراه . ونحنُ واجدون له سُبُلاً أكثرَ استيعابًا ، وأرفقَ تناوُلاً للمظاهرِ المختلفةِ ، تُساعد على الإجمالِ والتَّفصيلِ ، وتُمثّلُ أنماطَ الاستخفافِ في الاقتصاد العلاجي . وهي ما يكونُ في الأصواتِ من : التَّقريبِ ، والتَّوحيدِ ، والنَّقصِ ، والزِّيادَةِ ، والنَّقل .

ومن خلالِ هذه الظواهرِ الخمس ، نستطيع أَنْ نَعرض جميعَ الأنماطِ الاقتصاديَّة ، ذاكرين كُلَّ واحدٍ منها تحت ما هي أقربُ إليه وأدلُّ عليه ، مع احتمالِ وُرودِ بعضِها في عِدَّةِ مواطنَ . ذلك لأنّ النَّمَط الواحدَ قد يكونُ فيه أكثرُ من عمليَّةٍ استخفافيَّة ، وتَتوزَّعُ إجراءاتُها في اتِّجاهاتٍ مُتعدِّدَة ، قد يَتَّصِلُ بعضُها ببعضٍ أو يتداخلان . ولكنْ لا بُدَّ لكُلِّ نمطٍ من جهةٍ يكونُ فيها أظهرَ ، فيستحقُّ أنْ يُنسب إليها في التحليل والصِّياغة. وها نحن أولاء نستعرض بالتفصيل والتمثيل والتفسير ما رسمناه .

تقريب الأصوات

كثيرًا ما تتوضّع في اللفظ الواحدِ ، بعد استبعاد ما يَستحيلُ أداؤه ، أصواتٌ بينها تنافرٌ صَوتي ، يَثقُلُ على جهازِ التّصويت تَداولُه بدِقَّةٍ و وفاء ، فيتناولُه بضروبٍ من التّعديل والتّبديل ، ليقرِّب بعضَه من بعض ، ويُقيم بينهما قناةً مشترَكة تُيسِّر الجريان الصّوتي . إنها نزعةُ العناصر المتنافرة ، لشدّةِ التّباعُد أو التّماثُل ، إلى التقارُب فيما يُزيلُ التّعثُّرَ . وقد أُطلِق على بعضِ هذه العمليّاتِ اسمُ المضارعة أو التجنيس (٣) ، وتمثّلت في الأنماط التّالية :

١- المُشاكَلة

نُريد بالمشاكلَةِ أنْ يَصير الحرفان المتنافران ، وهُما متماسّان أو مُتجاوران ، مُتوافقين في التّصويت ، بتقريبِ أحدِهما من الآخر في إحدى الصّفّاتِ الغالبة . وذلك نحو : ازدهرَ ويزدحمُ ومُزدجَرٌ ومُزدلِفة وازدِيار . والأصل فيه أن تكون التاء بعد الزّاي ، غيرَ أنّ الزّاي مجهورةٌ رخوة ، والتاء مهموسة شديدة ، وبينهما تنافُر من جهتين . فغُلِّبت صفةُ الجهر على الهمس ، وأُبدل من التّاء حرفٌ مجهورٌ شديدٌ هو الدال ، فأصبح بين الحرفين ضربٌ من التّقارُب ، يُزيل العُسر العِلاجي ، ويُيسّر الأداء .

وكذلك الحالُ في نحو : اصطبرَ ويَضْطَرِبُ ومصطلَحٌ ومضطرٌ واظطِلام . فقد وقع في أمثالِ هذه الكلمات حرفُ التّاء ، وهو حرفٌ منفتح مُستَفل ، بعد أحرُفٍ مُطبقة مُستعلِية ، فحلّت الطاءُ محلَّ التاء ، لتخفيف النُّطق على المتكلّمين . والطّاء تَضُمُّ قاسِمين مُشترَكين ، أحدُهما أنّها من أحرُفِ الإطباق والاستعلاء ، والثاني أنّها أختُ التّاء في المخرج . وشبيهٌ بهذه المُشاكَلة ما تراه في : حفظتُ وفحصتَ ونهَضتِ ، إذ تكون على لسان المتكلّم أقربَ إلى : حفظطُ وفحصطَ ونهضطِ ، بالطاء بدلاً من التاء .

وقد يكونُ مثلُ هذا التقريب ، والحرفان المتنافران مفترقان بينهما صوتٌ أو

أكثر . فقولك : سَقَرٌ وسَطْرٌ وسَلَخَ وسَغِبَ وسَوطٌ وسِراطٌ ، غالبًا ما يكون اللفظُ به : صَقَرٌ صَطْرٌ وصَلَخَ وصَغِبَ وصَوطٌ وصِراطٌ ، كما جاء في لغة بَلْعَنبرِ [٤] ، بتقريب ما بين الحرف الأول ، أي : السّين المنسَفلة ، والأحرف المستعليَة بعده ، إذْ تقوم الصّاد بذلك . فهي أختُ السّين في الرّخاوة والهمس لِما فيها من الاستعلاء ، وهو القاسِمُ المشترَك بينها وبين تلك الأحرف [٥] .

ومما يُؤنِس ، في تَفهُّم هذه النماذج من الْمُشاكلة ، أنَّك إذَا أردْتَ أَنْ تلفظ مثل : انتظرَ واختصرَ ويختطفُ وينتصفُ وانتظامٌ وانتصارٌ ومنتصحٌ ومنتظمٌ ، رأيت التّاءات تَنحرِفُ عنْ مَخرَجِها ، حتى تَقرُب من الطّاء في الإطباق أو الاستعلاءِ ، لتُشاكِلَ الأحرفَ التي بَعدَها . وإنك لَنْ تستطيعَ تحقيق لفظ « صوت » مثلاً إلا بجهد ، لأن التاء تنحَرِفُ أيضًا بتأثيرِ من الصّاد، لتكونَ قريبةً جدًّا من الطّاء .

٢- الْمُجانَسة

وهي أَنْ يصيرَ الصّوتان المختلِفان المتماسّان أو المتقاربان مُتناسِبَين ، من جِنسٍ واحدٍ ، أي : مُشتَركين في المخرَج ، مختلفين في الصفَة . ويقعُ هذا بين حركةٍ وحَرف ، أو بين حرفين ، إذْ يكونُ تفاعُلٌ بينهما ، لينتَقِلَ أحدُهما إلى مخرجِ الآخَر . ومن ذلك نحو : رِياسة وأدنِياء والتِيام ورُوساء ولُوماء ونُوَلِّفُ ونُواتِي ، حيث أُبدلَت الهَمزة ياءً بعد الكسرة ، وواوًا بعد الضّمّة .

وشبيهٌ بهذا ما تراه في تصغير مثل : شاعر وصاحب وجارية وصالحة ، إذْ تقول : شُوَيعِر وصُوَيحِب وجُوَيرية وصُوَيلِحة ، فتُقلَب الألفُ واوًا لمجانسة الضّمة قبلها ، ولئلا يتَعذّر نطقُ الألفِ بَعد الضّمّ . وكذلك الشأن في نحو : قِيَم وصِيَغ ودِيار ورِياح وثِياب وعِيادة ورِياضة وانقِياد وارتِياح ورضِيَ وشقِيَ ، لأنّ الياءات انقلبت عن واواتٍ ، لتُجانِس ما قبلها من كَسرٍ ، وإنْ كان لفظُ الواوِ بعد كسرٍ ميسورًا .

وقد يكون عكس هذه العمليات الإجرائية ، أي : تأثير الحرف في الحركة لتصير من جنسه أيضًا، وذلك في مثل قولك : يسحَبُ ونبعَثُ وتنهَجُ ويسألُ ويفتَحُ وندفَعُ ونسلَخُ ويدمَغُ ، فقد كانت حركة العين من هذه الأفعال هي الكسرة. ولأنها وقعت بعد حرف حلقي أو قبله ، وبينهما تنافر يثقل به اللفظ ، فقد قلبت الكسرة فتحة لتكون أقرب إلى مجانسة الحرف الحلقي ، ويزول ثقل التنافر .

وربّما كان الصّوتان المختلفان غيرَ متُماسَّين ، إذْ يَفصل بينهما حرفٌ ساكن، نحو قولنا : صِبْية وعِلْية وقِنْية وصِبْيان . والأصل في الياء منه واو . أمّا قولُك « سِنِينٌ » في جمع سَنَة ، إذا ألزمته الياء مُعربًا بالحركات ، فقد قُلبت الواو منه في « سِنُون » ياءً بعد الكسرة ، وبينهما حرفٌ متحرّك بالضّم ، وقُلبَت الضَّمّةُ كسرةً ، فكان التجانُس بين ثلاثة أصوات ، كما ترى .

وإذا كان فيما ذكرنا تأثيرٌ للحركة في تقريبِ الحَرفِ فإنَّه قد يكونُ العكسُ، لتقريب الحركةِ من الحَرف ، مثل قول بعض العرب : بِيَيت وشِيَيخ وبِيُوت وشِيُوخ ، في التّصغير والجمع ، إذْ قُلبت الضّمّةُ قبل الياء كسرةً . وعلى هذا قرأ بعض القُرّاء(٦) : ﴿ وتَنحِتُونَ الجِبالَ بِيُوتًا ﴾ ، وقال الشاعر (٧) :

تَمَنّى أن يُلاقِيَني قِيَيْسٌ وَدِدْتُ ، وأينَما مِنّي وِدادِي ؟

وأظهر من هذا أَنْ تكونَ المجانسةُ بين حرفين صامتين ، فأنت إذا أردْتَ أنْ تَنطِق نحو : عَنْبَر وأنْباء ومُنْبَتر وإنْبات وانْبَهَر وينْبَجسُ ومِنْ بَينِنا ومَنْ بَقِيَ ؟ تَحسَّسْتَ أنّ النُّون قد انْحرفَتْ عن مَخرَجِها ، ودخَلَتْ حَيّزَ الميم. ذلك لأنّ النّونِ الساكنةَ لها غُنّةٌ في الخَياشيم تُنافِر الباءَ ، والميم أختُ الباء في المخرج وأخت النون في الغُنّة (٨) ، فَتحُلُّ مَحلَّ النّونِ لمجانسةِ الباء ، مع الاحتفاظِ باستِطالةِ الغُنّة .

وإذا تَعذَّرَتْ عمليَّةُ التجنيس ، بتبديلٍ في أحدِ الصَّوتين ، كانت خطوة أعمق من ذلك ، هي حذف المستعصي على العلاج . ومن هذا مثل : يَعِدُ ويَصِلُ ويَقِفُ ويَهِمُ ويَقِي ويَلِي . فالأصل في « يَعِدُ » مثلاً هو « يَوْعِدُ » ، حيث يجب التنقُّلُ بين علاجاتٍ صوتيَّةٍ متناقضةٍ : الياء المفتوحة والواو الساكنة والحرف الصّامت المكسور . ولما تعذَّر التَّصرُّف في الواو ، وهي المُشْكِلَةُ لمناقضتِها ما قبلها وما بعدَها ، ولتكوينها مقطعًا هابطًا مستثقلا ، أُسقطت من اللفظ لتكون مجانسةٌ بين الياء والكسرة بعدها ، وإزالةٌ للمقطع المستثقل .

٣- الممازجة

وهي أَنْ يُؤَدِّي التفاعُلُ بين الصَّوتين إلى تبدُّلٍ في أحدهما ، ليصيرَ من جنسِ الآخر ، فيمتزجَ الأوّلُ بالثّاني ، مكوّنين صوتًا واحدًا في مَقطَعٍ متوسّط مَمدود . فالهمزةُ المنبورة في نحوِ : كأس ومُؤمن وبِئر ، كثيرًا ما تَتحوّلُ إلى صوتٍ مِنْ جنس الحركةِ قبلها ، لتمتزجَ به ويتكوّن منهما حرفُ مدٍّ : كاس ومُومن وبِير . وبذلك يزول الصَّوت الانفجاري .

وإذا كان هذا ممّا يجوزُ فيه الوجهان ، لتحمُّل نُطق الهمزةِ السّاكنة بعد مغاير لها ، فإنّ وقوعَها كذلك بعد همزةٍ أيضًا يَجعلُ اللَّفظَ عَسيرًا ، لما فيه من تَهوُّعٍ مُضاعفٍ : ساكن بعد آخر متحرِّك . ولهذا فإنك تقول : آزَرَ وآلَفَ وآخَذَ ، وأُوثِرُ وأُومِنُ وأُونِسُ ، وإيلام وإيجار وإيلاف ، وآدَمُ وآخَرُ وآصَلُ ، وآجال وآفاق وآراب ، والجائي والشائي والبائي . والألفُ والواوُ والياء ، في هذه الأفعالِ والأسماء ، أُصولُها الهمزةُ ، فانقادت لِما قبلها بأَنْ صارت مَدًّا من جِنْسه ، ليمتزِج بها امتزاجًا كاملاً ، مشكِّلَيْنِ مقطعًا ممدودًا أيضًا .

وقد يكون مثل هذه الممازجة ، مع أنّ إحدى الهمزتين للوصل . فلو تفحَّصتَ نحو : اِيتَلِفْ اِيتَمِنْ اِيتِ ، لتبدَّى لك أنّ الحرفَ الأولَ همزةُ وَصلٍ ، وأنّ وقوعَه قبلَ الهمزةِ من الأُلفة والأَمن والإتيان شَكَّلَ تعثّرًا في بدء النُّطقِ

السَّريع ، وحَمل ما بعدَه على الانفعال به للاندماج . وعندما يقَع مثلُ هذه الكلمات في وسَط الكلام ، وتَسقُط همزةُ الوَصل ، تَتخلَّص الهمَزاتُ التي بعدها من التّسلُّط لقاهرٍ ومِن ربقَةِ التعثُّر، فتعودُ إلى لفظِها الصّريحِ ، إنْ لَم يكُنْ داعٍ آخرُ للتغيير . وربّما حَصَل هذا الاندماجُ والانفعال لهمزةِ الوصل نفسِها ، كالذي تَراه في قولك : آللهُ يَرضَى بما تَفعَلُ ؟ آلحسَنُ مسافرٌ ؟

ومِمّا يُستَثقَلُ لفظُه جدًّا تصغيرُ مثلِ : شابٌّ وعامٌّ ودابّة وخاصّة ، إذْ يكونُ على الشّكْلِ التّالي : شُوَيْبٌّ وعُوَيْمٌّ ودُوَيْبّةٌ وخُوَيْصّةٌ . وهو كما ترى عسيرُ اللّفظِ لالتِقاء ساكِنَين في الوسَط أولُهما ياءٌ ليِّنة ، ممّا يُشكِّل مَقطعًا عُنقودِيًا هابطًا ، حتّى إنّ أكثرَ المعاصرين لا يُحسنون أداءَهُ . ولذلك جاء عن بعضِ قُدماء أجدادِنا تَصرُّفٌ في ياءِ التَّصغير هُنا ، لتكونَ أَلِفًا في مَقطَعٍ صاعِدٍ ، تُمازِجُها الفتحة قبلُ : شُوابٌّ وعُوامٌّ ودُوابّةٌ وخُواصّة .

والكثيرُ جدًّا ما يقعُ وجوبًا في مثلِ : سارَ وعادَ ودَعا ورمَى وأَهدَى وأرضَى واعتدَى واستبقَى واختارَ واقتادَ وانساقَ ، ويَسعَى ويَرضَى ويَقوَى ويَحيا ويَعيا ، وارعوَى واقتوَى واحلَولَى ، ويَرمِي ويُلقِي ويهتدِي ويستقِي ويَرعوِي ويَقتَوِي ويَحلَولِي ويختارُ ويَقتادُ وينساق ، ومُختارٌ ومُقتاد ومُنساق وبابٌ ونابٌ وماءٌ ، وبُويِعَ وجُوهِدَ ويَدعُو ويُوقظُ ومُوقنٌ ، ومِيزان وعصافِير ومفاتِيح ، والرّاضي والهادي والمُنادي ، ومَرْضِيٌّ وعُتِيٌّ وعُصِيٌّ وجُثِيٌّ(٩) ، مِن تَبدُّلٍ للصّوتِ الثّاني ، حتّى يَمتزِجَ به الأوّلُ . وفي هذا تكوّنُ مقطع مَمدود صاعِد ، من مقطعين قصيرين أو مِن هابط .

والحرفُ الصّامتُ الصِّرف لا يَخلو مِنَ الدُّخولِ في هذا الميدانِ أحيانًا ، فيتحوّلُ مَدًّا صريحًا استِجابةً لحركةٍ مُؤثِّرةٍ قبله . فلمّا كثُر ورودُ كلمةِ « أَهْل » على اللِّسان ، وكان في لفظِ الهاء ساكنةً ههنا ثِقَلٌ ملحوظ ، أُبدلَت همزةً ثم أبدلت الهمزةُ أَلِفًا تُمازِجُها الفتحةُ قَبلَها : آل . وقد جاء في لغة العرب :

دِيباج وقيراط ودِينار ، والجمْع : دَبابيج وقَراريط ودَنانِير ، والتَّصغير : دُبَيبيج وقُرَيرِيط ودُنَيْنِير ، ممّا يُبين وَجهَ التَّبدُّل ليَحصُلَ الاندماجُ . والكثيرُ جدًّا ما يكونُ في الوقف على المنوّن : عَجَبًا وصَبرًا ورُوَيدًا ، إذْ يُقال : عَجَبا ، صَبرا ، رُوَيدا . وبهذا يَستبدل التصويتُ بالمقطع المغلق آخر ممدودًا ، يُخفِّفُ اللَّفظ ويُحقِّق الاقتصاد العلاجي ، في مواقع الوقف للرّاحة .

وعلى العكس من هذا ، تَجد حرفَ المدِّ يتعذَّر لفظُه أحيانًا ، ولا يستطيعُ الانسجام مع ما بعده ، فينقلبُ حرفًا صامتًا يُقيم التلاؤُم والوفاق . فتثنيةُ مثل : صفا ومَدى ومجرى وحُسنى ومُلتقى ومستشفى ، تُشكِّلُ في اللفظ عَثْرةً بالتقاء أَلِفين ، وهو مقطعٌ ترفُضُه العربيةُ . وللحَيلولة دون ذلك ، تصيرُ الألف الأولى حرفًا صامتًا يتحمَّل حركةً تُحقق الامتزاجَ ، ويَنقَسِمُ المقطعُ المرفوضُ اثنين مُختَلِفين : صفَوانِ ومدَيانِ ومجرَيانِ وحُسنَيانِ وملتقَيانِ ومستشفَيانِ . وشبيه بهذا ما يكونُ في الجمع : حُسنَياتٌ ومستشفيات وقنَوات ، مع حذف تاءِ تأنيثِ المفرد ، إنْ وُجِدَتْ .

وقد يكونُ للصَّوت الثاني تأثيرٌ فيما قبله ، ليتِمَّ بينهما الاندماجُ . فالأفعالُ التي من مثلِ : فرحوا ويسبحان وتكتُبين واسمَعا وانظري واجلِسوا ، كان بين الضمائرِ فيها والصوتيات التي قَبلها تَنافُر ، كالفَتح في الأوّل ، والضّم في الثاني والثالث ، والسكون في الباقي ، فإذا هي تَنفَعِلُ لِتَصيرَ من جنسِ الضّمائر ، وتمتَزِجَ بها في مقاطع مدّيّة . ويُمكنُك أنْ تلحظَ ذلك أيضًا في قولك : كتابِي وبسمتِي وعلمِيٌّ وأدبِيٌّ ، إذ استجابتْ حركةُ ما قبل ياءِ المتكلّم وياءَي النِّسبة ، إلى حاجاتِ التَّخفيف والتَّقريبِ ، فصارتْ جُزءًا منها بالاندماج . وكذلك ما يُقالُ في نحوِ الجمع : صُيَّمٌ ونُيَّمٌ ، لأنه لَمّا قُلِبت الواوان من « صُوَّم ونُوَّم » ياءين للتخفيف ، استُثْقِلَ لفظ الضَّمَّةِ صريحة قبلهما ، فتحولَّت كسرةً ممازِجةً الياء الساكنة بعدُ .

وكثيرًا ما يكونُ التبدُّل في الصّوتين ، ليتيسَّر التّمازُجُ بينهما . وذلك نحو : يَعُود ويَقُول ويَسِير ويُبِين ويَستقِيل ومَسِيل ومُبِين ومُستقِيل ، إذْ كان الحرفُ الصّامِتُ ساكنًا قبل واوٍ وياءٍ صامتَتَين ، فتلبَّس حركتهما ليُجانس المدَّ النّاتج عنهما . ومِن هذا القبيلِ ، مع ضَربٍ من التَّعقيد ، تجدُ أمثالَ : أعادَ وأبانَ واستعانَ واستخار ويُثيرُ ويَستعيدُ ، ومَقالٌ ومَطار ومُراد ومُمال ومُستطاع ومُستزاد . فقد دخل في العمليات الجراحيَّة تحوُّل آخرُ ، هو انقلابُ الواوِ أو الياء حرفَ مدّ من غيرِ لفظِه ، ليَتيسَّر الامتزاجُ ، ويتشكَّلَ من قطعتينِ مقطعٌ واحدٌ ممدود .

وإذا استعصى أحدُ العناصر على المشاركةِ في عَمَليَّةِ الممازَجة ، تَخلَّت الصِّيغةُ عنه ، وسارَتْ في سبيل تحقيقِ الاقتِصاد . وعلى هذا تَجدُ مثلَ : بَقُوا ورَضُوا وسَرُوا ويرمُون ويسمُون ويرتقُون ويستهدُون واقضُوا واغدُوا واستحيُوا ، قد حُذفت منه لامُ الفعل ، وهي في الأصلِ واوٌ أو ياءٌ ، وتلبَّس ما قبلها حركة الضّم إنْ لم تكن فيه ، لتكوّنَ مع الواو مَدًّا صريحًا . وفي هذا ، كما ترى ، أنّ العمليّات التجميلية تناولتْ ثلاثةَ أصواتٍ لا اثنين .

وكذلك الشأنُ في نحو : تَدنِينَ وتَدعِينَ وتَرمِينَ وتَهدِينَ ، مع فارقٍ هو أنّ الحركَة كسرةٌ لا ضَمَّةٌ . والحالُ في مثل : مَقُول ومَسُوق ومَقُود ومَلُوم، مع فارقٍ آخر ، هو أنَّ الحذف تَناول واوَ « مَفعول » ، في أصَحّ المذهبين . ونفسُ ذلك ما وقَع في أمثال : مَبِيع ومَدِين ومَشِيد ومَعِيب ، بخلافِ يسيرٍ ، هو أنّ الممازجَة تَطلَّبتْ أيضًا قَلبَ الضَّمّةِ كسرةً ليتيسّرَ المدُّ المطلوبُ ، والاقتصادُ بتَقليص عددِ المقاطعِ وإزالةِ العسير منها .

أما قولُ بني تَميم : استحَى يَستحِي استَحُوا ، فبالإضافة إلى حذف عينه ، على أصَحّ المذهبين أيضًا ، قُلِبَتْ لامُه ألفًا في الماضي ، وسَكَنتْ في المضارع ، وحُذِفَت في الأمرِ مع اجتِلابِ ضَمّةٍ – وهي عَمليّاتٌ مُعقّدَةٌ جدًّا – ليتحَقّقَ

الامتزاجُ المذكورُ . وأمّا الممازجةُ في مثل : إبانة وإعادة واستقامة واستمالة ، فقد كان فيها تلبُّسُ الساكن حركةَ الفتح ، و تناولُ الحذف لألف « إفعال » أو « استفعال » ، بعد قلب العين ألفًا ، عدا التعويضِ بالتّاء في الطَّرَف .

توحيدُ الأصوات

قد يكونُ في الصِّيغةِ الواحدةِ تَماسٌ أو تقارُبٌ بين أصواتٍ يَثقلُ أداؤُها أو يَتعذَّرُ ، لما تَحمِلُه من تنافُرٍ ، أو صُوَرٍ صوتيّةٍ مجفوّةٍ أصلاً في العربية . وفي مثل هذه الحالاتِ التركيبيَّة ، يَتولَّد بالاحتكاكِ بين الحروفِ أو الحركاتِ تبَدُّلاتٌ اضطِراريّةٌ أو مُحتَملة ، ليزُولَ الثِّقَلُ والتَّعذُّرُ ، ويتَّفِقَ الصّوتان على شكلٍ يُوحِّد مصيرهما . وتَرِدُ هذه التَّحوُّلاتُ في ضُروب مُتعدِّدَة ، نُبيِّنُها فيما يلي :

١- المماثلةُ في الحرف

وهي تَعني أنْ يكون تفاعُلٌ بين الحرفين المتقاربين ، ليَصيرا من لفظٍ واحد . وأشهرُ ذلك هو إدغامُ لام التَّعريف في نحو : الشَّمس والدّار والزَّهر والسُّوق والرُّوح والطُّول والتِّين والضِّيق والنِّيل ، إذْ تحوَّلَتِ اللامُ وصارت مِن لفظِ ما بعدَها ، لتُدغمَ فيه ويكونّا ما يُشبِهُ الحرفَ الواحدَ ، فيُرفَعَ اللسان بهما رفعةً واحدةً مطوَّلةً .

ذلك أنَّ مخرجَ اللام بين طَرَف اللِّسان ولِثَة الثّنايا العليا ، ومخرجَ الحروف الشَّمسيّة في حيِّزِ تلك اللِّثة وطرفِ اللِّسان أيضًا ، والتَّنقُّل بين المخرجين المتداخلين يقتضي التعثُّر كمِشية المقيَّد . فلا بُدَّ أنْ تتنازَل اللامُ عن شخصيتها الصّوتية ، وتلجأ إلى حيِّز مخرج ما بعدَها ، لتُدمجَ فيه ويكونّا صَوتًا يُمثِّل التَّوحُّد والادِّغام والتيسير . وإنّما جاز هذا في لام التعريف ، ولم يَجُز في حَشو الكلمات ، كقولكِ : يَلزم ونَلصق ومَلثم ومِلدام ، لكثرة ملازمة التَّعريف للأسماء ، مع وُجودِ الهمزةِ الدالةِ على ذلك . وقد اصطلح العلماءُ

على بقاء الرَّسم للام دليلاً آخر .

ومثل : سيِّد وهيِّن وجيِّد وقيِّم ، وقعتْ فيه الواوُ صامتةً مكسورةً بعد ياءٍ ساكنةٍ ليِّنة ، واتِّصالُ التَّصويتِ بينهما مُستثقلٌ لما فيهما من التَّدافُع ، بحَرفٍ لِين إثْر مَقطع هابطٍ بحرف مُناقِض . فكان أنْ قُلبت الواوُ من لفظ ما قبلها ، لتَتقبَّلهُ مُدغمًا فيها ، فيَصيرا كالحرفِ الواحد . وعلى غِرار ذلك ما ترى في نحو : طَيٌّ وشَيٌّ وغَيٌّ ونِيّة وطِيّة ورِيّة ورَيّان ورَيّا . غيْرَ أنّ الواوَ هنا كانت قبلَ الياء ، فتحوّلت وأُدغِمَتْ فيها . وقريبٌ من هذا ، بل أشدُّ تَطلُّبًا للمماثلةِ ، أن تقع الألفُ بعد ياءٍ ساكنةٍ ، في مثل : كُتَيِّب وجُوَيِّد وغُلَيِّم ، تصغير كتاب وجَواد وغُلام .

ولفظُ الهمزة بعد الياء والواو المدّيّتين يقتضي جُهداً عَضَليًّا ظاهرًا ، للانتقال من سُكونٍ إلى نَبر . ولذلك فإنَّ العربيَّ الفصيحَ يستَعينُ بمضاعفةِ المدِّ ، ليتيسَّرَ له تَحقيقُ الصَّوتِ المنبور . وتَجنُّبًا لتلك المعاناةِ ، لجأ أكثرُ أهلِ الحجاز إلى إبدال الهمزةِ حَرفًا ليِّنًا من جِنس المدّ قبلَها ، مع تقصيرِ الصَّوتِ المدِّيّ لتكونَ مماثَلةٌ بين الصَّوتين .

وعلى هذا ترى مثل : بَريء ونبيء ودفيء وهنيئة وخطيئة ورديئة ، وهُدُوء ونتوء ولجوء ومَقروء ومبدوء وشَنوءة ومهنوءة ، كثيرًا ما ترد على لفظ : بَريّ ونبيّ ودفيّ وهنيّة وخطيّة ورديّة ، وهُدُوّ ونتوّ ولجوّ ومَقروّ ومبدوّ وشَنوّة ومهنوّة . وبذلك اختفى النبر الانفجاري مع المدَّين : الأصلي والمصطنع . وقد تناولت هذه المماثلةُ ما كان فيه قبلَ الهمزة حرف لِين للتصغير ، نحو : شُوَيء وحُطَيئة وسُوَيئل وأُفَيئس ، فجاء لفظُه كما يلي : شُوَيّ وحُطَيّة وسُوَيّل وأُفَيّس .

ولفظُ الواو الساكنةِ قبل تاء الافتعال ، ومشتقاته أفعالاً وأسماءً ، يَتّسِمُ بثِقَلِ المقطَعِ الهابطِ وتَقارُبِ التَّصويتَين . ولَمّا كَثُر وُرودُ مثل ذلك ، ولزم فيه الحرفان صورتَهما هذه ، أُبدِلَت الواوُ تاءً وأُدغِمَت فيما بعدَها ، لاختصار العِلاجِ الصوتي (١٠) ، نحو : اتَّصلَ واتَّحدَ واتَّهمَ ، ويَتَّزِنُ ويَتَّصفُ ويَتَّقدُ ،

واتّجاه واتّقاء واتّزان ، ومُتّفق ومُتّخم ومُتّسق .

وربما جرى مثلُ هذا التّماثُلِ في الياء أو الهمزة أيضًا ، إذْ جاء عن العرب : اتّسرَ واتّزرَ ، ويَتّسرُ ويَتّزرُ ، واتّسار واتّزار ، ومُتّسر ومُتّزر ، وهي من اليُسْر والأَزْر . وعلى العكس من هذا ، تُماثِل التاء ما قبلها في اللفظ ، إذا كان دالاً أو طاء ، نحو : ادّرَعَ وادّخرَ واطّلعَ واطّبخَ ، ومصادره ومشتقاتها .

وتاء التفعُّل والتفاعُل والتفعلُل ، إذا وقعت قبل أحدِ الأحرُف القريبة منها مخرجًا ، كالذال والزاي والصاد والطّاء ، تُماثلُ ما بعدها في اللفظ وتُدغَم فيه . ولذلك جاز أنْ تقول : يَذّكّرُ ويَزّلّفُ ويَصّدّقُ ويَطّهّرُ ، ويَذّاءبُ ويَزّامَنُ ويَصّاحَبُ ويَطّامَعُ ، ويَذّبذَبُ ويَزّخرَفُ ويَصّلصَلُ ويَطّلسَمُ ، ثم تُجعل مصادر هذه الأفعال وما اشتُقّ منها على نَفس الصّورةِ من الادّغام ، تنفيذًا لتخفيفِ العلاج ، بتحقيقِ المماثلة وتكوينِ مقطعٍ مُتوسّط بدل قَصيرين .

٢- المماثلةُ في الحركة

لقد استثقل بعضُ العرب أحيانًا أداءَ الأحرف المتجاوِرَةِ أو المتقارِبة ، بالانتقالِ بين حركتين مُختلفتين ، فلجأ إلى المماثلة الصّوتيّةِ بين الحركتين ، ليجعلَ الأولى منهما بلفظِ الثانية ، تَخفيفًا على اللّسانِ . ومنْ هذا قولُهم : رِحِمٌ ومِغِيرة ومِنِتِن وعِصِيّ وجِثِيّ ، بدلاً من : رَحِمٌ ومُغيرة ومُنتِن وعُصِيّ وجُثِيّ . وعلى ذلك قُرئ « مُرُدّفِينَ » و « مِرِدّفِينَ » ، بدلاً من « مُرَدّفِينَ » ، بإتباع الراء حركة الدال ، وإتباع الميم أيضًا ذلك (١١) .

ولما كان التّعثُّرُ أظهرَ في المضارع من : أَحَبَّ ، لتوالي متنافرين : الهمزة المضمومة والحاء المكسورة ، مع اجتماع نَبرين هما الهمزةُ والضّمّةُ ، مُماسّين لحرف حَلقي متقعّر ، في مثل : أُحِبُّ ، جاء عن بعض العرب : إِحِبُّ ونِحِبُّ وتِحِبُّ . وعلى ذلك أُنشد قولُ جميل بثينة (١٢) :

إحِبُّ لِحُبِّها السُّودانَ ، حَتَّى حَبِبتُ ، لِحُبِّها ، سُودَ الكِلابِ

وقول الآخر :

إحِبُّ أبا مَروانَ ، مِن حُبِّ تَمرِهِ وأعلَمُ أنَّ الرِّفقَ بالجارِ أرفَقُ

وإذا كان فعلُ الأمر ساكنَ الفاء ، وأُلحقَتْ به همزةُ الوصل ، وبعد الساكن حرفٌ مضمومٌ ، أمثال : اُكتُبْ ، اُخرُج ، اُدخُلْ ، فإنّ الهمزَة التي هي مكسورةٌ في الأصل تحملُ حركةَ الضَّمِّ أيضًا للمماثلة . وكذلك حال المبني للمجهول ، نظائر : اُحتُرِمَ ، اُنتُدِبَ ، اُستُقبِلَ . وإذا كانت الهمزة مكسورةً ، في الفعل المزيدِ الأجوف ، من نحو : اِختِيرَ ، اِقتِيدَ ، وعُبِّرَ بالإشمام عن الضَّمَّة المحذوفة من التّاء ، أُشمَّتِ الهمزةُ ضمةً تُماثل ذلك(١٣) .

والمشهور من هذا اللَّون للمماثلة أنَّ الفعلَ الذي على وَزن : فَعِل ، إذا كانت عينُه حرفًا حلقيًا ، تَكسِر تميم فاءه أيضًا إتباعًا لحركة العين ، فتقول : شِهِدَ ولِحِقَ ورِغِبَ ولِعِبَ . وكذلك ما كان مِنَ الأسماء على وزن : فَعِل أو فَعِيل ، وعينُه حرفٌ حلقي أيضًا . ومنه : نِهِمٌ وفِخِذٌ وشِهِيدٌ وصِعِيدٌ. وقد يكونُ فاصلٌ بين الحركَتَين ، كالذي جاء عن بني تميم وأَسد أيضًا ، من قولِهم : سَكارَى وكَسالَى ، بفَتح الأوّل بدَل الضَّمِّ إتباعًا لفتح الرّاءِ واللام (١٤) .

وعكسُ هذا الإتباعِ تراه ، فيما كان من الأسماء جامدًا على : فُعل أو فِعل ، أو حلقيَّ العين أو اللام على (١٥) : فَعْل ، حيث تَنفَعِلُ حركةُ العين بما قبلها ، أو بالحرف الحَلقي ، وتنقلبُ للمماثَلةِ والتوحيدِ . فقد جاء عن العرب نحو : قُطُن وعِلِم ونَهَر وقَرَح ، في : قُطْن وعِلْم ونَهْر وقَرْح . ومن ذلك الجمعُ السّالم نحو : رَغَبات وقُدُرات وفَقَرات :

وحينما يتعذَّر الإتباعُ باستعصاء حرفٍ على الاستجابة ، يُستبدَلُ بذلك الحرفِ ما يستجيب ، ليتمّ الاتفاقُ على المماثلة . فأنت عندما تَنسب إلى مثل :

عصا ورحى ودُنيا وفوضى ، يتعذَّرُ عليك إتباع الحرف الأخير من الكلمات كسرًا لتحقيق المماثلة ، إذِ الألفُ لا تقبلُ الحركةَ أصلاً . ثم إنّ بقاءَ الألفِ يُكوِّنُ مَقطعًا عُنقوديًا مستقلاً . فتجد أن قَلبها واوا يُعبِّد السبيل : عَصَوِيّ ورَحَوِيّ ودُنيَوِيّ وفوضَوِيّ . وكذلك شأنُ الألف إنْ كان بعدها تاءُ التأنيث ، لأنّ هذه التاءَ تزول في النِّسبَةِ للتَّخفيف قياسًا ، فتقول في النَّسَب إلى حياة وقناة ومأساة : حَيَوِيّ وقَنَوِيّ ومأسَوِيّ .

فإذا كان الاستعصاءُ قاهرًا ، لأنّ الحرفَ يَحمِل بنفسه ثِقلاً مضاعفًا ، يُضاف إلى ثِقَل النِّسبَةِ ، وَجَبَ الاستغناءُ عن هذا المعاند ، للصَّيرورة إلى الاقتصاد . فعندما تَنسِب إلى نحو : لِيبية وإسبانية وإفريقية وأنطاكية ، بعد حذف تاء التأنيث لصياغة المقصود ، وتُريد أنْ تقيم المماثلة بين طَرَف الكلمة وياءَي النسب ، تعتَرِضُك الياءُ المفردة بثقلِ الكَسر قبل ياءين . وإذْ ذاك فلا بُدّ من حَذفِها : لِيبيّ وإسبانِيّ وإفريقِيّ وأنطاكِيّ . فإن كانت الياء المشدَّدَةُ كما في : كرسيّ ومهديّ وشافعيّ واللاذقية وتركيّة ، كان الحذفُ أَدعى ، فإذا بالمنسوبِ له ياءان أيضًا كغيرِ المنسوب ، لولا حذف التعريف والتاء .

٣- المناظرة

كثيرًا ما يَرِدُ التَّصَرُّفُ في الصِّيَغ لغيرِ سَبَبٍ صوتي ظاهرٍ في البنية . وإنّما يكونُ ذلك لتَصيرَ الكلماتُ نظيرة ما تُشاركه في المبنى أو المعنى لمقاصِدَ شكليَّةٍ فَنِّيَّة . فهي تُقيم أَنساقًا مُنتَظِمَة لأنماطِ الصِّيَغِ المشترَكَة في مادةٍ لُغويَّة واحدة ، ومعانٍ صَرفيّة مُوحَّدة أو مُتقاربة. وفي هذا تَيسيرٌ لِلَّفظ من ناحيةٍ وتهيئةٌ لإدراكِ الدّلالات المقصودة .

فأنت تَجد أَنَّ حذفَ الواوِ في نحو : تَصِلُ وتَجدُ ونَقِفُ ونَردُ وأسِمُ ، ليس له سببٌ صوتي يَضطرُّنا إليه ، كالذي كانَ في « يَوصِلُ » مثلاً ، من تنافُرٍ للوقوع بين ياءٍ مفتوحةٍ وحرفٍ مكسور . وإنّما جرى ذلك في الكلمات

المذكورةِ ، ومثلُها كثيرٌ في العربية ، لتصيرَ نظيرة شقيقاتِها ذواتِ الياء في إزالةِ المقطَعِ الهابط . وبذلك يَلحظُ أبناءُ اللغة أنَّ : يَصِلُ وتَصِلُ ونَصِلُ وأصِلُ ، نسقٌ واحدٌ للمضارع من الوصل .

وكذلك إبدال الهمزة واوًا ، في مثل : واكَلَ ، واسَى ، وازَى ، واتَى ، وفي فعل الأمر ، حَملاً على المضارع : أُواكِلُ ، أُواسِي ، أُوازِي ، أُواتِي (١٦) . ولو تُرِكَتْ هذه المناظرةُ لكان خلافٌ ظاهرٌ بين الشَّقائِق ، يَقتضي جُهدًا ذِهنيًا مرغوبًا عنه ، مع تَحمُّلِ ثِقَلِ نَبر الهَمَزات .

ومِن هذا القبيلِ حَذفُ الهمزة ، مِن مِثل : يُكرِم ويُحسِنُ وتُخرِج وتُعلِمُ ونُسعِفُ ونُخبِرُ ، ومُكرِمٌ ومُحسِن ومُخرِج ومُعلِم ومُسعِف ومُخبِر ، حَملاً على المضارع الذي فيه همزةُ المتكلِّم « أُؤَكرِمُ » ، حيث التقى همزتان فحُذِفت الثّانية للتَّخفيف . وتَحقيقًا للاتساقِ في الصُّورةِ والاشتراكِ في الدّلالةِ ، حُذِفَت تلكَ الهمزةُ في جميع صُوَرِ المضارعِ والمشتقّاتِ المشاركةِ له ، مع شَيءٍ من تَخفيفِ الجُهدِ العِلاجي بالتَّخلُّصِ من تَهوُّعِ الهمزةِ .

وعندي أنَّ حُكمَ همزةِ الوصل شبيهٌ بذلك ، حين تُحذَفُ من أمثال : تَستفهمُ ويَنطلقُ ونَختبرُ ، ومُستقبَلٌ ومُنكسِر ومُختلِف . أعني أنّه لَمّا حُذفتْ من أمثال : أستفهمُ وأنطلِقُ وأختبرُ ، لوقوعِها بعد همزةٍ أيضًا ، وَجَبَتِ المناظرةُ في سائر المضارعات والمشتقّات المشاركة لها ، فسَقطتْ منها أيضًا . ولا يُحتَجُّ هنا بتعذُّرِ ثبوتِ هَمزَةِ الوصل ، إذْ قد كان يُمكِنُ إثباتُها رَسمًا للإشعار بحُضورها ، كما هي في قولك : « والاستفهامُ في اللُّغَةِ العربيةِ كثيرُ الأدواتِ ، واقْرأ فافْهم ثُمَّ اشْرح ما استفَدتَهُ وانتهيتَ إليه » ، حيث ورَدتْ أكثَرُ من عشرِ مرّاتٍ حاضرة ومحذوفة لفظًا .

والمناظرةُ الصّوتِيّةُ كثيرةٌ جدًا في الإعلال . ولهذا تَجدُ أنَّ مِثل : يعودُ ويسير وينام ويهاب ، أُعِلَّ هو مع أفعالِ الأمر ومشتقاتِ الأسماء ، حَملاً

على الأفعالِ الماضية : عادَ وسار ونام وهاب . وكذلك جَرى الإعلال في الأفعال المزيدةِ من الماضي : أجادَ وأبان واختار واقتاد وانهال وانساب واستجاب واستَلان ، ومضارعاتِه وأوامِره ومصادره ومشتقّاتِه ، مناظرةً للأفعال المجردة التي أُعلَّت أيضًا : جادَ وبان وخار وقاد وهان وساب وجاب ولان .

فوجود هذه الصُّوَر الإعلاليَّة في الصِّيَغ المشترَكَةِ في المادَّةِ الواحدةِ ، يُشعِرُ بالأنساق المنتظمةِ ، ويُقيمُ العلاقةَ الحميمةَ بين المفرداتِ المتناظرةِ ، بتكوين دائرةٍ كاملةِ الإغلاقِ ، تُيسِّرُ الإدراكَ والأداء ، بالإضافةِ إلى تكوينِ مقاطعَ مُتوسّطَةٍ ممدودةٍ ، بدائل كثير من القصار . ومن قبيل المناظرة أيضًا أنّ المصادر أمثال : صِفة عِدة صِلة هِبة ، حُذفت منها الواوات لتماثل الأفعال المضارعة والأمريّة : يَصِفُ يَعِدُ يَصِلُ يَهَبُ ، صِفْ عِدْ صِلْ هَبْ .

وإنّما قُلبَت الواوُ ياءً في مثل : قِيَم وصِيَغ ودِيَم وجِيَف ، لتُناظِرَ المفردات : قِيمة وصِيغة ودِيمة وجِيفة . ومثل ذلك يُقال في : رِياح ودِيار ونِيام . وكذلك كانت الواو في : هَراوَى وأَتاوَى ، للدلالة على المفرد : هِراوة وإتاوة . أمّا المصادر من نحو : قِيام وصِيام وسِيادة ورِياضة وصِيانة ، فإعلالُها أيضًا مناظرةٌ لأفعالها : قامَ وصام وساد وراض وصان . ولذلك لم يُعَلَّ مثل : حِوار وجِوار ولِواذ ، لأنّ أفعاله مصحَّحة : حاورَ وجاورَ ولاوذَ .

وشبيه بهذا ما يَرِد من قلب الواو ياء ، وهي لامٌ في مثل : يَرضَيَنَ ويَقوَيانِ ، وارضَيَنَ واقوَيا . فهو تَخفُّفٌ مِن الواو وإشعارٌ بالمناظرة للماضي : رضِيَ وقَوِيَ . أمّا نحو : تساميَتُ واستدعَيتُ ، فمحمولٌ على ما يَجري في المضارع : يتسامَيانِ ويستدعِينَ . ولذلك رُسِمت اللامُ الواويّة كالياء ، من نحو : مَلهى ومُنتدى ومُستعفى ، وجاز فيها الإمالة ، لما تؤول إليه في التثنية والجمع السالم .

وربّما كانت المناظرةُ بإشارةٍ صوتيّةٍ ، تَتوضّح في الصِّيغة ، لتُوحّد بينها

وبين ما يُشاركها في البنية أيضًا . وهذا تَلحظُه فيما جاء عن بني تميم ، من نظائر : تِنطَلِقُ وِنجتَمعُ وِإستَغفِرُ وِتحدَودِبُ نِحمَرُّ وِتصفارُّ وإطمَئِنُّ وِنحرَنجِمُ وإقعَنسِسُ (١٧) . فالأصلُ في حرف المضارعة من هذه الأفعال ، أنْ تكون حركتُه الفتحَ . غير أنّهم أجازوا الكسرَ تَنبيهًا على أنّ مَواضيَ هذه المضارعاتِ مكسورةُ الأول : اِنطلَقَ ، اِجتمَعَ ، اِستغفَرَ . وبذلك يكون تَماثُلٌ صوتي بين الصِّيَغ التي لمعنًى مشترَك .

وقد ظهر هذا بشكلٍ واضحٍ ، فيما كان ماضيه على وزْن : فَعِلَ ، مثل : عَلِمَ ، فَهِمَ ، خالَ ، شَقِيَ ، عَضَّ ، وَجِعَ ، فورد أيضًا كسرُ حرفِ المضارعة منه : نِعلَمُ ، تِفهَمُ ، إخالُ ، يِشقَى ، تِعَضُّ ، يِيجَعُ . وكان لبعض القرّاء تمثيلٌ له . وفي ذلك إشعارٌ بأنّ العين في الفعل الماضي مكسورة ، لتكونَ مناظرةٌ صوتيةٌ بين الصيغ المشترَكة .

وأَصرَحُ ممّا ذكرنا وأَوضَح حملُ الأفعالِ الماضية بعضها على بعض صوتيًا في البناء على السكون . فالمعروف أنّ قولك : جلسْتُ ودفعْتَ وعلمْتم وسمعْنَ وانتقلْنا ، يسكن تخلُّصًا من توالي أربعة متحركات ، فيما هو كالكلمة الواحدة . ولكي تكونَ المناظرةُ جَليّة بين جميع صِيَغ الأفعال الماضية ، سُكِّنت أواخرُ ما لا يتوالى فيه ذلك ، نحو : نَويتُ وأسعَفْتِ وجادلْتَ وتقبّلْنا واستفهمْتم وتزخرفْنَ واطمأننّا . ثم حمل الفعل المضارع على ذلك حين يَتّصِلُ بنون النِّسوة ، أ كان فيه حركاتٌ ثلاثٌ أم لم يكنْ : يَعِدْنَ ويَلُمْنَ ويَسعَيْنَ ويَدرسْنَ ويُنادِينَ ويُسامِحْنَ .

وأَبلغُ وأعجبُ من هذا كُلِّه في المناظرة ، ما جاء مِن نماذج الإمالة في كلام العرب . فهم يقولون : « قرأتُ كِتابا ، وتَلقّيْت جَوابا » ، و لأنه تُمالُ ألفُ « كِتاب » لكسرةِ الكاف قبلها ، أُميلتْ بعدها الألفُ المبدلةُ من التنوين إتباعًا لها ، ثم أُميلت ألفَا « جَوابا » إتباعًا لما كان في « كتابا » ، وتَحقيقًا للمناظرة

في النسق الكلامي الواحدِ .

وعلى هذا جاء عن شيوخ القُرّاء مثل [١٨] : ﴿ والضُحَى، واللَّيلِ إذا سَجَى ، ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى ﴾ ، بإمالة ألفي « الضّحى وسَجى » ، مناظرةً لِمَا سيكونُ من إمالةٍ في « قَلَى » . وأظهرُ من هذا ما رُوِي في : ﴿ والشَّمسِ وضُحاها ، والقَمَرِ إذا تَلاها ، والنَّهارِ إذا جَلّاها ﴾ [١٩] ، من إمالة الألفات في « ضُحاها وتَلاها » مماثلةً لورودها في أَلِفَيْ « جلّاها » .

نَقْصُ الأصواتِ

فيما مضَى من الظَّواهر الاقتصاديَّة ، كان توجُّهُ اللُّغَةِ إلى التَّصرُّفات الصَّوتيَّة ، لتقريبِ الألفاظ أو توحيد صُورِها ، بأشكالٍ مُتعدِّدَة من التَّغيير والتَّبدِيل ، مع قليلٍ مِن إزالةِ الحواجز المستَعصِيَةِ والمتاريس المعَرقلة حين الحاجة . غيرَ أنَّ السُّلوكَ اللُّغَوي ، في سبيلِ الاقتصادِ للجُهدِ العِلاجي ، كثيرًا ما يخرُجُ على هذه السبيل الترميميّة ، ليتناولَ الأصواتَ بالحذف والاستبعاد ، ليُحقِّقَ مقصدَه من عملياتِ التَّجميل للمفردات . ويُمكِنُنا أَنْ نُجمل تلك السبيل بالأنماط التالية :

١ – البَترُ

تَوضّعُ الأصواتِ في الصِّيَغِ المختارَةِ ، التي احتجَزَتْها العربيَّةُ من ملايين الصُّورِ المحتَملَة ، لم يكن بالمِجهرِ والتَّحسُّس والتَّذوُّق ، وإنَّما كان يَنصَبُّ فيها غالبًا على غيرِ قَصدٍ واختيارٍ ، في الإطار الاقتصادي البدائي . فلاغرو أنْ يتراكم في بعضِ المفرداتِ أشكالٌ صوتيَّة عسيرةُ المنال ، أو مُتعذِّرةٌ على الأداء ، أو ثَقيلةٌ في معايير الميزان . وهنا يَتدخَّلُ مِشرط الجرّاح ، ليُزيلَ العُقد والحواجز والعثرات ، فيكونَ ممّا يتناولُه الحروف الصّامتةَ والصّائتةَ والحركات مُتفرِّقات أو مُجتَمِعات . وفي كثير من هذا ، كما سنرى ، نزعةٌ ظاهرةٌ للتخلُّص ممّا يُخالِفُ بعضَ مواضعاتِ النِّظام الصَّوتي في المقاطعِ المستثقلَةِ ،

وبعضَ مقاصِد التعبيرِ ، في أمن اللَّبس والحفاظ على الدَّلالة الإعرابيَّة .

فقولك : ظَلِلتُ ولَبُبتَ وسَحَحنَ ، وأحسَسْتُم وأمدَدْنَ وأغذَذْتُ، ويَعضَضْنَ وتَدعُعْنَ وتَدقُقْنَ ، واقررْنَ واحطُطْنَ واشمَمْنَ ، ترى فيه لتكرار الحرْف المضعَّف عُسْرًا في اللفظ ، ولاسيَّما حين يدخُلُ في تركيبِ العباراتِ ، ويقتضي أداءً سريعًا في الكلامِ . ولَمّا تعذَّر الإدغامُ ، لسكونِ الحرفِ الثّاني بناء ، لجأ بنو سُليم إلى إسقاطِ الحرف الأوَّل ، بعد نقلِ حركتهِ إلى ما قبله (٢٠) ، دلالةً عليه إن احتاج الأمرُ ذلك ، فاستعاضوا مقطعًا متوسِّطًا من اثنين .

ولهذا جاء عنهم : ظَلْتُ وأحَسْتم ويَدُقْنَ وقِرْنَ . وقد سَقَط في الأخير وأمثالِه مع الحرفِ المحذوف ، همزةُ الوصل أيضًا لتحرُّك ما بعدها ، فكان البترُ لصَوتين معًا . ولم تَبق هذه العملياتُ التجميليَّة حبيس القبيلة الرائدة ، وإنما تَخطَّتها باستحسان القبائل الأُخرى ، فصار الحجازيّون يستعملونها ، مع نقلِ الحركة دائمًا : ظِلْتُ ولُبْتَ ويَدُعْنَ وشَمْنَ ، في حين أنَّ بني تميم يلجؤون إلى النقل عند الحاجة .

والحالُ في نحو : تَتذكَّرُ وتَتنزَّلون وتتجمَّلين ، وتَتنازعونَ وتَتغابى وتَتباهَينَ ، وتَتزخرفان وتَتزلزلون وتَتقلقلينَ ، شبيهة جدًّا بما مضى من التّكرار العصيّ على الإدغام ، إذْ يَتعذَّر تسكينُ التاء الأولى في مَطلَع المفردات ، لأنَّ المضارعَ يرفُضُ همزةَ الوصل . ولهذا استغنى العربيُّ أحيانًا عن الثّانية مع حركتِها في أَصحِّ المذهبين ، فكان حَذفٌ لمقطَعٍ مُؤَلَّفٍ من صَوتين ، لتيسير النُّطق وتخفيفِ العلاج : تَذكَّرُ وتَنازعونَ وتَقلقلِينَ .

وقريبٌ من هذا البتر ما سُمِع ، في : استَخَذَ ونَسْطِيعُ ، ومصدريهما وما يُشتَقُّ منهما أيضًا ، حين حُذِفَت التّاء السّاكنَةُ من الأول ، والمتحرِّكة من الثاني إذ الأَصل : استتَخَذَ ويَستَتخِذُ ، واستَطاعَ ونَستَطيعُ ، واستِتخاذ واستِطاعة ، ومُستَتخذ ومُستَطيع . وفيه ما ترى من ثِقَلِ توالي التّاءين ، أو التاء والطاء .

والهاءان تَلتقيان فيهما ثِقَل ، لتردُّدِ الصَّوت بالنبر الانفجاري في أقصى الحَلق ، ولاسيّما فيما يكثُر استعمالُه من الكلام ، كالسَّنَة والشَّفَة والعِضَة . وأصل هذه الكلمات « سَنَهة وشَفَهة وعِضَهة » ، في بعض اللهجات (٢١) ، فإذا وُقِف على كُلٍّ منها في الكلام صار في الطَّرَف هاءٌ ساكنةٌ أيضًا . وقد تَخفَّف العربيُّ من ذلك ، بحذف الهاء الأصليَّة مع حركتها ، فأسقط مَقطعًا قصيرًا كان بعد مِثلين له . وفي هذا اقتصادٌ صوتيٌّ ظاهِرٌ .

وقد تكونُ المفرداتُ قليلةَ الوُرود والاستعمال ، ثم تَدخُل حيِّزًا اجتماعيًّا ، تكتَسِب فيه الرّواج . وهنا تتناولُها الألسُن بالصقل والتخفيف ، ليَسهُلَ تداوُلُها على الناس . فقد جاء عن العرب مَثَلٌ مشهور ، قولُهم مبالغةً في الاستغناء (٢٢) : هو « أغنى عن ذلك من التُّفَهْ ، عن الرُّفَهْ » . والأصلُ في المُسجَّعتَين : تُفَهةٌ ورُفَهةٌ ، فحُذِفت الهاءُ لالتقائها بمثلِها في الوقف . ومن ثَمّ استُعمِلت الكلمتان بالحذف ، خارجَ المَثَل أيضًا . وكذلك قول عمرَ بنِ الخطّاب : « لِيَنكِح الرجلُ لُمَتَه من النساء ، ولتَنكح المرأةُ لُمَتَها من الرِّجال » (٢٣) ، أي : التِّربَ المماثل في السّن . والأصل في « لُمة » هو « لُؤْمة » ، فحُذِفَت الهمزةُ تخفيفًا ، وكان القياسُ أن تُخفَّفَ بالإبدال واوًا .

وربما تطاول العربيُّ إلى السّاكن المدغَم أيضًا ، لتخفيفِ التَّصويت واقتصاد العلاج ، فإذا هو يتناول نحو : اتَّقى واتَّجهتُ واتَّخذوا ، ويَتَّقي ويَتَّجهان ويَتَّخِذون ، واتَّقِ واتَّجِها واتَّخِذوا ، ببَتر التّاء الأولى ، فتسقُط معها همزةُ الوصل إنْ وُجِدَت ، ليشمَل البتر مقطعًا متوسّطًا مُغلقًا : تَقى ويَتَقي وتَقِ (٢٤) . ومن الاستغناء عن المدغم أيضًا مثل : أُمسِية وأُغنِية وتَحِيَة ، لأنَّه كان بعد عملياتٍ تَجميليّة مُتعدِّدَة أيضًا على : أُمسِيَّة وأُغْنِيَّة وتحِيّ .

وإذا تعذَّر على المتكلِّم استبعادُ الساكنِ من الإدغام ، لِما يصيرُ إليه اللفظُ من تَثَقُّل مَمجوج ، اجترأ على المتحرِّك المدغَم فيه لإزاحتِه عن الطَّريق ،

فقال: سَيْدٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ ، وكَيْنُونة وصَيْرورة ودَيْمومة ، وتخلّى عن صوتين دفعة واحدة ، هما الحرفُ الصّامِتُ الياء وحركتُه . ذلك لأنّ أمثالَ هذه المفردات كان ، بعد عملياتٍ تجميليّة أيضًا، على : سَيِّدٌ وهَيِّنٌ، وكَيِّنونة وصَيِّرورة . وهو ثقيل جدًا ، كما ترى ، بالياء المكسورة بعد مقطع هابط .

ولعلّك واجدٌ شبيهًا بهذا ، من حيثُ حذفُ الحرفِ الصّامت الصِّرف ، حين ترى في الكلام أمثالَ : أُفْ وقَطْ ورُبَ ومُذ وحِرٌ وبَخْ وسَو (٢٥)، أو يستوقفك نحو : لعلْ وكأنْ وأنْ وإنْ ، مُخَفّفات من الأحرُف المشبّهة بالفعل . وخاصة حين تَتّصِل الثلاثُ الأخيرة ، بضميرِ المتكلّمِ أو ضميرِ المتكلّمين نحو : كأنّي وأنّي وإنّي ، وكأنّا وأنّا وإنّا .

وعندما يعترِضُ العربيَّ موقعان ، أحدُهما أثقلُ من الآخَر ، يختارُ الأخَفَّ لتيسير النُّطق والعلاج . فالمصدَرُ مثلاً للفعل : رقّى ، يلتقي في طَرَفه ياءان « تَرْقِيْيٌ » ، والمتكلّم هنا بين أمرين : الإدغام والحذف . ولما كان الأوّلُ يُؤدّي إلى ثِقَلٍ في اللّفظ أُوثر الثّاني ، بحَذف الياءِ السّاكنةِ مع تعويضِ تاءٍ في الطَّرَف ، تُساعِدُ في التّخفيفِ : تَرقِية . ولأنّ الهمزةَ هنا أثقلُ ، وقد تُبدلُ ياءً في مثل : تَبريء ، مصدر : بَرّأ ، كان الحذفُ للياء والتّعويض أيضًا : تبرِئة .

ثم إنّ الأسماءَ الأعلامَ كثيرًا ما يكونُ بعدها الوصف ، بما يُعيِّن اسمَ الآباء والأجداد أو الأمهات والجَدّات . وإذا كان الاسمُ منوّنًا، أي : في آخره نونٌ ساكنةٌ ، ثم وقع بعده لفظُ « ابن » ، التقى ساكنان وتَعذّر النُّطقُ بهما صريحين. والمتكلّم هنا بين حالين ، أي : بين تحريك السّاكن الأول بالكسر ، وهو ثقيلٌ في اللفظ لزيادة مقطع في طرف الاسم ، وبين إزالتِه أصلاً من السبيل ، لوصلِ الصِّفَة بالموصوف . وقد اختار الوجهَ الثّاني لأنّه أيسرُ على اللّسان وأقصَد . ومن هذا قولُنا : أنت محمدُ بنُ عليّ ، وقرأت شعر جميلِ ابنِ معمر، ورحم الله سعدَ بنَ معاذ .

ولما صادف العربيّ ما يُشبهُ ذلك من التّركيب ، مع قِلّته في الاستعمال ، أجرى فيه مِشرطَه أيضًا ، بالتّخلّي عن الحرفِ الصّامِتِ المعقّد للّفظ . وذلك أن يقعَ بعد نونِ التّوكيدِ الساكنة حرفٌ ساكنٌ آخر ، كقولك : لا تُغضِبَ الوالدين . فالحذفُ للنون عمليةُ تخفيفٍ ، كما جاء في قول الشاعر (٢٦) :

لا تُهِينَ الفَقِيرَ ، عَلَّكَ أنْ تَركَعَ ، يَومًا ، والدَّهرُ قد رَفَعَهْ

وإذا تَجرَّدَ من التَّعريفِ والإضافةِ نحو : الأدلِي والتّراقي والعوادي والدواهي ، والتّداني والتّرامي ، والنّادي والشّاري والمُعتلي والمُهتدي والمُصافي والمُجاري والمستدعي والمستلقي ، التقت الياءُ الساكنةُ بالتنوين فوجَب التخفيفُ بحذفِها ؛ لتكوينِ مَقطعٍ مُتوسِّط مُغلَق بدلاً من طويلٍ مُغلَق في غيرِ موقعِه المعهود : أدلٍ وتراقٍ وعوادٍ ودواهٍ ، وتدانٍ وترامٍ ، ونادٍ وشارٍ ومُعتلٍ ومُهتدٍ ومُصافٍ ومُجارٍ ومستدعٍ ومستلقٍ .

ولستَ تبعُد عن الحقيقة ، إذا نَقلتَ هذا التفسيرَ إلى السُّكون ، حين يدخُلُ حَيِّزَ بعضِ المضارعِ والأمرِ من الأفعالِ . فالمشهورُ في حالاتِ الجَزم أو البناء الشبيه به ، أنْ يُعبَّر عن القطع في الدّلالة بحذف الحركات : لم يفهمْ ، ولا تتجاهلْ ، واجتهدْ . وهو تخفيفٌ ببتر اللفظ ، للدّلالة على الجزم في المراد . وإذا نَقلتَ هذه الحالاتِ إلى ناقص الأفعال تَعذَّر التعبيرُ عن ذلك ، لأنّ حرفَ المدِّ ساكنٌ لا يُمكن أنْ يُلحقَ به سكونٌ . وإذْ ذاك يُحذَفُ المدُّ مع سُكونِه لأمن اللَّبس ، وللدّلالةِ على المعنى النَّحوي : لا تَنْسَ ولم يقضِ ولَمّا يَحْبُ ، واجرِ وادعُ وارقَ واستهدِ وارعوِ واستحِ .

وشبيهٌ بالجزم ما يكونُ في الوقف ، إذْ تُحذَفُ الحركاتُ للدلالة على قطعِ الكلام أداء : جبلْ ، صوابْ ، عاملْ ، مجاهدْ ، يتعلّمْ ، سألْ ، لأنه من المستثقل أنْ يليَ الحركةَ سكونٌ . وحينما يُوقَف على الكلماتِ التي في آخرها إدغام ، مثل : ضِدّ ومستقرّ وعليّ وعدوّ وضارّ ومختلّ ، ودقَّ وأحبَّ

واستمرّ ويجدُّ ويستقلّ ، يثقُل التَّعبيرُ بالمقطع الطويل العنقودي عن السكونِ مع الحرفين الأخيرين المتماثلين ، فيلجأ العربيُّ غالبًا إلى حذفِ الثّاني منهما ، لإزالةِ الثّقَلِ وتكوينِ مَقطَع أيسَر : ضدْ ، مستقرْ ، عليْ ، عدوْ ، ضارْ ، مختلْ ، دقْ ، أحبْ ، استمرْ ، يجدْ ، يستقلْ .

وعكسُ هذا أنْ يتوالى متحركاتٌ ، يثقُل تناوُلُها في الكلام صريحةً خالصةً ، كأَنْ يتَّصِلَ بالفعل الماضِي ذي الحركاتِ الثّلاث ضميرُ رفع مُتَحرِّكٌ ، ويصيرا معًا كالكلمة الواحدة ، فيما هو كثيرُ التّردُّد بالكلام . ولذلك تُحذَفُ الحركةُ الثالثةُ تخفيفًا على اللّسان : أخذْتُ وحضرْتَ وعلمْتِ وصدقْتما ونجحْنا وفهمْتم وشربْنَ . وبذا يتحقق نزعُ مقطع وقصدٌ معنوي أيضًا ، أي: نَبرُ المقطَعِ المتوسّط الجديد ، دلالةً على أنّ الضميرَ المتَّصِل هو عمدةٌ لا فضلة .

وكثيرًا ما يَستثقِل العربيّ الحركتين المتماثلتين المتواليتين ، لأنّ كلًّا منهما ثقيلةٌ على حدة ، كالضّمتين والكسرتين في موقعين متجاورين ، من الكلمةِ الواحدةِ . فالمفرداتُ التي على مثال : أُذُن وعُنُق ورُسُل ، وخُطُوات وفِقِرات ، وإِبِل وإِبِد وبِلِز ، يَكثرُ تسكينُ أواسطِها بحَذفِ الضَّمَّةِ أو الكسرةِ ، كما جاء عن بني تميم وآخرين (٢٧) . و قد هيأ لها هذا الرخيم توضُّع النّبر في المقطعِ المتقدِّم على ذي الحَذف ، ليتلقَّف الحركة المتأزّمة ، ويذهبَ بمقطعٍ كاملٍ .

بل ربَّما استثقلوا الحركاتِ الثلاثَ وهي غيرُ متماثلة . إلا أنّ تواليَها يقتضي جُهدًا عَضليًا في مواصلة الكلامِ ، ولاسيّما الحركتان الأخيرتان لما قدْ يكونُ فيهما من التّنافرِ . فكانَ أنْ حذفوا المتوسِّطَةَ أحيانًا بمساعدةِ النّبر أيضًا ، لإزالةِ ما هو مُعَرقِلٌ مرغوب عنه . وهذا تراه في سُكونِ الأسماءِ : كَتْفٌ ونَمْرٌ وفَطْنٌ وعَسْرٌ ، والأفعال : عَلْمَ وحَسْنَ وفُصْدَ ، ويَلْدُ ويَصْفُ وتَنطَلْقُ ونَرتَقْبُ ، وكلٌّ منها مكسورٌ في الأصل أو مضموم . ثم انتقل هذا التَّخفيفُ إلى ما يُشبِهُ الكلمة الواحدةَ من التركيبِ ، كقولهم : وهْوَ، فهْيَ ، لَهْوَ ،

فلْيَغضبْ ولْيَسخطْ»(٢٨).

ولابد من الإشارةِ إلى أن الحَذفَ للتَّخفيفِ يَتوضَّحُ أحيانًا ، فيما كَثُر تداولُه من الكلام ، لإزالةِ الأَصواتِ التي قد تُسَبِّبُ التَّعثُّر أوالعَرقَلة . على أنَّ العربيَّ قد حَذَف أحرُفًا صامتةً أيضًا من بعض الأسماء ، وإنْ لم يَكُنْ فيها تَسبُّب لشيء من ذلك ، كإزالة الهمزة العسيرة النُّطق ، من : لفظ الجلالة « الله » والناس ، وأسماء التفضيل : خيرٌ وشرٌّ وحبٌّ ، والأفعال : جا وسا وشا ، وخُذْ وكُلْ ومُرْ وتِ ، حيثُ سقطت من الأخيراتِ همزةُ الوصل أيضًا مع همزة الفعل . ولِثقَل أداءِ الهمزة بعد سُكون ، حُذِفت بعد نَقلِ حركتِها إلى ما قبلها ، في نحو : يَرَى ومَسَلة ومَرَة ومَلَك .

وكذلك تَجِدُ المفردات : أب وأخ وحَم وهَن ، ويدٌ ودَمٌ وغَدٌ ، وكُرةٌ وثُبَةٌ وسِنَة ورِئَة وجِهَة ورِئةٌ ومائة ، واسمٌ وابنٌ ، قد كَثُرَ تردُّدُها في كلام العرب ، فسقَط منها حرْف العِلّة الصامتِ ، واوًا أو ياء ، وعُوِّض منه في بعضِها تاء في آخره ، أو همزةُ وصل في أوله . ذلك لأنَّ الأصلَ فيها : أبَوٌ ويَدْيٌ وغَدْوٌ ومِئْيٌ وبَنَوٌ ، وهو ممّا يقتضي إعلالاً بالقلب في بعضه ، والأداءَ الثقيلَ على الأصل في بعض .

وأخيرًا في عرض أنماط البتر ، نقف معك عند الترخيم . وهو في اللغة يعني التَّسهيل والتَّليين ، ثم صار مُصطلحًا لحذف بعضِ الأحرف والحركات ، من الكلمة الرائجة الاستخدام للتَّخفيف ، وكَثُر وتشعَّب في وسائلِ التَّعبيرِ ، حتى تَعذَّر حَصرُه . وها نحن أولاء ، نُوردُ بَعض صُورِه للدَّلالة على شَيء من المقاصِد اللفظيَّة أو المعنويَّة لاختصار الأصوات .

فالنداء للقريب يُستحْسن فيه الإيجاز ، ولا غروَ أَنْ يُحذف من لفظ المنادَى أو ما يَتّصل به ما لا يُخِلُّ بالمراد : فاطمَ ، بُثَينَ ، مالِ ، صاحِ ، رَبِّ ، أبتَ ، بُنَيَّ ، أُمِّ . فالإنشاء لما فيه من الطلب العاجل يقتضي الإيجاز والسُّرعة . ثم

جاز حذفُ ياء المتكلِّم ، في غيرِ ذلك ، إذا كان قبلها ما يدُلُّ على ذلك : اتّقُونِ ، ارهبُونِ ، اعبدُونِ ، أطيعُونِ . وما وردَ من مثلِ هذا بصيغةٍ إخباريَّة ، فهو يَتضمَّنُ معنى الإنشاءِ كالإلزام والدُّعاءِ والتَّمنّي .

ومن ثَمَّ وَجَب حذفُ ألفِ « ما » الاستفهامية ، حين تكونُ مضافةً إلى حرفِ جَرٍّ أو اسم ، إذِ المتضايفان كالكلمة الواحدة : لِمَ وعَلامَ وإلامَ وحتّامَ وعَمَّ ، وبُغيةَ مَ وإصلاحَ مَ ؟ ولَمّا ثَقل « على الماء ، وبنو العنبر ، وبنو الحارث » ، في الأداء وتعذر فيه الإدغام ، حُذفت منه عدة أحرف وحركات : عَلْماءِ وبَلْعَنبَرِ وبَلْحارثِ .

والتَّلطيف أو التحبُّب للمصغَّر يُناسبه التعبيرُ بما هو أخصَرُ ما يمكن . وعلى هذا كان : زُهَير ودُرَيد وخُطَيل وحُمَيد وسُوَيد ، تصغيرًا للأسماء : أزهَر وأدرَد وأخطَل وأحمَد وأسوَد . ثم رُخِّم الاسم المضاف « عبد الرحمن » أو « عبد الرحيم » ، فقيل : عَبْوَيهِ . ورُخِّم الجمع أيضًا ، فجاء نحو أحناف وأنصار وأحباش و أتراك وأكراد وأقباط وأشراف ، جمعًا مفرده حنفيّ ونصير وحبشيّ وتركي وكردي وقبطي وشريف .

والجمع يُعبَّر فيه بالكلمة الواحدة ، عن المفردات التي لا تُحصى . فإذا اعترض سبيله تعذّر أو ثِقَل رُخِّم اللفظ بإسقاط ما يُثيرُ الإشكال ، كالجموع : عَناكب وعَنادل وطَيالس وطَلاسم وأخاطب وقَلانس وفَرازد ومَغانط وأباطرة وفَلاسفة ورَيّات وثُريّات ، ومفرداتها : عنكبوت وعندليب وطيلسان وطِلَّسم وأُخطُبان وقَلَنسُوة وفرزدق وإمبراطور وفيلسوف ورَيّا وثُريّا . وكذلك شأنُ التَّصغير لهذه الكلمات ، يَدخُله تثاقُل بالياءات والكسر ، فيُخفَّفُ بالترخيم .

والنِّسبة بإضافة ياءين ، آخر الاسم المطوَّل بالتركيب ، تَزيد المفرداتِ ثقلاً على ثِقَلِها ، فكان الترخيمُ بحذفِ بعضِ ذلك للتَّرخيم . فقولُك : تأبّطيّ وفَتْحيّ ، وبكريّ وكُلثوميّ ، وعباسيّ وزُبيريّ ، ومَنافيّ وشمسيّ ، وقاليّ

وأفغانيّ وطبريّ ، هو منسوب إلى : تأبّط شرًّا ، وفتحَ الله ، وأبي بكر ، وأُمّ كلثوم ، وابنِ عبّاس ، وابنِ الزّبَير ، وعبد مَناف وعبدِ شَمس ، وقالي قلا وأفغانستان وطبرستان .

ومن ترخيمِ المفردِ أيضًا تَشذيبُ ما يكثُر تردُّدُه ، بأقصى ما يُمكِنُ من الاختصارِ . فالمعروفُ أنّ مصادر : أطاعَ وأغارَ وأعادَ وأعارَ وأطاقَ وأجابَ وأدارَ ، هي : إطاعة وإغارة وإعادة وإعارة وإطاقة وإجابة وإدارة . وذلك بعد عدة تَصرُّفات ، كان فيها ألوانٌ من التّخفيف ، بالنّقل والقلب والحذف والتّعَوُّض . وكأنّ العربيّ لم يُغْنِه كُلُّ ذلك فيها ، لأنها كثيرًا ما تَرِدُ في كلامِه اليومي السّريع ، فلَجأ إلى تَشذيبٍ أبعدَ ، وحذف (٢٩) منها الهمَزات التي هي بنبرها أعسرُ الأصواتِ : طاعة وغارة وعادة وعارة وطاقة وجابة ودارة .

ثم تناولَ بعضَ الأفعال الكثيرةِ الاستعمال أيضًا ، بالتّشذيب ترخيمًا وتيسيرًا لِلّفظ ، فجاء عنه في العبارات : لم يكنْ ، ولم أُبالِ ، ولا أدري ، ولا يألُو ، حذفُ النُّون من الأُولى ، وحذفُ الأَلِف والكسرة من الثانية ، وحذفُ الياءِ من الثالثة ، وحذفُ الواوِ من الرّابعة ، إذْ قال : لم يَكُ ، ولم أُبلْ ، ولا أدرِ ، ولا يألُ .

فكأَنّ النّبْر ههنا ساهَم في تِلك التّشذِيبات ، كما ذكرنا في الفصل الأول من الباب الأول ، لأنه توضّع في الياء والهمزة ، و « أد » و « يأ » ، فتلقّف المدَّ وما أشبهه . ولذلك رُخّم ضمير الغائب ، فحُذف منه المدّ واوًا أو ياء ، حين يكونُ قبله ساكنٌ ، أمثال : مِنهُ وفيهِ ورضاهُ وندعوهُ ويهديهِ . فقد كان لتلك الهاءات مدٌّ ، يظهر في الكلامِ بعد غير السواكنِ ، وقبل غيرِ الوقف . ولكنّ تَوضُّعَ النبر ، في « مِنْ » و « في » و « ضا » و « عو » و « دي » ، هيّأ اللفظ للبتر والترخيم .

٢- الإضعاف

والمراد به توهين شِدَّة الصَّوت وتخفيضها ، ليتيسَّرَ لِلَّفظ أداؤُه مع احتفاظِ المعنى بدلالتِه . فكثيرًا ما يُكره حذفُ الصَّوت ، لما يحمِلُه من دلالاتٍ لغويَّةٍ أو صرفيَّة أو إعرابيَّة ، ويكون في تحقيقِه شيءٌ من الثِّقل أو العُسر ، فيتناوله اللسانُ العربيّ بالصَّقل والترقيق ، حِفاظًا على حقُوق الشَّكلِ والمضمون .

فأنت معي في أنَّ اللفظ الصَّريح ، لنظائر « هَمْمٌ وجِدْدٌ وقُرْرٌ وعَلْلامٌ وزُهْهادٌ ، وعَجْجَلَ ويُقطْطِعُ ونَظْظِفْ » ، ثقيلٌ جدًّا على اللسان والآذان ، إذا أُريد استخدامُه في الكلام . وهنا يَقبح بالعربي أَنْ يُسقط أحدَ المثلين ، وفيهما نُزوع إلى الاندِماج لهذا التَّماثُل ، فيكون التَّوسُّط بين التَّصريح والبتر ، بتَوهينِ الحرفِ الأوَّلِ ووصله بالثَّاني ، ليكونا كالحرفِ الواحدِ المديد . وذلك بإزالةِ اللَّحظة الزَّمنِيَّة ، التي يَتطلَّبُها تحقيقُ الحَرفِ السَّاكنِ ، فيندمج فيما بعده مُتخلِّيًا عن كثيرٍ من قيمتِه الصَّوتِيَّة : هَمٌّ وجِدٌّ وقُرٌّ وعَلاّمٌ وزُهّادٌ ، وعَجَّلَ ويُقطِّعُ ونَظِّفْ .

وقد يكونُ بين المتماثلين حاجزٌ صوتي كالحَرَكةِ ، فيجبُ إسقاطُ ذلك الحاجزِ ليتهيَّأ الاندماجُ . وهذا تَجدهُ في مثيل : رَقَّ وظَلَّ ولَبَّ ، وتَحابَّ ويَتصافُّ ، وافترَّ ويَشتدُّ ، وعَفٌّ وطَبٌّ ، وتسأليِنّي وتأمرونّي ويَدفعونّي وتَلقيانّي . وههنا يتدخَّلُ مِشرطُ الجرَّاح بلُطفٍ ، لنزع الصَّوت المانع من الوصل ، وتحقيق التَّوهين بالإدغام . وبذلك يزول مقطعٌ قصيرٌ، ليكوِّن مع ما قبله مَقطعًا أطولَ ، بسُقوط الفتحةِ من الأول والرّابع والخامِس والسّادس والحادي عشر والثّاني عشر ، والكسرة من الثّاني والسّابع والثّامن والتّاسع والثّالث عشر ، والضّمة من الثّالث .

وربما كان في إزالة الصَّوت الحاجز تثقيل ، لأنه يُولِّد التقاء ساكنين في وسَط المفردات ، يتعذر لفظُه ، كما هي الحال في نظير : يَقِلُّ ويَشَمُّ ويَبُثُّ ،

ومَرَدٌّ ومَظِنّةٌ وأخَفُّ وأشُدُّ ، إذْ كان السّابقُ للمتماثلين ساكنًا ، وأوّلُهما ذا حركةٍ مانعة من الاتصال . وإذ ذاك فلابدّ أنْ يكونَ تدخُّل المِشرط أكثر لطافة ودقّةً ، ليُيسِّرَ انزلاقَ المقطع المتوسّط قُدُمًا والحركة تَراجُعًا ، بنَقلها إلى السّاكِنِ المذكورِ ، ويقيم التّواصُل والاندماجَ بين الحميمين .

وأَعقَدُ من هذا كُلِّه أنْ يَتعذَّرَ الإدغامُ بعد انزلاقِ الحركةِ المذكورة ، فيحتاج الأمرُ إلى ترميم بزيادةِ صوتٍ يُقحَمُ في ثاني المتماثلين ، للمساعدة على ذلك ، كما في نحوِ : أقِلِّ واستعِدِّ واطمئنِّ ، ولا تَرُدُّ ، ولم يَشِذِّ ، ولَمّا يَوَدِّ . فقد أوقعت الحاجة إلى الإضعاف في مأزق صَوتي قاهرٍ ، يَمنَعُ تواصُلَ الحميمين ، ويُضيف إلى الثّقلِ الأصلي تَثقيلاً يتعذّر به اللفظُ ، لسُكونِ الأوّل بالانزياح ، وسكون الثّاني بالجزم أو البناء . وعلى هذا فلا مفرَّ من تَحرُّك الثّاني بما يُيسِّرُ التَّخفيفَ المنشودَ . وهو يَحتَمِلُ حركتين أو ثلاثًا ، بحَسَب ما انزلَقَ من الأصوات ، وإنْ كان الفتحُ هو الأشهرَ في الاستعمال .

وأشدُّ من هذا تعقيدًا وجراحةً تجميليّة أنّه قدْ يَتولّد ، مِن انزلاق الحركةِ المانعةِ للإدغام ، ما يُوجِبُ الحذفَ مع الزّيادةِ . فمثل قولك آمرًا : برَّ وجدَّ وغُضَّ ، أصله : ابْرَرْ واجْدِدْ واغْضُضْ . وعندما تُريد إزالةَ الثّقل في تكرار لفظِ المضعَّف ، وإقامةَ التّواصُل بين المتماثلين ، فتنقل الحركةَ مِن أوّلِهما إلى ما قبله ، وتُحرِّكُ الثاني ليتقبّلَ الاندماج ، تجدُ نفسَك في مَطلعِ صَوتي غيرِ مُمكن ، لتحرُّكِ ما بعد همزةِ الوصل ، وإذًا يتدخّلَ المِشرط ثانيةً لينزع هذه الهمزةَ ، ويُزيل التّعذُّر العلاجي في التّصويت بشكلٍ أظهرَ وأشَدَّ .

ثم إنك لَواجدٌ ، في كُلِّ ما مَضى من الإدغام والتّواصُلِ ، تَخفيضًا للجُهدِ اللّساني ، بإزالةِ المراوحة في حَيِّزٍ صَوتي واحدٍ ، ولونًا من الإضعاف والتّوهين لأوّل المتماثلين . فهو لايستطيعُ الاندماجَ إلا بعد فَقده ، لبعضِ قيمتِه الصوتيّة الأصليّة . وقد كان للنّبر الصّرفي نشاطٌ ظاهرٌ في ذلك ، حيثُ

ساهم في التَّسكِين والنقل والحذف والزيادة ، لتكوين مقاطعَ منبورةٍ جديدةٍ ، تسيطر على السّاحة اللفظية .

غير أنّ ثمة أنماطًا من الاقتضاب للأصوات ، بعيدةً عن حياض الإدغام ، يُمارسها العربيّ لتأمين الاقتصاد العلاجي . فمن ذلك ترقيقُ الحرف ، أي : إنحافُ صوته وإنحالُه (٣٠) . وغالبًا ما يكون في الرّاء ، لأنها تَفقِدُ كثيرًا من صداها في الفَم ، وتبدو ضعيفةً نحيلة ، إذا كانت مكسورةً ، مثال : رِمال وبرِيد ومَرِح وشَرِبَ ، أو ساكنة أو مفتوحة ، لا يليها حرفُ استعلاء وقبلها كسر أو ياء ساكنة ، نحو : سِرْب وفِرْدوس وإرسال ومِرْباع ، وسمِيرْ وخَيرْ ومستنِيرْ ويستعِيرْ ، وبِرَك ومستكثِرة وجِيرة ومِيراث . وكذلك الحالُ حين تقعُ بعد كسرةٍ وبينهما حرفٌ ساكن ، مثل : سِحْرْ وحِبْرْ .

فالكسر والياء يقتضيان رفعَ رأسِ اللسان إلى الحنك الأعلى ، والرّاء تتطلبُ تردّد اللسان في تلك المنطقة كالحرفين ، وفي ذلك عُسر ومَشقّة ، أُزيلت حدّتُهما بتقليصِ صوتِ الرّاء . ولهذا فإنّه إذا وقع ، قبلها أو بعدها في بعض المواطن ، حرفُ استعلاءٍ امتنع الترقيق ، لما يقتضيه هذا الحرفُ من غِلظٍ وارتفاع للّسان إلى الحنك أيضًا ، يُساهم في تحقيق لفظِ الرّاء .

وأشهرُ من هذا و أوضح ما عُرِف بإخفاء النُّون الساكنةِ ، وهو النُّطْقُ بصوتها بين الإظهار والإدغام ، مع الغُنّة خاليًا من التشديد (٣١) . وذلك بإسكات ذبذبات الوتَرين ، لتصيرَ النُّون المجهورةُ مهموسةً . وذلك ما تكونُ فيه ضعيفةً خفيفةً ، قبل ١٥ حرفًا من حروف الفَم . ومنها الكافُ : منكسر ، والسّين: إنسان ، والزّاي : أنزلَ ، والفاء : يُنفقُ ، والشّين : يَنشأ ، والتّاء : أنتم ، والدّال : عَندم ، والثّاء : مَنثور ، والجيم : ينجو .

فالنُّون مخرجُها بين طرفِ اللسان ولِثَة الثّنايا العليا ، ومجاورتُها هذه تنحرفُ بها إلى جوانبَ مِن مخارج تلك الحروفِ المذكورةِ ، فيتعذّرُ على

المتكلِّم تحقيقُ الصَّوت الكامل للنّون ، ويُضطَرُّ أنْ يُخرجَها من الخيشوم ، مع شيء من المدّ الصّوتي بالغُنّة . وكُلَّما قَرُبَ مخرجُ الحرف من مخرَجِ النُّون هذه ، كان الإخفاءُ أكبرَ . ولو تكلَّف مُتكلِّفٌ أَنْ يُخرجَها من الفَمِ ، مع هذه الحروف ، لاحتاج إلى جُهْدٍ وعُسر (٣٢) .

وإمالةُ الألف لدى غير الحجازيّين ضربٌ من الإضعاف ، لأنّها توهينٌ لانفراج الفَم في التَّصويت ، وانحرافٌ به ليكونَ بين الألف والياء . وإنّما يقعُ ذلك ، إذا كان قبل الألفِ أو بعدَها كسرةٌ أو ياء أو إمالة ، ليصير في اللفظ تَناسُبٌ بين الألف وما حولها (٣٣) . وأمثلتها : كِتِاب وجالِس وبَيِان ومَكايِد وسَواعِد ومِعزانِا وجَلاّهِا ، حيث تُلفظ كلُّ الألفات ممالةً نحو الياء ، في درجات ثلاث ذكرناها من قبل ، فتفقد قليلاً من انفراجها أو كثيرًا ، حتى لتكاد تصير ياء ليِّنة (٣٤) .

وإنما لجأت تلك القبائلُ إلى الإمالة ، لأنّ الانتقالَ بين تلك الأصواتِ والألف فيه شِدَّةٌ ، كمَن يتصعَّد في زاوية حادَّة ، من طرف أحدِ أضلاعها إلى الرّأس ، ثم يهبط إلى طَرَف الضِّلَع الآخر ، كُلُّ هذا بخطوتين متَّصلتين . ولتخفيفِ هذه المشقَّة في إخراج الكلام ، ينعطِفُ التَّصويتُ بإمالةٍ بين الألفِ والياءِ ، فيصير كالسّير في خطٍّ مُنحَنٍ مُحدَّب لطيف ، بدلاً من التقلُّب العنيف . وسيتحرَّر الأداءُ من هذا الانعطاف ، إذا كان حرفُ استعلاء أو راءٌ مفتوحة في موقعٍ معيَّن من الكلمة ، لأنَّ كلًّا منهما يقتضي ردَّ الألف إلى موقعِها الأصلي في الارتفاع والانفتاح .

وشبيهٌ بهذا ما يكونُ من إمالةِ الفتحة إلى الكسرة ، قبل تاءِ التَّأنيث في الوقفِ على نحو : رحمِهْ وجملِهْ وشربِهْ وبلدِهْ ومهنِهْ ونبتِهْ ومدرسِهْ واستعانِهْ وتربيِهْ . فالهاءُ في الوقف يثقُل لفظُها بالسكون ، وتكادُ تَشتَبهُ بعد الفتحة بالألف (٣٥) . فتحقيق لفظها إذْ ذاك يقتضي جُهدًا علاجيًّا ، يُهوِّن حدَّته

إضعافُ الفتحة والجنوحُ بها نحو الكسرة . فإذا كانت الفتحة على راءٍ، أو حرفِ استعلاء أو عينٍ أو حاءٍ ،تعثّرت الإمالةُ و وجب تحقيقُ الفتحة ، لما تَتطلّبُه تلك الأحرف من الانفتاح والارتفاع .

وعندي أنَّ الوقف على حرفٍ صامتٍ ، قبله ضمةٌ أو كسرةٌ ، جديرٌ بالملاحظة والدَّرْس ، لِما يَحمِله من إضعافٍ في هذا المجال . فأمثالُ : ندخُلْ ، يعبُدْ ، اخرُجْ ، اكتُبْ ، عُدْ ، دُمْ ، لا تقُلْ ، نصحتُهْ ، رأيُهْ ، منهُمْ ، عنكُمْ ، نجلِسْ ، ترجِعْ ، أكمِلْ ، استقبِلْ ، لم يَسِرْ ، مغرِبْ ، مولِدْ ، بلسانِهْ ، لبيتِهْ ، فيهِمْ ، عليهِمْ ، إذا أردْت أنْ تقف عليه تحسَّسْت ضَعف الضمة والكسرة ، عن التحقُّق بدِقَّة ووفاء ، إذْ تفقدان الشّدّةَ والوضوحَ ، فتصير الضمةُ مشوبةً بالكسرة (٣٦) ، والكسرةُ مشوبةً بالفتحة عكس الإمالة .

والحقُّ أنه مهما حاول المتكلّم أنْ يُعطي كلًّا منهما حقَّها الصّوتي صادف عُسرًا علاجيًا ظاهرًا . والسرُّ في ذلك أنَّ الضمَّةَ أو الكسرةَ ، حين يُجاورُها الوقفُ بالسُّكونِ ، أي : قطع التَّصويت ، تصطدِمُ به قبل أَنْ تأخذَ مداها الكامل ، فيتعذَّر عليها استيفاؤُه ، وتَميل إلى الانحراف والتوجُّه بما يُناسب هذه الصَّدمة القاطعةَ . أمّا الفتحةُ ، في مثل هذه المواقع : يسمَعْ ، اشرَبْ ، مستعمَلْ ، فإنها لا تتأثّر بالوقف ، لأنّها تُوافق السّكون بعدها ، وهي أخته كما يقول جمهورُ النحاة .

وقد عاصرْنا خُطباء وأئمةً من العلماء ، كانوا يُجهدون أنفسهم ، لتقريب هاتين الكسرة والضّمة من التَّصويت الوافي . وذلك بتضعيفٍ لطيفٍ للحرف الصّامت المتلبّس بالوقف ، أو مدٍّ لطيفٍ أيضًا للحركة لتتقرّبَ من الياء أو الواو . فبعضُهم يقرءون أمثالَ « ما أعبُدْ » و « عَبَدتُمْ » و « دِينُكُمْ » و « أنفُسَهُمْ » و « عليهِمْ » و « الآخِرْ » و « مِن مِثلِهْ » و « بحَمدِكْ » ، بنَبر قوي للمقطَع الأخير ، ويكادُ يكونُ فيه تضعيفُ الحرف الموقوفِ عليه ، لتَخرُجَ الضمةُ والكسرةُ

قريبتين من الصِّحة والسَّلامة . وآخرون يُؤدُّون لهذه الغاية مثل « ابن عبّاسٍ » و « مررتُم » و « المساجِد » ، بمدّة خفيفة قبل التنوين والميم والدّال ، تُساعد في إتمام الضَّمّة والكسرة . وقد يُلحقون أحرف القلقلة كسرة مَرُومة ثم همزة خفيّة .

وفي تلك النّماذج من التَّرقيق للرّاء ، والنّون والألف والحركات ، ضربٌ من الإضعاف والإنحال للصّوت ، مع المحافظةِ على بعضِ شخصيَّته في الأداء ، فإذا هو بينُ بينٍ : ليس بالمتحقّق كاملاً ، ولا بالمفقود تَمامًا . وللهمزة صورةٌ صوتيةٌ شبيهة بهذا التَّوسُّطِ ، تَفقِدُ فيه جزءًا ظاهرًا من حِدّتها ، لتكونَ بينَ بينٍ أيضًا ، أي : بين لفظها الأصلي ولفظِ حرفٍ آخرَ في الأداء .

فهي حين تقع بعد ألف ، أو تكون بعد متحرّك مضمومة أو مكسورة ، أو مفتوحة بعد فتح [٣٧] ، فإن أهل الحجاز يخففونها استحسانًا ، فيؤدونها بينَ بينَ [٣٨] . فقولهم : لاءمَ وتَفاءَل ويَتثاءبُ وثأرَ وبَدأ واجترأ وقراءةٌ وماءٌ وابتداءٌ ، تُلطَّف فيه الهمزة ، لتكون بين صوتها الأصلي وبين صوت الهاء [٣٩] . ونحو : سُئلَ ويَئِسَ ومُلِئَ ويَئِلُ ويُلائمُ ويُرائي ويُبادِئ ويَستهزِئ وعائدٌ ورئيسٌ ، تصير فيه بين الهمزة والياء . ومثل : لَؤُمَ وأؤُمُّ ويَهدأُ ويَجرُؤُ ويُفاجأُ وسؤولٌ وتفاؤلٌ ورُؤوسٌ ، تُلفظ فيه بين الهمزة والواو .

وقد يكونُ في الإضعاف جَور على الصَّوت ، مع الحِفاظ على طبيعتِه ، كالاختلاس والرَّوم . أمّا الأولُ فيتوضَّعُ في الوسَط من التَّركيب ، حيثُ يذهبُ المتكلِّم بثُلث الحركة [٤٠] . وعلى هذا ما جاء عن بعضِ العرب ، من أنّهم يُسْرِعون اللفظ ، في مثل قولهم : يَضربُها ، وبمأمنِكَ ، يختلسون الضَّمة والكَسرة اختلاسًا [٤١] .

وذلك غالبًا ما يحصُل حين يتوالى حركتان أو أكثر ، وفي الأداء لونٌ من الثِّقل ، فيخفِّفون بعضَ صوتِ الثّانية ، لتيسير النطق [٤٢] . فقد رُوي عن

القُرّاء عامّة : ﴿ مالَكَ لا تأمَنُنا ﴾ [٤٣] بإضعاف الضَّمّة مع إظهار النونين. وكان أبو عمرِو بنُ العلاء يختلس في نحو : ﴿ إلى بارِئكم ﴾ و ﴿ يأمُرُكم ﴾ و﴿ أن يُحْيِيَ الْمَوتَى ﴾ ، بإضعاف كسرة الهمزة وضمَّةِ الرّاء وفتحةِ الياء ، حتى تَوهَّم بعضُ الرُّواة أنّه كان يُسكِّن مثل هذا [٤٤] .

وأما الرَّوم فهو أكثرُ إنهاكًا للحركة ، لأنه يُضعف صوتَها حتّى يذهَب بمعظمه [٤٥] . فعندما يقف العربيّ على أمثال : دخَلَ ، يسألُ ، لا ترضَ ، ارمِ ، العالمُ ، للقَدَمِ ، قد يجدُ حرجًا في التَّسكين للحرف الأخير ، لئلاً يغيبَ شيءٌ من المراد ، فيروم ثلث الفتحة أو الضّمة أو الكسرة ، تنبيهًا على ذلك ، ويُسقِط باقيَ صوتِها .

وأَبعدُ من هذا ، في الإضعاف والإنهاك ، ما يُعرَف بالإشمام . وهو الذّهاب بصوتِ الضَّمَّة كُلِّه ، مع الإشارة إليها بضَمِّ الشَّفتين [٤٦] . ويكثر ذلك في الوقف على نظائر : يساعدُ ، أتكلمُ ، يستقبلُ ، الغريبُ ، المشرقُ ، جبلٌ ، جمادٌ . وقد يرد في وسط الكلام ، كالذي رُوي في قول الرّاجز [٤٧] :

مَتَى أنامُ لا يُؤرِّقْني الكرِي لَيلاً ، ولا أسمَعُ أجراسَ الْمَطِي؟

بسكون القاف دون داعٍ للجزم . فليست هناك حركة البتّة ، ولو اعتدّت القاف متحركة لصار الوزن من الكامل ، لا من الرَّجز . قال سيبويه : « وقد سمعنا من العرب من يُشِمُّه الرفعَ ، كأنه يقول : متى أنام غيرَ مؤرَّق » ؟

وعندما تزول الضمّةُ لأسباب علاجية ، بحلول ما يُناسب السّياق الصّوتي ، ويتعذّر الجمعُ بين الأمرين معًا ، يعزُّ على بعض العرب غيابُ الأصل ، فيعمد إلى الإشمام أيضًا ، ليَحفظ له حضوره المعنوي . فقد جاء عن كثير من القُرّاء : ﴿ مالَكَ لا تأمَنّا ﴾ ؟ بإدغام نون الفعل في التي بعدها، مع الإشمام للعِيان بتصوير الضّمة ، دلالة على حال الفعل قبل الإدغام [٤٨] .

وإذا صُغْتَ الفعل الأجوف الماضي للمجهول، نظير: لامَ وصادَ وخافَ، قلت: لِيمَ وصِيدَ وخِيفَ. وبعض العرب يُشِمّ الحرفَ الأول منه ضمةً، دليلاً على أنّه مضموم في الأصل. وذلك بأن يَضمَّ شفتيه بلا لفظ للضَّمة، ثم ينطق بالفعل كما هو (٤٩). وكذلك يفعل في مثل: اقتادَ واختارَ، حين يبنيه للمجهول، فيُشِمّ التاء من: اختِيرَ واقتِيدَ، ضمة أيضًا، للدّلالة على الصّوت المفقود (٥٠). وإذا نقل حركة العين إلى الفاء في المجهول، من نحو: رِدَّ وجِرَّ ودِقَّ، أشمَّ الكسرةَ صورةَ الضّم أيضًا. فقد روَى سيبويه إشمامَ حاءِ «حِلَّ» ضَمَّةً في قول الفرزدق (٥١):

وما حِلَّ، مِن جَهلٍ، حُبى حُلَمائنا ... ولا قائلُ المَعروفِ فِينا، يُعَنَّفُ

والمضارعُ النّاقصُ، نحو: يدعو ويسمو ويدنو، إذا أسندته إلى المخاطبة قلت: تَدعِينَ وتَسمِينَ وتَدنِينَ، بحذف الواو وقَلب الضّمة كسرة لتَصِحّ ياء المخاطبة. وللدّلالة على سقوط الضّمة، وحلول الكسرة محلّها، يُشَمُّ الحرفُ قبلها بعضَ ما سقط بضَمّ الشفتين. وكذلك يكون حالُ فعل الأمر: ادعِي واسمِي وادنِي (٥٢).

وقد يصطنع العربي ما هو أبعد من هذا، في الإضعاف والإنهاك، ليصل إلى حد الإلغاء الكليّ للصوت والصورة معًا. ومن ذلك قول الراعي (٥٣):

تأبَى قُضاعةُ أن تَعرِفْ لَكُم نَسَبًا ... وابنا نِزارٍ، فأنتُم بَيضةُ البَلَدِ

إذْ سَكَّنَ الفعلَ المضارعَ المنصوب «تعرف»، لِثِقَل توالي الحركاتِ الأربع في اللفظ. وكذلك فَعَلَ الراجزُ (٥٤):

رُحتِ، وفي رِجلَيكِ ما فيهِما، ... وقد بَدا هَنْكِ، مِنَ المِئزَرِ

لأنه سكّن الفاعل المرفوع، تشبيهًا بما أوردناه قبلُ في الحذف، من تسكين أمثال: عَضْد وأُفْق وفَخْذ.

٣- النحت

هو ضربٌ من الاشتقاق يُسمَّى الكُبّارَ ، ويُراد به : صياغة كلمة من تركيب ، إسنادي أو إضافي أو عطفي أو وصفي ، بأَحرفٍ مختارة من مفرداته ، للدلالة على معناه المركب [٥٥]. وعلى هذا يكون في الصياغة إسقاط أصوات كثيرةٍ ، قد تَفضُل في عددها ما بقي من الأصل .

فقول الشاعر [٥٦] :

أقولُ لَها ، ودَمعُ العَينِ جارٍ : ألَم تَحزُنْكِ حَيعَلَةُ المُنادِي ؟

نَحَتَ فيه الحيعلةَ من [٥٧] : « قال المؤذّن : حيَّ على الصّلاة ، حيَّ على الفلاح » . ثم اشتَقّ العربُ من ذلك المصدر أفعالاً وأسماء ، تُناسب المعانيَ المقصودةَ . ومنها قولُ الآخر [٥٨] :

ألا رُبَّ طَيفٍ ، مِنكِ ، باتَ مُعانِقِي إلى أنْ دَعا داعِي الصَّباحِ ، فحَيعَلا

وهذا ، كما ترى ، نَحت من التّركيب الذي فيه ثلاثة إسنادات ، هي إسنادات القول والدّعوة إلى الصّلاة والدعوة إلى الفلاح ، لصياغة ما هو على وزن : فَعْلَلة ، أو ما يُلحق به . ومنه قول العرب [٥٩] : البأبأة والبسملة والجعفدة والحولقة والسبحلة والهيللة ، على غرار ما هو معروفٌ قبلُ ، من قولهم : هَلَّلَ وبَسملَ . ثم ولّد المُحدَثون : الحسبلة الحيهلة والدمْعزة والسّمعلة الطلْبقة والفذلكة والمشكنة .

فالبأبأة مثلاً منحوتة من « قول المفدّي : وا بِأبِي أنتَ » ! والجعفدة أيضًا من « قول المفدّي : جُعلتُ فِداك » . والحَوْقَلة من « قول العاجز : لا حولَ ولا قُوّة إلاّ بالله » . والطَّلْبقة من « قول الداعي : أطالَ الله بقاءكَ » . والسَّبحلة من « قول المتعجب : سبحانَ الله » ! والحيهلة من « قول المستعجل : حَيَّهَلا » . والسّمعلة من « قول المحيّي : السلام عليكم » . والمشكنة من «قولك : ما شاء

الله كان » ! وفي هذا نحت من إسنادين أو أكثر.

والنَّحت من المركب الإضافي قول العرب : تَيمَلٌ وعَبدَرٌ وعَبشَمٌ وعَبقَسٌ ومَرقَسٌ ، من الأسماء الأعلام : تَيمُ الله ، وعبدُ الدار ، وعبدُ شمس ، وعبدُ القيس ، وامرؤ القيس . والقصد من ذلك حَذفُ ما تيسَّر من الأصوات تخفيفًا للنسبة إلى تلك الأسماء ، فقالوا : تَيمَليّ وعَبدَريّ وعَبقَسيّ ومَرقَسيّ . ومن الإضافي أيضًا : شَقَحْطَبٌ وعَجَمْضَى وأيْشٍ ؟ فالأول يعني : الكَبش الذي له أربعة قرون . وهو منحوت من : شِقّ حَطَبٍ . والثّاني يراد به ضربٌ من التمر . وهو منحوتٌ مِنْ : عجَم ضاجم ، أي : عجم الوادي المعروف بهذا الاسم . والثّالث أصلُه : أيُّ شيءٍ ؟[٦٠] ثم صاغوا من بعض الألفاظ المنحوتة مصادر ، واشتقوا منها أفعالاً ، كقولهم : تَعَبْشَمَ الرّجل ، إذا تعلَّق بسببٍ من أسباب عبد شمس ، وتَعَبْقَسَ : إذا تعلَّق بعبد القيس .

أما النَّحتُ العطفي فمنه : قَلفَعٌ وصِلدِمٌ وضِبَطرٌ وصَهصَلِقٌ . وأصله : القلف والقفع ، والصَّلْد والضَّبْط ، والضَّبط والضَّبْر ، والصَّهْل والصلق . وقد يكون هذا أيضًا في الوصفي أي : المنسوب ، أمثال : شَفْعَنِتيّ وحَنْفَلِتيّ وأنْفَمِيّ وبَرْمائيّ وطَبَرْخَزِيّ . وهي منسوبةٌ إلى : الشّافعي والحنفي ، والحنفي والمعتزلي ، والأنف والفم ، والبرّ والماء ، وطَبَرِستان وخُوارِزْم[٦١] .

زيادةُ الأصوات

هذه سبيل للاقتصاد اللُّغوي في صياغةِ المفردِ ، تُعاكسُ كُلَّ ما ذكرناه من صُوَرِ الاستخفاف والتيسير ، لأنها تَعتمد إضافةَ أصواتٍ على الأصلِ ، لتأمينِ الجُهد الأدنى لِلَّفظ . وقد تعدَّدت الأنماط التي تَنسَلِكُ في هذا النِّظام ، وتسنَّى لنا أنْ نَجعلَها تحتَ العناوين الآتية :

١ – الفصل

هو إقحامُ صوتٍ أو أكثرَ ، بين المتنافرين أو المتماثلين أو المتجانسين ،

لإزالة ثِقل الأداءِ اللَّفظي ، فيما هو كلمةٌ واحدةٌ أو كالكلمة . فمِنَ التَّنافُرِ أنْ يلي حرفَ المدِّ همزةٌ أو سكونٌ . ذلك لأنّ المدّ - أعني الألف ، والواو والياء الساكنتين بعد حركة من جنسهما - هو حرفٌ ساكنٌ ، والهمزة حرفٌ انفجاريّ مُتهوِّع ، والانتقال من الأول إلى الثاني فيه عُسر ومشقّة ، فيُفصل بينهما بزيادة مدٍّ(٦٢) ، مقداره زمنُ حركتين ، أي : مقدارُ طول المدِّ الأصلي ، ليصير الأوّلُ كالحرفين المتّصلَين ، ويَتيسّر النُّطق بما هو عسيرٌ شاقٌّ. ومن هذا أمثال : ساءلَ ونائمٌ وتَفاؤلٌ ، وتُوءَدُ ويُوئسُ وهُدوءُهُ ، وسِيئتْ ويَجيئان وبَريئُون .

ومن ذلك أيضًا أنْ يقع بعد المدِّ ساكن ، فيكون في الاتصال تَنافُرٌ شبيهٌ بالتقاء الساكنين . ولذلك يُفصَل بين المتنافرين بزيادة مدٍّ أيضًا ، مقدارُه زمَنُ أربع حركاتٍ ، أي : مقدارُ طول حرفي مدّ أصليَّين ، فيتيسّرُ الانتقال إلى الساكن بعد . ترى هذا في اجتماع مدٍّ وسكونِ إدغام ، نظير : هامَّة وجادِّينَ وضالُّونَ ، أو مدّ وسكونِ وقف ، مثال : قَلمانْ ، فَرِحِينْ ، فَطِنُونْ .

ومن هذا القبيل ، في التّنافر ، أنْ تقع هاءُ الضّمير بعد ميمِ جمعِ الذّكور . فالأشهرُ في هذه الميم هو السُّكون ، والانتقالُ من ذلك إلى الضَّمير المذكور يَثقُل على اللسان ، فيَفصل بينهما العربيّ بحرفِ مدّ ، هو الواو ، ويقول : رأيتمُوه وسألتمُوها وسمعتمُوهما ولقيتمُوهم وأكرمتمُوهنّ . فإذا هو يأتي بلفظٍ زائد قبل الضمير ، أعني أنّه يُحرّكه بالضّم ، ويُتبع ذلك بمدّ كالإشباعِ لذلك الضَّم ، ليتسنّى له السِّياق باللَّفظ الأيسَر .

وعندما ترد ألفُ الاثنين في التركيب ، يُنتظر أنْ تقع بعد الضَّمير ، شأن علامات الجمع في مثل : رأيتهم وقولكم وعلّمتهنّ وكتابكن . غير أنّ حصول ذلك يعني وُرود الألف ، بعد حرفٍ متحرّك بالضّم أو الكسر تبعًا لسياق الكلام . ولما كان هذا مُتعذّرًا عليك لفظُه ، مع الحفاظ على حركة

الضَّمير ، مهما بذلتَ من جَهد ، وإذا تجاهلْته زالت تلك الحركة ، والتبس ضمير الاثنين بضمير الغائبة ، أُقحم بين الحرفين ميم تفصل بين المتنافرين ، وتحفظ لكل منهما شخصيته ودلالته ، وتُحقِّق الاقتصادَ الصوتي : أعطيتكما حاجتكما .

ولمثل هذا الحفاظ ، أَقحم العربي نونَ الوقاية قبل ياءِ المتكلِّم ، إذا كانت بعد الأفعال أو الضمائر أو بعض الأسماء والحروف . فالياء هذه هي حرفُ مدٍّ يقتضي أنْ يكون قبلَه حركةٌ من جنسه . ولأنّ الفعلَ يأنفُ لزوم الكسر ، وياء المدِّ لا تقبل غير ذلك ، جُعلتْ هذه النُّون بينهما ، تُزيل التَّنافُرَ والاستعصاء ، وتؤمِّن التَّصويت الحقيقي للطرفين ، والجُهد الأدنى للأداء : زارنِي وأكرمنِي ويوافقنِي وصدَّقْنِي . فقد استطاع العربيّ أنْ يقي أواخرَ المفرداتِ ما لا تحتمله . ويحتفظ للياء بما ينسَجِم معها في السّياق اللفظي .

ولتأمين التصويت أيضًا بين الضمائر وهذه الياء حين تَّتصل بها ، توسطت النون المذكورة ، تحمل عبء الكسرِ ، وقاية لما قبلها من ضمائر ، وتيسيرًا لما بعدها بالتحقُّق ، وللمتكلّم بالأداء الاقتصادي . وكذلك حال الأسماء والحروف ، التي تنفر من الكسر ، تُسعفها النون بالوقاية ، لتُزيل النُّفور والاستعصاء ، وتُمهِّد للتصويت سبيل الأداء : عرفتَنِي وأعنْتِنِي ورافقونِي ، ولَدُنِّي وقَدْنِي وتَراكَنِي ، وسَمعتْنِي وسَررتُماني ، وليتَنِي ومِنِّي وعَنِّي ، وأعجبتُمُونِي وسامحتُمُونِي . وفي المثالين الأخيرين كان الفصلُ بحرفين مزيدين (٦٣) .

ثم إذا أسندت فعلَ الأمر أو المضارع إلى جماعة الإناث ، وألحقت بذلك نونَ التّوكيد ، التقت في التركيب ثلاثُ نونات ، يَثقل على اللسان تأديتُها في معرض القراءة أو الكلام . وقد تعذَّرَ حذفُ واحدة منها ، لأنّ الأُولى ضميرٌ ليس في اللفظ ما يدُلّ عليه ، والثانية والثالثة يزيد ثقلُ التصويت بحذف

إحداهما لموالاة نُونين ، ويُفقَد بحَذْف الثانية أيضًا معنى التوكيد ، وهو خاصٌّ بنونٍ ساكنةٍ أو مشدَّدةٍ . ولذا لجأ العربيّ إلى إقحام أَلِفٍ بعد نون الإناث ، للفصل بينها وبين النُّون المشدّدة ، فقال : اكتُبْنانِّ واسمَعْنانِّ واجلِسْنانِّ ، ويَرتحِلْنانِّ ويَستعمِلْنانِّ ويَتزخرَفْنانِّ . وبذلك تيسَّر اللفظُ ، وصار أقرب منالاً ، وأطوع للّسان ، إذْ تحوّل المقطعُ القصيرُ متوسّطًا ممدودًا .

وكذلك يُولَّد المتوسّط الممدود من قصيرٍ ، حين تلتقي همزتان فيما يُشبه اللفظَ الواحد ، نحو : أأنتَ ، وأإذا ، وأأُختك ؟ إذْ في تحقيق الهمزتين من مثلِ هٰذا ثِقَلٌ ظاهرٌ ، لأنّ الواحدة منهما يكون معها تَهوُّع انفجاري ، شبيه بتكلُّف التقيُّؤ (٦٤) . فتوالي ذلك النبر المستكره لدى كثيرٍ من العرب ، وجمهور الأمم الأُخرى ، يُجهد المتكلِّم والمخاطب معًا . ومِن ثَمَّ كثيرًا ما يُقحم بين الهمزتين ، إذا أُريد تحقيقهما ، ألف زائدة تُوزِّع الثقلين ، وتُهيئ للَّفظ مرحلةَ هدوء قبل تناوُل ثانيهما : آأنتَ ، وآإذا ، وآأُختك ؟

وقد يكون الإقحام لحرفين ، كما رأينا في واوِ الإشباع ونون الوقاية معًا . ونظير هذا ما جاء عن أحد أعراب البداة ، حين سُئِل وهو في الحَضَر : أتَخرجُ إنْ أخصبَتِ البادية ؟ فأجاب منكرًا أن يكون رأيه على خلاف ذلك : أأنا إنِيهْ ؟ (٦٥) يعني : أتقولون لي هذا القول ، وأنا معروف بحبّ البادية ؟ فهو يُنكر استفهامهم إيّاه (٦٦) .

وتحليل هذا الجواب أنه كان « أنا » ، مع لفظ الألف على الأصل بلغة بني تميم (٦٧) . ثم زيدت ألف الإنكار ، فتعذَّر بيانُ الألفين متواليتين . إذْ ذاك فُصل بينهما بإقحام « إنْ » ، فحُرِّكت النون بالكَسر لالتقاء الساكنين ، وقُلبت الألفُ بعدها ياء لذلك ، وزيدت هاء السّكت للمبالغة في الإنكار ، فكان التَّصرُّف في صوتين معًا (٦٨) .

ورُوي أنَّ النبي - ﷺ - طلب من أحد الصحابة ، أنْ يزوِّج ابنته من آخرَ

اسمُه جُلَيبيبٌ ، فقال : حتى أُشاورَ أُمّها . فلما ذكره لها قالت (٦٩) : حَلْقًا ، ألِجُلَيبيبٍ إنِيهْ ؟ لا لَعَمرُ اللهِ ، لا تُزوّجْها . وعندما أراد الخروج سألَتِ الفتاةُ : من خطبني إليكم ؟ فأخبرتها أمُّها ، فقالت : أ تردّون على رسول الله -ﷺ- أمره ؟ ادفعوني إليه ؛ فإنه لم يضيِّعني . ثم تزوجها جُلَيبيب ، وكان له الشهادة في إحدى الغزوات ، بعد أن قَتل سبعة من المشركين . فقال النبي (ﷺ) : « قَتَلَ سَبعةً وقَتَلُوه ! هذا مِنِّي وأنا مِنهُ ، هذا مِنِّي وأنا مِنهُ ، هذا مِنِّي وأنا مِنهُ » .

٢- التخلص

نريد به التّصرُّف في أحد الساكنين المُتماسّيَن من الصّيغة ، لإزالة تعذُّر اللّفظ أو ثقله . ويقع مثل ذلك في الحركاتِ والحروف والمقاطع المتماثلة ، كما ذكرنا في كثيرٍ من المواضع المتفرّقة . فالمشهورُ في العربية أنه لا يجوزُ التقاءُ ساكنين ، في وَصل الكلام ، إلاّ إذا كان الأوّلُ حرفَ مدٍّ ، والثاني مُدغمًا فيما هو مِن نفس الكلمة (٧٠) . ذلك لأنّ حركةَ الحَرف تُخفِّفُ وطْأته ، بجَذبه نحو صَوتها (٧١) ، في حين أنّ السكون يثقله . فإذا اجتمع اثنان ، في غير الشرط المذكور ، تضاعف الثِّقل ، وتعذّر الانتقالُ من الحرف الأوّلِ إلى الثّاني . وقد ذكر الخليل أنّ الحركاتِ زوائد في المفردات ، يلحَقْنَ الحروف للتّمكُّن من وصل بعضِها ببعض (٧٢) .

ومن ثَمّ ، فإنّه إذا توالى في اللفظ الواحدِ ساكنان وجَب التَّصرُّفُ ، لإزاحة الاستعصاءِ بتَدَخُّلِ صائتٍ ، مُهمَّتُه التيسير للأداء . فقد كان مثل : حيثُ وجَيرِ وسوفَ وليتَ ومنذُ ، ساكنَ الآخر لجموده وبُعده عن التَّمكُّن ، فاضطُرَّ العربيُّ إلى إلحاقِ الحركةِ المناسبة له ، للتَّخلُّص من العقبات ، وجعل الكلمة قريبة التّناول والاستخدام في التعبير . فقد نُزعت العقدة الكأداء ، بإزالة المَقطع العنقودي ، وبتوزيعه على مقطعين : متوسط وقصير .

وأنت ترى أنّ هذا الإلحاقَ كان للحرف الثّاني ، وهو مزيلٌ لحاجزِ التّعسُّر ،

ومُحرِّك لعجلة الأداء . وهو ما تراه أيضًا في الفعل المُضعَّف المجزوم ، أو المبني على السُّكون ، إذا حافظتَ فيه على الإدغام ، كما هي لغة بني تميم (٧٣) . فقولك : لِيَبَرَّ ولم يَضِلَّ ولا تَعُقَّ ، وحاجَّ وأَحِبَّ واستَعِدَّ وهَلُمَّ ، كان قد وقع فيه المثلان ساكنين بعد عمليات تجميليّة معروفة ، فاستعصى لفظُهما بالإظهارِ أو الإدغام . ولذا ألحقْتَ بالثاني حركةَ الفتح ، فأمكن الإدغام وتذلّلت عقباتُ التّعذُّر . ويجوزُ أيضًا إلحاقُ الكسرِ أو الضّم ببعض ذلك (٧٤) .

وقريب من هذا الميدان أنّ أمثال : نَفْتَتِحُ ويَختَطِفُ ويَقْتَتِلان ويَخْتَصِمون ، حين تريد له الإدغام ، تُسكِّن التّاء المفتوحة ، وتُبدلها طاء في الثّاني ، وصادًا في الرّابع ، فيلتقي ساكنان ويُحتبس التّصويتُ عند أولهما . وإذْ ذاك يُحرّك بالكسر هذا المستعصي على الأداء ، فيزول التّعذُّر ويتيسَّر اللّفظُ : نَفِتِّحُ ويَخِطِّفُ ويَقِتِّلان ويَخِصِّمون . وكذلك ما يُقال في نحو : يَهِدِّي ومُعِذِّرِين ومُرِدِّفِينَ . هذا هو الأكثر ، وثمَّت تصرفاتٌ صوتيّةٌ أُخرى ، عُرِفت بين القبائل العربية ، منها أَنْ يشم الحرف الأول شيئًا من الفتح ، بدلاً من تحريكه بالكسر (٧٥) .

وعندما تؤدي أنت نظائر : شَمْعْ ، نَحْوْ ، دَلْوْ ، رَمْيْ ، نَهْيْ ، خُبْزْ ، ذِبْحْ ، عَقْلْ ، دُوَيْبَّةٌ ، خُوَيْصَّةٌ ، عُتَيْلٌّ ، خُدَيْبٌّ ، أُلَيْدٌّ ، تجد عُسْرًا ظاهرًا في الأداء ، إذْ يكونُ اللفظُ للثّاني كالابتداء بالسّاكن . حتى قيل : إنه غيرُ ممكن ، ولا يستطيعه أحد (٧٦) . ولذا ينحرف اللّفظُ بالسكون الأول من الكلمات ، انحرافًا خفيفًا ، نحو الكسر أو الضم ، للتخلص من الثِّقل العارض . فما كان فيه حرف علة يتوجه إلى ما يناسبه : نَحُوْ ، رَمِيْ ، دُوَيِبَّةٌ ، عُتَيِلٌّ ، أُلَيِدٌّ . وما خلا من ذلك الحرف يكون فيه ما يشبه الكسر : شَمِعْ ، خُبِزْ ، ذِبِحْ ، عَقِلْ (٧٧) .

ولما تعذّر على العربي تحريكُ أوّل الساكنين ، وهو حرف مدّ يرفض الحركة ، استبعده من اللفظ كما في : هذانِ وهذينِ واللذانِ واللذينِ والذينَ ، أو أبدله

في بعض المواقع حرفًا صامتًا ، وحمّله ما يكون فيه التّخلص من العسر ، مع أنه جائز وفصيح . وعلى هذا جعل المقطع الطويل المغلق قصيرًا ومتوسطًا ، بأمثال : شابَّةٌ ومادَّةٌ ، وجانٌّ وضالٌّ ، وزامّ وشادّ ، وابياضّ واحمارّ ، وقراءةِ ﴿ لا يُسألُ عن ذَنبهِ إنسٌ ولا جانٌّ ﴾ ،(٧٨) وقولِ كُثيِّر (٧٩) :

ولِلأرضِ ، أمّا سُودُها فتجَلَّلَتْ بَياضًا ، وأمّا بِيضُها فادهَأمَّتِ

وتَجنُّبًا لمثل هذا الهمز الذي ولّده بنو عكل وتميم ، أو ذاك الانحراف الذي يقتضيه التَّصويت الدقيق ، جاء عن العربيّ تصرُّف آخر ، من داخل المفردات أنفسها ، يَحفَظ للكلمةِ شخصيتَها من دون إقحامِ صَوت غريب . وذلك حين يُوقف على أمثال : هذا بكْرٌ ، أنت القلْبُ ، أنجزتُ الوعْدَ ، مرحبًا بالهَدْي ، فيجب التقاء الساكنين بحذف حركة الأخير ، مع التنوين إنْ وُجد. وللتَّخلُّص من مثل هذا الالتقاء ، لم يَحذف المتكلِّم حركة الإعراب ، بل نقلها إلى الساكن الأول ،(٨٠) فقال : بكُرْ، القلُبْ، الوعَدْ، بالهَدِيْ . وقد جاءت على هذا النحو عدة قراءات لبعض الآيات (٨١) .

فإذا استعصى الحرفُ الأول على الحركةِ ، لأنّه حرفُ مدّ ، بَتَره العربيّ للتّخلُّص من تعذُّر اللّفظ . ومن هذا القبيل نحو : عَصًا ورَحًى ومَنفًى ومَعدًى ومُنحنًى ومُلتقًى ومُستوًى ومُستشفًى ومُصطفًى ، حيث أُجريتْ عملياتٌ تجميلية ، ليصِلَ اللَّفظُ إلى ما هو عليه ، في وصل الكلام . ثم إذا أردْتَ الوَقف على آخره التقى التنوين ، وهو نونٌ ساكنةٌ ، بسكون الوقف المعروف ، فوجَب أيضًا حذفُ الألف لفظًا ، لإزالة عقدة الاستعصاء.

ولمثل هذا الإجراء ، تُحذَف الياءُ لفظًا ورسمًا من أمثال : سام وقاضٍ، ومُنادٍ ومُساوٍ ، ومُتَوانٍ ومُترامٍ ، وتَساقٍ وتَداعٍ ، وجَوارٍ ومَعانٍ ، وتَراقٍ وعَراقٍ ، وأدْلٍ وأحْقٍ . فلما سَكنت الياء ، لثِقَل الضَمّ أو الكسر ، التقت بسكُونِ التَّنوين مكوِّنَين مقطعًا طويلاً مُغلَقًا أيضًا ، فسقَطَت من اللَّفظ ،

تَفسح المجال للتصويت بمقطع متوسط .

وإذا أردتَ جزم الأفعال من نظائر : يَعودُ وتَسيرُ ويَنامُ ويَعافُ ، ويُريدُ وتَستعينُ ونَختارُ وأنقادُ ، تَشكَّل المقطعُ الطويل المغلق ، بحرفِ المدّ والحرف المجزوم . وههنا يتثاقلُ اللّفظُ في وصل الكلام ، فيجبُ حذفُ الأول ليسهل الأداءُ المقطعي ، ويتحقّق أقلُّ جُهد علاجي : لم يَعُدْ ، ولا تَسِرْ ، ولم يَنَمْ ، ولَمّا يُرِدْ ، ولم أنقَدْ . ونظير هذا أنْ تأمر ، من الجُود والبيع والنَّيل ، والإعادة والانسياق والاختيار والاستجابة ، فتقول : جُدْ وبِعْ ونَلْ ، وأعِدْ وانسَقْ واختَرْ واستجِبْ ، بحذف حرف المد أيضًا ، بخلاف ما تسمعه في اللهجات العامية ، من حفاظ على المد غالبًا .

والحال قريبةٌ من هذه الميادين ، إذا التقى ساكنان فيما يُشبه الكلمةَ الواحدةَ. فنظير قولنا : لا تكذبْ ولا تقعْ ولا تتجاهلْ ، واجلسْ واكتبْ واستغفرْ ، إذا قصدنا أنْ نؤكّده بإحدى النونين ، كان التقاءُ ساكنين أيضًا ، وهما حرفان صامتان ، يتعذّر الانتقال بينهما إذْ ذاك . وعليه نحرّك الأول بالفتح بناءً ، لينحلَّ المقطع العنقودي إلى اثنين مبسّطين ، فنقول : لا تكذبَنَّ ولا تقعَنْ ولا تتجاهلَنَّ ، واجلسَنْ واكتبَنّ واستغفرَنْ . أما نحو : بالاعتماد وللاستعمال ، فانشطار ذلك المقطع يكون فيه ، بكسر أول الساكنين ، أي : اللام التي قبل همزة الوصل ، لالتقائها بسكون العين أو السين .

والأفعال التي من مثيل : دعا ورمَى ، وشوَى وهوَى ، و وقَى و وعَى ، واختفَى وانتهَى ، وانقلَى وانجلَى ، ويرضَى ويسعَى ، ويدعُو ويسمُو ، هي ساكنة الطرَف للتخفيف . فإذا وصلتَها بما هو ساكن أيضًا ، كواو الجماعة أو تاء التأنيث ، حذفتَ المد لشطر المقطع الطويل المغلق بتخفيف آخر : دعَوا ورمَتْ ، وشوَوا وهوَتْ ، ويرضَون ويسمُون .

وربما اجترأ العربي على الضمائر ، لمثل هذه الانشطارات الجراحية ، فهو

يزيحها من طريق التصويت ، إذا اعترضت جريان اللفظ وأثقلت أداءه . وعلى هذا فإن خطابك للأنثى : احفظِنَّ ولتشربِنَّ ولاترفعِنَّ ، ولجماعة الذكور : اكتُبُنَّ ولَتذهبُنَّ ولا تتجاهلُنَّ ، حُذف الضمير في كل منه . فالأصل مثلاً : احفظِيْنَّ واكتبُوْنَّ ، وضمير المخاطبة وضمير الذكور ساكنان ، التقى كل منهما بالنون الساكنة فحذف ، والحركة قبله دليل عليه .

وأعقد من هذا نحو (٨٢) : لَتُبْلَوُنَّ . فالأصل « تُبْلَوُ » قلبت الواو ياء ، لتحركها متطرفة فوق الثالثة بعد فتح « تُبْلَيُ » ، وقلبت الياء ألفًا لتحرّكها بعد فتح : تُبْلَى . وبإسناده إلى جماعة الذكور مع نونَي التوكيد ، التقى ساكنان في مقطع طويل مغلق ، والتقى أيضًا ثلاث نونات : « تُبْلاوْنَنْنَ » . فكان أن حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال : « تُبْلاوْنْنَ » . وبذلك التقت ثلاث سواكن : الألف والواو والنون – وهو مقطع مرفوض – فحُذفت الألف لسكون ما بعدها : « تُبْلَوْنْنَ » ، ثم حُرّكت الواو بالضّم لالتقائها بسكون النون ، وأُدغمت هذه النّون في الثانية .

٣– التّمكين

للعربية تميُّز في الابتداء والوقف ، تحرص فيه أن يُبتدأ بمتحرّك (٨٣) ، ويُوقف على ساكن (٨٤) . فإذا اعترض هذا التميُّزَ مقطع مبتور يُخالف صياغةَ المفردات أو التعبير الكلامي ، وتعذّر الأداءُ على العربي ، فإنه يصطنع في مواقع التعذُّر من الأصوات ما يُزيل التوتُّر أو الاستعصاء ، ويمكّنه من الممارسة السليمة . وذلك بإقحام حرف في أول الكلمة أو آخرها ، لتأمين تحقُّق الأصوات في الابتداء أو الوقف ، وتيسير الاقتصاد اللغوي . ثم إذا أدرجَ الكلامَ ، واستغنى التصويت عن هذه التكأة المُسعِفة ، أسقطها اللسان كأن لم تكن .

فإنْ حُذفَ حرفُ المضارعة من مثل : يكتُبُ ، نرفعُ ، أجلبُ ، تفهمُ ،

نربدُّ ، ينطلقُ ، تقتدرُ ، أستخرجُ ، يخشوشنُ ، تطمئنُّ ، أسلنقي ، نفرنقعُ ، لصياغة فعل الأمر ، وتَصدّرَ الحرف الساكن ، استعانت العربية بهمزة وصل ، تتقدَّم هذا المقطع المبتور ، وتَحمِلُ الحركةَ المناسبة ، للتمكين من اللفظ : أُكتبْ ، اِرفعْ ، اِجلبْ ، اِفهمْ ، اِربدَّ ، اِنطلقْ ، اِقتدرْ ، اِستخرجْ ، اِخشوشنْ ، اِطمئنَّ ، اِسلنقِ ، اِفرنقعوا .

وهكذا استقرت المواقع الناشزة ، ودخلت حيِّزَ النِّظام المرعيّ ، ومسالك الأداء المقرَّرة ، وتحقَّقَ التخفيف عن العلاج الصّوتي . فإذا كان أولُ فعل الأمرِ مُتحرّكًا نظير : شُدَّ ، حِبَّ ، بَرَّ ، وفُكّ الإدغام بعودة أول المثلين إلى حركتِه ، وثانيهما إلى بنائِه ، صار أول الكلمة ساكنًا أيضًا ، وهو مقطعٌ مبتورٌ مرفوض الأداء . وبذلك تُجلب له همزةُ وصل أيضًا ، ليكونَ أهلاً للعروبة : اُشْدُدْ ، اِحبِبْ ، اِبرَرْ (٨٥) .

وهذا ما تراه في الأفعال الماضية ، من نظائر : انسحبَ ، امَّحَى ، احترقَ ، اجلَوَّذَ ، استعمَلَ ، اقعنسَسَ ، اغرَورَقَ ، استَلقَى ، اسلَنقَى ، اقلَنسَى ، اعرَورَى ، احمَرَّ ، اشهابَّ ، ابيضَضَّ ، احرنجَمَ ، اشرأبَّ . فالأحرف التي تلي همزة الوصل ، في مثل هذه الأفعال ، ساكنة تستعصي على الشروع في الابتداء ، فتكون الهمزة وسيلة ناجعة للتمكين منه دون عُسر أو عناء . وكذلك الحال في الأسماء ، من نحو : اسْم ، ابْن ، امْرؤ ، امْرأة .

وحينما يُراد إدغام تاء « تَفعَّلَ » أو « تَفاعلَ » أو « تَفعللَ » فيما بعدها ، تسكَّن استعدادًا للإدغام ، فيُصبح اللفظُ عَصيًّا على الابتداء بالبتر المقطعي . وهنا تتدخَّل همزةُ الوصل ، للتَّمكين من جريان الصّوت ، وتأمين الاقتصادِ اللُّغوي . ومِنْ هذا تجدُ أمثال : اتّابعَ ، اثّاقلَ ، ادّارأ ، اذّاءبَ ، اسّامحَ ، اشّابهَ ، اصّاعدَ ، اضّامنَ ، اطّامعَ ، اظّاهرَ ، اتَّربَ ، اثَّلمَ ، ادَّربَ ، اذَّكَّرَ ، اسَّلَّحَ ، اشَّكَّرَ ، اصَّرَّفَ ، اضَّلَّعَ ، اطَّلَّبَ ، اظَّلَّمَ ، اتَّبَلَ ، اثَّعلَبَ ، ادَّحرجَ ،

ازَّحلقَ ، اسَّرْبَلَ ، اشَّعشَعَ . وهو جارٍ في مصادرها وأفعال الأمر منها أيضًا .

هذه نماذجُ من تمكين اللفظ بالابتداء . أمّا التَّمكين من لفظ الوقفِ فيَردُ حين يتَعسَّرُ التّبيين ، لبعضِ أصوات البناء أو الإعراب . فإذا أرَدْتَ أداءَ فعلِ الأمر وحده من مثل : وَجِيَ ، وَحَى ، وَخَى ، وَدَى ، وَذَى ، وَرِيَ ، وَسَى ، وَشَى ، وَصَىَ ، وَعَى ، وَفَى ، وَقَى ، وَلِيَ ، وَمَى ، وَنَى ، وَهَى ، كان لديك مقطعٌ قصير مفتوح ، أي : حرف واحد هو عَين الفعل ، لأنَّ الفاءَ تُحذفُ حَمْلاً على المضارع ، واللامَ تُحذَفُ بالبناء للأمر .

وإذا كان في هذا ما يُناسِبُ لفظَ البدء فإنّه يُحِيل الوقف التّامَّ ، ولا بُدَّ من صَوتٍ مزيدٍ يُمكِّن المتكلِّمَ منه ، فتَرِد هاء السَّكْت ، تَحمِل السُّكون وتُهوِّن الأداء ، بتكوينِ مقطع متوسِّطٍ مُغلق : جِهْ ، دِهْ ، رَهْ ، عِهْ ، لِهْ . ونظير ذلك صياغةُ الأمر من الرؤية ، ومن الإتيان بحذف الهمزةِ الأَصلية ، والتمكينُ بالهاء : رَهْ ، تِهْ ، إذ المقرَّرُ ، في مسالك اللفظ الفصيح ، أنَّه لا يمكن اللفظُ بحرفٍ واحد (٨٦) . فلا بُدّ من صوتٍ يُبتدأ به متحركًا ، وآخرَ يوقفُ عليه ساكنًا .

إنّ لحاق هذه الهاء بما هو على حرفٍ واحدٍ واجبٌ كما رأيت . ومثيله في الوجوبِ أَنْ ترد « ما » الاستفهامية في الإضافةِ ، كأنْ تقول : مِثلُ مَهْ ؟ ومَجيءَ مَهْ ؟ (٨٧) أما الذي هو على أكثر من ذلك فجائز فيه التمكين ، إن أريد بيان حركة آخره ، نحو قولك في ضمير المتكلم ، على لغة غير تميم : أنَهْ (٨٨) . فقد طُلب من حاتم الطّائي أَنْ يَفْصِد الناقةَ لإطعام الضّيف ، فكان منه أنْ نحَرها . ولما أُنكر عليه ذلك قال : هكذا فَزْدِي أنَهْ (٨٩) .

ويَرِد مثلُ هذا أيضًا مع بعض الضمائر ، كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ هاؤُمُ اقرَؤُوا كِتابِيَهْ . إنِّي ظَنَنتُ أنِّي مُلاقٍ حِسابِيَهْ . . . يا لَيتَنِي لَم أُوتَ كِتابِيَهْ ، ولَم أدرِ ما حِسابِيَهْ ؟ . . . ما أغنَى عَنِّي مالِيَهْ ، هَلَكَ عَنِّي سُلطانِيَهْ ﴾ (٩٠) ،

وقراءة : ﴿ لَعَلَّكُم تَتَفَكَّرُونَهْ ﴾ [٩١] . و ﴿ الْمُتَّقِينَهْ ﴾ . وكذلك قول ابن قيس الرقيات [٩٢] :

بَكَرَ العَواذِلُ ، فِي الصَّبُوحِ ، يَلُمْـنَـنِي ، وأَلُومُـهُـنَّهْ

وقول رجل من بني أسد [٩٣] :

فَجِئتُ قُبُورَهُم ، بَدْأً ، ولَمّا فناديتُ القُبُورَ ، فَلَم يُجِبْنَهْ

وقد يلجأ العربيُّ إلى أسلوب آخرَ في الوقف ، فيُضعِّف الحرفَ الأخيرَ من الكلمات في الشروط المشهورة ، للدلالة على أنّها غيرُ ساكنة الأواخر . ومن هذا أنْ تقول : قَمَرّ ، عامِلّ ، مزخرَفّ ، مرتفَعّ ، منطلِقّ ، مسترحِمّ ، محدودِبّ ، المَرَضّ ، الواعِظّ ، المَنبتّ ، المتنابِذّ ، جَمَعّ ، صرَخّ ، سَكَنّ ، انتكَثّ ، تدحرَجّ ، يسبَحّ ، يحتبِسّ ، ينكمِشّ ، يتوسَّطّ ، يستورِدّ [٩٤] . فقد انضم إلى الحرف السّاكن آخر من لفظه ، وتكوّن مقطعٌ طويل عنقودي ، بدلاً من المتوسّط المغلق .

ورَوَى عُصمة بنُ عروة ، عن أبي بكر عن عاصم ، أنّه قرأ الآيةَ الكريمة [٩٥] : ﴿ وكُلُّ صَغيرٍ وكَبيرٍ مُسْتَطَرّ ﴾ ، بتضعيف راء « مستطرّ » في الوقف . وعلى ذلك رُوِي قولُ هِميانَ بنِ قُحافة [٩٦] :

حَتّى إذا الصُّبحُ ، بَدا الأشعَلّْ لاحَ كَسَيفٍ ، شامَهُ الصَّيقَلّْ

فلعلك ترى أنّ في زيادة هاء السّكت والتّضعيف تثقيلاً للّفْظ ، ينافي أحيانًا ما نحن فيه من الاقتصاد اللُّغوي . ولكنَّ التّبصُّر بالأداءِ الصَّوتي ، لغيرِ ما كان على حرفٍ واحد ، يُشعرُكَ أنّ في الوقف على المتحرِّك ضربًا من الفُجاءة بالسُّكون ؛ ذلك أنَّ جريانَ الصَّوتِ منطلقٌ بأداء الحَرفِ الأخيرِ مُتحركًا ، فإذا فاجأَهُ السُّكونُ المجرّدُ للوقف قطع عليه ذلك الانطلاق ، وحبَسه عن بلوغِ مَداه . وهنا تَتدخَّل زيادةُ الهاء ، لتتَحمّل السكونَ اللازم ، وتكونَ

وسَطًا عازلاً ، يَحولُ بين تناقُضِ الحالين . أمّا التَّضعيفُ فإنّه يُضيفُ إلى الطَّرَف حَرَفًا ، يُيسِّرُ لفظَ السّاكِنِ بمَدِّ الصَّوت .

وربّما كانت الزيادةُ في زمنِ صوتٍ من الكلمة ، دون إقحام للغريب في الصِّيغة . فالمدُّ الواقعُ قبل هَمزٍ أو إدغامٍ ، في مثل : ساءلَ سُوئِلَ بريئةٌ عامّةٌ تُمودَّ ، يزداد ضِعفًا أو ضِعفينِ ، لتيسيرِ الانتقال من فتح المجرى إلى إغلاق المزمار ، ولتمكينِ المدّ من التحقّق . ولولا ذلك التَّضعيف فيه لفَقَد صورته الصَّوتيّة ، بأثرِ الأصوات القاهرة بعده .

نقل الأصوات

للعربية أسلوب خامس تصطنعه لتيسير الأداء ، وإزالة العراقيل المترتِّبة عن توضُّع الأصواتِ ، في الصِّيَغ المختارة للاستهلاك . فهي تَتناولُ أصواتَ نقطة الاستعصاء والتعثُّر في الصِّيغة ، بصُوَرٍ من التّحوُّل والتّنقُّل ، فتَنفتح السبيل للتَّصويت الاقتصادي ، بعد أَنْ كانت مثقلة بالمتاريس والعقَبات . وقد تعدَّدَت أنماطُ هذا الأسلوب الإجرائي ، حتّى أمكَنَنا أنْ نجمعها ، في الأَضرُب القادمة :

١ – المخالفة

يُلحَظ بين المتماثلات أو المتجانسات أو المتقاربات نزعةٌ إلى التَّباين ، بغيابِ البعضِ أو تَغيُّرٍ في طبيعتِه الصوتيَّةِ . وكثيرًا ما تَتوضَّعُ تلك الأصواتَ ، في مُتماسّيَن أو مُتجاورين ، فتعترضُ العلاجَ الصوتي صُعوبات في التأدية الكلاميَّة العادِيَّة ، ويَقتضي ذلك تَصرُّفاتٍ تَجميليَّة ، تَنزع عُقدة التَّصعُّب والاستثقال . فعندما تَصوغُ مِنَ النَّوم والقَول و النّوب مبالغةً ، على وزن « فَعول » ، يكون لديك : نَوُوْمٌ وقَوُوْلٌ ونَوُوْبٌ ، وفيه تراكُمُ واوين مع ضمَّةٍ ، وهي أصواتٌ متجانسةٌ فيها نَبرٌ شديد ، يَثقُل أداؤُها مُتوالية في لَفظٍ واحدٍ ، مع ما فيها من مراوحةِ جهازِ التَّصويت في نِقاطٍ مَحدودة . ولذلك جاز تَصييرُ الواوِ الصّامتة همزةً ، تُزيل المراوحَة وتُسلس القِيادَ : نَؤُومٌ وقَؤُولٌ ونَؤُوبٌ .

ومن قبيل هذا ما جاء في المصادر ، من نحو الغور والهور : غُؤُور وهُؤُور ، وفي الأفعال من الوكالة : تُؤُوكِلَ . بل هو أحوجُ إلى التَّحويل ، لما في أوّله من ضَمّ يضخم التراكم . ولأنّ المراد من هذه المخالفة هو التيسير ، فإنه إذا كان قبل الواوين همزة نظير : أؤُوبٌ وأؤُودٌ ، امتنع التَّحويل لما سيكون عنه من ثِقلٍ أَشَدّ ، هو لفظُ الهمزتين متواليتين .

وربّما استثقل العربي ما هو أيسر من الواوين مع الضَّمة ، فعمد إلى التغيير المذكور . وذلك أنْ تكون في الواو ضمةٌ لازمة ، على غرار : أدْؤُر أثْؤُب ، وُجوهٌ وُعودٌ ، وُقِّتَ وُحِّدَ . فالواو في هذه الألفاظ لا يمكن تسكينها لأنها في أوّل الكلمة أو بعد ساكن ، وتحويلها همزة يُزيل بعضَ الثِّقل ، ويَفسَحُ المجال لتخفيفِ العلاج الصَّوتي .

فإذا كانت واوان في مَطلع الكلمة ، كأن تُؤنِّث اسمَ التفضيل أوّل ، جاء اللفظ « وُوْلَى » بتراكُم المستثقلات ، فوجب التغيير لتقول : أُولَى . ونظيره جمعُ التَّكسير لهذه الكلمة ، والتصغير لمثل : وارِد ، واحِد ، إذ يقال : أُوَلٌ ، أُوَيرِدٌ ، أُوَيحِدٌ . وقريب من ذلك جمع التكسير لأمثال : واصِل ، والِبة ، واقِعة ، يجب أنْ يكون : أواصِل ، أوالِب ، أواقع . أمّا إذا كانت الواوُ الثانيةُ حرفَ مدٍّ زائدًا ، كقولك : وُوعِدَ ، وُوسِيَ ، وُوكِلَ ، فالتَّحويل جائز لأنَّ زيادة الحرف مُهيّئة لزواله أصلاً ، في بعضِ التَّصرُّفات ، أي : أنَّ التّراكُم مُؤقّت ليس بذي استمرار .

واجتماع الألفين يعني تماسّ صَوتين ساكنين مُحال أداؤُهما معًا ، لأنّ الثّاني ليس بعد الفتح الذي يقتضيه ، وكأنّه مبتدأ به في اللَّفظ لوقوعِه بعد سُكون . ولذا يتدخَّلُ العلاجُ الصَّوتي لنزع فتيلِ التَّوتُّر والإحالة بالتَّصرُّف في الحرف الذي يَستحيل لفظُه ، وهو الثّاني ساكنًا بعد ساكِنٍ ، إذْ مهما مَدَدْتَ اللَّفظ فإنه يَبقى حَرفًا واحدًا ، ولا يُمكنُك الادعاء أنّه صار حرفين (٩٧) .

وإنك لتلمسُ ذلك حين تجمع تكسيراً نظائر : بِضاعة وسَحابة ونُسالة ، فتقول : بَضائع وسَحائب ونَسائل ، مخالَفةً بين الألفين : ألف الجمع وألف المفرد ، بجعل الثانية همزةً مكسورة ، وشطر المقطَع المرفوض ، لتعبيد السّبيل الميسور .

فإذا كان في تغيير الثّاني إشكالٌ ، لما يذهب معه من معنى الجمع ، أو إلباسُ الصّيَغ بعضها ببعض ، والحملُ على توهُّم غيرِ المراد ، تَوجّه العربيُّ إلى الأول بنَقله إلى صُورةٍ صوتيّةٍ مخالفة ، تنزع بؤرة التّأزُّم والاستعصاء . وهذا يرِد كثيراً في تكسير ما كان بعد فائه ألفٌ زائدة ، نحو : قارِب وكاهِل ، وعالَم وتابَل ، وناعِمة وحاضِرة ، وجاموس وحانوت ، وناعورة ونافورة ، وخاتام وساباط .

فلما كانت هذه الألفُ تقع قبل ألفِ مُنتهى الجموع في مَقطَعٍ غريبٍ عن العربية ، يستحيلُ أداؤه ، وَجَب التصرُّف في هذا الموقع المتأزّم . ولو تصرَّفْت في الثانية كان عندك ألفاظٌ ، ليست من متداوَل العربية : « قائرب وعاولم » مثلاً . يُضاف إلى ذلك أنّها فَقدتْ شِعار الجمعيّة ، وكادت تَدخُلُ حيزَ المفردات . وما دام الأمرُ كذلك فلا بُدّ من توجيه المخالَفة إلى الأُولى ، بجعلها واواً لنزع المستحيل : قَوارب وعَوالم ونَواعم وجَواميس ونَواعير وخَواتيم .

واسمُ الفاعل من الجُوف الثلاثية المجرّدة ، نحو : عادَ وصالَ وهامَ وسارَ ونامَ وحارَ ، تقع فيه الألف المنقلبة بعد ألف « فاعِل » (٩٨ ، ٩٩) ، فتُحوّل همزة مكسورة أيضًا ، لمثل ما ذُكر في نظائر بضاعة ، فتقول : عائدٌ وهائمٌ وحائرٌ . وشبيه بهذا ما وقعت فيه اللام من الناقص بعد ألف زائدة ، مثل : دُعاء ورِداء وأبناء وإعفاء وانتِقاء واصطِفاء واسترضاء واحلِيلاء . فاللام التي صارت ألفًا في الطرف جعلت همزة لتحمل حركات الإعراب . ويكون هذا أيضًا في اللفيف ، نحو : وِعاء وإيصاء واتّقاء واستيلاء ووَشاء ، وإقواء ودَواء وأجواء وانطِواء وارتِواء واستغواء .

وألف التأنيث إذا وقعت بعد ألف زائدة ، كأن تؤنث [١٠٠] : أحمَر وأصفَر وأحوَل وأحوَر ، وأبيَض وأسوَد وأغيَد وأهيَف ، فتقول : حمراءُ وصفراءُ وحَولاءُ وحوراءُ ، وبيضاءُ وسوداءُ وغيداءُ وهيفاءُ . فقد وقعت ألف التأنيث بعد الألف الزائدة ، كما وقعت النون في مثل : عطشان وسهران وحيران ، وتعذَّر إظهارُ لفظ الألفين في هذا المقطع الغريب ، فصُرِفت الثانية إلى صوتٍ يحمل الحركات ويُزيل الاستحالة ، وهو الهمزةُ التي هي أختُ الألف .

ومن قبيل المُقاصّة في مثل هذه الصوتيات ، أنْ يكون عكس ما ذكرنا حتى الآن ، أي : التوجُّه بالهمزة حتى تصير حرف علة ، إذا ثَقُلت وسمُج أداؤها . فالجمع لأمثال : آدَم وآخَر وآدَر ، وأمْر وأصل وأنف ، على صيغة « أفاعِل » تتراكم همزتان مفتوحتان وألف في أوائله : همزة الصّيغة والهمزة التي هي فاء الكلمة ، فتكون في التقدير « أآدِم وأآمِر » . لكأنّه تكدس خمسةُ أمثال ، لما بينها من صِلاتٍ حميمة ، هي التَّماثُل والتَّقارُب والامتزاج ، مع توالي مَقطعين ، مبدأ كُلٍّ منهما حرفُ انفجاري متهوّع هو الهمز .

وهذا كما ترى مستثقل عَصِيّ على اللفظ السَّريع ، فتُجعل الهمزةُ الثانيةُ منه واوًا ، لتذليل الجُهدِ العلاجيّ في الأداء : أوادِمُ وأواخِرُ وأوادِرُ ، وأوامِرُ وأواصِلُ وأوانِفُ . ولو أردت أيضًا جمع أراجة ، على صيغةِ « أفاعِلة » لكان لديك مثل ذلك من الاحتشاد « أآرِجة » ، فيكون تغييرُ الهمزة الثانية وسيلةً للتيسير والتَّخفيف : أوارِجة .

و وُرود الهمزتين هنا قبل الألفِ ، قريبٌ منه في التَّكدُّس العصيب ورودُهما وبينهما الألف في لفظ جمعي مُثقل بالتركيب ، لما يقتضي ذلك من علاجٍ صوتي عنيف . وذلك حين تَجمع على « فَعائل » مثيل : ذُؤابة وصُؤابة ، وشآمة وكآبة ، ورُؤاس وفُؤاد ، ورَؤوم ونؤور ، ومَؤونة وضُؤولة ، وبَئيسة وشَئيمة ، إذ يُبدل حرف المد بعد ألف منتهى الجموع همزة ، وتَحدق الهمزتان

بتلك الألف : نحو « ذائب فائد » . فيتحتّم إبدالُ الهمزةِ الأولى واواً : ذَوائبُ وشَوائمُ وفَوائدُ ورَوائمُ ومَوائنُ وبَوائسُ . ولَمّا ثَقُل هذا البدل في الجمع : بُرآءُ ، حُذِفَت الهمزةُ الأولى للتّخفيف فقيل : بُراءُ .

أما إذا وردت الهمزتان بينهما ألفٌ في المفرد لا في منتهى الجموع ، فقد جاز إبدال الثانية ياء ، كالذي ورد مِنْ : آيِبٌ وآيِدٌ وآيِفٌ وآيِلٌ وآيِمٌ وآيِنٌ ، في أسماء الفاعلين : آئبٌ آئدٌ وآئفٌ وآئلٌ وآئمٌ وآئنٌ . فاجتماع هذه الأصوات ههنا رخّص للعربي أَنْ يتخلّص من أحدها ، وهو المطلَعُ المهموز للمقطع القصير توطئةً للأداء الميسّر .

وعلى غِرار هذا كانت العمليّات الجراحيَّة في بعضِ الحروف الصّامتة أيضًا . فقولك : قَصَّصْتُ وكَمَّمْتُ ، وتَقضَّضْتَ وتمطَّطْتِ ، ترى في كُلٍّ منه تَراكمَ ثلاثة أحرفٍ متماثلة . وقد سُمِع التّصرُّفُ في الثّالث من الأمثال ، بجعلِه صوتَ لين ، يُخالِفُ ما قبلَه ويُهوّن الأداء ، لئَلا يَتماثَلَ مُنتهيا مقطعين متوسّطَين متوالِيين : قَصَّيتُ وكَمَّيتُ ، وتَقضَّيتَ وتَمطَّيتِ (١٠١) .

وكذلك الحالُ إذا اجتمعت متقاربات مُستثقلات كالجمع تكسيرًا لمثل : حُوَّلٌ ونُوَّمٌ وسَيِّدٌ وهَيِّنٌ وصَيِّفٌ ولَيِّنٌ ، إذْ تقع ألفُ منتهى الجموع بين واوين أو بين ياء وواو ، أو بين ياءين ، وفي هذا تطرُّف بلفظ ثلاثة متقاربة مع ثِقَل التَّركيب الجمعي . وقد جاء عن أجدادِنا المخالَفة بإبدال الثّالثِ همزة ، لتخفيف الأداء : حَوائلُ ونَوائمُ وسَيائدُ وهَيائنُ وصَيائفُ ولَيائنُ . ولو أزاح المجتمعاتِ عن الطَّرف حرف آخر لاستُسهل الأداء ، دون تغيير نحو : عَواويرُ وطَواويسُ .

وإذا تعذّر التّصرُّفُ في الثّالث لجأَ العربيُّ إلى غيرِه يُعالجُه بالمخالفة ، لفَتح باب اليُسر والتخفيف . وذلك في مثلِ النِّسبة إلى : الشَّجِي والعَمِي والثّاني والماضي والتربِية والتَّصفِية ، حيث تقع ياءا النَّسَب بعد الياء التي في الطَّرف ،

وهي مكسورةٌ وقبلها كسرٌ أيضًا : شَجِيِّ وعَمِيِّ وثانِيِّ وماضِيِّ وتَرِبِيِّ وتَصفِيِّ . وهذا عسير لتوالي الكَسرتَين والياءات ، أي : ثلاثة مقاطع بأصواتٍ متجانسة ، في أطراف الكلمات . فتَجبُ المخالفةُ ، بقلب الياءِ الأولى واوًا ، والكسرةِ التي قبلها فتحةً : شَجَوِيّ وعَمَوِيّ وثانَوِيّ وماضَوِيّ وتَرَبَوِيّ وتَصفَوِيّ . وقريبٌ من هذا أنْ تنسب إلى نظير : مَلِك ونَمِر ومَعِدة ، فتقول : مَلَكِيّ ونَمَرِيّ ومَعَدِيّ ، بفتح الحرفِ الثّاني للمخالفةِ أيضًا .

وقد تكونُ هذه التَّصرُّفات مع أنَّ المجتمع هو مثلان فحَسْب . فنحو قولنا : غَمَّ وأمْلَلتُ ويأتَمِّن وأمّا ، وإجّاصٌ وإجّارٌ وأُتْرُجٌّ ورزٌّ ومُحٌّ (١٠٢) ، استثقل العربيّ فيه تواليَ حرفين متماثلين ، فنَقَل أحدَهما إلى صورةٍ صوتيّةٍ مُخالِفة ، لتيسير العلاج اللَّفظي ، فكان لدينا : غامَ وأمليتُ ويأتَمِينَ وأيْما ، وإنْجاصٌ وإنْجارٌ وأُترُنْجٌ ورُنْزٌ وماحٌ .

وكذلك الحالُ في بعضِ مواقع الحركات . فالجمع في نظائر : خُطُوات وغُرُفات ورِحِلات وفِقِرات ، اجتمع في أوله مقطعان قصيران مفتوحان بمتماثلين ، فحسُنَت فيه المخالفةُ بجَعل المتحرِّك الثّاني ساكنًا أو مفتوحًا ، لتأمين الاقتصادِ الصَّوتي : خُطْوات وخُطَوات ، غُرْفات وغُرَفات ، رِحْلات ورِحَلات ، فِقْرات وفِقَرات .

وربّما كان هذا التأمينُ فيما توالت فيه أصواتٌ متماثلةٌ أو متقاربة ، كجمع التَّكسير لأمثالِ (١٠٣) : خَطيئة ورَزيئة وبَريئة ودَريئة وهَنيئة ونَشيئة ، يلتقي فيه همزتان نحو : خَطائئُ ودَرائئُ ، فتُقلب الكسرةُ فتحةً والهمزةُ الثانية ألفًا للمخالفة بين المِثلين « خَطاءَى ودَراءَى » . وبهذا تتطرَّفُ ألفان وبينهما همزةٌ مفتوحة ، وهي أصواتٌ متقاربةٌ ، يَعسُرُ لفظُها مع ثِقَلِ الجمعية ، فتُصيَّرُ الهمزةُ ياءً لإزالةِ بُؤرةِ التوتُّر اللفظي : خَطايا ورَزايا وبَرايا ودَرايا وهَنايا ونَشايا .

فالهمزتان تجاورتا في الجمع هنا وفيما مضى من المخالَفات ، فوجب

التَّصرُّف في إحداهما لتخفيف علاج صيغة الجمع وثِقل اللَّفظ . أمّا إذا وردَتا في غيرِ ذلك ، كالمضارع المسند إلى المتكلِّم ، من الأبّ والأثّ والأجّ والأحّ والأدّ والأرّ والأزّ والأسّ والأشّ والأصّ والأضّ والأطّ والأفّ والأكّ والألّ والأمّ والأنّ ، فإنّه يجوزُ تحقيقُ الهمزتين ، والمخالَفةُ بين مطلعَي المقطعين الانفجاريَّين ، بإبدالِ الثّاني حرفًا يُناسِبُ حركتَه بُغيةَ التَّخفيف . وذلك نحو : أئبُّ وأيبُّ ، أؤحُّ وأوحُّ ، أئدُّ وأيِدُّ ، أؤزُّ وأوزُّ ، أئفُّ وأيِفُّ ، أؤلُّ وأولُّ ، أئنُّ وأينُّ(١٠٤) .

وعلى غِرار ذلك أنْ تصوغَ مضارعَ المتكلِّم ، من التأليف والتأييد والتأنيب والتأدية ، والمؤاساة والمؤاخذة والمؤاتاة . فإنك تقول فيه(١٠٥) : أُؤَلِّفُ ، أُؤَيِّدُ ، أُؤَنِّبُ ، أُؤَدِّي ، أُآسِي ، أُآخِذُ ، أُآتِي ، ويجوز إبدال مطالع المقاطع الثّواني واوات ، للمخالفة بقصد التَّخفيف : أُوَلِّفُ ، أُوَيِّدُ ، أُوَنِّبُ ، أُوَدِّي ، أُواسِي ، أُواخِذُ ، أُواتِي . وكذلك ما كانت الهمزةُ الأولى فيه مزيدةً ، لمعنى صرفي عارض من الأفعال .

فعندما تصوغ على وزن : أفْعَلَه وأفْعَلْتُه ، من الأوب والأود والأول والأون ، والأيد والأيض والأيم والأبن ، وتُحذَف العين بعد نقْل حركتها إلى الفاء ، تقول(١٠٦) : أآبَهُ وأآبتُهُ ، أآدَهُ وأآدتُهُ ، أآلَهُ وأآلتُهُ ، أآنَهُ وأآنتُهُ ، أآدَهُ وأآدتهُ ، أآضَهُ وأآضتُهُ ، أآمَهُ وأآمتُهُ ، أآنَهُ وأآنتُهُ . و يُرخَّص لك أنْ تُزيل تماثل مطلعَي المقطعين ، بجعْلِ الثّاني منهما واوًا أيضًا ، فتقولُ : أوابَهُ وأوَبتُهُ ، أوادَهُ وأوَدتُهُ ، أوالَهُ وأوَلتُهُ ، أوانَهُ وأوَنتُهُ ، أوادَهُ وأوَدتُهُ ، أواضَهُ وأوضتُهُ ، أوامَهُ وأوَمتُهُ ، أوانَهُ وأوَنتُهُ .

وثَمّة مخالَفات صوتيّةٌ ، للفرقِ بين المعاني الصَّرفيَّة للصِّيغة الواحدةِ . فلمّا ثَقُل على اللسانِ ضَمُّ الفاء مع الواو ، للنَّبرِ الثُّلاثي المتقارِب في مَطلَعَي مَقطعَين ممّا هو كثيرُ الاستعمالِ ، على وزن : فُعْلَى ، صفات جارية مجرى

الأسماء نحو « دُنوَى وعُلوَى » ، قُلبت الواوُ ياء : دُنيا وعُليا . ولتتميَّز الصِّفاتُ الخالصة عن ذلك ، وهي أقلُّ استعمالاً ، بَقيت على الواو بالمخالَفة : حُلوَى وغُزوَى . ثم عُكِسَت الآية فيما هو يائي اللام مفتوح الفاء لخفته ، فكانت مخالَفة بين المعنيين أيضًا ، إذْ جُعِلتِ الأسماءُ بالواو : شَروَى وتَقوَى وفَتوَى ، ولَزِمت الصِّفات لفظَ الياء : خَزيا وصَديا (١٠٧) .

وللتمييز أيضًا بين الهمزات الزّائدة والهمزات الأصلية أو المتقلّبة عن أصلٍ ، كان في التَّثنية والجمع السّالم خلاف (١٠٨) . فالهمزة المزيدة للتأنيث أو للإلحاق تَصيرُ واوًا ، فتقول : حَمراوانِ وصَحراوانِ ونُفَساوانِ وحَوصلاوانِ وخُنفُساوانِ وبَبّغاوانِ ، وحَمراواتٌ وصَحراواتٌ ونُفساواتٌ وحَوصلاواتٌ وخُنفُساواتٌ وبَبّغاواتٌ ، وحِرباوانِ وعِلباوانِ ومُزّاوانِ ، وحِرباواتٌ وعِلباواتٌ ومُزّاواتٌ . فإذا كان في المفرد واوٌ قبل الألف بَقيت همزة التأنيث ، لئلاّ يثقلَ اللفظُ بواوين بينهما ألفٌ : حَوّاءانِ وعَشواءانِ وشَعواءانِ ، وحَوّاءاتٌ وعَشواءاتٌ وشَعواءاتٌ .

هذا في حين أنَّ الهمزات الأُخرى تَثبُتُ دائمًا ، فتقولُ في تثنية ما هي أصلية منه : هَناءانِ وضِياءانِ وابتِداءانِ وإنشاءانِ وقُرّاءانِ ، وفي جمعه : هَناءاتٌ وضِياءاتٌ وابتِداءاتٌ وإنشاءاتٌ وقُرّاءاتٌ (١٠٩) . وما كانت همزته متقلّبة عن أصل فتثنيته الفصحى : رَجاءانِ ورُخاءانِ ولِقاءانِ وانحِناءانِ وابتِلاءانِ واستِدعاءانِ ، وجمعه الأفصح يكون على ما يلي : رَجاءاتٌ ورُخاءاتٌ ولِقاءاتٌ وانحناءاتٌ وابتداءاتٌ واستدعاءاتٌ .

٢- الانزياح

نقصِدُ بالانزياح أن ينزلقَ الصُّويتُ بمكانه ، وينتقلَ إلى موقع مُجاور له ، مساهمًا في تخفيف صيغةِ اللَّفظ ، وتحقيقِ الاقتصاد العلاجي لِلّسان . وهو كثيرُ الورودِ في معظَم ضُروب التَّصريف المعروفة . فمِنَ الإعلالِ مثلاً تجد

نحو : خِفتُ وطُلتَ وقُلتِ وبعتُ ، وقُمْ وغِبْ ونَمْ ونَلْ وأعِدْ وأهِنْ واستَقِمْ واستَمِلْ ، قد انزاحت فيه الضَّمَّةُ والكسرةُ والفتحةُ من العين إلى الفاء ، قبل الحذفِ بالتقاء الساكنين ، لتُكوِّن بما حولها مقاطع متوسطة .

ونظائر : أبانَ وأقامَ واستعانَ واستفادَ ، وينامُ ويقُولُ ويسِيرُ ، ولِيمَ وبِيعَ واختِيرَ واقتِيدَ ، ويُعادُ ويُشامُ ويُخالُ ويُستهانُ ويُستلانُ ، انزلقت فيه الحركاتُ بمواضعها إلى ما قبل العين ، لتكوّن معه مقطعًا متوسِّطًا مَمدودًا ، يُخفِّف اللفظَ . ومثيل ذلك الأسماءُ التي على غِرار : مَرُوم ومَعاد ومُقام ومُستجاد ومُستخار وإجارة وإسالة واستِعارة واستِقالة . فقد انزاحت الحركاتُ فيه أيضًا ، مساهمة في تكوينِ مقاطعَ مدّيّة .

أضف إلى هذا ما تُلاحظه ، من نَزْعةٍ بين السُّكون والحركةِ إلى تبادُلِ موقِعيهما، في مثلِ هذه الانزياحات . وكذا قولنا : استَحَى يَستَحِي ، فيه انزياح للفتحة والكَسرة إلى الحاءِ ، وانزياح السُّكون إلى ما بعدها . ذلك أنَّ الأَصل في الأول « استَحْيَيَ » ، قُلبَت الياءُ الثانية ألفًا : استَحْيا ، ثم كان تبادُل الموقعين ، فقُلِبت الياءُ أيضًا ألفًا ، ثم حُذِفت هذه الألفُ لالتقاء الساكنين . والأصلُ في الثّاني « يَستَحْيِيُ » استُثقِلَت الضَّمَّةُ على الياء فسُكِّنت ، وأُلقِيت حركةُ الياءِ الأولى على السّاكن ، والسُّكون على الياء ، ثُمّ حُذِفَتْ هذه الياءُ أيضًا ، ليَصيرَ لدينا مقطعٌ قصيرٌ بين اثنين متوسّطَين . وقريب ممّا مضى تَجِدُه في : الْمُستَحَى والْمُستَحِي (١١٠) .

وفي عمليات الإدغام ، كثيرًا ما يكون الانزياح للصُّوَيتات ، تهيئة لتخفيف العلاج اللساني . فالأسماء من مثلِ : مُجِدّ ومُعَدّ ومُقشَعِرّ ومُطمأنّ ومُهِمّة ومَكَرّ ومِخَدّة ومَحِلّ ومَزِلّة ومَصَحّة ومُستقِلّ ومُستحَبّ وتَحِيّة وأعَمّ ومُدُقّ وإوَزّة وأسِنّة و أئمّة وأخِلاّء ، إنما تيسر إجراء الإدغام فيها ، بانضواء المضاعف الأول في كنف تاليه ، مع تبادل موقعي المقطعين : المتوسط والقصير ، بعد

نقل الحركات من الأوائل إلى السواكن قبلها .

وكذلك شأنُ الأفعال ، من نحو : أحَبَّ واستبَدَّ واسبكَرَّ وابيَضَضَّ[١١١] ، ويُصِرُّ ويَستحِلُّ ويَطمَئِنُّ ويَسوَدِدُّ ، وصُبَّ وأقِلَّ واستمِرَّ واشرَئِبَّ ، كان الحرف المدغم متحركًا في كل لفظ منها ، ثم تخلّى عن حركته هذه التي نُقلت إلى ما قبله ، ومن ثَمّ تيسَّر إدغامه في مثيله ، فتكوّن مقطعٌ متوسّطٌ قبل الطَّرف ، وغابت معالم الحرف المدغم بالإدماج ، تحقيقًا للاقتصاد الصَّوتي .

وإذا استُبعد ، في بعضِ المواقع لأسبابٍ صوتيّةٍ إدغامُ أحدِ المثلين في الآخر ، وحُذِفَ الأول تخفيفًا ، فإنّه تَنزلِقُ حركتُه بمكانِها ، لتَحُلَّ فيما قبله ، مكوّنة مقاطعَ رشيقة . وذلك قولُ بعضِ العرب : ظِلْتُ وأحَسْتُ وقِرْنَ ، بدلاً من : ظَلِلْتُ وأحسَسْتُ واقْرِرْنَ .

والتخفيف بحذف الهمزة المتحركة ، إذا كان قبلها ساكنٌ يَحتَمِل التحرُّك ، اقتضى انزلاق حركتِها بمكانها ، لتصيرَ للساكن المتقدِّم . فقولُك : المَسْألة والمَرْأة والمَلأك[١١٢] والأحمر والإمام والوُلَى والمِرآة ، وتَوْءَمٌ وجَيْئَلٌ وشَيءٌ وضَوْءٌ ، ويَسْألُ ويَلْؤمُ ويَنْئِمُ ، يَصِحُّ فيه أنْ تقول : المَسَلة والمَرَة والمَلَك والحَمر والِمام والوُلَى والمِراة ، وتَوَمٌ وجَيَلٌ وشَيٌ وضَوٌ ، ويَسَلُ ويلُمُ ويَنِمُ . وبذلك تَخلَّص العربيُّ من شدةِ الهمزة الانفجارية ، وهي بعد ساكنٍ تقتضي العُسر في التَّحقيق .

بل إنّ الفعل « رأى » ، إذا تصرفتَ فيه للمضارع والأمر ، أو صُغْتَ منه على وزن : أفعَلَ ، وما تصرَّف منه مع المشتقّات أيضًا ، وقعت فيه الهمزةُ ذلك الموقع الممجوج بالإضافةِ إلى همزةٍ مزيدةٍ أيضًا قبلُ[١١٣] . ولذلك يَلتزِم أكثرُ العربِ فيه حذفَ الهمزةِ الأصليّة بعد إلقاءِ حركتِها على السّاكن المتقدِّم ، فيقولون : أرَى ويَرَى وتَرَى ونَرَى ، ورَ ورَيْ ورَيا ورَوْا ورَيْنَ ، وأرَيتُه وأرَيناه وأرَتْه ، وتُرِيه ونُرِيه ويُرِيه ، وأرِه وأرِيه وأرِياه وأرُوه[١١٤] وأرِينَه ،

والمُرْي والمُرَى .

وما كان من الأفعال على وزن : فَعُلَ ، فقد جاء عن بعض العرب (١١٥) نقلُ حركة عينه إلى الفاء ، فقالوا : عُظْمَ وحُسْنَ وفُصْحَ وكُرْمَ وظُرْفَ وخُشْنَ ، فيما هو مشهور بالقول : عَظُمَ وحَسُنَ وفَصُحَ وكَرُمَ وظَرُفَ وخَشُنَ. وكذلك الحالُ فيما كان على : فَعِلَ (١١٦) ، فقالوا : نِحْلَ وسِهْرَ ولِعْبَ وسِغْلَ وسِئْمَ وبِخْلَ ، في : نَحِلَ وسَهِرَ ولَعِبَ وسَغِلَ وسَئِمَ وبَخِلَ . وعلى غرار هذا ، فإنّ ما كان من الأسماء وَزْنُهُ : فَعِلَ ، تُنقل حركة عينه أيضًا : فِخْذٌ وضِحْكٌ ونِهْمٌ . وكذلك ما هو مؤنّث بالتاء نحو : بَخِلةٌ وكَلِمةٌ ونَعِمةٌ ، إذْ يجوزُ نقلُ الكسرة فيه إلى ما قبلها (١١٧) .

وفي الوقف على أواخرِ المفردات المتحرّكة الطَّرَف ، إذا كان غيرَ واو أو ياء ، وقبله حرفٌ ساكن يَقْبل الحركةَ ، فإنّ بعضَ العرب ينقلُ حركَةَ الآخِرِ إلى ما قبله ، فيقول : هذا دَفُعْ ، وذاك بُرُدْ ، واستعنتُ ببِشِرْ ، واستفدتُ من بَكِرْ ، ولجأتُ إلى عِلِمْ ، عِوَضًا من القَول : هذا دَفْعٌ ، وذاك بُرْدٌ ، واستعنْتُ ببِشْرٌ ، واستفدْتُ من بَكر ، ولجأتُ إلى عِلْمْ . وقد جاء مثلُ هذا في قراءة : ﴿ والعَصِرْ ﴾ ، و ﴿ بالصَّبِرْ ﴾ ، (١١٨) وآخر قول زياد الأعجم (١١٩) :

عَجِبتُ ، والدَّهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ مِن عَنَزِيٍّ ، سَبَّنِي ، لَم أضرِبُهْ

والملاحظ من هذا كلّه أنّ الانزياح يلزم التَّراجع ، إذْ تنتقل الحركاتُ من مواقعها المختلفة ، إلى الحرف المتقدّم من الكلمة . وفي ذلك ضرب من التيسير ، لأنّ انزلاق الحركاتِ إلى ما يقرُب من أوّل المفرداتِ يُزيل شيئًا ، من ثقل الأطرافِ ، بتكوينه مقطعًا متوسِّطًا هناك . ومن ثَمّ نَدر العكسُ ، أي : الانزلاقُ المُقبل ، فظهر في حالةٍ واحدةٍ ، هي حَذفُ واوِ المثال ، ممّا كان على « فعْل » ، ليصير على « علَة » . نحو : إبة تِرة جِبة جِدة حِدة دِية ذِرة رِثة رِعة رِية إدة دِعة سِطة زِنة سِمة سِنة شِية صِفة صِلة طِئة عِدة عِظة غِرة فِرة قِدة

قِرة لِثة لِجة لِدة مِقة هِبة . وهو كثير في مكسور الفاء ، وقليل في مفتوحها : دَعة جَهة سَعة ضَعة ضَحة طأة عَدة قَحة ، ونادر في مرفوعها : جُهة صُلة . وكأنّ ما جدّ من الثِّقل بهذا الإقبال مع صيرورة الاسم مثقلاً لبقائه على حرفين متحركين ، تطلب إمداده بالتّاء تُعوّض ما خسره ، وتُخفِّف بعض أثقاله (١٢٠) . ونادرًا ما اجتمعت الواو والتاء : وِجهة وُجنة وُصلة وُرقة وِلدة ، أو غابتا معًا : عِدٌ .

٣- القلب

رأينا فيما مضى ألوانًا من التحويلات الصّوتية ، هدفُها تخفيفُ الجُهد العلاجي ، وكانت محدودةً بالنقطة المستعصية ، تُجرى فيها العمليّات التجميلية ، دون أن تَخرُجَ عن دائرتِها . ولكن قد تَعجز الوسائلُ المحدودة هذه عن إزالة الثِّقَل ، وتذليل العثرات ، فيقتضي ذلك توسيع مجال التصرف ، ليتناول بنية الكلمة في مواقعَ مختلفة منها . وإذْ ذاك تُنقل بعضُ المعرقلات إلى منطقة بعيدةٍ من التأزّم ، لتُصاغ في صورةٍ صوتيّة مخفَّفة . وهذا ما يُسمّى بالقلب المكاني ، وهو واردٌ في نسبة قليلةٍ من الكلام ، بعضُها واجب وبعضُها جائز بالتوسُّع (١٢١) .

فالجمع للبئر على « أفعال » يتوضّع على « أبْآر » ، وفيه همزتان متقاربتان بينهما حرف ساكن . ولما كان في لفظ الهمزة الثانية بعد سكونِ شيءٌ من الثِّقل ، وهو مضاعَف بوروده بعد همزةٍ أيضًا ، نُقِلت تلك المستثقلة من مركزِها المعرقل ، لتأخُذَ موقع الفاء السّاكنة من الصّيغة « أأْبار » . وهذا يعني أنّها ستبدل ألفًا وجوبًا ، لأنّها بعد همزةٍ مفتوحة . وبذلك تصيرُ على لفظ : آبار ، أهون ممّا كانت عليه قبلُ .

وكذلك قولُ العرب : آرام . وعلى هذا يَردُ ما في « أشياء » ، وهو أصحُّ الأقوال (١٢٢) . ذلك أنّ « شيء » جاء منه اسم الجمع على « فَعْلاء » ، مثل

قَصباءَ وطَرفاءَ وحَصباءَ ، فكان في اللفظ « شَيْئاء » بهمزتين بينهما ساكن هو الألف ، فنُقلت الأولى إلى ما قبل الشّين ، وتحرّكت الياءُ لتُمازِج الألف . وإذْ ذاك اتّخذَت الكلمةُ أخفَّ ما يُمكنُ من التَّصويت .

والحال أعقدُ في جمْع رأْي ، لأنه بعد تحوُّل الياء ألفًا ، وتحوُّل الألف همزة ، تحتَشِدُ ثلاثُ همَزات حول ساكنين : أرْآء . وهنا يكونُ القلبُ المكاني أفضلَ ، ليصيرَ الجمع : آراء . ولو أردت جمع : بأو ، ثأي ، دأي ، شأو ، فأو ، لأي ، نأي ، وأي ، على غرار ذلك لكان لديك : آباء وآثاء وآداء وآشاء وآفاء وآلاء وآناء وآواء . وهو خير من : أبْآء وأثْآء وأدْآء وأشْآء وأفْآء وألآء وأوْآء .

ثم عندما تَجمع « دار » على « أَفْعُل » ، وتهمز الواو للزوم الضَّم فيها : أدْؤُرٌ ، تُصادف ما رأيناه من الثِّقل المضاعف بالسّاكن بين همزتين . وهذا يقتضي تقديمَ الثانية أيضًا وإبدالها ألفًا : آدُرٌ. وحينما يُصاغ اسم الفاعل من المجيء على « الجائِئ » ، تُقدَّم الهمزةُ على الياء للتخفيف ، كما هو مذهبُ الخليل (١٢٣) : الجائي . ومن هذا القبيل تكسير جمع مَساءة على « المَساوِئ » ، إذْ تُقدّم الهمزة أيضًا ، فتنقلبُ الواوُ ياء : المَسائي .

كُلُّ هذا كان في الثّقل الناجم عن الهمَزات . وقد يكونُ ذلك باحتشادِ أصواتٍ أُخرى ، كالواوات والضّمّات ، التي هي متقاربة في التَّصويت . فالجمعُ لقوس على « فُعُول » يصل بنا في اللفظ إلى « قُوُوْس » ، وفيه واوان أولاهما حرفٌ صامتٌ بين ضَمَّتَين والثانية حرفُ مَدٍّ . ولتخفيف هذه النبَرات المتوالية ، نُقِلَت الواوان إلى الطَّرف « قُسُوْوٌ » ، ثم كان ما ذكرنا قبلُ ، في نحو : دُلِيّ ، فصار اللفظُ إلى « قُسِيّ » ، وقُلبت الضَّمةُ كسرة : قِسِيّ .

والمصدر المبالَغ فيه للفعل : طَغا يَطغُو ، إذا كان على غِرار : مَلكوت ورَحموت وجَبروت ورَهبوت ، أخذ الشكلَ الصوتي «طَغَوُوْت» ، (١٢٤) وهو

كما ترى من الثّقل والعُسر بالإضافة إلى ما فيه من المعنى الممقوت . ولذلك قُدِّمت الواوُ الأولى على الغين ، فانْقلبت ألفًا للممازجة بفَتحةِ الطّاء ، وإذا هو : طاغُوت . ثم أُطلِق على الأصنام ، فصار اسمَ ذاتٍ لتوكيد المبالغة . ومثلُ هذا قيل في حانوت ، أي : أنّه في الأصل « حَنَوُوت » مصدرُ مبالغة للفعل : حَنا يَحنُو ، وكان فيه أيضًا التصرف المذكور .

وكثيرًا ما يحصل القلبُ المكاني ، في ألفاظٍ ليس فيها توالي همَزاتٍ أو واواتٍ ، وإنما هي النّزعةُ إلى تبادُل المواقع ، في غالب الأحيان ، بين أصواتٍ متجاورةٍ أو متباعدة . ومن ذلك مثلاً قولُ بعضِ العرب : حَوباءُ(١٢٥) وحادٍ وأيِسَ وراءَ وناءَ وبالَى وطأمَنَ وامضَحَلَّ وأيْنُقٌ وأوالَى وأيامَى وشَواعٍ ورَعَمْلي وما أيطَبَهُ ! في معنى : حَبْواءُ و واحدٌ ويئسَ ورأى ونأى وباوَلَ وطَمأنَ واضمَحَلَّ وأنْوُقٌ وأوائلُ وأيائمُ وشَوائعُ ولَعَمري وما أطيَبَهُ !

فحوباء تَبادلت فيه الباءُ والواوُ موقعيهما ، فصار المدُّ بعد الأولى ، والسُّكون للثّانية وهو تخفيفٌ ظاهر . والحادي قُدِّمت فيه الحاءُ إلى أوله قبل مدٍّ ، وجُعلت الواوُ في آخره ياء ، فزال كثيرٌ من ثِقلِه . والفعل « يئس » تبادلت فيه الهمزةُ والياءُ موقعيهما ، فصار مع كُلٍّ منهما حركةٌ أقربُ إلى لفظه . والفعلان : راء وناء ، صارا بتقدُّم اللام على العين من الأفعال الجوفية ، التي يكثر فيها الحذف بالتصريف .

و الفعل « بالَى » صارت فيه الواوُ طرفًا خفيفًا بانقلابها ألفًا . و الفعل « طأمنَ » تبادلتْ فيه الميمُ والهمزةُ موقعيْهما ، لتكونَ الثانيةُ ساكنةً ، يتيسَّر إبدالُها ألفًا لفتح ما قبلَها : طامنَ . وقولهم « امضَحَلَّ » صارت فيه الميم ساكنةً ، في موقع الضّاد التيْ تحرّكت بالفَتح . ولا شكَّ أن لفظهما أيْسرُ من لفظِ الميم المفتوحة بعد ضاد ساكنة .

وكذلك حالُ الجموع المذكُورة . أما « أينُق » فقد جُعِلت الواوُ فيها قبل

النّون ساكنةً لتخفيف اللّفظ ، وقُلبَت ياء تخفيفًا على تخفيف ، بالتخلُّص من الواو المضمومة قُرب الطَّرف ، وهي نبرٌ مضَعَّفٌ . وأما : أوالَى وأيامَى وشَواع ، فقد تحرَّرت من الهمزات اللازمة فيما هو أصلٌ لها ، وصار بدلاً منها في الطَّرَف حروفُ مَدٍّ رشيقة اللّفظ والأداء ، الألف في الأولى والثّانية ، والياء في الثّالثة ، وكلُّها عُرضةٌ للحذف بالإعلال تخفيفًا أيضًا .

وأما « رَعَملِي » فهو تركيبٌ مؤلَّف من ثلاث كلماتٍ ، هي لامُ الابتداء وعَمْر وياء المتكلم . وفي القلب المكاني تبادلت اللامُ والراء موقعيهما ، فصار الكسرُ للأولى والفتح للثانية . وفي هذا ضربٌ من التخفيف للفظ معقد ، إذِ الكسرُ في الراء أثقلُ منه في اللامِ ، كما أنّ تَصدُّرَ الرّاءِ المفتوحةِ أيسرُ من تَأخُّرها مكسورةً .

وكذلك قولهم « ما أيطَبَهُ » هو مركب . إلا أنه مؤلف من جملة كبرى : ما : مبتدأ ، وأطيب : فِعْل أضمر فيه الفاعل ، والهاء : مفعولٌ به ، والجملةُ الفعليّة خبرٌ للمبتدأ . وفي تبادُل الطّاء والياء موقعيهما أيضًا ، صار السّكُون للياء والفتح للطاء ، فزال كثيرٌ من عُسر اللفظ ، لأنّ الياءَ أصبحت ليّنة بعد أنْ كانت حَرْفًا صامتًا ، والطّاء تحركت بالفتح ففقدت تثاقُلاً ملحوظًا .

* * *

تلك هي الأنماط الاقتصادية ، كما تَبدّت لنا من خلال توجُّهاتها ، وتوضُّعها تحت ظلال المفاهيم الصَّوتية المذكورة . وقد حاولنا فيها أنْ تشملَ أكثرَ صُوَر التَّبدُّلات الصّرفيّة ، لتكون النتائجُ قريبةً من واقع عروبةِ اللّسان ، مع العلم أنّ ثمةَ ألوانًا من التَّصرُّفات ، أغفلنا ذكرها وبيانها . وذلك لتَعذُّر حَصرِها بدخولِها تحتَ ما ورد ، أو لتشعُّبِها وضِيق أُفُقِها بدخولِها حيِّزَ الإبدال اللغوي ، الذي شُغِل به علماءُ اللغة ، وصَنّفوا له كتبًا خاصّةً به .

وقد كان ما عرضناه من تلك الأنماط ، يَرسُم خطوطًا واضحةً للاقتصاد

الصّوتي ، في بنيةِ المفرداتِ وأشباهها . وهو مثالٌ حيٌّ لتوجُّه عروبةِ اللسان ، نحو تخفيفِ العلاجِ الصّوتي على المتكلِّمِ والقارئِ والسّامع والمتفهّم . نعم قد تقف فيه على بعضِ مظاهرِ التّثقيل ، غيرَ أنّ الغالبيّةَ العُظمى منه يَعمُّها الاستخفافُ ، بغياب الأصواتِ العنيفةِ والتّجمُّعات العسيرة ، مع الصّيرورة إلى تَبسيطِ المقاطع ونَقلِ النّبر إلى مواقع تَيسُّرِ الأداء . إنه تخفيفٌ ظاهرٌ ، تشهد له نماذجُ متعدِّدةٌ ، بقيت على حالِها الأولى دُون تَشذيب ، فكانت مَنبَهة على ما ادّعاه علماءُ الصرف [١٢٦] ، من تحوُّلات ميسّرة مهوّنة ، أي : دليلاً اعتباطيًا واقعيًا .

فهو لم يُترك بقصد التّدليل على ذلك ، خلافًا لما أشار إليه ابنُ جنّي والعُكبَري ، وتَمسَّكَ به بعض المعاصرين [١٢٧] ، وإنما لبث كالآثار المستحاثات ، تُوضّح ما خفي من معالم التّاريخ القديم ، وتُؤيِّد النظريّات المطروحة لتفسيره أو تدفعها عن مجالِ الصّواب . فالأقوامُ الغابرةُ لم تَصنع تلك الآثار بقصد الدّلالة على حالةٍ أو ظاهرة ، وإنّما حَبستها القرونُ والأحقابُ في مجال قاهرٍ ، بعيدة عن الاستهلاك والتّشذيب ، فَلبِثت على حالِها البدائية حاملة تنبيه الأنظار إلى الواقع المطويّ .

فصُوَر الإبدالِ الكثيرة ، مما أوردناه في أنماطه المختلفة ، سُمع عن العرب نماذجُ غفيرةٌ تبيِّن الأصلَ الذي كانت عليه . هذه لغةُ بعضِ أهل الحجاز ، ورد فيها أنّهم يقولون [١٢٨] : مُوتَعِدٌ ومُوتَصِلٌ ومُوتَجِهٌ ، بإثبات الواو التي تُبدل وتُدغم لدى الآخرين : مُتَّعِدٌ ومُتَّصِلٌ ومُتَّجِهٌ . وسمع اللحياني أيضًا مقولة : ضَغطَ عليه واضتَغَطَ ، أي : شدّدَ عليه في غُرم أو نحوه [١٢٩] . وحكى أبو علي الفارسي عن خلف الأحمر أنّه يُقال : التَقطتُ النّوى واشتَقطتُه واضتَقَتُه [١٣٠] . وفي القولين كما ترى ، صَحّت تاءُ الافتعال بعد الضّاد . والظّاهر في الثّاني أنّ الضّاد بدلٌ من اللام ، بعكس ما سُمع من نحو : الطَجَعَ ، وليس بدلاً من

الشّين كما زعم ابنُ جنّي .

وجاء في الكلام أيضًا : واوٌ ، زايٌ ، باوٌ ، ثايٌ ، ثاوٌ ، رايٌ ، شاوٌ ، نايٌ ، فاوٌ ، آيٌ ، آيايٌ بدون همزٍ ما بعد الألف غير الزائدة ، وآيِيٌّ وطايِيٌّ (١٣١) ، في النسبة إلى آية وطاية ، عِوضًا من : آئيّ وطائيّ . ورُوِي أنّه يقال : رجل دَيايٌ (١٣٢) وامرأة دَياية ، أي : فيهما داءٌ . وقيل أيضًا : مرقةٌ داوِمةٌ ، وسَماوٌ في جمع سَماوة (١٣٣) .

وروي أيضًا بالهمز مثل : آكلَ آسَى آتَى آزَى ، وأُؤْلَفُ أُؤْنَبُ أُؤَجّلُ ، مع مصادره ومشتقّاتِها ، ونآئد جمع نأدَى ، وأَيايِم أيايِل عَيايِل ، والحَواوِي (١٣٤) والضّياوِن ، بياء أو واو بعد ألف منتهى الجموع . ونحو : قَوُول نَوُوم أثْوُب أدْوُر رُؤَساء لُؤَماء أئمّة ، وكأس بئر سُؤْل ، وإجّاص قِثّاء ، وأراقَ أنارَ أراحَ ، جاء على الأصل من دون إبدال أيضًا .

والإعلال الذي وقفنا عنده مطوّلاً ، في صُوَر مُتعدّدة من الأنماط الاقتصاديّة ، جاء عن العرب ، ما يُمثّل النّماذجَ القديمة له قبل التّحوير . وتستطيع أنْ تتلَمّس ذلك في أمثال : (١٣٥) عَوَذٌ خَوَلٌ قَوَدٌ حَوَكةٌ خَوَنةٌ ، ومَزْيَد مَرْيَم مَدْيَن مَصْيَدة مَضْيَعة مَلْيَنَة مَطْيَبة مَسْوَف مَنْوَر مَأوَزة مَكْوَزة مَجْوَعة مَشْوَكة مَرْوَحة مَبْوَلة مَثْوَبة مَقْوَدة مَعْوَنة مَشْوَرة مَأْيَمة ، ومُخْوِل ، وعَوَجَ بالمكان ، وشَوِهَ هَوِسَ هَوِئَ أيِسَ هَيُؤَ ، وأدوأ أحْوَذَ أجودَ أرْوَحَ أرْوَدَ أحْوَجَ أخْوَصَ أرْوَضَ أغْوَلَ أحْوَشُوا أسْوَعَ أيْوَمَ أطْوَلَ أعْوَمَ أنْوَكَ أحْوَلَ أعْوَزَ أفْوَقَ أعْوَقَ أعْوَذَتْ أحْوَجَ أعْوَصَ أخْيَفَ أخْيَلَ أرْيَفَ أطْيَبَ أحْيَجَ أرْيَعَ أفْيَقَ أعْيَنَ أعْيَلَ أحْيَنَ ألْيَلَ ، وأجْيَلتْ أغْيَلَتْ أثْنَيَتْ أغْيَمَتْ أكْيَسَتْ ، واحتوَلَ استَفُوا ، واستأوَرَ استهْوَنَ استَنْوَقَ استَحْوَذَ استَجْوَبَ استَصْوَبَ استَغْوَرَ استَهْوَلَ استَرْوَحَ استَفْيَلَ استَتْيَسَتْ .

ذلك ما وقَفْنا عليه في المصادر اللُّغوية والنَّحوية ، وقد جاء بعضُه مُعلًّا

أيضًا ، والآخرُ لم يَرد فيه إلاّ التَّصحيح . وفي وُرود الصُّورتين للبعض مَنبهة ظاهرةٌ ، على التّطوُّرِ المتوجِّه إلى التَّخفيف . ثم إنّ المعروفَ أنَّ الكلمات المذكورةَ ههنا تَتبعُها في التَّصحيح أيضًا ، مصادرُها وسائر التَّصرُّفات والمشتقّات ، إلا ما كان منها خاصًا بالضَّرورة الشِّعريَّة ، ولم يرد في النَّثر . وما وُظِّف منه في النّثر كثير كثير ، وذكر أبو زيد الأنصاري أنّه سمعَ بعضَ العرب يلفظ مثله قياسًا مُطَّرِدًا ، وذهب ابنُ مالك إلى قِياسه أيضًا فيما ليس له فعلٌ مُجرّدٌ مُعَلّ (١٣٦) .

وقد جاء في الشعر بعضُ الصُّور ، من غير ما ذكرنا ، كما ترى في هذه الأبيات (١٣٧) :

تَفَقَّدْ بَنِي الأعمام ، وارْيشْ نِبالَهُم ... فهُنَّ خَبيّاتٌ ، لإحدَى الشَّدائِدِ
ألا تَستَحي مِنّا مُلُوكٌ ، وتَتَّقِي ... مَحارِمَنا ؟ لا يَبْوُؤُ الدَّمُ بالدَّمِ
وأنّا وَفدُهُم ، في كُلِّ يَومٍ ... فإنْ عَمِيُوا فسَلْ بِهِمُ عَرِيفا

بل لقد ورَدَ مثلُ ذلك على ألسنةِ القُرّاء للآيات . فقول الله تعالى (١٣٨) : ﴿ وعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِديَةٌ طَعامُ مِسكِينٍ ﴾ قرأ الجملة الفعليّةَ منها حُميد بنُ قيس (١٣٩) : « يُطْوقُونَهُ » . وكذلك ما جاء في قراءة أبي السَّمّال شيخ أبي زيد الأنصاري (١٤٠) : ﴿ الَّذِينَ يأكلونَ الرِّبَو ﴾ ، بالواو دون قلب . وروي في الحديث الشريف : « إنَّ أهلَ الجَنَّةِ يَتراءَيُونَ أهلَ الغُرَفِ مِن فَوقِهِم كَما يَتراءَيُونَ الكَوكَبَ الدُّرِّيَّ » (١٤١) .

وقد لبثت لغةُ بني عُقَيل تَحمل طابع الأَصل في : يَوْعِدُ يَوْغِرُ يَوْلغُ يَوْحِلُ يَوْهِلُ ، فلم تَحذِف الواوَ السّاكنةَ ، كما جاء عن بعض العرب مضارع : يَئِسَ ويَسَرَ ، بحذف الياء وإثباتِها : يَئِسُ ويَسِرُ ، ويَيأسُ ويَيسِرُ (١٤٢) . وكذلك تصحيحُ الأفعال ، نحو : أوِبَ عَوِرَ وحَوِلَ وصَوِرَ وجَيِدَ وصَيِدَ وهَيِفَ ، وأعْوَرَها وأحْوَلَ به وأسْوَدَتِ المرأةُ وأبْيَضَ الرجلُ وأعْيَرَ النَّصلُ وأعْوَرَها ،

واعْوَرَّ واحْوَلَّ واصْوَرَّ واجْيَدَّ واصْيَدَّ واهْيَفَّ ، واعْوارَّ واحْوالَّ واصْوارَّ واجْيادَّ واصْيادَّ واهْيافَّ ، وبايَعَ وسايَرَ ومايَلَ وقاوَلَ وحاوَرَ وساوَقَ ، وتَبايَعَ وتَسايَرَ وتَمايَلَ وتَقاوَلَ وتَحاوَرَ وتَساوَقَ ، مع تصحيح مصادرِها وجميع مُشتقّاتها الاسميّة والفعليّة (١٤٣) .

وقد سُمِعَ عن العرب أيضًا عدمُ التّعويض بالتّاء من الحرف المحذوف ، في مثل هذه المصادر : إقامٌ وعِدٌ واستماتٌ . وكذلك تصحيحُ عين اسم المفعول ، من الأجوف الواوي : مَقْوُول ومَصْوُون ومَقْوُود ومَدْوُوف ومَغْوُود . ثم إنّ المشهورَ في لغة بني تميم أنّهم يُصَحِّحون عينَ اليائي اطّرادًا ، نظير : مَبْيُوع ومَدْيُون ومَهْيُوب ومَعْيُون ومَغْيُوم .

وروي (١٤٤) أيضًا أنه يقال ، في جمع عائط : عُوطٌ ، وفي جمع أشْيَم : شُومٌ . وهو مَنبهة أيضًا على ما قيل في أصل مثل : بِيض وهِيف وبِيد ، كما أنّ المرويّ ، من نحو : نِوار ولِواط وشِوار وشِواه وقِوام وطِوال وطِيال وحِوَج ، ومَقاتِوة وسَواسِوة ومَصارِوة ، وأُسَيْوِد وجُدَيْوِل وخُرَيْوع وضَيْوَن ، مَنبهةٌ على الأصل في أمثال : صِيام وقِيادة ورِياح وسِياط وحِيَل ، ومَحْنِية ومُستعدِية ومُنادِية ، وأُرَيِّع وجُرَيِّل وجُهَيِّر وسَيِّد .

ومن الْمَنبهة على ما ادّعيْناه ، في نحو : خَطايا ودَنايا ، أنّه سُمع من العرب (١٤٥) : خَطائئُ ودَرائئُ ولَفائئُ ، في جمع خَطيئة ودَريئة ولَفيئة ، والْمَرائي والْمَنائي والسَّمائي ، في جمع المِرآة والْمَنِيَّة والسَّماء ، وعلى ما وقفنا عنده في المناظرة أنّ العربي ، إذا صَحّح لفظَ المعتلّ في صيغة ، حمل عليها نظائرَها في ذلك ، كما ذكرنا في فقراتٍ ماضية . ولهذا صحّ : مِقْوَل ومِغْوَر ومِبْيَع ومِهْيَف ، تبعًا لنظيره : مِقْوال ومِغْوار ومِبْياع ومِهْياف .

ولأنّ الأفعالَ التي مِنْ مثل : اعْتَوَنُوا واجْتَوَرُوا واسْتَيَفُوا ، هي في معنى : تعاوَنوا وتَجاوَروا وتَسايَفوا ، لزمها التّصحيح دلالةً على معنى المشاركة .

وكذلك بقيت على الصّحة أفعالُ التّعجُّب ، من نحو : ما أطْوَلَهُ وأبْيِنْ به ! حملاً على ما يُشبهه في المعنى من أسماء التفضيل : أطْوَلُ وأبْيَنُ .

ثم لما تعذّر إعلالُ نظير : جَهْوَر و خِرْوَع وضَهْيَد وعِثْيَر ، لأنه ملحق بالرُّباعي الأصول ، لَبِس جمعُه ثوب التصحيح أيضًا : جَهاوِر وخَراوِع وضَهايد وعَثاير . وربما حُمِلَ تصغيره أيضًا على ذلك من التّصحيح . وكذلك كان شأنُ الأفعال الملحقة ، أمثال : هَرْوَلَ ودَهْوَرَ وشَرْيَفَ ومَدْيَنَ ، صحّت مصادرها وسائر المشتقات .

ولكي يكون المجهول على غرار المعلوم ، لبِثَتِ الأفعال من نحو : سُوِيرَ وبُويِعَ وعُووِنَ ودُووِلَ ، وتُسُويِرَ وتُبُويِعَ وتُعُووِنَ وتُدُووِلَ ، بدون إعلالٍ أو إدغامٍ ، هي ومضارعاتها حَملاً على تصحيحِ صِيَغ المبني للمعلوم .

وفي إظهار ما حقُّه الإدغامُ أدلةٌ واقعيّة ، ومَنبَهة صادقةٌ على ما ذكرناه ، من مقاصدِ الاستِخفاف عند العرب . فقد وَرد عنهم أمثالُ : دِيوان واجليواذ واعليواط ، وشذوذ الأفعال ، من نحو : ألِلَ ودَبِبَ ولَحِحَ وقَطِطَ ومَشِشَ وصَكِكَ وضَبِبَ ولَخِخَ وضَنِنَ وعَزُزَ ، ويَتَصامَمُ ، وعلى غرارها تكون سائرُ الأفعالِ منها ومن أمثالها ، في الصِّيَغ المختلفة ، وكذلك المشتقّاتُ المصوغةُ من مصادرِها أيضًا .

ولذلك سُمع مثلاً : قاطِطٌ وضَفِفٌ وقَضِضٌ ودَبِبةٌ ومَحْبَبٌ و تَهْلَلٌ وتَحْبَبٌ (١٤٦) . وجاء في الحديث الشريف قوله -ﷺ- لنسائه (١٤٧) : « لَيتَ شِعري : أيَّتُكُنَّ صاحبةُ الجَمَلِ الأدْبَب » ؟ وللمسلمين جميعًا (١٤٨) : « المَرْءُ عَلَى دين خَلِيلِه . فَلْيَنظُرْ أحَدُكُم : مَن يُخالِلُ » ؟

وقد رأيتَ أنّ تخفيف الهمز ، من إبدالٍ أو حذفٍ أو بينَ بينَ ، هو لغةٌ لبعض العرب ، في حين أنَّ الآخرين يُحقّقون الهمَزات . وفي هذا ما يدُلُّ على أصل الألفاظ ، وما جرى فيها من تسهيلٍ للاستخفاف (١٤٩) . وعلى

غِرار ذلك كثير ، ممّا عرضْنا صُوَر استخفافِه قبل . فقد جاء عن العربيّ استخدامُ الأصل ، في قوله : يُؤَكرَمُ ويُؤَثفَينَ ومُؤَنمِلٌ ومُؤَرنبٌ ومُؤَولَقٌ .

وروى الكسائيّ أنّه سَمِع العربَ يظهرون لام التعريف ، فيما هو واجب الإدغام ، عدا اللامِ والرّاء والنون ، فيقولون : الْصامت والْتاجر والْدار والْشمس (١٥٠) . بل لقد رُوي ، عن بعض كبار القُرّاء ، أنّهم حقّقوا الهمزةَ الساكنةَ بعد همزةٍ مكسورةٍ ، حين قرءوا : ﴿ لإِئلافِ قُريشٍ . إئلافِهِم رِحلةَ الشِّتاءِ والصَّيفِ ﴾ (١٥١) .

ورُوي عنهم أيضًا التقاءُ ساكنين في الوسَط ، خلاف الشروط المقرَّرة ، والتقاءُ ثلاثةِ سواكن في الوقف (١٥٢) . وقد ورد في كلامِ العرب ما يُمثِّلُ لفْظَ السّاكِنين ، لأسبابٍ دلالية خاصّة . فهم حين يريدونَ تفظيع الحادثةِ مثلاً يقولون : التقتْ حَلْقَتا البِطانِ ، بتحقيق لفظ أَلِف التثنية . وكذلك هي الألف في قولهم : له ثُلْثا المالِ ، واثنا عَشَرَ (١٥٣) .

وفي هذا كلِّه تحقيقٌ قاطع يُؤكِّد ما ذهبنا إليه من الْمَنبَهة والاستدلال . ثم إنّ رجوعَ الصّوتِ المتصرَّف فيه إلى صورتِه الأصلية ، حين يَزول السّببُ الدّاعي إلى التّصرُّف ، يُشعِر بما كان من الاستِخفاف ، ويَضعُ الدارس إزاء حالاتٍ أصيلةٍ ، وحالة مسهّلة تلبَّس فيها الصوتُ شكلاً مناسبًا للسّياق الذي وقع فيه . وإنك لتلحظ هذا ، في كثيرٍ جدًّا ، من ظواهرِ الإبدال والإعلال والإدغام والتّخفيف .

فالكلماتُ التي دَخلها التغييرُ الصّوتي لتيسيرِ الأداء ، من أمثال : عَنْبَرٌ وسُنْبلةٌ وصحراءُ وعذراءُ وسماءٌ وماءٌ وفمٌ وكاسٌ وبيرٌ ونُويٌ ودِيوانٌ وأُخْتٌ وستٌّ وأخٌ وأبٌ ، وبابٌ ونابٌ وعصًا ورحًى وقَناةٌ وفتاةٌ وقِيلٌ ومَقادةٌ وميّتٌ ومِيزانٌ ومُوسِرٌ ، وغَدا وقَضَى وسَقَتْ ودَعَتْ وقُمْ وبِعْ وادعُ وارم ، وضِدٌّ وهَمٌّ وسِرٌّ ، ورَدَّ وأقرَّ وشادَّ واهتمَّ وتَحابَّ وانقضَّ واستَقَلَّ واشرأبَّ . . .

أمثال هذه الكلمات إذا صرَّفتها ، وحرَّرت صِيغَها من مواقع ضرورات التَّغيير ، تجدُ الأصواتَ المستضعفةَ قد استعادت قُدراتها ، ومَثّلت شخصيَّتها الأصيلة : عَنابِر وسَنابِل وصحارَى وعذارَى وسماوات وأمواه وأفواه وكؤوس وأبْؤر ونُئِيّ ودواوين وأخَوات وسُدَيسة وأخَوانِ وأبَوانِ ، وأبواب وأنياب وعَصَوانِ ورحَيانِ وقنَوات وفتَيات وأقوال ومَقاود وأموات ومَوازين ومَياسر ، وغدَوتُ وقضَيتَ وسقَينا ودعَوتم وقُوما وبِيعوا وادعُونَ وارمِيا ، وأضداد وهموم وأسرار ، وردَدْتُ وأقرَرنا وشادَدْتم واهتمَمْنَ وتحابَبتما وانقضَضْنا واستقلَلْتم واشرأبَبْتُ . . .

وعندما يعترضُ سبيلَ التغيير عثرةٌ صوتيّة قاهرة ، ترى أنَ الأصوات التي كانت عُرضةً للانفعال قد اشتَدّ عودُها ، وتَمسّكت بكاملِ أبعادِها في الأداء . فقولك : عَشوائيّ وفَنوائيّ وشَعوائيّ ، بَقِيت فيه الهمزة مُحقَّقَة ، بخلاف نحو حَمراويّ وبَيضاويّ ، لأنّ الواوَ قبل الألفِ لا تَحتمل بعدَها واوًا مُصطنَعة أيضًا .

والأفعال من مثل : أؤُوبُ أؤُودُ أؤُولُ أؤُون ، لا يجوزُ فيها إبدالُ الهمزات الثّواني واوات ، كما جاز في : أوُمُّ ، لئلاً تجتمع واوان أيضًا ، إذِ احتمالُ توالي الهمزتين ، وأُولاهما مزيدة غير لازمة في جميع المضارعات ، أيسرُ من الواوين المتلازمتين .

وعلى العكس من ذلك تلْقى بعضَ المواقع تُجتَنَبُ فيها الهمزتان أحيانًا . فاسمُ الفاعل من الأجوف تصيرُ عينُه همزةً في الإجراءات المعهودة : عائدٌ ومائلٌ . ثم إذا كانت فاءُ الفعل همزةً استُثقِل همزُ العين أيضًا ، فقيل : آيدٌ وآيرٌ وآيضٌ وآيمٌ وآينٌ ، في اسم الفاعل من : آدَ وآرَ وآضَ وآمَ وآنَ . بل لقد استُبعدَتِ الهمزة الواحدة في مثل : عَثاير ومَعايِر ومَصايف وجَداوِل ومَحاوِر ومَجاوِل ، ولزمت فيه الياءُ والواو لفظيهما ، خلافًا لنظير : صحائف

وعجائز ، لأنّهما متحركتان في المفردِ ظاهرًا أو تَقديرًا : عِثْيَر ومِعْيَر ومَصيّف وجَدْوَل ومِحْوَر ومَجال ، فلا تكوّن كلٌّ منهما مع ألفِ الجمع التقاءَ ساكنين في موقعٍ داخلي ، أي : مَقطعًا غيرَ مُستَساغ في العربية .

وإنما وَجبَتْ صحةُ الواو والياء ، في نظير : عاوَنَ وجاوَرَ وبايَنَ وسايَرَ ، مع أنّهما بعد ساكنٍ ، ولم تُقلبَا مثل : يُعانُ ويُجارُ ويُبانُ ويُسارُ ، لأنّ القلْب يُحدِث ما لا يحتملُه اللفظُ العربي . أعني تَوالي ألفين في مَقْطَع واحد . وكذلك شأنُ نظائر : مِعوان وتَسيار وأعواد وأميال وقَوام وبَيان ، إذ لم تكن على غرار : مَقال ومَطار ، تَجنُّبًا لما يؤول إليه اجتماعُ الألفين ، مِن تكوُّن مقطعٍ مرفوض .

و وجوب إعلال العين في مثل : جارَ ومالَ وخافَ وهابَ وطالَ ، الذي كان أصله « جَوَرَ ومَيَلَ وخَوِفَ وهَيِبَ وطَوُلَ » ، لتحركها بعد فتح ، تراه مُحالاً في شبيهه ، نحو : نَوَى وشَوَى وطَوَى وحَوِيَ وقَوِيَ . ذلك لأنه وقع بعد العين هنا حرفُ عِلّة أيضًا ، هو أحقُّ بالتّغيير لتطرُّفه ، ولو أُعِلّتِ العينُ أيضًا لصِرنا إزاءَ مقاطعَ غريبةٍ وألفاظٍ شوهاء ، ولَضاعَتْ شخصيّةُ الفعل ومتصرّفاته . ولهذا يَجبُ أيضًا تصحيحُ عين أمثال : الشاوي والطاوي والناوي والراوي .

ونظير هذا ، من ناحيةٍ ما ، مثل : ارعَوَى واجتَوَى ، إذْ صحت الواو الأولى لإعلال الثانية ، ورُفض الإدغامُ لأنه سيكون أثقلَ من الإعلال . أمّا قولُنا : حَيِيَ وعَيِيَ ، فصَحّت فيه العينُ واللام لما يحتمله من الإدغام ، وهو في الياءين أخفُّ منه في الواوين .

وحذفُ الألفِ أو الياء حين تقول : عصًا ، فتًى ، مُصطفًى ، هادٍ ، مُحامٍ ، تَناسٍ ، تَمَنٍّ ، سَواقٍ ، للتّخلُّص أيضًا من المقطع الطَّويل المغلق ، تَسقُط دعواه بذهاب التّنوين للتّعريفِ أو الإضافة : العصا والفتى والمصطفى

والهادي والمحامي والتّناسي والتمنّي والسّواقي ، وعَصاك وفتَانا ومُصطفاكُم وهادي قومنا ومحامي أسرتك وتناسي ألمكم وتمنّي شفائك وسواقي أرضنا . فقد رُدَّت الألفُ أو الياء إلى موقعِها بزوالِ مُوجبِ الحَذف ، أي : التقاءِ الساكنين في غيرِ الشُّروط المعهودة لدى العرب .

ولذا وجَبت الألفُ والياءُ في القافية المطلَقة ، من نحو قولِ الراعي :

فأومأتُ إيماءً خفِيًا ، لِحبتَرٍ ... وللهِ عَينا حبتَرٍ ، أيُّما فتَى !

وقول ابن دريد :

في كُلِّ يوم مَنزلٌ مُستوبَلٌ ... يَشتَفُّ ماءَ مُهجَتِي ، أو مُجتَوى

إنَّ العِراقَ لَم أُفارِقْ أهلَهُ ... عَن شَنأٍ ، أصدَّنِي ، ولا قِلَى

وقول الراجز :

يَشكُو ، إلَيَّ ، جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبرٌ جَمِيلٌ ، فَكِلانا مُبتَلَى

ومن نحو قول زهير :

وأعلَمُ عِلمَ اليَومِ ، والأمسِ قَبلَهُ ... ولكِنَّنِي ، عَن عِلمِ ما في غَدٍ ، عَمِي

وقول الأخطل :

فاقعُدْ ، جَرِيرُ ، فقَد لاقَيتَ مُطَّلِعًا ... صَعبًا ، ولاقاكَ بَحرٌ، مُفعَمٌ جارِي

وقول جرير :

ولَقَد أرَى المُتَجاوِرِينَ تَزايَلُوا ... مِن غَيرِ ما تِرةٍ ، وغَيرِ تَقالِي

أللهُ يَعلَمُ ، لَو تَناوَلَ ذِمّةً ... مِنّا لَجُزِّعَ ، فِي النُّحُورِ ، عَوالِي

وأمّا وجوبُ الإدغام في مثل : صبَّ وكفَّ وألَمَّ وأقلَّ واسْوَدَّ وابْيَضَّ وافْتَرَّ وانقَضَّ واستَعَدَّ واستَمَرَّ واطمأنَّ واشرأَبَّ ، فإنّه يَزول حكمُه إذا بُني الفعلُ على السُّكون ، كأنْ تقولَ : صَبَبْتُ وأقلَلْتَ وابيَضَضْتِ وافترَرْتُ واستَعدَدْتُم واطمأنَنْتَ . وذلك لئلاّ يتكوّن مقطعُ آخِرِه ساكنان صامتان ، في

وسَط الكلمة . وكذا شأن المضارع والأمر ، إذا كان في كُلٍّ منهما ما يُمثِّلُ هذا المقطعَ . ولأنّ الفعلَ المضارعَ لا يتقبّلُ همزةَ الوصل في أوّله ، امتنعَ الإدغامُ في أمثال : تُنادِي وتُتابعُ ويُياسِرُ . وإلاّ كان في الكلام ما يَخرُجُ على أصول العربيّة .

وأخيرًا تَجِدُ في الإمالة مِصداقًا ، لما ادّعَيناه من اعتراضِ العثَرات مسيرةَ التّغيير . فالمعروفُ أنّ الإمالةَ غالبًا ما تكون بتَقويسِ الزّاوية الصَّوتيّة الحادّة ، خضدًا لمنافرةِ المقطَع المتوسِّط الصّاعد الكسرَ أو الياء ، في مثل قولنا : عِالِمٌ وكِتابٌ وبِيانٌ وجِيادٌ . بَيد أنّ هذه العمليّة الاقتصاديّة الصوتيّة ، حين يعترضُ طريقَها في السياق ما يقتضي تَصَعُّد اللّفظ ، كالرّاء غير المكسورة وحروف الاستعلاء ، يَقطع عليها السّبيل ويُعيد للمقطع حِدّتَهُ .

وهذا ما تراه كثيرًا في نَظائِر : رافعٌ وسِتارةٌ وخِمارٌ وعاصِمٌ وناقِدٌ وغالِبٌ وضامِرٌ وناظِمٌ وقاسِمٌ وطاعِنٌ . ثم يقومُ صراعٌ عجيب ، بين هذه الرّاء إذا فُتحت وتلك الحروف إذا كُسِرت أو سُكِّنت ، فيكون لبعضِها الغلبةُ بما هو أيسرُ لِلّفظ ، في ضوابطَ مشهورةٍ لدى علماء التّصريف . وهذا الصِّراعُ أكبرُ دليلٍ على صِحّةِ ما نَدّعيه ، مِن إجراءاتٍ اقتصاديّةٍ ، لتخفيفِ الجُهد العِلاجي في الأَداء .

والضّروراتُ الشّعريّةُ وسيلةٌ صادقة ، للمَنبَهة على ما يدّعيه العلماءُ من تصرُّفاتٍ صَوتيّةٍ مُفتَرضة . ذلك لأَنّ الشعراء ، كما قال سيبويه ، « ليس شيءٌ ممّا يُضطَرّون إليه إلّا وهم يُحاولون به وجهًا » (١٥٤) ، أي : وجهًا صحيحًا ممّا عرفَته العربيّةُ في تاريخها المديد . ولهذا ذكر الأخفشُ أنهم إنّما يرجعون في الضرائر إلى لغة (١٥٥) .

إنّهم واعون للمسالك المختلفةِ التي عَبّدَتها العُروبة ، وللمقاييس المعتمَدةِ في صِياغة الكلام ، يَتنقّلون فيها ببصيرةٍ واقتدار على خلاف ما يَنحصِر فيه

علمُ بعضِ الأَفراد أو الباحثين . فإذا أعْوزَهم التَّعبيرُ أحيانًا جدَّدوا استخدامَ السُّبُلِ المهجورةِ ، أو القياسات المُغرقَة في القِدَم ، و وظَّفوها في النَّسيج الشِّعري . وبهذا يُعيدون إلى الأذهان ما كان غائبًا عنها ، لبُعدِه عن الاستعمال المألوف .

وربَّما قصدوا الإغرابَ والإعنات بذلك ، لاستفزاز السّامعين والنُّحاة ، والإدلالِ عليهم بالتَّمكُّنِ والاستيعاب . هذا هو التَّفْسيرُ عندي لكثيرٍ من الضَّرائرِ الشّعريَّة ، أعني ما صَدَر عن الشُّعراء الأفذاذ ، لا ما كان من صِغار النّاظمين الأغرار . وقد اتَّسعَتْ رُقعة هذه الظاهرةِ اللّغويّة ، حتى أُلّف لها بعضُ العلماء كُتبًا خاصّةً ، أو دراساتٍ موسّعة . وهي بسَعَتِها المعروفة تُقَدِّم دليلاً واقعيًّا على ماكان من أصلٍ تعبيري ، تَصرَّفَ فيه أبناءُ العربيّة للاستخفاف .

لقد كانت تلك الشّذراتُ المتكاثرةُ وما زالت ، رُخصًا مشروعةً ، تَستمدُّ الإجازةَ بها من اللّهجاتِ العربيّةِ القديمةِ ، والخلافات القبليّة الرّاسخة في مَلَكاتِ فُصَحاء الشّعراء . وكذلك كان شأنُ كبارِ الرُّجّاز والسُّجاع ، إذ وشَّوا نِتاجهم بألوانٍ من المستحاثات التعبيريَّة ، وجَعلوها في حيِّز الاستهلاك الفنِّي .

بل لقد وردَتْ ومَضاتٌ غفيرةٌ من تلك الشّذراتِ في نصوصِ الحديثِ الشّريف ، وفي القراءات القرآنيّة ، المشهورة منها والمتواترة والأُحاديّة والشّاذّة ، الأمرُ الذي يَجعلُ الحديثَ في هذا الموضوع شيئًا مقرَّرًا ، غَنِيًّا عن الأدلَّة والاحتجاج ، ويحملك على ترديدِ عبارةِ الأجداد : قطعتْ جَهيزةُ قولَ كلِّ خطيب .

والجديرُ بالذّكر أنّ أكثَر ما نقلَه إلينا التُّراثُ ، من أَصلٍ صَوتي للمستخَفّات ، كان مستعملاً في قديمِ الحياةِ اللُّغوية ، ثم تدرَّج في تبدُّلاتٍ طفيفة مُتوالية ، حتّى وصَل إلى شكلِه المعروف في مطَّرد الكلام (١٥٦) . ومن ذلك مثلاً أنّ

الفعلَ « قامَ » لم تُقلب فيه الواوُ ألفًا فور استخدامِه ، وإنّما كان في الأصلِ « قَوَمَ » ، بواوٍ صامتة . وقد استمرَّ في الاستخدامِ على هذه الصُّورة ، مع تدرُّجٍ في انتقاصِ الحركةِ الوُسطى ، إلى أنْ بلغت مرحلة السّكون « قَوْمَ » ، وصارت الواو حرفًا ليّنًا أطوعَ للقَلب . ثم توالت عليه مراحلُ من الامتزاج الجُزئي بما قبلَه من الفَتح ، حتى فقد شخصيتَه الصَّوتيّة ، ليمتصَّه ويتلقّفَه ذلك الصُّويت ، مُشكِّلاً مدًّا خفيفًا على اللسان .

ويُؤيِّدُ هذا ما تراه في ظواهرِ الإعلال والإبدال والحذف ، حيث تكثرُ وتشيع فيما كان ساكنًا أو مُسكّنًا من الحروف ، وتقلُّ في غيره ، إنْ لم يكن أولاً أو طرَفًا . فالسّكونُ في الحرف يَعني ضَعفَه في موقعِه بين متحرّكين ناشطين ، يستسلم للتّقلُّب والغياب بأيسر العوامل ، ويعني أيضًا أنّنا أمام صَوْتٍ واحد هو أطوعُ للتقلُّب ، وإنْ كان حرفًا شديدًا . أمّا المتحرّك فمكوَّن من صَوتَين ، وهو مُتمكّن في سياقه ، لا يستجيبُ للتّغيير إلا بعد فَقد نشاطه الحركي . ولذلك يعمد الجرّاحون إلى تَسكينِ مواطنِ العمليّات قبل الإجراء ، وقديمًا قيل : الحركةُ تعني الحياة ، والسكونُ قريبٌ من الممات .

وممّا يُشعِرُ بمثلِ هذه العمليات المتوالية ، لتكوينِ التَّصويتِ الجديد ، أنّ الإدغامَ بين المتماثلين أو المتقاربين ، لا يتحقّق إلا إذا كان أولُ الحرفين ساكنًا والثّاني متُحرّكًا ، يستطيعُ استيعابَ ما قبله . فإذا اقتضى اللفظُ إدغامًا ، والحرفُ الأوّلُ متحرّكٌ ، تَقلَّصت تلك الحركةُ بالتّدريج حتى غابتْ تَحت ظِلِّ السُّكون ، وفَتحت السَّبيل لعملياتِ الاندماج . وإذْ ذاك يستطيعُ الحرفُ القويُّ المتمكّن أنْ يتلقَّف الضّعيف ، ويجعلَه تحت كَنَفهِ صُوَيتًا مغمورًا ، شأن ما يدَّعيه المستعمرون ويَجتهدون فيه ، لإضعافِ الشُّعوبِ المقهورة ، وتقبُّلها ظلَّ العبوديّة والاستِسلام .

إنَّ الإضعافَ المتدرِّج للحركاتِ مرحلةٌ ضَروريّة ، لتَيسير الإجراءاتِ

الاقتصاديةِ المعروفة . فهو يَجعلُ السّاكِنَ نهايةَ مَقطعٍ وعُرضَةً للانفعال ، بمُماسَّتِه ما هو بدايةُ مَقطعٍ وذو تَمكُّنٍ بنشاطه ، وقادرٌ على التأثير والتَّصرُّف في ضِعاف الأصوات . إلا أنّه لا يستبدُّ استبدادًا مُطلقًا بما حَوله ، لأنّه أرحمُ من زبانيةِ الاستعمارِ وسَدَنَتِه ، بل يَسمَحُ لتلك المستَضعفات بشيءٍ من الحِفاظِ على رَمَقِ الحياة وقِوام الأداء . أعني ما يَتلبَّسُه الحرفُ المدغَمُ من استطالةٍ صَوتيَّة ، تُشعر ببعض شَخصيَّتِه المدمَجَة . وإنك لتَلحظُ ذلك ، فيما يكونُ مِنْ غُنَّةٍ واستِطالة في الإخفاءِ ، وفي الإدغامِ المُغَنَّن للنّون .

ولضرورة هذا الإضعاف في عمليّاتِ التجميل الجِراحيَّة ، شاع الإدغامُ في ذوات الصِّفاتِ العامَّة من الحروف ، وتَدرَّجَت نسبتُه بينها بحَسَب قُوَّةِ الصِّفة وضَعفِها ثُم قَلَّ في ذواتِ الصفات الخاصّة منها ، بتدرُّجٍ يُناسب القوّةَ والضَّعف أيضًا . ذلك لأنّ الصِّفاتِ الخاصّة أشدُّ تشبُّثًا بصاحبِها من العامَّة ، ومعاندة للغياب أو الخفاء ، يتعذَّر نَزْعُها منه لإضعاف الحرفِ وإدماجه ، فيكونُ التّوجُّه بالعلاج إلى ما هو عاجزٌ عن التَّشبُّثِ والعناد .

فما عُرِفَ في الحروف ، من صَفيرٍ وانحرافٍ وتكرار وإشراب واستطالة وتَفشٍّ وإطباقٍ و استِعلاء ، يُمثِّلُ شِبهَ استِعصاء على الغِياب عن صاحبِه ، بُغيةَ إدغامه في مُغايرٍ له ، ويتسلَّط على ما قبله أو ما بعده من المستَضعَفات ، ليَجعَله تحت كَنَفه بالشّكل الصَّوتي المناسِب . هذا في حين أنَّ مِثْل الهمس والرّخاوة والجَهر والشِّدّة ألينُ عَريكةً وأكثرُ مطاوعةً للغياب ، يَسمح بالعمليات الإدماجيَّة أكثر من تلك المستعصيات ، ويستجيب للتَّحوُّل والغياب ، ويَعجز عن التّحكُّم فيما هو مُتسلِّطٌ ذو اقتدار .

ولو أنّك راقبتَ ما يحصُل في مواقعِ الإدغام ، لتَبيَّنَ لك أنّ ذا الصِّفات القويَّة من الحروف هو المستبد الغلاّب في الميدان ، يَقتنص من جواره ما هو أَضعفُ منه ، ويَمتصُّ ملامِحَه الصّوتيّة ، ثم يَصبغُها بألوانِه الخاصّة ، ليَسهُل

عليه ابتلاعُه وجَعله في حِماه .

وذلك شأنُ الظواهر الحيَويّة بغياب مقاييسِ الحقّ والعدل ، في أَصناف الكائنات من نباتٍ وحيوان وإنسان وأفرادٍ وجماعاتٍ وأمم ، لأنّ شريعةَ الغاب هي السّائدةُ ، قرّرها الجاهليّون في قديمِ الزّمان ، حين كانوا يتداولون بينهم المَثل المشهور ، قولاً وفعلاً : مَن عزَّبَزَّ . وما زالت هذه المقولة تَضرب بجِرانها ، في معظم بِقاع العالَم ومسارحِ الحياة .

الفصل الثّاني
ضوابطُ الاقتصاد الصَّوتي

لقد اتَّضحت لنا ، مِمّا قدَّمَته الصَّفحاتُ الماضية ، معالمُ الأنماط الاقتصاديّة في صياغة المفرداتِ العربية ، فتلمَّسْنا أبعادَها ونماذِجَها ، والمسيرةَ الصَّوتيَّة التي قَطعتْها حتى انتقلَت إلى الصُّوَر المعروفة . ولعلّ بمُكنَتِنا ، بعد هذا كُلِّه ، أَن نَقِفَ إزاء تلك الظواهرِ المتكاثرةِ باحثِين مُنقِّبين ، لنرصُدَ الخطوطَ الكبرى لمسيرتِها ، ونضعَ أيدينا على المسالك الْمَرعِيّة التي استوعبتها ، وحدَّدت لها طريقَ التَّطوُّرِ والنَّماء .

ضوابطُ المرحليّة

إذا تَتبّعنا ما بَسطَه البحثُ حتى الآن ، في هذا الموضوع كُلِّه ، تبدَّى لنا من التُّراثِ العربي المعهود ، بعيداً عما يَجهلُه التّاريخ ، أنّ الاقتصادَ اللُّغوي انتظمتْه مراحلُ ثلاث ، ولكلٍّ منها سماتٌ متميِّزة تَختَصُّ بها .

١ – خصائصُ المراحل

فأُولى هذه المراحِل كانت نظامًا عامًّا ، مُفتَّح الأبواب لتناول المراد . لكنّه اتَّسم باقتصادٍ يُراعي اختيارًا للمفردات من مجموع المحتملات ، وتَضييقًا لمجالِ الأنظمةِ والإجهادِ في الفكرِ والصَّوت ، وتوسعةً في مخارجِ الأصوات ومواضعها وصفاتها ، واختيارًا للمقاطع الميسورةِ في تكوين المفرداتِ ، وتنويعًا لأشكال النَّبر والإيقاع ، واختصارًا في التَّفريع باعتمادِ الثّالوث الرَّصين ، وتوحيدًا للصِّيَغ التي تَتضمَّن المعانيَ الصَّرفيّة ، وتكثيفًا للمعاني

الكثيرةِ في أشكالٍ صوتيَّة موحَّدة ، وتنويعًا لقدرة دلاليّة الصِّيغة على مقاصدَ متعدِّدَةٍ ، ومطاوعةً في الألفاظ لتلبس دلالاتٍ آنية بحَسَب المقام والسياق ، وتبسيطًا للإيقاع في بناءِ المفردات أسماءً وأفعالاً وحروفًا .

وثانية المراحل كانت أقلَّ عموميّة في الاختيار ، ضِمن ما تأسَّسَ في سابقتِها . ومن ثَمَّ امتازت بالاستلطاف في التوليد والتَّفريع ، مما أفرزَتْه المرحلةُ السّابقة ، تحقيقًا للاقتِصاد في الجُهد الأدنى ، بتوزيع أنماطِ المفرداتِ على مستوياتٍ رشيقةٍ مُستَساغة ، للأسماء والأفعال مُجرّدةً ومزيدةً ، وما كانَ منها يَحتَمِل الثّلاثيّة والرّباعيّة والخُماسيّة . ثم أضافتْ إلى ذلك اختيار أقلّ القليل من الكثرة المفرِطة للصِّيَغ ، فاستخدمت خفيفَ الظِّلّ منه بوفرةٍ ، تُطعِّمه بزيادةِ أصواتٍ خفيفةٍ ملطِّفة ، وحَبسَتْ ثقيل الظِّلّ في حَيِّزٍ ضَيِّقٍ يُناسِب مقامه ، في الدّلالة على المقاصدِ الفظّة .

وآخِر هذه المراحل بدتْ أقصرَ باعًا وأضيقَ مجالاً ، إذْ تناولت مُنجزات الأُولى والثّانية بالاستخفاف ، تُشذِّب ما ندَّ عنهما من عسيرٍ أو شاقٍّ ، وتلَطِّف ما تَوضَّع في الصِّيَغ من أصواتٍ ثقيلةٍ مَمجوجة أو متجاوِرات مُتنافرة مُستعصية ، وتصُبّ المفردات في قوالبَ لفظيةٍ أقربَ ما يُمكن من الجُهد العلاجي . وبذلك مثّلت مِسك الختام ، لاختيارات وتَصرُّفات متعددة مُتطاوِلة ، خلَّدت لنا لغةَ القرآن الكريم .

٢- بين الاختيار والاضطرار

الحقُّ أنَّ تلك المراحل ، على الرّغم من تمايُزها وتَسلسُلِها الزّمني كما ذكرنا، لم يَتحقَّق كُلٌّ منها دفعةً واحدةً متميِّزةً ، وإنّما أخَذَتْ أبعادَها مُوزَّعة، في أشكالٍ مَرحَليّة متباعدةٍ أو مُتقاربة ، تُناسِبُ طبيعَتها وما تَقتضيه من الإجراءِ والتنفيذ ، وما تَستوعبُه من الصِّيَغ والمفردات .

فالأُولى أَحاطت بجميعِ هذه الألفاظِ ، في بعضِ مظاهرها أو كلِّها ، لما

اتَّسمَتْ به من عمومٍ وتأصيلٍ ، فراحت تُنظِّمُ لها التَّجمُّعات والتَّفريعات والدَّلالات والإيقاع . أمّا الثّانية فوقَفت إزاء المجموع ، تختارُ له ألطفَ الصِّيَغ والأبنية ، للتَّوليد والتَّفريع والاستِهلاك . وأمّا الثّالثة فتناولتْ ما بَرز على السّاحة ، من نَشازِ الألفاظِ وعصيبه ، تَصقُل نتوءاتِه وتُخفِّفُ رُعونته ، حتّى استقامَ العُودُ ولانَ القِيادُ .

وليس يعني هذا أنّ تَسلسُلاً تاريخيًّا حاسمًا ، تَحكّم في تكوينِ المراحلِ وتتابعها ، إذْ من العسير ضَبطُ مثلِ هذه الأمور بخطٍّ بيانِي مُتواصلٍ واحدٍ . ولا بُدّ أن يكونَ بين التَّحرُّكاتِ المختلفةِ للمجموع خطوطٌ متشابكةٌ ، فيها تساوُقٌ أو تداخُل أو تَجمُّعٌ ، بحيث تتعاونُ أحيانًا ، ويُمَهِّد بعضها لبعض أحيانًا أُخرى أو تتدافَعُ أو تَتجارى ، في سبيل تكوين الصِّيغة واللفظ والتَّصويت . على أنّ الظّاهر مِن تَتبُّع تلك التَّشبُّكات ، يَضَعُ الباحثَ إزاء تَضيُّقٍ يَعظُم في نطاق الأصوات المتردِّدَة ، كلما أَوغَل في المراحلِ المذكورة .

فعند الدّائرة الأُولى ، تكونُ جميعُ الحروف والحركات عُرضةً للاستخدام والتَّداوُل ، إلاّ أنّه يُضيِّق النطاق للاستهلاك ، بما يُناسِبُ الاختيارَ الاقتصادي المطلوب . ثُمّ يَظهَر طُغيانُ حروفِ الزيادة والحركاتِ في الدّائرة الثّانية ، لتوجيهِ الاختيارِ وصَبِّ القوالبِ اللَّفظِيَّة ، وإشاعة اللَّطيفِ المستساغ ، وتَهميش المُستَصعب العنيد ، فيَضخُم سلطان التَّضييق .

وأخيرًا تَتدَخَّلُ دائرةُ الاستخفافِ ، فتكادُ تقتَصِرُ في تَصرُّفها على الحروفِ الصّائتَة ، وما يُشبِهُها كالحركاتِ وحروف الإبدال ، وما ضَعُفَ مركزُه بالسّكون أو التَّسكين من متماثلاتٍ ومتقاربات ، فكان عُرضَةً للانفعال بمجاورتِه الأنشط والأقدر والأمكَن . وبذلك يعظُمُ قدرُ الحصر ، ويَضيقُ حِمَى الأصواتِ الخاضعة للتقويم .

لكأنّ المسيرةَ المرحليَّة تتوجَّه ضِمن زاويةٍ حادَّة نحو الرأس ، فتتقلَّص

أَمداؤها في حيِّز العمَليّاتِ الاقتصادية . وعلى العكس من هذا التَّوجُّه ، تَجد الاضطرارَ في التَّصرُّف ، إذْ يتَّسعُ انفراج أُفُقه ، كلّما تقدَّمْنا مع المراحل :

ففي مُميِّزات النّظام الأصلي ، تبدو الحريةُ واسعة للاختيار ، والضرورةُ الصّوتيَّة الملحَّة محدودة ، في مجال ضيِّقٍ من المفردات ، لتكوينِ ذواتِ الدّلالة المقصودة . وهنا تُوضَع الصِّيَغ العامّة للأسماء فالأفعال ثُم الأدوات ، من غير دِقَّة وتميُّز وتفريع . ويكون في ذلك بعض ما يجدُّ من تعبيرٍ عن الأجناس والأعداد والأزمان والأساليب . وعلى سبيل المثال يُكثَّف الجمعُ دالًّا على ما لا يُحصى من الأشياء ، ثم يُكثَّف في « كم ومتى وأين » : استفهام عمّا لا يُحاط بعدَدِه من الأفراد ، وفي « مَن ومهما وما » : شرطٌ لاستيعاب ما يَربو على الحَصر ، من الذّواتِ والمعاني والمفاهيم .

خذ مثلاً قولك : كم مالُك ؟ ألا ترى أنه أغناك عن نحو : أ عشرةٌ مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف ؟ ثم لو ذهبْتَ تَستوعبُ الأعدادَ اللازمة ، للدّلالةِ على ما تُريد بالاستفهام ، لأعجزَتْك الإحاطةُ بما لا ينتهي عند حدٍّ . ولَمّا قلت « كم » استغنيت باللفظة الواحدة ، عن تلك الإطالة القاصرة عن الإفادة .

وكذلك أدوات الشّرط ، حين تقول : مَن جدَّ وجدَ ، فإنه يُغنيك عن ذكر جميع الناس . ولولا هذا كان عليك أنْ تقول : إنْ جَدّ زيدٌ وَجدَ ، وإنْ جَدّ جعفر وَجد ، وإنْ جَدّ بكرٌ وَجد . . . إلى ما لا نهاية له في التعبير(١٥٧) .

وبانتقالك إلى المرحلة التّالية ، ترى الضّرورات الصّوتية قد اتّسع أفُقُها ، وتَشعَّبت مظاهرُها في اتجاهات مختلفة ، لتأمينِ المرونة الصّوتيَّة . ذلك لما يُحتمل أَنْ يتوضّع في الصّيغة المستحدثة للاسم أو الفعل أو الأداة ، من ساكنٍ في الأول ، أو ساكنَين متواليَين في موقعٍ حَرِج . فلا بُدّ من تجاوزِ مثل هذه المحتمَلات .

وكذلك حالُ ما يلتقي فيه حرفان أو أكثر ، مِمّا يثقُل أداؤه ، في الأبنية المزيدةِ . إذْ لو أطلق العِقالُ لاحتمل إقحامُ الزّيادات في اللّفظ أنْ تتكرّر همَزاتٌ أو هاءاتٌ مثلاً ، أو حرفٌ ثقيل من الأُصول أكثرَ مِن مرّتَين ، وهو مِمّا يَعسرُ على النّاطِقِ بيانُه .

بل إنَّ الإطلاقَ المذكورَ ، إذا تُرِك له العِنان ، سيضعُ المتكلّمين إزاءَ صِيَغ متطاولة جدًّا ، لا حَجم لها تنتهي إليه . فلا مفرَّ من الوقوف عند حَدٍّ اضطراري لأقصى المزيدات في أبنية الأسماءِ والأفعال . وفي مقابلِ هذا تَجِدُ الاختصارَ للفظ الكلمة .

فلو ساغ التحرُّرُ ، من القيودِ الاضطراريّة ، لوصل بنا المطافُ إلى أشباح كلماتٍ ، تقوم الواحدةُ منها على صُويت خَفِيّ أو مُحال . ولذا كان وَضْعُ حدٍّ أدنى للفظ الكلمةِ ، هو الحرفَ الواحد ، يُمكن أداؤه في سِياق الكلام : إمّا أن يكونَ معه صُويت لتَشكيل مَقطعٍ مَيسور ، وإمّا أن يَتَجرَّد من ذلك ، ويُشكِّل ذلك المقطع في اتصاله بالغير .

على أنّ ما يُحتمل في هذه الميادين ، منْ صِيغٍ مرفوضة تَحتاجُ إلى استبعاد ، هو معدود لأنّه لا يتجاوزُ العشراتِ أو المئات . ولكنّك إذا دخلت حيِّز المرحلة الثالثة وجدْتَ نفسك ، في أحياز اضطراريّة كثيرة جدًّا ، لتخفيفِ العلاج الصّوتي في المفردات ، أو إزالة العَقبات والمتاريس المستعصية على الأداء . ههنا تتكاثَرُ صُوَرُ الاستخفاف القاهرة ، وتَحمِلُ العربيّ على الاستجابات الملزِمة في الآلافِ المؤلَّفة من الكلمات .

ذلك لأنّ تثنيَةَ نظائر : عِصا ورحى وحبلى وشكوى ومُنتدى ومستشفى ، وجَمع بعضها ، أو أمثال : هناة وفتاة ومباراة ومرتضاة ومستدعاة ، ورسالة وعلامة وبضاعة ، وقارب وشاعر وعامل ، وضائقة ودائرة وجائزة ، وعجوز ودَبور وزَبون ، وضمير ونظير وبديل ، ومفتاح وشيطان وبستان ،

يضعك أمام مُحال من الألفاظ ، إنْ أصرَرْت على تجاهُل الاستخفاف . فصياغةُ التثنية أو الجمع تَصطَدِمُ بالمدود القائمة في المفردات ، وتضعُك في الطَّريق المسدود ، عند مقاطعَ ممجوجة أو مستحيلة ، ثم تَضطرُّك إلى التَّصرُّف بالإبدال أو القلب ، لفتح ثغرةٍ تُؤمِّن مرونةَ الأداء .

مثلُ هذا وافر جدًّا ، يربو على الحَصر والاستقصاء ، تجاوزت العربيةُ استعصاءه بالعمليات التَّجميليَّة ، من التَّغييرات المألوفة بأمانٍ واستقرار . وشبيه به ، في الكَثرة المفرِطة والإلزام الموجِب للتَّخفيف ، ما تَعرِفُه في الأسماء الممدودة ، على غِرار : سماء ودعاء ولقاء وحَمراء وكَحلاء وانحناء واعتناء واشتراء واصطفاء وارعواء . فالطّرفُ من هذه المفردات كان حرفَ مَدٍّ ، هو الألفُ المزيدةُ أو المنقلبةُ عن واوٍ أو ياءٍ ، وبه تشَكَّل مقطعٌ صوتي ناشز ومُحال ، فكان لا بُدَّ من مِبضع لطيفٍ ، لتعديل صُورةِ اللَّفظ ، وإزالة تلك العراقيل ، من دون إخلالٍ بالصِّيَغ والدلالات .

ولو أردْتَ تصغيرَ نحو : دار وعاج وغاب وخاتم وكاهل وشارع وكتاب وسحاب وصُداع ومِقلاع ومحراث ومسبار وبُركان وغربال وسَعدان، والنّسبةَ إلى نظير : شذا وندى وحياة ونواة ومولى وفوضى ، لأشكل عليك لفظ الألف ، بعد الضَّمة أو الكسرة الملازمة للصِّيغة الجديدة ، واحتجت إلى قلبِها لفظًا يُناسِبُ السِّياق الصَّوتي . وكذلك بناءُ الفعل للمجهول من أمثال : عُوجِلَ وطُولِبَ وسُومِحَ وتُجُوهِلَ وتُدُورِكَ وتُنُوقِلَ . تصيرُ ألفُ المبني للمعلوم واوًا فيه ، باضطرار وإلزام .

ثم عندما تَصلُ الأفعالَ بالضمائر ، أو تُؤكِّدها بإحدى النّونين ، فقد يتكوَّن لديك من المتجاورات ما يثقل أو يستحيل فيه الاتصال ، بدون تعديل صوتي ينزع الثقل والاستحالة . وعلى هذا تَجد مصداق التَّغييرات الصَّوتيَّة ، في طَرَف الفعل من قولك : سمعْتُ سمعْنا سمعُوا يسمعان تسمعِين اسمعا

اسمعُوا اسمعِي اسمعَنْ اسمعانٌ اسمعِنٌ اسمعُنٌ اسمعْنانٌ . بلهَ ما يكون في الابتداء والوقف والتقاء الساكنين ، من اضطرار لتعديل مجرى الأصوات ، حذفًا أو زيادة أو تصرفًا .

فأنت ترى أن مسيرة الاضطرار ، في مراحل الحياة اللغوية ، يتّسع ميدانُها اتّساع الزاوية المنفرجة ، لتقليم الصُّعوبات النّاجمة عن تَوضُّع الأصواتِ ، في الصِّيَغ المُعَدّة للاستهلاك . وبذلك تأخذ هذه الصِّيَغُ الأوضاع المختصرة ، في حدود الإمكان ، ثم تَتعرَّضُ الأصواتُ الملقاة فيها للتّعديلات المتعدِّدة ، حتى تأخذَ الشّكل اللّفظي المرن الميسور .

وهنا يجدُر بنا تذكُّر أصحاب الثُّنائية والأُحادية ، في التّطَوُّر اللّغوي(١٥٨) . فهم يزعمون ، عند دراسة العربية المنقولة في التُّراث ، أنَّ مفرداتِها تحوَّلت من البساطة إلى التركيب ، ويرفضون قَبول العكس ، مُنساقين وراء النَّظَرية الداروينية المتهافتة . وأنت ترى أنّ ما ذكرناه مِن ضوابط المراحِل الثّلاث يُحقِّق ما أنكروه ، أي : مسيرةَ الألفاظِ من التّركيب المعقّد ، إلى حظيرةِ اليُسر والاختصار ، بعد استخدامِها للدلالة على المقاصد .

أما الأطوارُ القُدْمى ، من نشوء اللغة وتكوُّنها - وهي بعيدة عن المنظور التّاريخي العِلمي - فالرّاجحُ أنّه كان فيها كثيرٌ مما ذَهب إليه أصحابُنا هؤلاء . وقد كان عليهم أن يقِفوا فيما وراء التاريخ ، ولا يدخلوا حياةَ العربيّة المعهودة . ثم إنَّ السَّيرورةَ من المعقّد إلى البسيط لا تَنسَحِبُ على النُّشوء الأول ، في الأطوار القُدْمى ، خلافًا لمنْ زَعم ذلك(١٥٩) ، بل تَبقى حَبيسَ الأطوار الأخيرة من حَياة العربيّة ، بعد أن تكوَّنَتِ المفرداتُ وأصبحت ذاتَ دلالاتٍ متميِّزة .

ولو استرجعْتَ معي ما مضى ، من ضوابط مَرحليّة ، للَمستَ التّناسُبَ العكسي فيها بيِن الاختيارِ والاضطِرار . فالمرحلة المتمتّعة بأحدِهما موسّعًا

يكون مجالُ الآخر فيها ضيِّقًا محدودًا ، والمتوسِّطةُ قابعةٌ في اعتدالٍ من الأَمرين . أمّا التي ضاق عليها نِطاقُ الاختِيار ، بقيودٍ ما تقدّمها ، فقد وُضعت إزاءَ مواقفَ اضطِراريَّة واسعة المدى ، لتصنع الصّورَ المثلى في التعبير ، وتَصقلَها بالمشافهةِ على خيرِ ما يُرام .

ولقد رأيتَ ما كانت عليه العربيَّةُ ، حين وُضع نظامُها الأصلي لصَوْغ الكلمات وتَمييز بعضِها من بعض ، بنزوع إلى الأَشكال العامَّة البسيطةِ في اختزالِ التَّفريع ، وتَوحيدِ الصِّيغةِ للمعنى الصَّرفي ، وتجميع بعض المعاني في صيغةٍ واحدةٍ وتبسيطِ إيقاعِ المفرداتِ .

ثم مالت في نظامِها الفرعي إلى اطِّراح الصِّيَغ والتراكيبِ المُجهدة ، وتنميةِ الرشيق منها نَظَريًّا وعمَليًّا ، بطلبِ مُرونة الجُهد العلاجي ، في الاستِلطاف والنَّحت والتَّرخيم ، كما توجَّهتْ نحوَ إقامةِ تَناظُرٍ بين الصُّور المَتعدِّدَة للموحَّد ، من مبنى صَرفِيّ أو معنى لُغويّ ، بُغيَةَ اقتصادٍ للجُهد الذِّهني أيضًا . وفي أثناء ذلك ، نشطت عملياتُ التَّشذيب والتَّجميل والتَّلطيف ، تنحت نُتوءاتِ المفرداتِ ، وتصقلُ ما توضَّع فيها من نَشاز أو عَسير أو مُتعذِّر ، لتصل إلينا سائغةً رائقةً .

٣- المشافهة والتسجيل

تاريخ العرب قُبيل الإسلام تُحيط به البداوةُ من كُلِّ جانبٍ ، حتى إنّ الممالِك التي أُسِّسَتْ في اليمن قديمًا غَمرها سَيلُ العَرِم ، وساحت قبائلُها المختلفة في بِقاع مُتفرِّقة من الجزيرة العربية ، لتعيش في بيئاتٍ يَصبغُها الطابع البدَوي ، مع شيءٍ قليلٍ من الاستقرار والتَّحضُّر . وبذلك بَقِيتْ لغةُ العَرب ، في صفوفِ القبائل شَفَهيّةً غير مكتوبة ، تَتحكَّمُ فيها الأفواهُ والآذان ، وتسير بها سِراعًا في اتّجاهٍ موسيقي مُلطَّف ، وتَصبغُ أَصواتَها بألوانٍ كثيرةٍ واسعةِ المدى من الاختصارِ والإيجاز .

أَضِفْ إلى هذا ما كان عليه العربُ ، من أُمِّيَّة واسعةِ النِّطاق ، حتى قال النبي (ﷺ) : « إنّا أُمَّةٌ أُمّيَّةٌ ، لا نكتُبُ ولا نَحسُبُ . الشَّهرُ هَكَذا وهكَذا وهكَذا » ، وعقد الإبهام في الثالثة ، « والشَّهرُ هكَذا وهكَذا وهكَذا » . يعني تِسْعًا وعشرين ، أو ثلاثين (١٦٠) . فلا غرو أن تَنصرف أسماعُ أجدادنا القُدماء وألسنتهم ، إلى الإعجاب برَنين اللَّفظ ونَغمه ، فيتعمَّقَ لديهم ذلك الاتِّجاهُ الموسيقي الملطَّف ، ليُرسِّخَ لدى المتحاورين توجُّهًا مقصودًا مستمرًّا ، في الصَّقل والتَّهذِيب .

وإنك لتلحظُ الآن ما لدى الأُميِّين ، من تَبجُّح وتأثُّر بمُنمَّق الكلام ومُوقَّعه ومَسجوعه . وكذلك شأنُ العُمْي ، لِما هم عليه من أُميَّتهم القاهرة ، في إرهاف السَّمع وطلب الإيقاع المقصود . وحَسْبُك ما تعرفُه عن أمثال : الأعشى صناجة العرب ، وبشّار بن بُرد صاحب الأشعار المغنّاة ، وأبي العلاء المعري في لزوميّاته . وها أنت ذا ترى أكثر العُميان من القرّاء ، يميلون إلى التَّغنّي البعيد ، في أداء الآياتِ الكريمة . وقد تابعهم المبصرون ، حتى أصبح الشُّغلُ الشّاغل للجميع هو الجوانب الصوتيّة ، مُغفلين ما يقتضيه النَّصُّ الربّاني العظيم ، من تنغيمٍ دلالي يُناسب سياقَي المقامِ والمقالِ .

فطبيعي جدًّا أن تستجيب الصُّورُ الصَّوتية لمنازع المشافهة في حياةِ العرب الجاهلية ، فتسلُكَ سُبُلَ التَّصفِية والتَّشذيب والتَّطويع ، مع الأداءِ اليومِي المعتاد ، والتَّباري في المنازَعات والمفاخرات والمناظرات والاحتفالات . وعندما تَناول الشِّعر تلك الأساليب العربية المصفّاة ، وساقها في تياراته الإيقاعيَّة المفروضة ، وأحال عليها خيالاته وصَبَواته وأشواقه مع الأحاسيس المرهَفة ، دخلت الصِّيَغُ والمفرداتُ ميدانًا جديدًا ، يَتطلَّع إلى الجمالِ الصَّوتي والانسجام الغنائي ، فكان لا بدَّ من تَصرُّفاتٍ في الأداء ، تُناسِب مقتضى الحال ، وتتداول ما يعرِض لها فتُطوِّعه لمقاصدِ الإبداع .

وبهذا تلبَّست العربيَّةُ أثوابًا قَشيبة ، يستهلكُها الفنُّ الرفيع . ثم استقام عُودُ الشِّعر ، وانتشرت أَصداؤُه في الجزيرة العربية ، وصار له مُثُلٌ فنيَّة تُروَى وتُحفَظ وتُغنّى ويُقتدى بها ، من معلَّقاتٍ ومُختاراتٍ ومقطوعاتٍ سائرة ، فكان أَنْ تَثَبَّتت الصُّورُ الصَّوتية ، وأخذت أشكالَها المتداوَلة ، في خَواتيم العصرِ الجاهلي .

وأخيرًا نزل الوحي الإلّهي بالنُّصوص القرآنيَّة الكريمة ، فوضع الحدَّ النِّهائي لِقمَّةِ الحفاظ والحَيطة في الأداء والتعبير . وقد تناقَل ذلك جُمهورُ المسلمين تَلَقِّيًا ومُشافهةً ، بدِقَّةٍ وعنايةٍ ومحبةٍ وتَقديس ، أجيالاً بعد أجيال ، فإذا بالعربية تَخلُد مع التاريخ في ثوبِها الرَّبّاني الرّفيع ، نُردِّدُها بعد قرونٍ كما تلقّاها الصَّحابةُ مِن فمِ النّبي الكريم ، عليه الصلاة و السلام .

نعم إنَّ الخلافاتِ الصَّوتيّة واللهجيَّة لم تنقطع أنفاسُها ، ولكنَّها انشطرتْ إلى شُعبتَين : فما سار منها في رِكابِ الصِّياغات القرآنية ، ونظائرها من الفصيح أو الصَّحيح ، عاش في أَحضانِ الصِّحة والسّلامة ، وما خرج على ذلك ، بنزعاتٍ محليّةٍ مُغرقة ، دخل حيّزَ العامِّيَّة من لحنٍ وشُذوذ وانحراف .

ولأنّ تَدوينَ اللُّغةِ قد يَحدُّ مِن سُرعة التَّغيُّرات ، ويَجعل حدوثَها بَطيئًا محدودًا (١٦١) ، فإنه لَمّا انتشر تعلُّم الكتابة ، وصار كثيرٌ من المسلمين يكتبون ويقرؤون ، ازدادتْ حدَّةُ الحِفاظ والحَيطة ، وترسَّختِ الصُّورُ الماديّةَ للمفردات أكثرَ فأكثرَ لدى الجميع ، إذْ أصبحتْ صُورًا شاخصةً مَرئيَّة ثابتةً ، بعد أن كانت موجات فيزياويّةً ذاهبةً مع الرِّيح .

ولا شكَّ أنّ التَّسجيلَ الصَّوتي المعاصِر ، مع توسُّع المواصلات الإعلامية ، قد حَسَم مشكلةَ التَّصرُّفاتِ اللَّهجيَّة والفرديَّة ، وجعل للعربيَّةِ في جميع الأقطارِ أداءً أكثرَ وُضُوحًا ورُسوخًا وخلودًا . يُؤْنِسُك في هذا أنّ التَّطوُّرَ الصَّوتي ، لِلُّغات الأعجميَّة العالَمية ، قد ضَاق نَشاطُه وتَقلَّص ، وصار وئيد

الخُطا غيرَ ظاهرِ القُوّة ، لِما شاع من وسائلِ الإعلامِ والنَّشر .

قوانينُ الاقتصاد

المشهورُ في مَسيرةِ التَّطوُّرات الصَّوتيَّة أنَّها تَخضعُ لعوامِلَ مُتعدِّدةٍ هي : الآليَّة والمرونة في الانتقال بين الأصواتِ لدَرج الأداء ، والعمليات الذِّهنية في التوقُّع والتهيُّؤ للأصواتِ التَّالية أو البعيدةِ ، والخصائص المادِّيَّة في التَّأثير وقَابليَّة التَّأثُّر للمتجاورات والمشاركات في التَّعبير ، وموقع الصَّوت من المفرد والعبارة ، إذْ يكونُ الأولُ قويًّا مستصعِبًا ، والمتأخّر فالمتطرّف أضعَفَ وأَعجزَ [١٦٢] ، بالإضافة إلى الرَّغبة في التَّجويد والاقتصاد .

وغالبًا ما يظهرُ ويطغى من هذا كُلِّه عاملان اثنان : ما هو شرطي نسَقي ، يُمثِّلُه تجاورُ أصواتٍ متنافرة أو مُستَثقلة ، وما هو عَفوي مُطلق ، تُمثِّله النَّزعة الأدائيَّة الاقتصاديَّة المجوّدة [١٦٣] . وإذا تَجاوزْنا هذه النزعة الغنائية ، وراقبْنا تداوُلَ العربيّ القديم للقوالب الموروثة ، عن آبائِه وأجدادِه في النِّظام الأَصلي ، بعد أن تَحكَّم فيها الاستِلطاف بقيوده وتطلعاته ، إذا راقبناه وهو يصوغ المفردات تَحسَّسْنا المعاناة ، لما يعترضه من صعوباتٍ للتَّوفيق بين التَّنظير والتَّطبيق ، أو بين الدّوافع والإنجاز .

فصَحيحٌ أنَّ القوالبَ المتوارثة مرَّتْ بمراحل ، من الملاحظة الواعيةِ والصَّقل والتَّشذيب ، لتَأخذَ شكلها النِّهائي المقرَّر ، إلاّ أنّها لم تَكُن قد عُرِضَت على جميع الاحتمالات ، لتَوضَّع الأصوات فيها متجاورة أو مُتقاربة أو مُتباعدة . ولذلك فإنّ مُمارسةَ الصَّبِّ للتراكيب الصّوتيّة فيها أَقحمَت الأجيالَ اللاحِقة ، في مواقفَ من الأداء ، تَعتَرضُها صُعوباتٌ لَفظيّة ، فتُعرقل عملياتِ النُّطق بالعُسر أو التَّقطُّع أو الاحتباس . وكان لا مفرَّ ، والحالُ هذه ، من الاستعانة على ذلك بوسائلَ جراحيَّة ، تُزيل التَّوتُّر والاستصعاب ، وتُحقّق الاقتصاد العلاجي للأداء .

وقد تَشعَّبت هذه الوسائلُ وانتشرت ، في تاريخِ العربية قديمًا ، ثم تَوضَّحت في صُوَرٍ مَحدودة ، كانت الهاجسَ في أذهان قُدماء النُّحاة ، يراقبونها ويُحلِّلون أَبعادَها ، ويرصُدُون تحرُّكاتِها وسلوكَ عناصرِها . ومن ثَمَّ تسنَّى لهم أن اكتشفوا نماذجَ الأشباه والنَّظائر ، فصاغوا تَوجُّهات ذلك كُلّه ، في قوانين شِبه مُطَّرِدة تستوعب أنماطَ الاستخفافِ ، وسجَّلوا ضوابطها وصُوَر مُجرياتِها ، مع التَّفسير والتَّعليل والتَّنظير والتَّمثيل ، وتنحيةِ ما شَذَّ لأسبابٍ تاريخيَّة أو اجتماعية أو فرديَّة أو صوتيَّة أو دلاليَّة .

وها نحن أولاء نَستعرضُ ما انتهَوا إليه ، لنذكرَ صِلةَ كُلٍّ منه بالأنماط الاقتصاديَّة المبسوطة قبل ، فَنجِد ما يلي :

١- الإبدال

أي : إزالةُ العُنصر المثقِل أو الحابس للَّفظ ، وإحلالٌ في محلِّه ما هو وسَطٌ صَوتي في السِّياق . وذلك ما رأينا ظواهرَه في بعض الأنماط التَّالية : المشاكلة والمجانسة والممازجة والمناظرة والإضعاف والتخلُّص والمخالفة .

٢- الإعلالُ

وهو تحويلُ الصَّائتِ المجهد للأداء ، بتغييرِ موضعِه من جهازِ النُّطق ، ليكونَ مُنْسَجمًا مع السِّياق التركيبي . وقد تبدَّتْ صُوره في بعضٍ من : المجانَسة والممازَجة والمماثَلة والمناظَرة والإضعاف والتخلُّص والمخالَفة والقَلب .

٣- الإدغام

ومرادٌ به توحيدُ اللَّفظ بالحرفين المتواليين دفعةً واحدةً ، بزيادةِ مدَّةِ حبس الهواءِ في المخرَج ، ومُدة الإيقاع . ويتمثَّل هذا في أبعاضِ المماثلة والإضعاف والانزياح .

٤- الحَذف

ويُقصد به نزعُ العُنصر المعقَّد لجريان التَّصويت ، لإزالتِه من الطَّريق ،

وتَيسيرِ النُّطق السَّليم . ويقَعُ هذا العمَلُ الجِراحيّ العنيفُ في أكثر : المجانسة والممازجة والمناظرة والبتر والإضعاف والنَّحت والتَّخلُّص والمخالفة والانزياح .

٥- الزِّيادة

ويُراد بها إقحامُ صَوتٍ أو أكثر ، في مَوقع التَّوتُّر اللّفظي ، لتَحقيق الاستقرارِ في الأداء . وهي واردة في جوانبَ من : الفصلِ والتَّخلُّص والتَّمكين .

٦- النَّقل

ويَعني تغييرَ موقع العُنصر المعَرقل أو المستعصي على الأداء ، ليزولَ بعضُ التَّوتُّر الصَّوتي ، ويتَحقَّقَ الاستقرارُ والبيان . وهو موزَّع بين : الممازجة والمخالفة والتَّخلُّص والقلب والانزياح .

ولعلَّك تُلاحِظُ معي التَّمايُزَ الإجرائي في هذه القوانين الاقتِصاديّة . فالإبدالُ والإعلالُ يتولَّدُ فيهما صوتٌ ، يَجمعُ بين صفاتِ اللَّفظِ الأصلي وما حولَه ، في حين أنّ الإدغامَ يُوحِّدُ بين الأصواتِ . أمّا الحذفُ والزيادةُ فيتدخَّلان في البنيةِ بشكلٍ ماديّ مُتقحِّم . وأما النَّقلُ فيَكتفي بتبديلِ مواقعِ الأصوات ، وما يتبَع ذلك من اعتدالٍ . ثم إنَّ بعضَ أنماطِ الاستخفاف قد تكرَّر ، في القوانينِ المذكورةِ ، أكثرَ من غيرِه ، ليمثِّل جوانبَ ونماذجَ متعددةَ الأبعاد .

ولقد وضَع النُّحاةُ القدماءُ أُصول هذه القوانين ، وصاغوا لها المفاهيمَ الاصطلاحيَّة المعبِّرة ، وفسَّروا المقاصد الصَّرفيَّة لها ، مع خلافاتٍ فرديَّة لا بُدّ منها ، في مثلِ هذا المجالِ . وعندما عَرضْناها هنا ، عبَّرْنا عنها بما يُناسِبُ مفهومَ الاقتصادِ اللغوي ، لمحاولةِ الانتقال بها إلى ما هو أخصرُ ، في ميدانِ التَّقنين والتَّقعيد ، إذْ صارَ مِنَ الممكِنِ لنا أنْ نجمعَ ما وزَّعوه ، ليكونَ في إطارين اثنين هما : قانونا التَّجاذُب والتَّنافُر .

فقد تتجاذَبُ الأصواتُ أو تتنافَرُ ، إذا كانت مُتوالِيَة أو مُتقارِبَة أو مُشارِكة

في السّياق ، وتَبادَلُ التّأثُّر والتّأثير حين الأداء اللّفظي ، ويتولّد عن ذلك ظواهرُ صوتيّة ، تَنزع فَتيل تَوتُّر التّجاذُب أو التّنافر ، وتَضَع معابرَ الطّمأنينة والاستقرار والانسجام . ونحنُ نستطيعُ أن نُعبِّر عن تلك النّماذج السُّلوكية ، لأنماطِ الانسجام وضوابطِه وأحكامِه ، بما حدّدْنا في الإطارين المذكورين :

١ – قانونُ التّجاذُب

تتفاعَلُ الأصواتُ في سياقِ النُّطق ، بعواملِ المرونةِ والتهيُّؤ والخصائص الطّبيعيّة والمواقع ، فيتغيّرُ بعضُها في مخارجِه أو مواضعِه أو صفاتِه ، ليُوافِقَ ما يُحيطُ به في الصّيغةِ باقتصادٍ في العلاج . ومن ثَمّ يتولّد عن ذلك التّفاعُل ما عرفناه في أنماط : المشاكلةِ والمجانسةِ والممازجةِ والمماثلة . وقد تَنفعِلُ الصّيَغُ المشاركة لغيرها ، في المعنى أو المبنى أو السّياق التّركيبي ، بما تُشارِكُه فتَتلَبّسُ منه شكلَه الخاصّ ، ليكونَ التّوافُقُ بالمناظرة .

٢ – قانونُ التّنافُر

تتدافَعُ الأصواتُ في سياق النُّطقِ ، بالعوامل المذكورةِ قبلُ ، وتَتنازَعُ السُّلطَةَ للبقاء ، فيقع بينها تَغييرات لتحقيقِ الانسجام ، والاقتصادِ العلاجي للأداء . ونتيجةً لذلك يتولّدُ ما ذكرناه في الأنماط التّالية : البتر والإضعاف والنّحت والفَصل والتّخلُّص والتّمكين والمخالفة والقَلب والانزِياح .

وأنت ترى أنّ هذين القانونين يشملان جميعَ ظواهرِ الاقتصاد الصّوتي ، في بناءِ الصّيغة . وهما أيضًا يَضُمّانِ كثيرًا مِن وقائعِ التّعبير المركّب إن وَسّعْتَ دائرةَ البحث والتّحليل والاستِنتاج . ومع هذا ، فليس مِنَ الغريبِ أَن ترد ، في إطارِهما ، بعضُ النّماذج مُخالِفةً للاقْتصادِ الصّوتي كما ذكرنا قبلُ ، لأسبابٍ اجتماعيّةٍ أو إنسانيّة أو جمالية أو تاريخيّة أو دلالية .

ذلك لأنّ اللغةَ ، مع كونِ التعبيرِ بها عناصرَ فيزياويّة ماديّة ، هيَ أيضًا خاصيّة إنسانيّة ، تَتحكّمُ فيها عواملُ مُختلفةٌ ، من بيئةٍ وأحداثٍ وضَروراتٍ

وتَطلُّعات ، وفروقٍ فرديَّةٍ أو اجتماعيَّةٍ ، في تَحَسُّسِ الجمال وطَلَب الاعتِدال . وقد يكونُ سببَ المخالفةِ هذه تطوُّرٌ غيرُ إرادي وغيرُ مُدرك ، وبَطيء على مراحل ، ليس فيه مَيْلٌ إلى الكسَلِ التَّعبيري ، لأنّ الكَسل لا يُمثِّلُ الاعتدالَ .

ثم إنّ القانونَ الصَّوتي ضابطٌ أغلَبيّ ، يُعبِّر عن علاقةٍ بين حالتين مُتابعتَين للُغةٍ واحدةٍ في وسَطٍ اجتماعي معيَّن . فهو يُنبِئ بالظَّواهر أو يَصِفُها ويُفسِّرُها ، ولا يُحتِّم وقوعها بوجوبٍ دائم ، لأنّ العلاقةَ بين الحالتين الصّوتيتين ليست طبيعيَّةً صِرفًا ، كما هو الشَّأن في العلوم الطبيعيَّة ، ولأنّ في تَطوُّرِ الأصوات عواملَ شتّى لا تُمكن الإحاطةُ بها ، وبعضُها خَفِيّ غيرُ مَنظور .

فضابطُ الاقتصاد اللّغوي يستطيع أن يَكشِفَ سببَ الظّاهرة إلى حَدٍّ ما ، ثُم يَعجِز عن تفسيرِ شَذراتٍ منها ، ولا سيّما المناقضة ، إذْ قد تكونُ هذه المناقِضات غائبةً ، في إبّان تَطوُّرِ الأداء الواقعي ، ثم ظَهرتْ مؤخَّرًا بشكلِها القديم ، فتجاوزَتْ مراحل التَّغيير [١٦٤] .

ولهذا قد ترى بعضَ الظواهر الصَّرفيَّة ، تَشِذُّ عن قوانين الاقتصاد ، سائرة في مَسلَكٍ خاصّ بها ، فتلزم الصُّورة الشاقة أحيانًا ، مثل : القَوَد والحَوَكة وضَيْوَن ومَصْيَدة ومَبْوَلة ومَجْوَعة وحُلوَى وحُزوَى ومَقاتِوة واستنْوَقَ واستَيَفوا ويَبأوان ، أو ينعكس فيها سلوكُ التَّعبير الصَّوتي ، لينتَقل من الخِفَّة إلى الثِّقل . وهو شائعٌ في كثيرٍ من القَلب المكاني ، بحسَب اللَّهجاتِ القَبليَّة والتَّصرُّفات الفردِيَّة ، وفي نظائر : شَروَى وفَتْوَى وشِئمة وضِئزَى وتَمِيمجّ وعَيناشٍ ورأيتُشِ .

ولا تظنَّنَّ أنّ هذين القانونَين المذكورين هما بديلان ، لما اعتمدَه المعاصرون من : المماثَلةِ والمخالَفة [١٦٥] . فالمفهوم لمصطلحِهم الأوّل في علم العربية ، يعني تَحَصُّل صَوتين من جنسٍ واحد [١٦٦] ، أي : متماثلين في خاصيَّتَي المخرَج والصِّفة ، لا في إحداهما [١٦٧] أو كلتيهما كما زعموا مجاراةً

للمقولات الأعجَمِية . وهذا يَقتضي أنه إذا أُخذ بالمعنَى العِلمي ، لا يَدخُل فيه من الأنماط التي ذكرنا إلاّ : المماثلةُ بالحَرف أو بالحركةِ .

والمفهوم الثّاني الذي قَصدوا به تغييرَ أحدِ الصّوتَين المتماثلين في الكلمة ، يشمل مِمّا ذكرنا بعضَ : المخالفة والبتر والإضعاف والفصل والتَّخلُّص . أما بَقايا الأنماط ، وهي كثيرةٌ جدًّا ومتعدِّدَةُ الجوانب ، فالمصطلحان المذكوران لا يَمسّان إلاّ بعضَها بافتعالٍ وتقحُّمٍ شديدين ، كما فعل بعضُ المعاصرين (١٦٨) .

أما القوانينُ التي ذكرها علماءُ العربية فإنها تَشمَلُ تلك الأنماط ، غير أنّها تتوزّعُها على غيرِ تَخصُّصٍ وانفصال . ولهذا ترى النَّمطَ الواحدَ يتردَّدُ في بعضِها مرارًا ، وقَلَّ أنْ تَجدَ نمطًا يختَصُّ به قانونٌ معيَّن . هذا في حين أنَّ ما وصلنا إليه ، في التَّجاذُبِ والتّنافُر ، يمتازُ بالتَّخصُّص والاستيعاب . فكُلٌّ من المصطلَحين يَضُمّ أنماطَه الخاصَّة التي تملأ حَيِّزه ، وهما معًا يشملان جميعَ الأنماط ، على كثرتها وتُوزُّع صُوَر العملياتِ الصَّوتيّة فيها ، وقلَّ أن تجد بينهما اشتراكًا أو تَداخُلاً .

٣- أنواع التَّغيير

إذا تَصفَّحتَ ما ذكرنا ، من الأَنماط والضّوابطِ والقوانين الاقتصاديّة ، تَبدَّى لك تعدُّدُ نماذجِ التَّجاذُب والتّنافر ، بين العناصر الصَّوتِيَّة . فقد يَشتركُ من الأصوات ، في العمليَّة التَّجميلية الواحدة : حرفان أو حركتان أو سكونان ، أو حرفٌ وحركة أو حرفٌ وسكونٌ أو حرف و وقفٌ ، أو حركةٌ وسكونٌ أو حركةٌ و وقف ، أو سكونٌ وابتداء أو سكونٌ و وقف . وربّما شارَك في ذلك أحرف أو أحرف وحركات . وكثيرًا ما تتباين ، في تلك النماذج ، درجاتُ التَّغيير الصَّوتي واتِّجاهاته وأحواله ، فيكون لها أنواعٌ متعدِّدة مختلفة . وهي تَتوزَّع فيما يلي من الأشكال (١٦٩) :

١- التأثير البسيط

يَتكوّنُ هذا التّغييرُ مِن مرحلةٍ واحدةٍ ، إذ يطرأُ تَبدُّلٌ مَحدود على صَوتٍ واحدٍ من الكلمة ، ليتحقّقَ تخفيفُ العلاج . وهذا كثيرٌ جدًّا ، تلحظُه في إمالةِ : جالِس ونسمِه ، وإبدالِ : عمْبر وازدحام ومصطلح وصراط ودينار ونؤوم وإيمان وأوادم وراس ومُومن ورياسة ، والقلبِ للحرف أو الحركة : ميزان وموقن ورضيَ وانقياد وعصافير ومفاتيح وبُورِكَ ونَديانِ وشَذَوان وصَواعد وبيض وبيعَ ، والإدغام : جَدٌّ وسُلّم وجَرّاح وعُمّال ومقدّم وجرّبَ ويعلّم وبلّغَ ، والزّيادةِ للحرف أو الحركة : احترام وانطلاق واستقبال وارتفع وانسحب واستبعد واكتبْ وانتبهْ واستغفرْ ويدخلْ وخالدْ وخُطُوات وغُرُفات وفِقَرات وشَمَع وقُفُل وجِسِم ، والحذفِ : عَضْد وكَتْف يَصِفُ وعلمْتُ ، وما في الرّوم والإشمام والاختلاس .

٢- التّأثير المركّب

يتألّف هذا التّغييرُ من مرحلتين أو أكثر . ويكون في ذلك أن تتولّد المتأخّرة عن المتقدّمة ، فينحلّ إلى تأثيرات بسيطة . فقولك : شَبَّ ، سُكّنت فيه الباءُ الأولى ثم أُدغِمت في الثّانية . وكذلك : اهتمَّ وانهدَّ وعفٌّ ومحتلٌّ . والإعلال في : عادَ ورمَى ، كان بقلبِ حرفِ العلّة بعد تسكينه . ومثلُه في هذا : اختار وانقاد وأهدَى واستخفَى وانطوَى وافتدَى .

أما نحو : أمالَ وأعادَ ، فقُلِبت الياء والواوُ فيه ألفًا بعد نقلِ حركتِهما إلى السّاكن المتقدّم . وأمّا نظائرُ : أرضَى واجتلَى وتنادَى واستدعَى ، فقد قُلِبت الواوُ منه ياءً ، ثم قُلبت الياءُ ألفًا . وإنّما كان إدغامُ نظائر : استقلّ ويمُرُّ ومَجرّة ومِظلّة ومستجدّ ، بعد نَقل حركةِ المدغَم إلى السّاكن أيضًا . والمرحلتان في أمثالِ : سماء واهتداء ، هما بقلبِ حرف العلّة ألِفًا ثم إبدال الألِف هَمزةً .

والمراحلُ الثلاث تَلقاها في نحو : سِمة وصِفة ، إذْ نُقِلت حركةُ الواو إلى ما بعدها ، ثم حُذِفَت الواوُ ، وعُوِّضَ منها تاءٌ في الطَّرف . وهذا ما تراه في نحو : يَدَّخرُ ومُدَّكر ؛ لأنه كان أولاً إبدالُ التّاء دالاً ، ثم إبدالُ الذّال أيضًا ، ثم إدغامُ الدّال الأولى فيها . وما جَرى في مثلِ : آبار وآرام ، هو تقديمُ الهمزةِ الثّانية ، وإبدالُها ألفًا ، وتحريكُ ما بعدها بالفتح . أمّا أمثالُ : لِيمَ وذِيقَ ، ففيه حذفُ ضَمّةِ الفاء ، وَنقلُ الكسرة إليها ، وقلبُ الواو ياء .

وتَبلغُ المراحل أربعًا في مثل : عُصِيّ ، إذْ قُلِبت الواوُ الأولى ، ثم قُلِبت الثّانية ليكونَ الإدغامُ فيها ، ثم قُلِبت ضمةُ الصّاد كسرةً . وقريبٌ من هذا ما ترى في نظير : إعادة وإمالة واستقامة واستفادة ، إذْ نُقِلت حركةُ المعتلّ إلى ما قبله ، ثم قُلِبَ ألفًا ، فحُذِفَت الألفُ قبلَه ، وعُوِّض منها التّاء . أمّا قولك : بَلْعَنبرِ ، فكان فيه حذفُ الياء ، وحذفُ همزةِ الوصل ، وتسكينُ النّون ، ثم حَذْفها أيضًا . وهذا بِغَضِّ النَّظر عن إبدالٍ آخَر فيه . وأمّا نظائر : غُضَّ وجدَّ وبَرَّ ، فكان فيها نقلُ الحركةِ إلى السّاكن ، فسقوطُ همزةِ الوصل ، فتحريكُ الطّرف ، فإدغامُ السّاكن فيه .

وإذا قُلت « عِصِيٌّ » كُنتَ في مراحل خمس . وقد تتجاوزُ الإجراءات هذا العدَد ، من المراحلِ ، لتبلغَ السَّبع . فجَمع القوس على قِسِيّ ، حصل فيه نقلُ الواو الأولى فالثّانية ، ثم قَلب كُلٍّ منهما ياء ، ثم إدغامُ الأولى في الثّانية ، ثم قَلبُ الضَّمة الثانية كسرةً فالأولى أيضًا .

٣- تأثيرٌ كُلّيٌّ مُقبل مُتّصل

نعني بهذا أَنْ يُصبحَ المتأثّرُ من لفظ المؤثّر ، أو مقاربًا له في المخرج أو الصِّفة ، وأَنْ يقعَ التَّغييرُ في الصَّوت المتأخِّر ، وأنْ يكونَ بين الصَّوتَين تماسٌّ تامٌّ ، بلا فاصلٍ أيًّا كان نوعُه . فقولُنا : هدُوّ وبريّ ومقرُوّة وهنِيّة وسيّد واطّلعَ وادّهنَ واصّبَرَ واذّكرَ ، جرى فيه الإدغامُ بعد التّفاعُل الأدائي ، وتأثيرِ

الحرفِ الأول في الثّاني ، إذْ صار المتأخِّرُ من لفظ المتقدّم ، ولم يكن بينهما حاجزٌ .

وقولك : كاس وباب وناب وميعاد وميسم وإيلام وأُومِنُ ومُوقظ ويُوقنُ وعُوجِلَ وصامَ وغارَ وهمَى وصفا وأهدَى والمُبْدي وآدم - كان فيه تفاعُل صوتي ، انفعلت له الواو والياء والهمزة بما قبلها مباشرةً من الحركات ، فأصبحت مُدودًا من جنسِه ، وحَصل من ذلك تغييرٌ كاملٌ في اللفظ . وكذلك جرى في نحو : ثِياب ودِيار ولِيام وبُوَساء ودُوابّة وخُواصّة ، مع فارق ظاهرٍ في بعضِه ، إذْ صارت الواوُ أو الهمزةُ حرفًا صامتًا لا مدًّا .

٤- تأثير كُلّيٌّ مُقبل مُنفَصل

الانفعالُ هنا شبيهٌ بالذي قبلَه ، مع خلافٍ يسيرٍ . وهو أنَّ بين طرفَي التّأثُّر والتأثير فاصلاً صوتيًّا من حرفٍ أو حركة أو أكثر . فمثلُ الجمع «صِبية» قُلِبت فيه الواوُ ياءً استجابة للكسرة ، مع أنّ الباء حاجزةٌ بينهما . وكذلك استجابت الحركةُ لمثيلتها في نحو : رُسْل وإبْل ، فسقطت من اللَّفظ ، على الرَّغم من فَصلِ السّين والباء .

وعندما تُعبِّر بالأفعال المضعّفة عن حالتَي الأمر والجزم للمضارع ، تقول على غِرار ما جاز في لهجات العرب : وَدَّ وغُضُّ وفِرَّ ، ولا تَشِذَّ ، ولَمّا يَمَلَّ ولم يَرُدَّ - فتُحرِّك الحرفَ الثّاني من التّضعيف ، وهو ساكنٌ في الأصل ، بما يُناسِبُ السّياقَ الصّوتي ، ليُفارِقَ ما توضَّع قبله من سُكونٍ أيضًا . وبذلك تَحرَّك بمِثلِ الحركةِ المتقدِّمة ، على الرَّغم من وُجودِ حاجزٍ بينهما هما المِثلان ، وانحلَّ المقطعُ العنقودي ليتشكّل منه مقطعان : مُتوسِّط وقَصير .

والبتر الكاملُ لهمزة « أكرْمَ » مع حركتِها ، في قولك : أُكرِمُ ، إنّما حصَل مع وجودِ حركةِ الضّمِّ بين الهمزتين . ونظير ذلك ، مع أنّه جائزٌ لا واجبٌ ، أن تَحذف التّاء المزيدةَ إذا وقعت بعد تاءِ المضارعة ، فتقول : تَذَكَّرُ وتَعلَّمونَ

وتَكلَّمانِ . وقد كان التأثُّر الكاملُ في أمثال : آرام وآبار ، بالنَّقل والإبدال ، مع أنَّ الفاصل بين الهمزتين في الكلمةِ الواحدة حركةٌ وحرفٌ .

٥- تأثيرٌ كُلّيٌّ مُدبر متّصل

وهنا يمتازُ الانفعالُ بأنَّه يَسيرُ في اتّجاه مُعاكِس لما مضى ، إذْ يستجيبُ المتقدِّم لما بعده . وهذا ظاهر في قولك : بيضٌ وهِيفٌ وأدبيّ وعلمِيّ ، حيث قُلبت الضَّمةُ كسرةً لما بعدها من الياء ، وفي قولك : اكتبي واجلِسا وادخلُوا ، إذْ تَحرّكَ السّاكِنُ بما يُناسِبُ حرفَ المدِّ بعده . والتَّحَوُّلُ الكامل للواو والياءِ واللام ، حين تقول : طَيٌّ وشَيٌّ واتّفاق ومُتّسِر والسَّهم والثّوب ، قد وقع بتأثيرِ ما اتَّصل بها من الحروف ، فصارت مثلَه في اللفظ .

ثم ترى تَدخُّلاً لِمبضع الجرّاح وأصابعه ، في البنية الحرفيَّة للكلمات ، إذْ يبتُر ما هو مُعرقِل ، أو يَزرَع ما يُشير إلى دلالةِ الإعراب . فمِنَ الأوّل حذفُ أحدِ المِثلين من نحو : أُمسِية وأُغنِية ويَتقي ويَتّجهُ ، لِما كان بعده من لفظ مُثقّل بالتَّضعيف . ومن الثّاني ما هو العكس ، بتضعيفِ الحرفِ الموقوفِ عليه ، كقولك : هذا مسجدّ ، وأنت تلعبّ .

٦- تأثيرٌ كُلّيٌّ مُدبر مُنفصل

وفيه يقعُ فاصلٌ بين المتفاعلَين . فسقوط المدِّ من فعلِ الأمر : عُدْ ودُمْ وسِرْ ومِلْ وأجِدْ وأشِرْ ، لِما كان بعده مِن سُكون ، مع الفصل بينهما بالحرف الأخير . وشبيهٌ به ما تراه من غِياب لحرفِ المدّ في نحو : دعَتْ ورَمَوا ولا تخَفْ ولَمّا يَعُدْ ولم يَمِلْ وأنتِ تَرمينَني وأنتم تدعُونَني وهم يرجونَني واجلسُنْ واسمعِنَّ ، ولحركةِ اللام من الأفعال ، حين تَتّصِل بضمير رفع مُتحرِّكٍ يُثقِّلُ اللفظ : فهِمْتُ وسألْتَ وجلسْتِ وعلمْنَ و يكتبْنَ ويضحكْنَ .

وقريبٌ من هذا ما يجوزُ ، من حذفٍ لنون الإعراب قبل نون الوقاية : هما يزورانِي وأنتِ تسألِينِي وأنتما تعطيانِي وأنتم تدفعونِي وهم يجهلُونِي ،

ولأحد الأمثال في قولنا : ظَلْتُ وحَسْتَ وإنّا وإنّي وبُراءُ ، وحذفِ ثاني المثلين لإزالة اصطِدام ساكنٍ ثانٍ بسكون الوقْف ، من نحو : صَحْ ، عَمْ ، شاذْ ، مُحِبْ ، مَرْ ، صَبْ ، يَمُدْ ، يَجُرْ .

ثم إنّ وجوبَ الحذف في قولك : لاذقِيٌّ وإسكندرِيٌّ ولَتَسمعُنْ و لَتأخُذِنَّ ، لنَزْع التَّوتُّرِ بلفظ الأمثال المتوالية ، مشهور واضحٌ لا يحتاجُ إلى بيان ، إذْ كسرةُ النَّسَب الثّاني تَتوسَّط الياءات الأربع قبل البتر ، وفتحةُ نون الإعراب تَتقدَّم نونَ التَّوكيد .

وَيردُ هذا التأثُّر أيضًا بزَرع أصواتٍ ، لتيسير العلاجِ الكلامي . ومن ذلك أنْ يكونَ في أوّل الكلمة حرفٌ ساكنٌ ، والبدء باللفظ سكونٌ أيضًا ، وفي السُّكونين هنا ما تأباه العربيَّةُ لتعذُّره واستعصائه . وإذْ ذاك يكونُ تَفاعُلٌ بين المتنافرين ، فيتولَّد حرفٌ صامِت يَحمِلُ الحركَةَ المناسبة : امرأة ، اسم ، احترمَ ، انتصار ، استقبال . ثم إذا كان الحرف التّالي للساكن مضمومًا ضمة لازمة انفعل الحرفُ الصّامت بذلك ، فكان مضمومًا أيضًا : اُكتُبْ ، اُدخُلْ، اُخرُجْ .

وعندما يكونُ ساكنٌ قبل عين الأجوف الْمُعَلّ ، يتعثَّر العلاج الكلاميٌّ في الأداء ، فيكونُ التّأثُّر للمُتَقدِّم بانزياح حركةِ العيْن بما قبلها ، ليَصيرَ الحرفُ الصّائت مدًّا ، ويتكوَّن مقطعٌ متوسِّط ميسورُ اللَّفظ : يعُودُ ويمِيلُ ومُبِين ومَسِيل . وقريب من هذا ما يُزيل عُسرَ اللفظ ، في الوقف على قولنا : شَمُعْ ، نحُوْ ، للعقِلْ ، إذْ يَنفعلُ الحرف المتقدّم بما في الموقوف عليه ، ويَتحمَّلُ حركتَه لتخفيف العلاج اللَّفظي .

وربّما كان الانفعالُ ، وبَين الصَّوتَين حرف آخر ، كما ترى في نظائر : مَطهَرة ومَنارة ومَقلاة ومَسقاة ، من أسماء الآلة ، حيث فُتحت الميم استجابة للحرف يتلو ما بعدها في الصِّيغة .

٧ - تأثيرٌ جزئيٌّ مُقبل مُتّصِل

وهنا تَجِدُ الصّوت المنفعلَ قد احتفظ ببعضِ خصائصه ، حين تَدنَّى من المؤثِّر وصار مُشاركًا له في المخرَج أو الصِّفة ، أو تباعدَ عنه فكان مخالفًا له . فتاءُ الافتعال عندما تَقعُ في مثل : ازداد واذْدخر ويَزْدحم ونَدْكر وتَصطخب ونَضطرب ومُضطرّ ومُصطلح واظْطلام واذْدباح - تَنْفعِلُ بما قبلها من الأصوات ، فتتقرَّب إليه بتحوُّلٍ جزئيٍّ ظاهرٍ ، لإزالة العُسر وتأمين انطلاق الأداء ، بحرفٍ هو قاسِم مُشتَرك بينها وبين الأحرف المتقدِّمة . وقد جاء ما يُشبهُه في تاءِ الضَّمير المتَّصل ، إذْ تأثَّرت ببعضِ الأصواتِ قبلها ، وتحولت إلى مُجانِسٍ لها . فأنْت يجوزُ لك أن تقول : فَحَصطُ ونَهَضطَ وهَبطَّ وحَفِظطِ ، جاعلاً تاءَ الفاعل طاء .

وألف نظائرِ « عِصابة » ، حين تقعُ بعد ألفِ مُنتهى الجموع ، تَسُدُّ السبيل على جَريان النُّطقِ وبيانِ الأصوات بمَقطعٍ مَرفوض ، فتُبدَلُ همزةً محركة بالكسر : عَصائب . وبذلك تكونُ قد احتفَظتْ ببَعضِ خصائصها وجارَتْ ما قبلها ، لقُربهما في المخرَج من الهمزةِ . وعلى ذلك تستطيعُ أن تُحلِّل هَمزَ نحو : مائل وعائد وبناء ورثاء وانتقاء وانضواء واستقصاء ، حين تُبدِلُ من الألفِ المنقلبة واوًا أو ياءً . وألطف من هذا ما يكون ، من إمالةِ للفتحة والألف لمجاراة الياء قبلهما ، في مثل قولنا : بِيان وسِيال .

وغيرُ بعيد عنك ما حصل في « ماء » ، إذْ كان أصله « مَوَه » ، ولما قُلبت الواوُ ألفًا صارت الهاءُ متطرِّفة بعد الألف ، وفي لفظِها شيءٌ من العُسر ، وبخاصةٍ في الوقف مما يتردَّدُ كثيرًا على اللسان . فكان أنْ أُبدلَت الهاء حرفًا يَجمع بينها وبين الألفِ أيضًا ، ليكونَ قاسِمًا مُشتركا وقناةً واسطة .

٨- تأثيرٌ جزئيٌّ مُقبل مُنفَصل

وهو مقابِلٌ للضَّرْب الذي تَقدَّمه ؛ إذْ يكونُ العُنصرُ المتأثِّرُ متأخرًا في اللَّفظ

مَفْصولاً عن المؤثّر بحاجزٍ ، كالذي تَلحظُه في الأدوات : ليتَ وسوفَ وحيثُ ومنذُ وجَيرِ وعَلُّ ، إذ الأَصلُ فيها أنْ تكونَ مبنيةً على السكون . غيرَ أنّه ثقل أداء السّاكنين فيها ، لما يُشكِّلُه من مَقطَعٍ طويلٍ عنقودي ، فتدافَع هذان المُستَثقلان ، على الرَّغم من وُجودِ حرفٍ فاصلٍ بينهما ، وانعكَس ذلك على الثّاني بالحركةِ المزيلة للحرج في التَّصويت ، وكانت فتحةً أو ضمةً أو كسرةً .

ولو جمعت نحو : آدم وأمر ، على بناء : أفاعِل ، لوجب أن يلتقي في أوّله همزتانِ : همزةُ الجمع وهمزةُ المفرد ، وهما مستثقلتان ، وإنْ فَصَلَتْ بينهما حركةُ الفتح ، لما تراكم فيهما من نَبر مُتَهوّع . وهنا يكونُ الاحتكاكُ والتَّدافُع بين المتماثلين ، في مَجرى التَّصويت ، وينتج عنه أنْ يتحوّلَ الثّاني واوًا تُزيل التَّعثُّر والعُسر : أوادِم وأوامِر . وقريب من هذا ما يحصُل جوازًا في « أيِمّة » ، إذْ يكون البديلُ ياء لمناسبة الكسرةِ .

وإذا تَتَبَّعْتَ ما يَذكُره العلماء من تحليلٍ لكلمة « آلٌ » ، التي هي بمعنى « أهلٌ » ، لَمسْت في منتصف الطّريق اصطدام همزتين أيضًا بينهما حركةٌ فاصلة . ذلك أنّ الهاء تُبدلُ همزةً ، لما بينهما من التَّقارُب في المَخرج ، فيصير اللفظ « أأْل » . وحينئذٍ يحصُل التَّدافُع المذكورُ قبل ، فتُفارقُ الهمزةُ الثّانية أُختها ، بتَلَبُّس صوتِ الألف : آلٌ ، ليصيرَ المقطعُ المتوسِّط المغلَق المتوتّر بالنبرين ممدودًا .

وفي ميادين الصَّوائت تجدُ شذَراتٍ من هذا القبيل . فالحركاتُ التي هي أبعاضُ المدود يقعُ فيها مثلُ هذه التّأثُرات الجزئيّة . خُذْ مثلاً الجمعَ السّالم لنحو : خُطْوة وقُرْبة ودُفْعة ورحْلة وفِقْرة وكِسْرة ، تَجده قد يَقتضي إتباع العين حركةَ الفاء : خُطُوات وقُرُبات ودُفُعات ورحِلات وفِقِرات وكِسِرات . ولَمَّا كان في مثلِ هذا ثِقَلٌ ، بتَدافُع الضَّمّتين أو الكسرتين ، تَخفَّفَ مَجرى التَّصويت منه بجَعلِ ثانية المتدافعتين فتحةً أو سكونًا . وأضعف تخفيفًا من

هذا ما تراه من إمالةِ نظير : عِماد وكِتاب ورِماح .

٩- تأثيرٌ جزئيٌّ مُدبر مُتّصل

وهنا يَتوجَّهُ الانفعالِ إلى السّابق من المتنافرين ، ليُزيل العُسر أو الاستعصاء . فالنُّون الساكنةُ قبل الباءِ في أمثال : عنْبَر وقُنْبلة ويَنْبوع وأنْبَطَ ويَنْبُغ وأُنْبِئَ ، يَتعسَّرُ إظهارُها صريحةً لتنافُرِ هَمسِها وجَهر الباء ، ويَمتَنعُ إدغامُها أيضًا ، فَتنحرفُ إلى موقع الميمِ التي هي شَفَويّة مجهورة : عَمْبَر ويَمْبُوع وأمْبَطَ ويَمْبُغ وأُمْبِئَ ، ويزول الإشكالُ ولا يكون التباسٌ ، إذْ ليس في كلمة ميم ساكنة قبل الباء (١٧٠) .

وحينما تَسترجع الأصلَ اللَّفظي لنظير قولك : شَذَوانِ وفَتَيانِ وقَنَوات ومُنْتدَيات ومستشفَيات ، أثناء إدخال علامات التثنية والجمع ، ترى أنه تلتقي ألفان : ألفُ المفرد وألفُ الصّيغة الجديدة . وهذا يعني تشكُّل مَقطعٍ مُتعذّرٍ أداؤه ومفقود في العربية ، فيجبُ قلب الأولى حرفًا صامتًا ، يتحمل من التَّصويت ما يناسب الثانية .

وهنا تَحُلّ الياءُ والواوُ ، ليزولَ الاستعصاءُ . والشبيه بهذا ما يكون في النَّسب إلى نظائر : رَحى ودُنيا وفَوضى . إذْ يتشكَّلُ مقطَعٌ طويل مُغلق في غير الشُّروط المقرّرة ، وتَغيبُ علامةُ الكسر الدّالة على المراد ، فتكون الواوُ بديلاً للألف : رَحَوِيٌّ ودُنْيَوِيٌّ وفَوضَوِيٌّ .

وإذا وقع في الكلمة واوٌ مضمومةٌ ضمًّا لازمًا ، نحو : وُصلةٌ ، وُعُودٌ ، وُرْقٌ ، وُقّتَ ، وُجّهَ ، وُدّعَ ، أسْوُقٌ ، أدْوُرٌ ، أثْوُبٌ ، استُثقل فيهما النَّبر المضاعَفُ ، واستُبدل بأولهما جوازًا نبرٌ آخرُ مهموز مهموس ، فقيل مثلاً : أُعُودٌ ، أُقّتَ ، أسْؤُقٌ .

فإن اجتمعت واوان ، وسَطًا في مثل هذه الحال ، كان التَّفاعُلُ أظهرَ

والإبدال أولَى ، لتَضاعُفِ النَّبر المجهور بالواوين والضَّمِّ . ومن ثَمّ جاء عن العرب أمثالُ : قَؤُول ونَؤُوم ، في صيغةِ « فَعُول » من القول والنَّوْم . وبالرَّغم من أنَّ الواوَ مع الكسرِ أو الفتحِ أيسرُ منها مع الضَّمِّ ، فقد سُمِع عن العربي مثلُ ذلك الاستبدال ، في قوله : إعاءٌ، إسادةٌ ، أسماءٌ ، بدلاً من : وِعاء ، وِسادة ، وَسماء .

١٠- تأثيرٌ جزئيٌّ مُدبر مُنفصِل

وكذلك الحالُ ، إذا توسَّط بين المتنافرين عنصرٌ صَوتي . فقد لا يمّحي الاحتكاكُ العلاجي للمتنافرات ، فيكون تأثيرٌ للمتأخِّر في المتقدِّم ، يُحَوّله إلى شكل مُناسبٍ للأداء . فعندما تقع السّينُ ذاتُ الاستفال في مثل قولك : سَطْرٌ وسَقَرٌ وسَغِلٌ وسَخِطَ ، يجوز تقريبُها من الطّاء والقاف والغين والخاء ، بجعلِها صاداً ليكونَ في استعلائها ما يشاركُ تلك الأحرف المستعلية .

وقد رأيتَ أنَّ الفاصل هنا صُويت ، هو الحركةُ فقط . والشّأن نفسُه واردٌ، إذا كان ثمةَ حرفٌ أيضًا أو أكثر ، كما يحصُل في : سَوط ومُسَيطر وأسبَغَ ويُساقُ وسِراط وسَويق [١٧١] . بل إنَّ قبيلةَ بني كلب مثلاً تَتشكَّل الزّاي لديها ، لما فيها من الجهر القويِّ الجَرس ، بدلاً من السّين والصّاد المهموستين ، إذا كانت الأولى قبل القاف ، والثانية قبل الدّال ، ليكونَ تساوقٌ في الأداء الصَّوتي . وعلى هذا ، يَرد عن أبنائِها أمثالُ : زَقَرُ وزَقعاءُ ورُزداقٌ ومُهندزٌ ، وزَدَقَ وفَزَدَ ويُزدِلُ ، عوضًا من قولهم : سَقَرُ وسَقعاءُ ورُسداقٌ ومُهندسٌ ، وصَدَقَ وفَصَدَ ويُسدِلُ [١٧٢] .

وفي جمع التكسير لمثل ذُؤابة وصُؤابة ، يجب أنْ تُبدل الألفُ الزائدةُ همزة وتُحرَّكَ بالكسر ، لوقوعها بعد ألفِ مُنتهى الجموع « ذآئب وصآئب » . وهذا يعني إحاطةَ همزتين بألفِ الجمع ، وهو مستَثقلٌ مَمجوج ، يكون عنه احتكاكٌ وتفاعُل صَوتيّان لتأمين مُرونة الانتقال في الدّرج ، ثم يتركَّز أثَرُ ذينك

الاحتكاك والتفاعل في الهمزة الأولى ، حيث تُبدلُ واوًا تيسيرًا للأداء : ذَوائب وصَوائب .

وإذا كان ما ذكرناه حتّى الآن ، في هذا المجال ، يُمثِّل انفعالَ الحروفِ وتغيُّرها تغيُّرًا كاملاً ، فإنَّ هناك ما يَمَسُّ جانبًا من الحَرف ، ويُخفِّف حِدَّته في موقعِ التَّوتُّر ، مع الاحتفاظ بشيءٍ من أصْل الصَّوت المنفعل . ويمكنُك أنْ تَلحَظَ ذلك في إمالةِ نظير : سالِم وجامِع ومَنافِع ومَفاتِيح ، إذْ تَنعطِفُ الأَلِفاتُ نحو الياءات ، لِما بعدها من كسرات تُنافر الفتحَ الممدود .

وثَمّة نوعٌ من التّأثُّر أدنى ، يتَجلّى في الحركات . فالمعروفُ أنّ ياءَي النّسبةِ يكون قبلهما كسرٌ للتَّناسُبِ الصَّوتي . فإذا وقع ذلك بعد حرفٍ مكسورٍ أيضًا ، في نظائر : نَمِر وكَتِف ومَعِدة ، تراكمت عدةُ متجانسات في موقعٍ واحدٍ . ولما كان شعارُ النِّسبة يتعذَّرُ التَّصرُّفُ فيه ، لئلاَّ تغيبَ المقاصدُ ، تَركَّزَ التَّفاعلُ بين الكسرتين المتقاربتين ، وانعكَس على الأولى ، إذْ وَجد العربيّ عن تحمُّل التراكُم مَندوحةً بقلبها فتحةً ، تُزيل بعضَ العناء ، فقال في ذلك : نَمَرِيّ وكَتَفِيّ ومَعَدِيّ .

وعندما تُوجِّهُ أنت الأمر إلى مفردٍ تقول مثلاً : اكتُبْ واسمَعْ واجلِسْ . وإذا وصلت هذا بحرف التَّوكيد ، وهو نون ساكنةٌ أو نونان أُولاهما ساكنة أيضًا ، كان لديك « اكتُبْنْ واسمَعْنّ واجلِسْنْ » . وهنا يتعذرُ عليك أَنْ تُؤدّيَ اللفظ ، مهما حاولتَ مِن جَهد ومشقَّة ، لتنافرِ السّاكنين في موقعٍ واحدٍ كهذا ، واستعصاء الانتقال بينهما في مَقطَعٍ طويل عنقودي . وبتَدافُعِ هذين المتنافرين ، يرتَدُّ الأثَرُ إلى مُسبِّب الاستعصاء – وهو الأول الذي يَحبِسُ النُّطق ويُعرقلُه – فتتوجَّه أنت نحو أيسَرِ الحركاتِ وأخفِّها بناءً ، أي : الفتح ، فتقول : اكتُبَنْ واسمَعَنّ واجلِسَنْ .

وأدنى من هذا وأخفُّ ، في مجالَيِ التّأثُّر والانفعال ، ما يَتوضَّح في جُزءٍ

من الحركاتِ ، يتناولُه بالتَّغيير لتيسيرِ الأداء في الوقف . فحينما تُريد أَنْ تَقف على مِثْل : عُدْ ، خُذْ ، سِرْ ، مِلْ ، احترِمْ ، انطلِقْ ، استخرِجْ ، غَربِلْ ، جَلببْ ، تجد الضَّمّات والكَسَرات قد تعذَّر إظهارُها صريحة محقَّقة ، إذْ تَضعُفُ حِدَّتُها وتصيرُ مُشربةً بألوانٍ جديدةٍ من التَّصويت ، لتكونَ مَزيجًا من أَصواتها وأصواتٍ طارئةٍ معدَّلة . فالكسرةُ تميل نحو الفتحة ، والضَّمَّة تميلُ نحو الكَسرةِ . وهذا ما تراه في الفتحةِ أيضًا ، إذْ تَجدُ الوقف على نظائر : رَحْمهْ ، جُمْلهْ ، نَعْجهْ ، سَمَكهْ ، نافلهْ ، مُنتسبهْ ، يُجيز لك إمالةَ الفَتَحات قبل الهاءِ نحو الكسر .

وآخِر مراحل الضَّعف وأَبعدها ، في نظائر هذا الانفعال ، تَتَلمَّسُه في تَنافُر السُّكونين : سكونِ الحرف وسكونِ الوقف ، كَأَنْ تُعالج لفظ : نَهْيْ ، صَقْعْ ، سَهْوْ ، نَحْوْ ، صَخْرْ ، نأْيْ ، عُسْرْ ، نُبْلْ ، جِسْمْ ، بِشْرْ . فإنَّك تشعرُ باستِعصاء تحقيقِ السُّكون الأوّل ، وتجد نفسك قد أَشربْتَه جُزَيئًا من الكَسرِ أو الضَّمِّ ، يُناسب السِّياق الصَّوتي حوله ، ليتيسَّر لك الأداءُ .

أنواعُ المؤثِّر

رأينا فيما مضى ألوانًا من تبادُل التأثُّر والتأثير ، بين الأصوات المتماسَّة والمتجاورة والمتباعدة . وقد كان في ذلك تغلُّب أحدِ العناصر الصَّوتيَّة في مجالِ الثِّقل أو التَّعذُّر ، يكون له البقاءُ ولما حوله التغيُّر أو الفناء . ولو أردت أَنْ ترصُد شخصيَّةَ هذا المتصلِّب المتسلِّط لرأيت لها نماذجَ مختلفة ، يُمكننا أنْ نضعَها في درجاتٍ متميِّزة .

والحقُّ أنّ الأثَر الصَّوتي الظّاهر هو ، في الواقع ، نتيجةُ اجتماعِ عناصر الفاعليَّة والانفعال ، واشتراكها في عملياتِ الاحتكاك والتَّصرُّف والاستخفاف ، وليس مُسببًا عن واحدٍ مُتفرِّد بالتّأثير . وإنَّما يُنسب ذلك إلى عُنصرٍ مُعيَّن مجازًا ، نظرًا إلى تنشيطه التَّفاعل واحتفاظه بشَخصيتِه ، بعد وقوعِ التغيُّرات

الظّاهرة . ومع ملاحظة هذا الاحتراس الذي لا بُدّ منه ، نستطيعُ أَن نَجِد للمؤَثِّرات درجاتٍ ثلاثًا ، هي :

١ - المؤثّر الغائب

ونعني به ما لم يكن له حضورٌ ظاهر ، في الصّيغة المنجزة ، وهو ملاحظٌ بالتَّقدير أو المناظرة . وهذا غيرُ ما يلهَجُ به المعاصرون ، من مؤثّرٍ عَدَميّ ، مجاراةً لعبارات غيرِ اصطلاحيَّة (١٧٣) . ذلك لأن العَدَم يعني درجةَ الصّفر، أي : فناءً مطلقًا وفَقدًا نهائيًا ، لا يجوزُ فيهما تصوُّرُ شيء بعد ، ولا يكونُ لهما أثرٌ أبدًا . أمّا الغائبُ فله حُكمُ الحاضرِ في القوانين اللُّغويَّة ، كما هو معروفٌ في الضّمائرِ المستَتِرَةِ ، والأدوات المضمَرة والمحذوفة ، والعناصر المقدّرة في الابتداءِ والخبَر والوصف والإضافة والمفاعيل ، والأساليب النَّحويَّة المختلفة .

إنَّ العُنصر المُقدَّر غائبٌ عن الحسّ حاضرٌ في الذِّهن . فحُكمُه عند اللغويين حكمُ المذكور ، وظيفةً ومعنى ورُتبةً ، وإن تعذَّر إظهارُه أحيانًا ، كما أَقرَّ الجرمي والفرّاء شيخا المذهبَين (١٧٤) . ومن هنا تراهُم يُعطُونَه حقَّهُ في التحليل اللُّغَوي ، سواء كان في الصَّوتِ أو الصَّرف أو الإعراب أو الدّلالة .

وقد عَبَّروا عن مثل هذا بأنّ العواملَ أماراتٌ تكون حاضرةً أو غائبةً ، كأَنْ تُميِّز بين ثوبَين بصَبغِ أحدِهما ، فيَصير تركُ صَبغ الآخرِ غيابًا مقصودًا وعلامةً ذاتَ أثرٍ دَلالي (١٧٥) . أما التّعري من المؤثّرات فهو عَدَم ، والعدَمُ لا يكون له فاعليَّة (١٧٦) .

ثم إنَّ ضميرَ الغائِب ، في التَّركيبِ النَّحوي ، يُشير إلى مَوجودٍ معروف ، وغيرِ حاضرٍ وقتَ إنجاز العبارة . وأبعدُ منه ، في هذا ، ما يُعبَّرُ عنه بالمجهولِ في صياغةِ الأفعال ، إذْ تكونُ مُسندةً إلى ما هو غيرُ معيَّن ، ولكنَّه ذو أثرٍ فعّال كالمعلوم . ومنْ هذا المنطلَق ، تستطيعُ أنْ ترى ما للمُتَصوَّر أو المتوهَّم ، من

آثار في الحياة عامَّةً واللُّغة خاصَّةً . حتى إنَّه إذا نُفِي أنْ يكونَ للشَّيء معنًى دلَّ ذلكَ على مَلحَظٍ ما .

وقد كان لنا مع أساتذتِنا الكرام مواقفُ ، تُوضِّحُ ما ذهبْنا إليه هنا . ففي إحدى جَلَسات الشَّباب ، ونحن ندرس الأبيات الهجائيَّة لابن الرُّومي : (١٧٧)

وأنتَ مِن أهلِ بَيتِ سَوءٍ قِصَّتُهُم قِصَّةٌ ، تَطُـولُ

. . . .

مُستَفعِلُنْ فاعِلُن فَعُولُ مُستَفعِلُنْ فاعِلُنْ فَـعُـولُ

بَيتٌ كَمَعْناكَ ، لَيسَ فِيهِ مَعنًى ، سِوَى أَنَّهُ فُضُولُ

شرع الأستاذُ يُفسِّرُ المقطوعةَ . غيرَ أنَّه تجاوزَ البيتَ الثَّاني ، ولم يقف عنده بالتَّفسير .

و لما سُئِل عن سَبَب تجاوُزِه قال : إنَّه لا معنًى له ، و الشّاعِرُ نفسُه يقول : « ليس فيه معنى » . قلنا : بل له فائدةٌ واضحةٌ . قال : وما هي ؟ قُلنا : البيتُ يدلُّ على ما يُشبِّه بالمهجوِّ في الفُضول وقلةِ الجدْوى . وهذه دلالةٌ مقصودةٌ ، توضِّحُ مرامِيَ التَّشنيعِ والاحتِقارِ . يُضافُ إليها أنَّ في تَجهيل الدّلالات ، وزعمِ الشّاعر خُلُوَّها من الفائدة ، مبالغةً في تعميقِ ذلك المعنى ، والإبعاد في السُّخريَة والهجاء . وقد بَسطَ كُلَّ هذا بالتَّفصيل ، في الأبياتِ الاثنَيْ عَشَر التي بين الأوّل والثّاني ، حيثُ عرض صُوَرًا وافرة مُخزية من خصائصِ المهجُوِّ وقومِه ، ثم لخَّصَها في بيتِ القصيد غائمةً مُبهمةً ، وفسَّرها بالبيت الأخيرِ . وقد أقرَّ ذلك أستاذُنا الكريمُ ، بابتسامةٍ ساخرة ، مع شيءٍ من الرِّضا .

وكثيرًا ما يُعَبِّرُ الكاتبُ عن معانٍ ظاهرةٍ أو خفيَّة ، بفَراغ بين الأسطُرِ أو الكلمات ، وربَّما جعل النِّقاطَ رمزًا إلى ذلك الغائب المقصود . ولقد بالغَ أحدُ الشُّعَراء المعاصرين ، في استغلالِ هذه الوسيلة ، حين عقَد في رأسِ صَفحَةٍ عنوانَ « صَمْت » ، لإحدى قصائدِ ديوانه ، ثم ترك باقِيَ الصَّفحة

شاغرًا. ولما سُئل عن القصيدة قال : إنها الصَّمْتُ ، وبياضُ الصَّفحة هو التَّعبيرُ عن ذلك .

ويتَّضِحُ لك الفرقُ الجوهري بين المعدوم والغائب ، إذا تأمّلْت قول الله تعالى (١٧٨) : ﴿ وجَعَلْنا اللَّيلَ والنَّهارَ آيتَينِ ، فمَحَونا آيةَ اللّيل ، وجَعَلْنا آيةَ النَّهارِ مُبْصِرةً ﴾ . فالْمَحْوُ للضَّوء في اللَّيل مماثلٌ في الدّلالة والاعتبار للضّياء المنتَشِر في النَّهار . إذْ غيابُ الشَّمسِ بعد حضورها يَقترنُ في الذّهن بما يُقابلُه من النَّهارِ ، فيَحمِلُ في طَيّاتِه معنًى الوُجودِ والْمُخالَفة . أمَّا العَدَمُ فهو الاضمِحلالُ والتَّلاشي ، بدون تَقديرٍ أو اعتبارٍ .

ومن ثَمَّ جازت الإمالةُ في نحو : بَنِى وهَدِى ومَشِى ، لأنَّ الأصلَ اللّغوي لها « بَنَيَ وهَدَيَ ومَشَيَ » ، ثم قُلِبَت فيها الياءُ أَلِفًا لتَحرُّكها بعدَ فَتح . فالألفات هذه تحمل في طياتها ياءات مقدرة ، تجيز تخفيفَ حِدَّةِ المدِّ المفتوح . ومثل ذلك يقال فى : مِالَ وبِاعَ وشِامَ ، والفَتِى والعَمِى والرَّحِى . بل قد لُمحَتِ الكسراتُ المقدَّرات في مثل : نِامَ وهِابَ ونِالَ ، ومِالٌ وهِابٌ ونِالٌ ، لأنّ الأصْل فيه : نَوِمَ وهَيِبَ ونَيِلَ ، ومَوِلٌ وهَيِبٌ ونَيِلٌ. فالتّصويتُ يَتضمَّن تلك الكَسرات ، ويُجيز التّعبير عن ذلك بإمالةٍ تُشعِرُ به .

وكذلك شأنُ الْمُلاحَظ بالمناظرة ، لأنّه حاضر في الذّهن والحس اللّغوي ، يَتحكّم في الصّياغة ويُوجّه التَّركيب . فالحذفُ للواو من مثل « يَصِفُ » ، ولهمزة القطْع أو الوصْل من نحو « أُكرِمُ وأجتهدُ » ، يَحمِل العربيَّ على مُتابعتِه ، في : تَصِفُ وأصِفُ ونَصِفُ ، وتُكرِمُ ونُكرِمُ ويُكرِمُ، وتَجتهدُ ونَجتهدُ ويَجتهدُ .

وإعلالُ أمثال : خافَ وشاءَ وأعادَ وانهارَ واحتالَ واستغاثَ ، ودارٌ وريحٌ ونائمٌ وقِيمةٌ ، يَقتضي ظهورَ نظيره في : يَخافُ ويَشاءُ ويَنهارُ ويَحتالُ ويَستغيثُ ، وديارٌ ورياحٌ ونيامٌ وقِيَمٌ . هذا في حين أنَّ ما صَحّ لفظه من

المُعتلِّ يَنسحبُ فيه ذلك على سائرِ الصِّيَغ ، بالمناظَرةِ أيضًا .

٢- المُؤثِّر البسيط

والمرادُ به أن يكونَ عُنصرًا صَوتيًا واحدًا . فالإمالةُ في نظير : ساحِل وباسِم وبِيان وشِيبان ، سببها الكسرةُ بعد الألف أو الياء قبلُ . والإبدالُ للنّون من قولك : أنباء وإنبات ، وللتّاء والهمزة والسّين والرّاء والباء في : ازدِهار واصطِحاب ، وآدم وذَوائب وإيمان ، وصِراط ومُصيطر ، وقِيراط ودِيباج ، علتُه الباء بعد النّون السّاكنة ، والزّاي أو الصّاد قبل التّاء ، والهمزة الثّانية في الصِّيغةِ ، والطّاء بعد السّين ، وتَضعيف الرّاء أو الباء .

وقريبٌ من هذا ما تراه ، من إبدالِ لحرفِ المدّ ، في قولنا : عصائب وعجائز وصحائف . فوقوعُ ألفِ الجمع في الصّيغة قبلَ حرف المدّ من : عصابة وعَجوز وصَحيفة ، عرقَلَ انسيابَ التّصويت ، ودعا المتكلّم إلى الإبدالِ الميسِّرِ للحركة والاستِمرار . و وُرود حرفٍ قريبٍ من مَخرَجِ اللام في التّعريف ، نحو : التّوبة والثّور والدّم والذّئب والرّفد والسّعر والشّرب والصّلب ، هو الذي حَمَل العربيَّ على إبدالِ اللام حرفًا مُماثِلاً لما بعدها بُغيةَ الإدغام .

وفي الإعلالِ لأمثالِ : رَضِيَ وقَوِيَ ، وبَساتِين وعَصافِير ، ومِيثاق ومِيلاد ، ومُوقِن ومُوسِر ، تَجدُ أنّ الكسرَ قبل الواوِ أو الألف ، والضّمَّ قبل الياء ، هُما اللّذان كانا وراءَ جعل الواوِ والألف ياءً ، والياء واوًا . وكذلك يتّضحُ من الإعلالِ مع الإدغام لما في نظير : سيِّد وميِّت وهيِّن ، وشَيّ وطَيّ وغَيّ ، أنّ وُقوعَ الياءِ الساكنةِ قبل الواو ، أو الواو السّاكنة قبل الياء ، هو الذي اقتضَى ذلك التّصرُّف المعروفَ .

والإدغامُ الصّغير أو الكبير الذي تراه في : كَلَّمَ وجَرَّبَ وقَطَّعَ ، ودَقَّ وهَمَّ وجَلَّ ، وانهَدَّ وابتَلَّ واستمَرَّ واشهابَّ وشادَّ وتَحابَّ واطمأنَّ ، ويَسُدُّ ويَفِرُّ

ويَعَضُّ ، وسُلَّم وعُتُلٌّ وخِدَبٌّ وحَمارّة وإردَبٌّ ، ومعلّم وعامٌّ وشاذٌّ ومُرتدٌّ ومُستقرٌّ ومُشرئبٌّ ، ومَقرٌّ ومِشدٌّ ومَذَمَّة ، وأسِنَّة وأجلاّء وأشِدّاء ، وجَوادّ ومَشاقّ وألادّ، مصدره ورود حرفٍ يُماثل ما قبلَه . فقد ثَقُل اللّفظُ بالمتماثلين ، وكان التَّخفُّفُ بلفظهما كالحرفِ الواحد مطوّلاً ، على حساب الأول منهما ، إذْ خَسِر كثيرًا من مقوّماتِه الصَّوتيَّة .

واصطدامُ الابتداءِ - أعني سُكونًا ملحوظًا - والحرفِ الساكنِ في أوّل الكلمة ، يَجتَلِبُ همزةَ الوصلِ للتَّمكينِ من النُّطق السَّليم . ولهذا تقول : اسْمُ ، ابْنٌ ، امْرأةٌ ، اقْرأ ، افْهَمْ ، ادْخُلْ ، انْتقِلْ ، انْسحِبْ ، اسْتقبِلْ ، انْطباع ، ابْتعاد ، اسْتفهام . وكذلك شأنُ اصطدام الحركةِ وسكون الوقف ، في كلمةٍ مكونة من حرفٍ واحد ، نحو : قِهْ ، عِهْ ، رَهْ ، يَتفتّق عنه إقحامُ هاء السَّكت ، لِتأمينِ الانتقالِ بين النَّقيضَين .

وإذا أردْتَ الوقفَ ، على ما قبل آخرِه سكونٌ ، استعصى لفظُ سكونِ الوقف ، وانعكَس منه تَلَبُّسُ ما قبله حُريكةً خفيفةً تُناسب السِّياق [١٧٩] . وعلى هذا تَجد أنّ نظيرَ : بَهْوْ ، دَلْوْ ، رَبْوْ ، كُفُوْ ، حُلْوْ ، جُزْوْ ، بِلْوْ ، نِضْوْ ، خِلْوْ ، يكون في الحرف الثّاني منه ضُميمة تُساوِقُ الواو بعده ، في حين أنّ مثِلَ : رَمْيْ ، غَلْيْ ، هَدْيْ ، حِسْيْ ، نِهْيْ ، نِقْيْ، يتلبّسُ وسَطه كُسيرة ليُجانس ما بعده مِنْ ياءٍ . ومثل هذا تراه في نظائر : صَعْبْ ، سَهْمْ ، سَمْعْ ، بَدْرْ ، نُبْلْ ، سِتْرْ .

وعلى العكس من ذلك ، فإنَّ الوقفَ على ما قبل آخرِه كَسر أو ضَمّ ينعكِسُ من سُكونِه الواجب أثر سلبي ، يَخضِدُ حدّةَ التَّصويت ، ويُشربُه نوعًا من الإمالةِ والاتّساع ، لِتتَيسّر مرونةُ الأداء . وإنّك لترى هذا واضحًا في نُطقِ أمثال : سِرْ ، قِفْ ، زِدْ ، قُمْ ، صُلْ ، خُذْ ، قُنفُذْ ، جُرهُمْ ، يكتُبْ ، منهُمْ ، عنهُمْ ، إليهِمْ ، عليهِمْ ، مقتدِرْ ، مجلِسْ ، يعرِفْ . فالكسرةُ تُمال نحو

الفتحة ، والضمة تمال نحو الكسرةِ ، لِتأمينِ الاقتصادِ العلاجي في التَّصويتِ .

وأظهرُ من هذا ، في الخَضد والتَّشذِيب ، أنَّ إلحاقَ التّاء السّاكنة بفعلٍ آخرُه مَدٌّ ، من أمثال : رَمَى ودَعا وهَما ، يَتطلَّبُ بترَ الألِف لإزالةِ التَّوتّرِ الصَّوتي في مَقْطَع مَرفوض ، فتقولُ : رَمَتْ ودَعَتْ وهَمَتْ . ثم إذا اقتضَت الصّياغَة بترًا في آخرِ الفعل ، للجَزْم أو البناء ، وكان طرفُه حرفَ مَدٍّ ، أي : ساكنًا أيضًا ، انصَبَّ ذلك على الحرفِ نفسهِ ، لأنّ الأداءَ لا يَجري بسكونين . وفي هذا تقول : لا ترمِ ولمْ يرضَ ولْيَسمُ ، واقضِ واسعَ وادعُ .

واتصالُ الفعل بضميرٍ مكوّنٍ من حرفِ مَدٍّ ، في مثل قولنا : دَخلوا وأَخذوا ودَفعوا ، واحضُرا واجلِسا واسمَعا ، واذهبُوا والعبُوا وافرحُوا ، واطلبي واجمعِي واربحِي ، يقتضي إزالةَ ما يَحملُه الطّرَفُ من علامةٍ ، تُعرقِلُ اللّفظَ أو تَحبسُه ، لِتكونَ الحركةُ قبل الضَّمير مِنْ جنسهِ ، فيَتَسيَّرَ المقطعُ المتوسّط المدى المقصود ، ويَنساب العلاجُ الصّوتي بانطِلاقٍ .

فإذا كان آخرُ الفعلِ متُحرّكًا ، في اللَّفظ أو التَّقدير ، واتَّصلَ بضميرِ رَفع مُتحرّك ، انعكَس التّوتّرُ بالحركةِ الجديدةِ على طَرَف الفِعل ليَسكُنَ ، مُسهّلًا انسيابَ الكلام . ومثيلُ هذا واردٌ في نحو قولك : خرجْتُ وسألْتَ وعلِمْتِ ورجَعْنَ وعُدْنَ وسِرْنَ ، ورمَيْتُما ونهَيْتُم ورجَوْتُنَّ ، ويقطعْنَ ويشربْنَ وتأكلْنَ ويهدِيْنَ ويرضَيْنَ وتسقِيْنَ . فقد تَحقّق السكونُ، ليكوّن مَقطعًا مُتوسّطًا ، يُيسّرُ الأداءَ ويُزيل العَناء .

٣ – الْمُؤثِّر الْمُركَّبُ

يَشتركُ في هذه العمليّة التَّجميلية أكثرُ من عُنصرٍ صَوتي ، يَتعاوَنُ بعضُها والبعضُ الآخر ، للقِيام بمَهامِّ الاقتصاد والتَّيسير . وإنك لتتلَمّس هذه التَّفاعُلات ، في كثيرٍ مِن صُوَرِ التّأثير التي سَردْناها قبلُ ، لأنَّ مَجموعَ المؤثِّرات القائمة بالعمَل الجَماعيّ ، في تَفاعُلِه وتَبادُلِه التّأثُّر والتّأثير ، يَنحلُّ

إلى عواملَ بسيطةٍ متناصرةٍ في إجراء التَّغيير والتَّبديل ، ثم يكونُ العنصرُ الفعّال واحداً منها ، وهو الذي يُولِّد الصُّورة اللَّفظِيّة ، إذْ تَنعكِسُ التَّبدُّلات على مُشارِكه ، فيستَجيبُ للانفعال والتغيُّر . وقد تُولِّد عمليةٌ مُتقدِّمة من العوامل ما يقتضي تَالية ، ويَتولد عن التالية ما يُسبِّب الثالثة .

وأيسرُ هذه الصُّور المركَّبة ما تَجِدُه في تخفيفِ أمثالِ : كاس وريم وبُوس ، إذ اجتَمع في كُلِّ لفظٍ منه همزةٌ ساكنةٌ وحركة متَقدِّمة : كأْس ورِئْم وبُؤْس ، فكان بين المتَماسّين تفاعُلٌ مُشترَك ، ولَّدَ إبدالَ الهمزةِ حَرفًا صائتًا ، يَمُدّ المقطعَ المتوسِّط المغلَق المنبور . وإنَّما نَنسِبُ عمليةَ المدِّ هذه إلى فعالية الحركةِ المتقدّمة لأنَّ الهمزةَ استجابَتْ لها ، فصارت مَدّاً من جنسِها للامتزاج ، ولإطلاقِ التَّصويتِ من احتباسِ النّبرِ المتهوِّع في إطارِ السُّكون ، ولتأمينِ المرونةِ في الانتقال بين المتماسّين .

وكذلك تجدُ الإعلالَ في نظير : رمَى وبنَى وقضَى وغدا ورنا وسما ، وجاء وهام وغاب وعاد ودام وخاف ، إنما يحصُل من تفاعُل بين حرفِ العلّة بحركتهِ ، وما حوله في سِياق التَّصويت من حركاتٍ . ولذا تَجدُ بعضَ المتأخِّرين قد وضعوا شروطًا ، بلغت العشرة (١٨٠) ، لضبط ما يقع فيه مثل هذا القلب الإعلالي ، مع أنَّ النتيجةَ تنصبُّ أخيرًا على أحد الصّامتين الياء والواو ، ليكونَ حرفَ مدٍّ صائتًا .

وأعقَدُ من هذا ما كان في نظير : أمالَ ، إذْ هو في الأصل اللّفظي « أمْيَلَ » ، على وزن : أفْعَلَ . غير أنّ وُرود الياء فيه حرفًا صامتًا ، و مخالفًا للمجرَّد « مَيَلَ » الذي صار بعد تسكينِ يائه وقلبها ألفًا : مالَ ، جعل للمناظرة أثرًا فعّالاً ، لإضعاف صائتيَّةِ الياء ، بتسكينها نقلاً لحركتها إلى ما قبلها « أمَيْلَ » ، وهنا التقى عاملان أيضًا ، شبيهان بما كان في « مَيْلَ » قبل صيرورته : مالَ ، فتَأتَّى للفتحة تأثير ظاهر بقلب الياء ألفًا ، أي : حرف مدٍّ يُخفِّف الأثقال .

ثم تجد ما هو أكثرُ تعقيداً قد جرى في مثيل : اختارَ . فلو رجعت إلى أَصل لفظِه لرأيته على الشّكل التّالي « خْتَيَرَ » ، أولُه مَقطع مَبتور مُغلق ليس له في الجنسيّة العربيّة نصيب ، ويتطلَّب ما يُحقِّق له عروبةَ الانتماء . فالسّكونُ فيه يَصطدم وسكونَ الابتداء ، ويتولّدُ عن ذلك احتباسُ النُّطق ، فيقترض همزةَ وصل تُكوِّن معه مَقطعًا مُتوسِّطًا ميسورًا . وعندما تَنحلُّ عُقدةُ الانطلاق هذه ، تَبرزُ تفاعلاتُ الياء المتحركةِ والسّياق المُحيط بها ، ولاسيما الفتحةُ المتقدِّمة ، على غِرار ما كان في « خارَ » الذي أَصلُه « خَيَرَ » ، وحينئذ تَستَجيبُ الياءُ للتسكينِ فَتنقَلِبُ ألفًا .

أما قولك : مُنتدَى ، و أَصلُه « مُنتدَوٌ » ، فقد توالتْ عليه ثلاثةُ إجراءاتٍ متواصلة ، في مَوقع واحد . وذلك لأنه اجتمعتْ فيه عدةُ عوامل ، وشاركتْ في الإجراء الأوّلِ . إنها تحرُّك الواو ، ووقوعها طرفًا ، وكونها بعد فتح ، وبعد أكثرَ من حرفين . ولذلك قُلِبَت ياءً « مُنتدَيٌ » ، فتولَّد عن ذلك أَنِ اجتمع عاملان يُوجبان قَلبَها ألفًا ، وهما تحرُّكها وكونها بعد فتح ، فصار اللفظ « مُنتدانْ » بألف بعدها التنوين . ولاجتماع هذين السّاكنين بإجراء العملية الثانية ، وجبت الثّالثة أي : حذف الألف لفظًا : مُنتدًى ، للتّخلُّص من مَقطع طويل مُغلَق غير مستساغ ، وصيرورته متوسّطًا ميسورًا .

وإذا تَحسَّسْت قيم المؤثِّرات المذكورة ، في العمليات الثلاث ، تبدَّى لك بروزُ الفعالية الحقيقيّة في بعض دون آخر . فالمؤثِّر الفعّال في الأولى هو كَونُ الواو فوق الثّالثة ، ولولا ذلك لما صارت ياءً منقادةً للقلب أيضًا ، لأنّ وُقوعَها بعد حرفين يجعلها ألفًا دفعةً واحدةً : ندا . وفي الثّانية برز الفتحُ المتقدِّم لتصيرَ الياءُ ألفًا ، إذْ لو كان كسرًا أو ضمًا أو سكونًا لاقتضى عملياتٍ أُخر . وفي الأخيرة يكون التَّنوينُ سببَ الحذف . ولولاه أيضًا لثَبَتَتِ الألفُ بأنْ تقول : الْمُنتدَى أو منتدَى دمشق .

وعندما تحلّل مثل قولك : أصفِياء ، وهو جَمعُ صَفِيّ ، من مصدر : صفا يصفو ، تَجِدُ أنَّ أصلَه اللفظي « أصفِوا ا » ، وفيه عمليّتان تجميليّتان مُنفصلتان . أمّا الأولى فاجتمع عليها أنّ الواو في موقع اللام ، وهي بعد كسر، فكان الكَسر قبلها هو العامل الفعّال في قلبها ياء . وأما الثّانية ففيها ساكنان ، هما الألفان ، والمتقدِّمة هي التي اقتضت إبدالَ التّالية همزة ، إذْ يتعذّر الانتقال من ألفٍ إلى أُخرى ، ويستحيلُ تحقيقُ لفظيهما معًا متواليتين ، في مَقطع هجين .

والإعلالُ بالحذف ، في نحو : يَصِفُ ، يُذكِّرنا بالأصل اللَّفظي للفِعل ، وهو « يَوْصِفُ » . ثم يُبيِّن لنا أن الحذفَ جرى فيه ، لعواملَ مُتعدِّدةٍ، هي : الواوُ السّاكنةُ ، والياءُ مع الفَتحةِ قبل ، والكسرةُ بعد . ولولا هذا التجمُّع المكثَّفُ للأصواتِ المتنافرة لبقيَت الواوُ . غيرَ أنَّ فتحةَ الياء المتقدِّمة أو الكسرةَ المتأخِّرة هي ذاتُ الأثَر الفعّال في الحذْف ، وعندما يَرفَضُّ هذا الاجتماع بزوال إحداهما ، تُلازمُ الواوُ موقعها بالسّكون نفسِه . ومن هذا قولنا : يُوْعِدُ ويُوْصِلُ ويُوْقِدُ ، ويَوْجَل يَوْحَمُ ويَوْحَلُ .

وفي قولنا : تَرضَونَ ، نَستَحضِرُ العمليّاتِ المتوالية ، في إطارِ المؤثّرات المختلفة ، فنرى أنّ الأصلَ هو : تَرضَوُ ، فقُلِبَت الواوُ ياء لكونها فوق الثّالثة مع عواملَ أُخرى ، ثم قُلِبَت الياءُ ألفًا بفِعل المؤثّرات أيضًا ، كما رأينا في « منتدى » ، فصار الفِعلُ : تَرضَى . ولما اتّصل بواو الجماعة التقى مُتنافران ، في مقطَعٍ طويلٍ مُغلَق ناشز : ألف و واو ساكنة ، فكان تأثيرُ الثّاني بحذف الأول : تَرضَون .

ولو وصلْتَ هذا بنونِ التّوكيد الثّقيلةِ أو الخفيفة لكانت عمليّتان أُخرَيان في « تَرضَوُنَّ أو تَرضَوُنْ » : أما الثالثةُ فيجتمعُ فيها ثلاثُ نُونات أو نونان ، فتُحذَفُ الأولى استجابةً للتالية . وأمّا الرابعةُ فيجتمع فيها ساكنان : واوُ الجماعة والنّون السّاكنة ، فتُحرَّكُ الواوُ بالضَّمّ ، للتَّخلُّص من المقطعِ الطّويل

العُنقودي العنيد .

* * *

وهكذا نكونُ قد تتبَّعنا ضَوابطَ الاقتصاد الصّوتي ، في المراحل التاريخية المختلفة لتكون المفردات ، وتَلمَّسْنا الخصائصَ المتميّزة لكُلٍّ منها ، وبَسطْنا القوانينَ المتحكِّمةَ في ذلك ، لدى القدماء والمعاصرين ، وما يكون أكثر دقة واستيعابًا لظواهر التّصرفات في صِيَغ الألفاظ . وأخيرًا تابعْنا أنواعَ التَّغيير والمؤثِّرات ، لتَتَّضح صُورُ العمليات الصوتيَّة ، وما فيها منْ تَنوُّعٍ واختلافٍ .

والحمد لله ربّ العالمين .

الهوامش

التّمهيد

(١) اللسان و التاج (قصد) .

(٢) في فلسفة اللغة لكمال يوسف الحاج ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ، ص ٣١ - ٣٣ .

(٤) تفسير ابن كثير ١ : ٧٠-٧١ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ : ٢٨٢-٢٨٣ والمفردات في غريب القرآن للأصبهاني ص ٣٥٦ .

(٥) شرح كتاب أرسطاطاليس في العبارة للفارابي ، ص ٢٧ ؛ ورسالة في أسباب الحروف لابن سينا ، ص ١٣٨ ؛ وانظر المستصفى من علم الأصول للغزالي ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ؛ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١ : ٣٠ ؛ ورسائل إخوان الصفاء ٣ : ١١٤ - ١١٥ ؛ ونهاية السول لمنهاج الأصول ١ : ١٦٤ وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول ص ١٥ . التفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السلام المسدي ص ٥ -٢٤١ . وقيل : إن آدم واضع الملائكة على لغة ، أو عَرّفَ مواضعتهم ثم علمه الله الأسماء . المغني في أبواب التوحيد والعدل الجبار ٥ : ١٦٥ .

(٦) المغني لعبد الجبار ٧ : ١٨٣ وشرح العبارة ، ص ٥٠ ؛والخصائص لابن جني١ : ٤٠ و ٦٥ و ٢ :١٥٢ - ١٦٢ .

(٧) نقد الشعر لقدامة ص ٧ . (٨) لمع الأدلة في أصول النحو ، ص ٤٨ .

(٩) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١ : ١٠٦ ، ١٠٧ والمستصفى ١ : ١٤٥ . وانظر الوجيز لمحمد الأنطاكي ص ٤٩ -٦٠ والتصور اللغوي عند الأصوليين ص ٤٩-٥٠ .

(١٠) الخصائص ١ : ٤٦ - ٤٧ .

(١١) نشأة اللغات لمحمود أحمد النشوي ص ٥٥ ونظريات في نشوء اللغة لأنيس فريحة ص ١٧ ونشأة اللغة عند الإنسان والطفل لعلي عبد الواحد ص ٣٠ - ٤٠ وعلم اللغة العام لعبد الصبور ص ٦٩ - ٧٣ .

(١٢) نهاية الأقدام في علم الكلام لمحمد الشهرستاني ص ٣٢٣ - ٣٢٥ ورسائل إخوان

الصفاء ٣ : ١١٥ .

(١٣) الآية ٣١ من سورة البقرة .

(١٤) تفسير ابن كثير ١ : ٧٠ وجامع الأحكام ١ : ٢٨٢ .

(١٥) انظر العبارتين ١٩ و٢٠ من الإصحاح الثاني في سفر التكوين .

(١٦) وإذا فسر التوقيف بتخصيص علامة أو صفة ، لتمييز الإنسان من سائر المخلوقات بالقدرة اللغوية ، كما يميز الشيء من جنسه بعلامة ، كان للتوقيف معنى يوافق تفسير الجمهور للتعليم .

(١٧) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١ : ١٤٦ . (١٨) الرسائل ٣ : ١٤٩ - ١٥٠ .

(١٩) المستصفى من علم الأصول ١ : ١٤٥ . (٢٠) الرسائل ٣ : ١٤٩ .

(٢١) انظر في ظلال القرآن ١ : ٦٧ - ٦٨ للسيد قطب .

(٢٢) الآيات ٣ - ٥ من سورة العلق . (٢٣) انظر تفسير البيضاوي ص ٦٠٢ .

(٢٤) الآيات ١ - ٤ من الرحمن .

(٢٥) الكشاف للزمخشري ٤ : ٤٤٣ وفتح القدير للشوكاني ٥ : ١٨٧ .

(٢٦) الحروف للفارابي ص ١٣٤ - ١٣٨ .

(٢٧) الإحكام في أصول الأحكام ١ : ٢٨ - ٢٩ .

(٢٨) الخصائص ١ : ٢٣٩ . (٢٩) تشومسكي لجون ليونز ص ٨٨ .

(٣٠) التفسير الكبير للرازي ١ : ٢٦ ورسائل إخوان الصفاء ٣ : ١٤٩ .

(٣١) الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي ٢ : ١٤٤ . أما أصحاب نظرية التطور فيزعمون أن الإنسان أمضى أكثر من نصف مليون سنة ، حتى استطاع إدراك النضج اللغوي . انظر اللغة والفكر لنوري جعفر ص٤٧ و ٥٧ ولغات العالم ص ٥ - ٦ .

(٣٢) التفكير اللساني في الحضارة العربية ص ٥٩ .

(٣٣) الإحكام في أصول الأحكام ١ : ٣٠ - ٣٣ وغاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي١ : ٣٠ - ٣١ .

(٣٤) الرسائل٣ : ١٤١ - ١٤٢ .

(٣٥) الإحكام في أصول الكلام ١ : ٢٩ .

(٣٦) رسائل إخوان الصفاء ٣ : ١٥١ - ١٥٢ .

(٣٧) التفسير الكبير ٢ : ١٧٥ .

(٣٨) الملیان هو الواحد من المليون ، على غرار المِعشار . وتقول من المئة والألف والمليار :

مُؤْيٌ و أُلْفٌ و مُلْزٌ ، على غرار : عُشْر .

(٣٩) ثم إن الكتابة مرحلة أبعد في الاقتصاد ، لأنها أمارة للكلام ، أي : رسوم وأشكال حرفية تعبر عن الكلمات المسموعة الدالة علىٰ ما في النفس ، كما قال ابن خلدون . فهي تنقل التعبير من بُعدَيه الزماني والمكاني ، وتجرده للمكاني وحده ، في شكل ضيق جدًا بالنسبة إلى لفظه ، لتصير الظاهرة الصوتية رسومًا مرئية ، فتتكثف الأصوات في رموز موجزة ، تفقد كثيرًا من الأصداء المادية التي كانت لها في الخطاب . المقدمة ص ٧٥٤ . وانظر المغني لعبد الجبار ٧ : ١٩١ .

(٤٠) التفكير اللساني ص ٢٥٠ و ٢٦٧ – ٢٦٩ و ٢٩٦ – ٢٩٧ . ولا غرابة في انفعال أجهزة السامع ، لأن الإنسان حين يفكر يكون لديه إعمال خفي لتلك الأجهزة .

(٤١) ديوان المتنبي ٣ : ٣٨٤ – ٣٨٦ .

(٤٢) الآيات ١٧ – ٢٠ من سورة الغاشية .

(٤٣) الآيات ١ – ١٤ من سورة التكوير .

(٤٤) يرى علماء النحو والبيان أن تكرار عنصر من الجملة يغني عن إعادة لفظها كلها ، وأن هذا التكرار أبلغ من التوكيد . أمالي ابن الشجري ١ : ٢٤٢ –٢٤٤ والكليات للكفوي ٢ : ٣٠ – ٣١ .

الباب الأول

الفصل الأول

(١) انظر محاضرات في الألسنية العامة لفرديناند دو سوسر ص ١٨٠ – ١٨١ .

(٢) انظر مجلة الفكر العربي٦٠ : ٥٤ – ٥٥ . وقيل : إن الخليل أحصى العدد المحتمل لأبنية كلام العرب ، فكان من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي أكثر من اثني عشر مليونًا . المزهر ١ : ٧٤ – ٧٥ وكشف الظنون ص ١٤٤٣ . والظاهر من هذا العدد بالنسبة إلى المفردات الواردة معه أن الحسبة مختلة ، والمبلغ أكثر من ذلك بقدر كبير . هذا مع العلم أن ما ذكر عنه هو عدد أبنية المجرد فقط .

(٣) كشف الظنون ص ٩٢١ . وما تراه من تفريع في بعض الدلالات الخاصة يراد به تمييز الأنواع من الجنس ، خلافًا لما في اللغات البدائية ، لدى الهنود الحمر وشعوب جزيرة تسمانية وأميرندة ، إذ كثيرًا ما يعممون في اللفظ للجنس الواحد ، نحو الشجر والطعام . أما شعوب وسط إفريقية والبرازيل فلديهم تفريعات واسعة جداً للنوع .

(٤) المغني لابن هشام ص ١٤٠ .
(٥) تاج العروس للزبيدي (لدن) .
(٦) المغني لابن هشام ص ١٤٧ .
(٧) تاج العروس (أفف) .
(٨) القاموس المحيط (هيه) .
(٩) مقاييس اللغة ١ : ٥٨ - ٦٠ .
(١٠) نفس المصدر ١ : ٢٨٧ - ٢٩٠ .
(١١) المصدر نفسه ٤ : ٢٩٩ - ٣٠١ .
(١٢) الخصائص ١ : ٥ - ١٧ .
(١٣) المصدر السابق ٢ : ١٣٤ - ١٣٨ . وانظر التفسير الكبير ١ : ١٣ - ١٤ .
(١٤) الخاطريات لابن جني ص ٨٠ - ٨١ .
(١٥) يمكنك أن تجد شيئاً من هذا فيما يكون قبل المضعفات من : الثاء والجيم والحاء والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والقاف والميم . وقد أوهمتْ هذه الظاهرة بعض الباحثين المتأثرين بالغرب أن الأصل ، في الألفاظ العربية ، هو الثنائية ، ثم ألحق حرف ثالث أو رابع . وعلى هذا أحمد فارس الشدياق في « سر الليال في القلب والإبدال » ، وأنستاس الكرملي في « نشوء اللغة » ، و مرمرجي الدومنكي في « المعجمية العربية » و « هل العربية منطقية » ، وعبد الله العلايلي في « مقدمة لدرس لغة العرب » .
(١٦) كذلك ما يكون للحرف الثالث في كل من مثل : كفح وفكر وحزب و زحل وحسم وجرد وبرق وحصر وخصف وصدع وبطر وكشف وكسر وصرم وطبع وصلب وخبط وضرم ولغط وجمد وطمر وعمص وكبح وكدم ولبد وعقر وطار ومرق وجمد وبلد ومسح .
(١٧) من هذا أيضًا ما يرد للحرف الأول، في كل من نحو: قرص ولكم ونقش وحلق وربط و دحر، أو للحرف الثاني في كل من مثل: طبر و بلج و فرق و جبل .
(١٨) مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢١٠ وفقه اللغة لمحمد المبارك ص ٨٣ - ٨٥ و معجم متن اللغة لأحمد رضا ١ : ٢٣ - ٢٥ .
(١٩) للقاف بؤرة ظاهرة في العربية . فمن « قطّ » يتفرع مثلاً : قطب وقطر وقطع وقطف وقطل وقطم وقد وقص وقض ، ثم يكون لكل من هذه الفروع زمر خاصة أيضًا . فمن قدّ يتسرب أمثال : قدح وقدر وقدع وقدم . ومن قصّ يرد نحو : قصب وقصد وقصر وقصع وقصف وقصل وقصم وقصى . ومن قضّ يتولد : قضب وقضف وقضم وقضى . ومن قتّ تجد مثل : قتر وقتل وقتم . وتستمر هذه الزمر في الإنجاب فيتولد من بعض أحرفها زمر أُخرى ، كالذي تراه من تولد أُسر: قذّ وحذّ وجزّ وجذّ

وحذّ وحزّ من « قدّ » ، ومن امتداد « جذّ » في عدة فروع .

(٢٠) أما اللهجات العامية المحلية فقد لحت ذلك القصد ، وطرحت بين أبنائها مواد تمثله ضمن الأحياز المذكورة ، مع شيء من الإبدال لبعض الحروف . وذلك نحو : كتّ وعنّ وشرّ وكمش و قبش وغمق وشحر ودحش ولحش وقرط وشلع وشبط وشطح وشخط . . .

(٢١) هذا مع أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . انظر تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥١ - ٥٢ .

(٢٢) التصريح على التوضيح للأزهري ١ : ٦٨ .

(٢٣) المصدر السابق ٢ : ٢٠٩ . (٢٤) البحر المحيط ٨ : ٣٤٢ .

(٢٥) التصريح على التوضيح ٢ : ٨٥ - ٨٦ والفكر العربي ٥٠ : ٥٥ .

(٢٦) المزهر للسيوطي ٢ : ٤٢ وتهذيب اللغة واللسان والتاج (جحلنجع) .

(٢٧) الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٢٨) الفتوحات الإلهية لسليمان الجمل ٢ : ٥٤٤ .

(٢٩) شعر زهير بن أبي سلمى للأعلم ص ١٣٦ . (٣٠) الخصائص ١ : ٢٥٠ .

(٣١) الكشاف للزمخشري ٢ : ٣٥٢ . وانظر ص ١٣٩ - ١٤٣ من دراسات في العربية لمحمد الخضر حسين .

(٣٢) الآية ٤٠ من سورة يس . (٣٣) الخصائص ١ : ١٢٥ و٢٤٩ .

(٣٣) كذا في المصدر السابق ١ : ٧٨ . ولعل الصواب « آل المهنّا » ، وهم إحدى قبائل العراق أو بادية الشام .

(٣٥) الكتاب لسيبويه ٢ : ١٤٨ . (٣٦) المصدر السابق ١ : ٢٩٤ .

(٣٧) نفس المصدر ٢ : ٣٣٠ .

(٣٨) المصدر نفسه ٢ : ١٧٤ و ١ : ١٧٩ و٣٤٦ - ٣٤٨ و١ : ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٣٩) المقدمة ص ١٠٢٥ .

(٤٠) المغني لعبد الجبار ٧ : ٢٢٢ .

(٤١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣ : ٨ ورسائل إخوان الصفاء ٣ : ٢٤٥ وأسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ٣ .

(٤٢) في دراسة الحروف أقوال كثيرة الخلاف ، في التسميات والتوزيع . انظر كتاب العين للخليل ١ : ٥٧ - ٦٠ والكتاب ٢ : ٤٠٥ - ٤٠٧ والمقتضب للمبرد ١ : ١٩٢ وسر

الصناعة لابن جني ص ٤٥ – ٦٧ وشمس العلوم لنشوان الحميري ١ : ٢٠ والممتع الكبير لابن عصفور ص ٤٢٤ – ٤٣٠ وشرح الشافية للرضي ٣ : ٢٥٠ – ٢٥٤ والارتشاف ١ : ٤ – ١٠ والنشر لابن الجزري ١ : ١٩٨ – ٢٠٢ والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص ٣٨ – ٧٤ و فقه اللغة ص ٢٩ – ٣٧ واللغة العربية لتمام حسان ص ٥١ – ٦٣ والوجيز في فقه اللغة ص ١٤٦ – ١٨٧ وعلم اللغة المبرمج لكمال إبراهيم بدري ص ١١١ – ١٢٣ ومدخل إلى فقه اللغة العربية ص ١١٥٧ – ١٢٥ .

(٤٣) التفسير الكبير ١ : ٣٠ .

(٤٤) انظر الخصائص ١ : ٥٨ – ٦٠ وشرح المفصل ٩ : ١٢٠ .

(٤٥) البغداديات ص ٤٨٧ – ٤٨٩ .

(٤٦) انظر النشر في القراءات العشر ١ : ٢١٤ – ٢٢٤ والدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغانم قدوري الحمد .

(٤٧) الكتاب ٢ : ٣١٥ .

الفصل الثاني

(٤٨) تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد ص ١٠١٦ وشرح العبارة للفارابي ص ٥٠ . وقد زعم بعض المعاصرين أن علماء المسلمين لم يعرفوا المقطع في دراسة العربية . اللغة العربية لتمام حسان ص ٦٦ – ٧٤ ودروس في علم الأصوات لجان كانتينو ص ١٩١ – ١٩٤ والتصريف العربي للطيب البكوش ص ٧٦ وفي علم اللغة العام لعبد الصبور شاهين ص ١٠٥ – ١١٠ .

(٤٩) تفسير ما بعد الطبيعة ص ٩٥٣ وعلم اللغة بين القديم والحديث لعاطف مدكور ص ١١٢ – ١١٦ والوجيز في فقه اللغة ص ٢٣٨ – ٢٤٥ والمدخل إلى علم اللغة لرمضان عبد التواب ص ١٠٣ والأصوات اللغوية ص ١٦٢ – ١٦٤ وعلم اللغة المبرمج لكمال إبراهيم بدري ص ١٤١ – ١٤٦ .

(٥٠) المقطع العنقودي : ما توالى فيه أكثر من صامت ، دون فاصل مصوت . فقولنا مثلاً « يستَبِدّ ». إذا وقفنا عليه بالسكون كان في مقطعه الأخير « بدّ » صامتان متواليان هما الدالان . وكذلك الحال في نحو : يُحِبّ ، ويَقِلّ ، وشَقّ ، وجارّ ، وهامّ ، ومُنحَط ، ومُستعِدّ . وهذا غير العنقود الصوتي ، أي : تجمع أكثر من صامتين في كلمة ، غير مقيد بمقطع واحد . وهو مفقود في اللغة العربية ، لتعذر التقاء السواكن .

ومنه في الألمانية مثلاً اسم العالم اللغوي المعروف : بْرْجْسْتْراسر . فالأحرف الخمسة الأول صوامت ، دون فاصل من الصوائت .

(٥١) الأبجدية لأحمد هبو . ص ٢٧ .

(٥٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢ : ٨ .

(٥٣) الخصائص ١ : ٥٥ - ٦٣ .

(٥٤) انظر شمس العلوم ١ : ٣٦٤ - ٣٧٠ و ٢ : ١٨٧ - ١٧٩ و ٢١٢ - ٢١٤ .

(٥٥) الآية ٥ من سورة القصص . (٥٦ ، ٥٧) الجامع الصغير ١ : ٢٣١ .

(٥٨) أسباب حدوث الحروف ص ٤ .

(٥٩) قيل : إن هذا النبر الزفيري كان في اللغة السامية الأولى سائدًا ، يجذبه إليه المقطع المزيد في أول الكلمة ، وإذا زيد بعده مقطع آخر تقدم النبر إليه . فقه اللغات السامية لبروكلمان ص ٤٥ . وانظر اللغة العربية لتمام حسان ص ٣٠٤ - ٣٠٧ والوجيز في فقه اللغة ص ٢٤٦ - ٢٥٠ .

(٦٠) بعض اللغات الأجنبية فيها نبر دلالي يوجهه المقال ، أي : القصد الدلالي للكلمة التي تكون مشتركة معنيين . ولذا يقع التضخيم في مقطع منها أو أكثر ، لتخصيص معناها المقصود . ففي الإنجليزية مثلاً، إذا كان للكلمة الواحدة معنيان: فعلي واسمي، تحدد المراد منهما في لفظها بالنبر ، يكون في المقطع لأول للاسم ، وفي الأخير للفعل. وذلك في مثل : subject, torment . وقد يكون للفعل نبر ضعيف في مقطعه الأول ، وقوي في الأخير ، بعكس الاسم أيضًا . كالذي يحصل في نحو: import, exercise . وفي العربية ضرب من هذا ، يرد غالبًا في الأدوات ، لتمييز معانيها . وسنذكر بعضه بعد . انظر الخصائص ٢ : ٣٧٠ - ٣٧١ وشرح المفصل ٣ : ٦٣ والخطابة لابن سينا ص ١٩٨ وفي أصول النحو ص ٩٣ وفي علم اللغة لغازي طليمات ص ١٥٥ . أما اللغتان التايلاندية والبورمانية مثلاً فتتميز معاني الألفاظ المشتركة فيهما ، وتحدَّد الدلالة ، بدرجة نبر مقطع منها . وأما اللغة الصينية فتكوّن الكلمة منها مقطعًا واحدًا ، وتعيَّن معاني الكلمات المشتركة فيها بدرجة نبرها كلها . الأبجدية ص ١١٨ و ١١٩ و ١٢٨ .

(٦١) ديوانه ص ٢٧ .

(٦٢) الجامع الصغير ٢ : ٣٦٧ . وانظر ٢ : ٢٦ من دراسات في علم اللغة لكمال محمد بشر .

(٦٣) يلزم نبر الصيغة من الكلمات ، في أكثر اللغات الأوربية ، مقاطع ثابتة تشكل الإيقاع الصوتي لها ، إذ تراه في المقطع الأخير من الكلمة الفرنسية مثلاً . وإذا كانت نهاية هذا المقطع e بالسكون فإنه يدمج فيه ما قبله ، ويصير النبر في المجموع ، كما يصير لفظ : facile . وقيل : إن النبر كان في اللاتينية على المقطع المتوسط ، إذا وقع قبل الأخير . فإن لم يكن هذا متوسطاً نبر ما قبله . ولما ضعف في الفرنسية ما بعد المنبور ، وصار كالمفقود ، ظُنَّ أن النبر توضَّع في الأخير. محاضرات في الألسنية العامة ص ١٠٨ . هذا ويتوضَّع نبر الصيغة ، من بعض اللغات الأجنبية ، في المقطع الأول من الكلمات .

(٦٤) فقه اللغات السامية ص ٤٥ . وقد أنكر بعض المعاصرين معرفة النحاة العرب للنبر . التطور النحوي ص ٧٢ والعربية الفصحى ص ٤٩ .

(٦٥) الأصوات اللغوية ص ١٢٠ و ١٢٤ و ١٨٦ . وانظر علم اللغة المبرمج ص ١٣٩ - ١٥٧ .

(٦٦) قيل : إن النبر بالوقف يسبب سقوط الأصوات . فقه اللغات السامية ص ٤٦ - ٤٧ و٩٦ . والظاهر ما ذكرنا ، من أن حذف الأصوات للوقف هو الذي يستدعي النبر .

(٦٧) الأجزاء : جمع جزء ، وهي الأمثلة التي يقطع بها الشعر ، نحو : فعولن مفاعيلن مستفعلن متفاعلن . وهي التي تسمى أحياناً بالتفعيلات . والأسباب : جمع سبب . وهو المقطع المتوسط ، أي : المكون من حرف متحرك بعده حرف ساكن ، نحو : قد ، ما . الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٣٠ - ٣٢ .

(٦٨) انظر الميزان الجديد لتمام حسان ص ٢٣٩ - ٢٤٠ وموسيقى الشعر لشكري عياد ص ٣٥ - ٣٦ واللغة والجمال في النقد العربي لتامر سلوم ص ٤١ - ٤٢ .

(٦٩) ديوانه ص ٢١٦ . (٧٠) ديوانه ص ٨٩ .

(٧١) الإيضاح في شرح سقط الزند للتبريزي ص ٣١٠ .

(٧٢) ديوانه ٣ : ٨ . (٧٣) علم اللغة المبرمج ص ١٥٨ - ١٦٦ .

(٧٤) البنى النحوية لنوم تشومسكي ص ٩٥ .

(٧٥) المغني لعبد الجبار ٧ : ٢٢٢ ونتائج الفكر للسهيلي ص ٢٦٣ .

(٧٦) انظر الكتاب ١ : ١١٥ ، حيث ورد المثال بصورة النصب .

(٧٧) الخصائص ٢ : ٣٧٠ - ٣٧٢ والمحتسب ٢ : ٢٠٩ - ٢١١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٦٣ .

(٧٨) الحجة للفارسي ٣ : ٤٤١ والمحتسب ١ : ٣٤١ وشرح المفصل ٩ : ١٢٣ والبحر ٥ :

٣٨ والإنصاف ص ٦٦٦ .

(٧٩) التطور اللغوي لرمضان عبد التواب ص ٨٩ – ٩١ .

(٨٠) شواهد التوضيح لابن مالك ص ٢١٥ . (٨١) المغني لعبد الجبار ٧ : ٩٧ .

(٨٢) المصدر السابق ٧ : ٢٢٢ واللغة العربية لتمام حسان ص ٢٢٦ – ٢٢٧ و ٣٠٩ – ٣١٠ .

الباب الثاني
الفصل الأول

(١) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء ١ : ١٣٦ .

(٢) النشر في القراءات العشر ١ : ١٢١ . (٣) شرح الشافية ٣ : ٤ و٢٩ .

(٤) لعل هذه الإمالة تفسر ما في العامية من نحو : ردَّيتُ و ردَّينا . وذلك لأن بعض العرب يدغم مثل : رددتُ و رددنا ، و يزيد ألفًا قبل الضمير ليحتفظ بالإدغام : ردّاتُ و ردّانا . الارتشاف ١ : ١٦٥ وشرح الشافية ٣ : ٢٤٥ . فإذا أملت هذه الألف بتلك الصورة الخالصة قلت : ردَّيتُ و ردَّينا . وعلى ذلك يمكنك أن تفسر نحو : شمّينا و ظلّنا و مرّينا وحبّينا و استعدّينا واستقلّينا . . .

(٥) النشر ٢ : ٣٠ و الإمالة في القراءات واللهجات لعبد الفتاح شلبي ص ٢٢ .

(٦) لم نذكر ما فيه تاء التأنيث لأن الأصل في الأسماء هو التذكير .

(٧) إعراب الجمل لفخر الدين قباوة ص ٣٢٤ – ٣٤٥ ومغني اللبيب ص ٤٩١ – ٤٩٤ .

(٨) إعراب الجمل ص ١٩٥ .

(٩) المصدر السابق ص ١٩ – ٢٩ . (١٠) نفس المصدر ص ٢٠ – ٢١ .

(١١) تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ص ٧٣ .

(١٢) المصدر السابق ص ١٧٨ . (١٣) المزهر ١ : ٧٥ – ٧٦ .

(١٤) العربية الفصحى لهنري فليش ص ٥٣ . (١٥) المزهر ١ : ١٩٩ – ٢٠٠ .

(١٦) أما قولنا « لام ألف » فصوابه : ألف . وإنما دعم بلفظ « لام » اصطلاحًا لأسباب إجرائية . سر الصناعة ص ٦٥١ – ٦٥٢ .

(١٧) انظر اللسان والتاج (يدي) و (أخو) و (وأبو) و (فوه) .

(١٨) الكتاب ٢ : ١٣ .

(١٩) انظر ص ٧٧ – ٧٨ من « تحليل النص النحوي – منهج ونموذج » لفخر الدين قباوة .

(٢٠) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ٩٩ - ١٠٣ .

(٢١) المصدر نفسه ص ٦٢ - ٨٣ .

(٢٢) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١١١ - ١١٤ .

(٢٣) نفس المصدر ص ١١٥ - ١١٧ .

(٢٤) الآية ٥٧ من سورة النجم .

(٢٥) الآية ٩٦ من سورة النساء .

(٢٦) الآية ٢٩ من سورة مريم .

(٢٧) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

(٢٨) الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ١٥٠ .

(٢٩) الآية ٥٩ من سورة آل عمران .

(٣٠) الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٣١) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٣٥ - ١٥٨ .

ولذلك تختلف الأفهام والأذواق والمشارب ، في تفكيكه واقتباس الأبعاد المتباينة ، ليكون للعبارة الواحدة عدة مدلولات في آن واحد . وهذا ما نلاحظه في نصوص القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكثير من الشعر والنثر العلمي أو الفني . فلا غرو أن يصبح مضمون الملاحظة الثالثة سِمةَ تَميُّزٍ وغنى ، ومثاراً للإعجاب والتقدير ، بدلاً من التعقب والانتقاص .

(٣٢) الأرقام المرافقة للأنماط تعني تحديد نوعها ، مع إغفال التنوين في الأسماء حين تشبه نمط الأفعال ، ليتبين ما يتكرر منها في صياغة أنواع المفردات .

(٣٣) على الرغم من هذه البساطة ، فإن ما يصاغ ، من أفعال معربة أو مولدة أو عامية ، قل أن يكون بصورة الثلاثي المجرد . ذلك أن ما يقحم في العربية من تلك الألفاظ مصدره أجنبي ، لا يستجيب للبساطة التي تتميز بها الفصاحة . ولكي تتبين ما زعمناه انظر نحو : دَبلَجَ نَرفَزَ بَستَرَ تَلفَزَ تَلفَنَ فَلتَرَ سَشوَرَ دَوبَلَ سَوكَرَ رَودَجَ بَروَظَ هَرطَقَ فَيَّزَ هَستَرَ هَدرَجَ فَبرَكَ جَعبَرَ

حَشكَلَ طَربَشَ زَعبَرَ فَشكَلَ دَركَلَ هَركَلَ عَنطَزَ بَخشَشَ كَلبَجَ جَعلَكَ جَردَمَ جَيَّرَ شَيَّشَ خَوزَقَ كَركَبَ فَرشَخَ خَردَعَ هَلوَسَ خَربَطَ . . . وندر أن يرد ذلك على الثلاثي المجرد ، نحو : جابَ مَتَرَ شاطَ نَجَقَ لَتَرَ .

(٣٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ : ٩٧ و٤١٩ . والمعروف أن اللغات البدائية ليس فيها أدوات ، وتستخدم التراكيب ، بدلاً منها ، في لغة الأطفال والصينية والسريانية والآشورية . الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص ٤٢ - ٦٥ و ٧١ - ٧٢ و ١٣٠ .

(٣٥) أما « مَعَ » المفتوحة العين فهي كالظروف الاسمية المعربة ، وتكون منصوبة على الحال أيضًا . ولذلك تبعد عن حيز ما نحن فيه ، وتقرب من الأسماء الخالصة .

(٣٦) المشهور أن « آي » بسكون الياء ، كما جاء عن الكوفيين ، والراجح الكسر لئلا يلتقي ساكنان بغير الشرط اللازم . انظر صرف العناية في كشف الكفاية لعبد الله البيتوشي ص ٣٨٦ .

(٣٧) الأول والثالث يردان في اللغات الأوربية . محاضرات في الألسنية العامة ص ٢٠٧ .

(٣٨) الحديث ٢٥٠١ في صحيح الترمذي .

(٣٩) سورة الفاتحة .

(٤٠) الآيات ١ – ٧ من سورة النبأ . وانظر سورة الفجر ، مع ملاحظة الخلاف التشكيلي في الآيات الثلاث الأخيرة منها .

(٤١) البيت للأخطل ، في شعره ص ٣٥٥ صنعة السكري .

(٤٢) البيت للجحاف بن حكيم ، في الموشح للمرزباني ص ١٣٨ .

(٤٣) البيت لطرفة في ديوانه شرح الأعلم ص ٥٠ . وقد حذف من آخر الشطرين راء للوقف ، فصار المقطع العنقودي متوسطًا .

(٤٤) البيت لامرئ القيس ، في ديوانه ص ١٨ .

(٤٥) البيت لعمرو بن كلثوم ، في ديوانه ص ١٠٠ .

(٤٦) البيت لعنترة ، في شرح القصائد العشر ص ٣٠٣ .

(٤٧) البيت ليزيد بن الطثرية ، في ديوانه ص ٦٤ .

(٤٨) البيت للزبير بن عبد المطلب ، في حماسة البحتري ص ١٣٢ .

(٤٩) البيت لأبي العلاء المعري ، في الإيضاح من شرح التبريزي لسقط الزند ص ٥٤٢ .

الفصل الثاني

(٥٠) شرح الشافية للرضي ١ : ٣٨ – ٣٩ .

(٥١) الممتع الكبير ص ٥٧ – ٧٠ .

(٥٢) المصدر السابق ص ٧١ – ٩١ . وحوالى : جمع حَولَى .

(٥٣) نفس المصدر ص ٩٢ – ١٠٢ .

(٥٤) المصدر نفسه ص ١٠٢ – ١٠٣ .

(٥٥) المصدر نفسه ص ١٠٣ – ١١٣ .

(٥٦) المصدر نفسه ص ١١٣ – ١١٤ .

فقر = ١١ = نكد ، صبر = ١٣ = فرج ، جور = ١٢ = بغض ، نهم = ١٤ = مرض .
بل لقد بدا أن ثمة علاقة بين مقدار العدد وبين مقدار المعنى الذي تعبر عنه الكلمة . حتى إن دلالة المبالغة في المعنى الواحد ترمز إلى عدد أعلى مما ترمز إليه دلالة المعنى الأصلي . ولهذا ترى مثل هذه الدلالات الرقمية ، في مقابل المعاني التالية :
غبطة = ١٧ وفرح = ١٨ ، مزوّر = ١٩ ومزيّف = ٢٠ ، نزل = ١٥ وهبط = ١٦ ، هاجم = ١٨ وداهم = ١٩ .
فهل كانت تلك العلاقة بين الأرقام الحسابية والحروف التي تقابلها ذات حضو في الحياة اللغوية عند العرب ، حتى استطاعت صياغة المفردات من المواد اللغوية أن تسير في هذا الخط الرقمي الظاهر ، ليكون للترادف والتضاد والسببية أثر في اختيار الحروف الأصول في الدلالة على المعاني ، وتوظيفها في مقاصد الكلام ؟ إنه سؤال كبير ، يحتاج إلى بحث واستقصاء . وإذا كانت نتيجته إيجابية فإنه يعني رسم خطوط عملية للإنجاز اللغوي ، ييسّر على الأحفاد اعتمادها ، لتوليد ما يحتاجون إليه في حياتهم المتجددة .

الباب الثالث

الفصل الأول

(١) انظر من مظاهر التخفيف في اللسان العربي لحمزة عبد الله النشرتي ص ٥ – ١٦٧ .
(٢) انظر فقه اللغات السامية ص ٧٩ – ١٤٧ ، وما صدر عنه وعن أمثاله ، في مصنفات الدرس اللغوي العربي المعاصر .
(٣) الكتاب ٢ : ٤٢٦ والخصائص ١ : ٥٣١ .   (٤) الكتاب ٢ : ٤٢٨ .
(٥) قد تكون المشاكلة بين الحرف والحركة ، نحو : يسحَبُ وينفَعُ ويسألُ ويسلَخُ ويدمَغُ ، إذ قُلبت كسرة عين الفعل فتحة ، لتضارع حرف الحلق قبلها أوبعدها . وذلك أن الحلق فيه موضع لتصويت الألف ، والفتحة جزء يسير من الألف ، فهي أقرب إلى الأحرف الحلقية من الكسرة المتوسطة للسان . ثم هي أقربَ من الضمة ، لما فيها من الانفتاح ، وهو ظاهر في انفتاح الحلق بتلك الأحرف ، ولتوسطها بين الضمة والكسرة في موضعها الصوتي . انظر الخصائص ٢ : ١٤٣ . ياء بعد الكسرة ، وواوًا بعد الضمة .
(٦) الآية ٧٤ من سورة الأعراف . وكذلك ما كان من الآيات فيه لفظ البيوت . انظر إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ص ١٥٥ .

(٧) عمرو بن معديكرب . ديوانه ص ٦٢ والألفاظ ص ٣٣٩ .
(٨) اللباب للعكبري ٢ : ٣٢٨ .
(٩) الأصل في جثي مثلاً « جُثُوْوٌ » ، استثقلت الضمة والواوان في الطرف ، فقلبت الضمة كسرة ، وقلبت الواو الأولى ياء للممازجة « جُثِيْو » ، ثم قلبت الثانية أيضًا لتدغم فيها الأولى .
(١٠) اللباب ٢ : ٣٣٤ - ٣٣٥ .
(١١) إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ٢ : ٣ والبحر ٤ : ٤٦٥ واللباب ٢ : ٤٧٠ .
(١٢) الألفاظ لابن السكيت ص ٣٣٨ وبهجة النفوس لابن أبي جمرة ٤ : ١٥٣ . وانظر شرح الشافية ١ : ١٤٢ .
(١٣) الممتع الكبير ص ٣٠٨ .
(١٤) البحر المحيط ٣ : ٣٧٧ . وسمع أيضًا مثل : مَحَمُوم و يَعَدُو . انظر الخصائص ٢ : ١٠ و١٤٣ .
(١٥) انظر المحتسب ١ : ١٦٧ وقراءة « مُرُدُّفِينَ » في البحر ٤ : ٤٦٥ .
(١٦) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٨٣ واللسان (أخو) .
(١٧) المحتسب ١ : ٣٣٠ . ولم يرد كسر الياء لثقله ، في مثل هذه الأفعال ، وجاء كسرها في مضارع « فَعِلَ » عن بني كلب . انظر الكتاب ٢ : ٢٥٦ - ٢٥٨ والمخصص لابن سيده ١٤ : ٢١٥ - ٢٢٠ والأمالي لابن الشجري ١ : ١١٣ وشرح الشافية ١ : ١٤١ - ١٤٣ والبحر المحيط ٧ : ٣٤٣ وابن عصفور والتصريف ص ١٦٧ - ١٦٨ . و قد يشكل على هذا كسر حرف المضارعة ، مما كان في أول ماضيه تاء زائدة ، أي : نِتكلّمُ و إِتجاهلُ و تِتدحرجُ . والظاهر أن الكسر هنا تعويض من الكسر الذي فُقد قبل أواخر هذه الأفعال ، إذ المضارِعات الأُخرى يلزمها ذلك ظاهرًا أو مقدرًا ، ما دامت مبنية للمعلوم .
(١٨) الآيات ١ - ٣ من سورة الضحى .
(١٩) الآيات ١ - ٣ من سورة الشمس .
(٢٠) يرى المبرد أن هذا الحذف للتخفيف شبيه بحذف العين من الأجوف ، في مثل هذه المواقع . المقتضب للمبرد ١ : ٢٤٥ وشرح المفصل ١٠ : ١٣٥ .
(٢١) الممتع الكبير ص ٣٩٧ وشرح الملوكي ص ٤١٧ - ٤٢١ .
(٢٢) اللسان والتاج (تفه) . وانظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ : ١٩٠ والمستقصى

للزمخشري ١ : ٢٦٤ ومجمع الأمثال ٢ : ٦٣ . والتفة : الوحش الذي يتغذى باللحم . والرفة : دُقاق التبن .

(٢٣) اللسان والتاج (لأم) .

(٢٤) النوادر لأبي زيد ص ٤ والخصائص ٢ : ٢٨٦ - ٢٨٧ وتهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ص ٢٨ .

(٢٥) شرح الملوكي ص ٤٢٢ - ٤٤٣ . (٢٦) شرح أبيات المغني للبغدادي ٣ : ٣٧٩ .

(٢٧) شرح الشافية ٢ : ١٠٩ - ١١٣ والبحر المحيط ١ : ٤٧٧ .

(٢٨) الكتاب ٢ : ٢٥٧ - ٢٥٨ والمحتسب ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧ و٢٦١ .

(٢٩) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ١٤ . (٣٠) النشر في القراءات العشر ٢ : ٩٠ .

(٣١) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة لزكريا الأنصاري ص ٧٢ .

(٣٢) شرح الشافية ٣ : ٢٥٤ - ٢٥٥ والنشر ٢ : ٢٧ .

(٣٣) سر الصناعة ص ٥٢ وشرح المفصل ٩ : ٥٤ - ٥٩ . وبعض العرب يميل بالألف نحو الواو ، فيكون في الصوت ثقل وتضخيم . وذلك في قوله : الصلوة والزكوة والحيوة والربو ، حيث يلفظ المد بين الألف والواو . اللباب للعكبري ٢ : ٤٨٨ .

(٣٤) النشر ٢ : ٣٠ . (٣٥) الكتاب ٢ : ٢٧٠ والهمع ٢ : ٢٠٣ .

(٣٦) انظر سر الصناعة ص ٥٣ .

(٣٧) شرح المفصل ٩ : ١٠٧ - ١١٤ .

(٣٨) يبنى هذان الجزءان على الفتح ، إذا كانا في موقع الحال أو الظرف ، وفي غير ذلك من المواقع يعربان بإضافة الأول إلى الثاني . شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٧٦ . وكون الهمزة بينَ بينٍ يعني أنها تؤدى ، كما يؤديها الأعاجم اليوم في وسط الكلام .

(٣٩) ذكر النحاة أنها بين الهمزة والألف . والظاهر أنها كما ذكرنا . انظر حاشية الصاوي على تفسير الجلالين ١ : ٨ .

(٤٠) إتحاف فضلاء البشر ص ١٣٦ وشرح ابن القاصح على الشاطبية ص ١٩٢ والإشادات الجلية لمحمد محمد سالم ص ٥٤٣ .

(٤١) الكتاب ٢ : ٢٩٧ . (٤٢) انظر الصحاح واللسان والتاج (روم) .

(٤٣) الآية ١١ من سورة يوسف . وانظر الدرّ المصون للسمين الحلبي ٦ : ٤٤٧ والبحر ٥ : ٢٨٥ .

(٤٤) الآيات ٥٤ و ٦٧ من سورة البقرة و٤٠ من سورة القيامة . وانظر الحجة للفارسي ٢ :

٧٧ والخصائص ١ : ٧٢ و ٢ : ١٤٤ .

(٤٥) النشر ٢ : ١٢١ والإتحاف ص ١٣٦ .

(٤٦) التصريح على التوضيح ٢ : ٣٤١ والهمع ٢ : ٢٠٧ . وقد يكون الإشمام في الفتح أيضًا . انظر الخصائص ١ : ٧٢ .

(٤٧) الكتاب ١ : ٤٥٠ والخصائص ١ : ٧٣ . والكري : من يؤجر الدواب للركوب . يريد صوته ، وهو يصرخ لذلك في الليل . والمطي : اسم جنس جمعي واحدته مطية . وهي ما يمتطى من الدواب .

(٤٨) الجامع في أحكام القرآن ٩ : ١٣٨ .

(٤٩) المنصف ١ : ٢٤٨ - ٢٤٩ . و الإشمام عن القرّاء وبعض النحويين أن تكون الكسرة مشربة بالضم لفظًا . والأولى أن يسمى عندهم رومًا . انظر سر الصناعة ص ٥٢ - ٥٣ والممتع الكبير ص ٢٩٥ .

(٥٠) الممتع الكبير ص ٣٠٨ .

(٥١) الكتاب ٢ : ٢٦٠ والمنصف ١ : ٢٥٠.

(٥٢) التكملة للفارسي ص ١٧ والتصريح على التوضيح ٢ : ٣٦٥ - ٣٦٦ . وقيل : إن هذا روم لا إشمام . انظر حاشية الصبان على الأشموني ٤ : ٢٧٨ والممتع الكبير ص ٢٩٥ .

(٥٣) ديوانه ص ٧٩ والخصائص ١ : ٧٤ .

(٥٤) خزانة الأدب للبغدادي ٢ : ٢٧٩ .

(٥٥) انظر الصاحبي ص ٢٧١ و معجم المقاييس ١ : ٣٢٩ و المزهر ١ : ٤٨٢ - ٤٨٥ وفقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي ص ١٨٦ و معجم الخليل ص ٤٤٨ . أما « إيْوَه » من مركب « إيْ و ا » فليس نحتًا . انظر الكشاف ٢ : ٣٥٢ . و أما الزعم أن « تَلاشَى » منحوت من « لا شيء » فهو مردود ، لما جاء من الفصيح القديم . انظر شفاء الغليل للخفاجي ص ٨٣ - ٨٤ .

(٥٦) العين واللسان (حعل) وأمالي القالي ٢ : ٢٧٠ وسمط اللآلي للبكري ص ٩٠٩ .

(٥٧) اختلف العلماء ، في لفظ بعض المنحوتات ، وكثيرًا ما وهم الباحثون ، في تقدير الأصل ، فحذفوا منه « قال فلان » ، وزعموا أن الاشتقاق في ذلك هو من التركيب المقول وحده . انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٢٩ .

(٥٨) العين واللسان (حعل) .

(٥٩) السمط ص ٩٠٩ – ٩١٠ . ومما أضافه المحدثون : سامرّاء . وهو منحوت من قولهم : سُرَّ مَن رأى . وكذلك : دَرْعَميّ ، نحتًا من : دار العلوم . وعلى هذا يقال : تَدَرْعَمَ تَدرعُمًا . وكثيرًا ما يقع ذلك في كلام العامة ، كالذي ارتجله أحد الأطفال ، حين عبر عن نحت ما يتعلمه باللهجة الحلبية و اللفظ الفرنسي من كلمات إنكليزية : حَلْفَرِيزِيّة .

(٦٠) الخصائص ١ : ٧٦ وشفاء الغليل ص ٣٨ والإنصاف ص ٨٠٩ و ٨١٢ .

(٦١) الاشتقاق والتعريب لعبد القادر المغربي ص ٢١ – ٢٣ . والعلماء يجعلون النحت للصفات المذكورة من الأفعال ، لا من الأسماء . وقد بالغ أحمد بن فارس في توسعة النحت ، فذكر فيه كثيرًا من النماذج المردودة . انظر معجم المقاييس ١ : ٣٢٩ و ٣٣٠ و٥٠٩ و٤ : ٣٧٠ .

(٦٢) الخلاف واسع بين القراء في تقدير زمن المد . انظر النشر ١ : ٣١٣ – ٣٣٨ وشرح الشاطبية ص ٤٨ .

(٦٣) انظر مغني اللبيب ص ٣٨٠ – ٣٨١ ، حيث أغفل بعض ما ذكرنا .

(٦٤) شرح المفصل ٩ : ١٠٧ وشرح الشافية ٣ : ٣١ .

(٦٥) الكتاب ١ : ٤٠٦ والجنى الداني للمرادي ص ٢١١ والمغني ص ٢٢ .

(٦٦) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١ : ٧٨ .

(٦٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٤١ .

(٦٨) حاشيتا الدسوقي والأمير١ : ٢٤ . وقد يقال : « إن » المزيدة مخففة من « إنّ » ، والياء اسمها ، والخبر محذوف ، أي : إنّي أخرجُ . أأنا أُسأل هذا السؤال ؟ فالعبارة كلامان . غير أن في هذا إجحافًا بكثرة الحذف ، وادعاء كلامين خبر وإنشاء . فهل ينسحب الاستفهام على الكلام كله إنكاريًّا ، مع نفي مقدر : أأنا إني لا أخرج ؟ وقد يقال : « إن » نافية والمدة للإنكار ، والمراد : أنا لا أُسأل هذا السؤال ، أي : أأنا أُسأل هذا السؤال ؟ لا أُسأل . وفي هذا إجحاف أيضًا ، وادعاء ما تمنعه همزة الاستفهام الإنكاري ، وتقدير كلامين . على أن ما جاء في الحديث المذكور بعدُ يؤكد التحليل الذي في المتن ، ولا يحتمل ما قيل هنا . وكذلك قول العرب في الإنكار : أزيدُنِيهْ ، وأزيدُ إنِيهْ ؟

(٦٩) مسند أحمد ٤ : ٤٢٢ والنهاية ١ : ٧٨ – ٧٩ . وحلقًا أي : شؤمًا . وهو من ألفاظ الدعاء والتوبيخ .

(٧٠) تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٢٥٩ .

(٧١) سر الصناعة ص ٢٦ - ٢٧ وشرح المفصل ٩ : ١٢٠ . (٧٢) الكتاب ٢ : ٣١٥ .

(٧٣) شرح المكودي على الألفية ص ٩٧٨ وحاشية الصبان ٤ : ٣٥٤ .

(٧٤) الهمع ٢ : ٢٢٧ وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢ : ٢١٣ .

(٧٥) المحتسب ١ : ٥٩ - ٦٢ والخصائص ١ : ٧٢ . وانظر اللباب ٢ : ٤٧٠ .

(٧٦) معاني القرآن للزجاج ٢ : ٦٧ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٥٩ واللباب ٢ : ٧٥ .

(٧٧) اللباب ٢ : ١٩٨ وشرح الشافية ٢ : ٢١٠ . (٧٨) الآية ٣٩ من سورة الرحمن .

(٧٩) ديوانه ص ٣٢٣ . وانظر الخصائص ٣ : ١٢٦ - ١٢٧ و ١٤٧ - ١٤٨ والمحتسب ١ : ٤٦ - ٤٨ والألفاظ ص ٤٩٩ والممتع ص ٢١٤ - ٢١٥ والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث لعبد الصبور شاهين ص ٦٧ - ٦٨ . وربما استثقل العربي الهمزة الساكنة ، وإن كانت قبل متحرك ، كما جاء في قوله : ثأداء ، وثَأَداء .

(٨٠) شرح الكافية الشافية لابن مالك ص ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

(٨١) الحجة ٦ : ٤٣٩ والمحتسب ١ : ١٩٥ والبحر ٣ : ٣٣٦ و ٨ : ٥٠٩ .

(٨٢) لشدة تلك التعقيدات ، اضطرب بعض المؤلفين في تحليلها . انظر تفسير الجلالين ص ٧٤ والفتوحات الإلهية ١ : ٣٤٤ وحاشية الصاوي ١ : ١٩٥ والدر المصون ٣ : ٥٢٢ والأصول لتمام حسان ص ١٦١ - ١٦٢ ومعجم مفردات الإبدال والإدغام لأحمد الخراط ص ٣٣٤ .

(٨٣) قد يكون في بعض اللغات الأعجمية ابتداء بساكن . ففي الآرامية يقال : ثْمانِ ، أي : ثَمانية . وفي السريانية : شْتا ، أي : ستة . وفي العبرية : شْنَيم ، أي : اثنان . وفي الإنكليزية : from . وفي الفرنسية : professeur . في الألمانية : christlich . ومثل هذا البدء بالساكن مشهور في اللهجات العامية المحلية . وزعم بعض القدماء إجازة ذلك في الفصيح ، وهو افتراض نظري ليس له دليل واقعي في الاستعمال . المنصف ١ : ٥٣ .

(٨٤) الوقف على ساكن يكون في الشعر أيضًا ، لأن الوقف الحقيقي فيه موضعه القوافي . فإذا كان حرف الروي متحركًا أطلق بمدّ كالألف والواو والياء ، أو قيد بالهاء الساكنة بعده . أما اللغات الأعجمية فكثيرًا ما يكون الوقف فيها على متحرك . وقد يرد التمكين عند العرب ، في غير موقعَي الابتداء والوقف ، كالذي في لفظ « فم » ، إذ أصله « فَوْهٌ » . ولما كان أداؤه ثقيلاً بهاء متطرفة بعد واو ساكنة ، وهو كثير التردد في

الكلام اليومي ، وحذفت الهاء لذلك ، أصبحت الواو عسيرة وعرضة للقلب ألفًا بالإعراب . إذ ذاك أبدلت الواو ميمًا تمكن من اللفظ والاستقرار .

(٨٥) شبيه بهذه العملية ، من ناحية ، فعل الأمر من « يأمرُ » ، وهو : مُرْ . فإذا رُدّت إليه الهمزة المحذوفة ، وهي ساكنة ، اعتمد اللفظ على همزة وصل أيضًا للتمكن : اُؤمرْ . وقيل في الأمر من « يأتي » : تِ . وعندما ترد إليه الهمزة أيضًا ، يتكئ المتكلم على همزة وصل ، فيصير اللفظ : اِيتِ . وإنما إبدلت الهمزة ياء لأنها وقعت ساكنة بعد همزة مكسورة . فإذا دخل هذا الفعل في تركيب ، وكان قبله لفظ ، سقطت همزة الوصل لفظًا ، وعادت الهمزة بعزها إلى التحقيق .

(٨٦) جاء في بعض اللهجات المنبوذة وقف على الحرف المتحرك وحده دون هاء . اللباب ٢ : ٢٧٦ .

(٨٧) شرح الشافية ٢ : ٢٩٦ – ٢٩٧ .

(٨٨) المنصف ١ : ٩ – ١٠ وشرح الكافية للرضي ٢ : ٩ وشرح شواهد الشافية للرضي ص ٢٢٢ والخزانة ٢ : ٣٨٩ – ٣٩٠ .

(٨٩) شرح الشافية ٣ : ٢٣١ – ٢٣٢ وشرح المفصل ٣ : ٩٤ . وفصدُ الناقة : أن يُشق عرقها ويُستخرج منه الدم ليُشرب ، أو يوضع في مِعًى ويشوى ليؤكل . وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك في الشدائد . وفزدي أي : فصدي . أبدل الصاد زايًا على لغة بني كلب ، لوقوعها قبل دال . انظر الممتع الكبير ص ٢٧٤ .

(٩٠) الآيات ١٩ و٢٠ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من سورة الحاقة .

(٩١) الآية ٢١٩ من سورة البقرة وغيرها . وانظر اللباب ص ٢٠٩ و٢٧٦ .

(٩٢) ديوانه ص ٦٦ .

(٩٣) شرح أبيات المغني ٣ : ٧٢ – ٧٥ و٥ : ١٥١ . والبدء : السيد . ولما أي : ولما أسُد . فالفعل المضارع محذوف ، لدلالة المعنى عليه . يعني أنه لم يكن سيدًا حين قُتل السادة أصحاب القبور ، بل صار سيدًا بعد .

(٩٤) شرح المكودي على الألفية ص ٨٦٨ – ٨٦٩ .

(٩٥) الآية ٥٣ من سورة القمر . والمستطر : المسطور في اللوح المحفوظ . وانظر الارتشاف ١ : ٣٩٨ والبحر ٨ : ١٨٤ ومختصر الشواذ لابن خالوية ص ١٤٨ والهمع ٢ : ٢٠٧ – ٢٠٨ وتفسير الآلوسي ٢٧ : ١٤٥ .

(٩٦) هذه رواية المعري في كتاب « الشادن » ، كما جاء في الارتشاف ١ : ٣٩٨ ، وفي

البيت الثاني خلل ، أثبتنا صوابه . وانظر رسالة الصاهل والشاحج للمعري ص ٤٦١ . والأشعل : الفرس في ذنبه وناصيته بياض ، استعاره الراجز للصبح . وشامه : استله من غمده . والصيقل : من يتعهد السيوف بالجلاء والصقل .

(٩٧) انظر الخصائص ١ : ٨٨ – ٨٩ .

(٩٨ ، ٩٩) المقرب لابن عصفور ٢ : ١٦١ والممتع الكبير ص ٢١٨ .

(١٠٠) الكتاب ٢ : ١٠ – ١١ وسر الصناعة ص ٨٣ – ٨٦ .

(١٠١) شرح الشافية ٣ : ٣٠٩ – ٢١٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٢١٥٥ .

(١٠٢) شرح الملوكي ص ٢٥١ – ٢٥٢ و التاج (أجص) و (أجر) و (ترج) و (أرز) .

(١٠٣) المعروف أن هذا الجمع يمر بالمراحل التحويلية التالية : خَطايْ ءُ ، خَطائِئُ ، خَطائِيُ، خَطاءَيُ ، خَطاءَى ، خَطايا . وقد اضطرب في ذلك كثير من القدماء والمعاصرين . انظر الخصائص ٣ : ٦ والأصول في النحو لابن السراج ٣ ٤٠٣ ومعاني القرآن للزجاج ١ : ١٣٩ والأصول لتمام حسان ص ١٦٣ – ١٦٤ ومعجم مفردات الإبدال والإعلال ص ٩٩ . ومن قبيل هذا ، في توالي المتقاربات ، ما يكون في مثل : وَصايا ومَطايا ومَنايا ورَعايا وألايا وصَفايا وهَدايا وقَضايا وبَهايا وحَكايا وعَظايا وشَوايا وزَوايا ورَوايا وتَحايا وهَراوَى وقَتاوَى وأشاوَى . وليس في كثرة المراحل ما تستغربه ، إذ قد ورد في الفرنسية مثلاً أن chaud ، بمعنى : ساخن ، قد مر بتسع مراحل ، حتى صار : so . انظر محاضرات في الألسنية العامة ص ١٨٥ .

(١٠٤) جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ٣ : ١٢١ .

(١٠٥) التسهيل ص ٣٠٢ – ٣٠٣ والنحو الوافي لعباس حسن ٤ : ٥٨٥ .

(١٠٦) انظر اللسان والتاج (أأم) .

(١٠٧) سر الصناعة ص ٥٩١ – ٥٩٢ و التكملة للفارسي ص ٢٦٩ والشافية لابن الحاجب ص ١٠٦ – ١٠٧ والارتشاف ١ : ١٤٣ – ١٤٤ .

(١٠٨) ورد بعض الشذوذ والمخالفات لهذا ، في اللهجات والمذاهب النحوية . انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٨٨ – ١٨٩ و ٢٠٠ – ٢٠١ .

(١٠٩) نفس المصدر ص ٢٠٠، و قراءات : جمع قراءة .

(١١٠) يقتضي القياس أن يجري ، في المصدر أيضًا ، ما جرى في الفعل والمشتقات . يعني أن يكون المصدر : استِحاء ، بنقل الحركة والحذف ، مع قلب الياء الثانية ألفًا وإبدال الألف همزة . وقد جاء في الصحاح والتاج (حيي) أن « استَعيَى » يرد فيه ما

ورد في «استَحيَى » ، من النقل والحذف ، مع أنه لم يذكر فيهما ، حين الكلام على (عيي) . والذي في اللسان (حيي) أن « استحَيتُ » يشبه « استَعتُ » في الإعلال ، ولم يذكر : استعيَى . فليحرر .

(١١١) ابيَضَّضَ : أصله « ابيَضْضَضَ » ، على غرار الأصل « اقشَعْرَرَ » ، فانزاحت فتحة الضاد الثانية ، لتحل في الأولى ، تيسيراً لإدغام الثانية في الثالثة . وقد اختير هذا الإجراء ، من دون إدغام الأولى في الثانية ، لأن الطرف أولى بالتصرف والتغيير .

(١١٢) اللام في « ملأك » ساكنة ، وأكثر ما يلفظ بحذف الهمزة بعد إلقاء حركتها على اللام : مَلاك .

(١١٣) استثني من ذلك : أنت أرأى منه ، وما أرآه ، وأرءِ به ! التسهيل ص ٣٠٤ .

(١١٤) قلبت كسرة الراء في « أرُوه » ضمة لتجانس الواو بعدها .

(١١٥) الخصائص ٣ : ٤٠ والخزانة ٤ : ١٢٣ .

(١١٦) يشترط في « فَعِلَ » أن تكون عين الفعل منه حرفًا حلقيًّا .

(١١٧) المحتسب لابن جني ١ : ٣٥٦ - ٣٥٧ . ولعل بني تميم تجاوزوا شرط الحلقية في العين ، فجاء عنهم نحو : كِلْمة ونِظْرة وطِلْبة ، بدلاً من : كَلِمة ونَظِرة وطَلِبة . انظرالخصائص ١ : ٢٦ وشرح المفصل ١ : ٢٢ وشرح الشافية ٢ : ١٠٨ واللسان والتاج (كلم) .

(١١٨) التفسير الكبير ٣٢ : ٩٠ وشرح التسهيل ٤ : ٣١٦ والمحرر لابن عطية ١٩ : ٥٦٥ والحجة ٦ : ٤٣٩٦ وأوضح المسالك ٣ : ٢٨٩ .

(١١٩) ديوانه ص ٤٥ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٢٨٦ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٩٧٤ .

(١٢٠) تهذيب إصلاح المنطق ص ١٦٩ - ١٧٠ و ١٨١ والمزهر ٢ : ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(١٢١) الارتشاف ١ : ١٦٠ - ١٦٢ والهمع ٢ : ٢٢٤ - ٢٢٥ والمزهر ١ : ٤٧٦ - ٤٨١ . وفي الأخير وهم السيوطي فزعم أن كتاب « القلب والإبدال » لابن السكيت هو في هذا الموضوع ، والصواب أن المراد فيه هو غير القلب المكاني ، وإن وجد فيه نادرمن ذلك .

(١٢٢) الممتع الكبير ص ٣٢٩ - ٣٣٠ والإنصاف ص ٨١٢ - ٨٢٠ .

(١٢٣) الكتاب ٢ : ٣٧٨ - ٣٧٩ والنوادر لأبي زيد ص ٢٣٢ . ومن قال في اسم الفاعل ، من اللوث والشوك والهور : اللائي والشاكي والهاري ، كان لديه تأخير العين إلى ما بعد اللام أيضًا . المنصف ٢ : ٥٤ .

(١٢٤) مشكل إعراب القرآن ١ : ١٠٧ والتكملة ص ٢٦٩ والدر المصون ٢ : ٥٤٨ .

(١٢٥) الكتاب ٢ : ١٢٩ والمزهر ١ : ٤٧٦ - ٤٨١ والتاج (حبو) و (حوب) . والقول إن الجاه مقلوب عن الوجه فيه نظر ، لأنه ورد عن العرب : جاهَهُ بمعنى جابَهَه وواجَهَه . انظر اللسان والتاج (جوه) . والظاهر أن الكثير ، مما فيه قلب مكاني ، هو لُغيّات سماعية غير مشهورة ، بقيت في المصادر التراثية ، ولا يقاس عليها . وقد شاع في اللهجات العامية المحلية ، من بلاد العرب ، صور وافرة من هذا القلب ، تقتضي الاستقراء والبحث الدقيق .

(١٢٦) الخصائص ١ : ١٤٣ - ١٤٤ .

(١٢٧) المصدر السابق ١ : ٢٥٧ واللباب ١ : ٣٢٢ . وانظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني لحسام سعيد النعيمي ص ١٩٥ .

(١٢٨) المنصف ١ : ٢٠٥ . والممتع الكبير ص ٢٥٦ . وانظر سر الصناعة ص ١٤٨ .

(١٢٩) اللسان والتاج (ضغط) . (١٣٠) الخصائص ١ : ٢٦٢ و٢ : ٣٤٩ .

(١٣١) رسالة الملائكة للمعري ص ١٢٢ .

(١٣٢) قيل : وزنه : فَيعل .التاج (ديي) . والقياس في مثل هذا : دَيّا . انظر الممتع الكبير ص ٤٧٧ . فلعله وصف بالجمع على فَياعِل ، وأصله « دَيايِي » فحذفت الياء الأخيرة نسيًا ، أواستثقالاً لثلاث متماثلات . الممتع ص ٤٨٠ . ومثل هذا يقال فيما ذكر من : اعمايَ يَعمايُ . فالأصل « اعمايَيَ يَعمايِيُ » ، حذفت ياؤه الثانية قبل الإدغام أو القلب، خلافًا لما زعمه اللغويون في التهذيب واللسان والقاموس والتاج (عمي) . وذكر بعضهم أن جمع آية على أفعال : آيايٌ . والصواب كما ذكر ابن بريّ أن يقال : آياءٌ . وهو جمع « آيٌ » ، وآي : اسم جنس جمعي واحدته آية . الصحاح واللسان والتاج (أيي) .

(١٣٣) اللسان والتاج (دوم) و (سمو) . ومثل داومة قول العوام : طاوِل وطاوِلة . وكأنه صيغ من مصدر : دَوِمَ وطَوِلَ .

(١٣٤) الحواوي : جمع حاوية وحاوياء . اللسان والتاج (حوي) و (أول) و (أيم) .

(١٣٥) ونظير ذلك وارد في اللهجات العامية المحلية بكثرة ، نحو : مَضيُق ومَصيُدة ومَضيُفة .

(١٣٦) الارتشاف ١ : ١٥١ .

(١٣٧) ملوك حمير وأقيال اليمن ص ٤٠ وديوان المفضليان للأنباري ص ٤٢٦ . وانظر

حاشية ص ٩٥١ من شرح اختيارات المفضل للتبريزي ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ٤٥٤ .

(١٣٨) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(١٣٩) توفي سنة ١٣٠ . وانظر المحرر ١ : ٥١١ والبحر ١ : ٣٥ والدر المصون ٢ : ٢٧٢ .

(١٤٠) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة . وانظر البحر ٢ : ٣٣٣ والدر المصون ٢ : ٦٢٨ .

(١٤١) اللؤلؤ والمرجان ٣ : ٢٨٨ وفتح الباري لابن حجر ٦ : ٤٠٣ .

(١٤٢) انظر تتمة في تصريف الأفعال لمحيي الدين عبد الحميد ٢ : ٤٩٥ والمنصف ١ : ١٩٥ - ١٩٦ وشرح الشافية ٣ : ٩١ .

(١٤٣) وكذلك تصح هذه الأفعال ، إذا بنيت للمجهول . الهمع : ٢ : ١٦٥ . و يرد في العاميّة : أوصِف أوزِن أوصِل أوعِد ، بدون حذف الواو .

(١٤٤) حاشية الصبان ٤ : ٣٠٧ واللسان والتاج (شيم) .

(١٤٥) سر الصناعة ص ٧١ - ٧٢ والخصائص ٢ : ٦ و٣ : ١٤٣ .

(١٤٦) وكثر مثل هذا في اللهجات العامية : حاجِج شاكِك لامِم مارِر حاسِس شادِد جارِر ، مَحْشَشة مَقْطَطة مَحْدَدة ، أجْدَد أقْلَل أرْقَق أخْفَف أحْدَد .

(١٤٧) النهاية واللسان والتاج (حأب) و (دبب) وتهذيب إصلاح المنطق ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(١٤٨) سنن الترمذي ٧ : ١١٠ - ١١ ومسند أحمد ٢ : ٣١٣ و ٣٣٤ والجامع الصغير ٢ : ٤٢ ، وسنن أبي داود رقم الحديث ١٦ من باب الأدب والنهاية (خلل) .

(١٤٩) مثل هذا وارد أيضًا في اللغات الأعجمية . ففي الإنكليزية تحقق الصوائت همزات ، إذا كانت أوائل الكلمات : is if old us and up on in un of or out egg end ever age after

فإذا وقعت في أوساط المفردات صارت حركات لما قبلها من الصوامت :

hand some city but gold din kill pat car rule home note bed desk

وكذلك حالها ، إذا كانت أطرافًا :

be go he no into halo india innuendo iota bronchi aria indigo alpaca

وربما خففت الهمزات في الأوائل : europe one use

وما كان يهمز في أول الكلمات فإنه ، حين يدخل في تركيب الجمل ، بعد حرف صامت أصلي أو مصطنع ، يفقد شخصيته الصوتية ، ويصير كالحركة لما قبله . ولذلك تجد اللفظ الإنكليزي القحّ يكون للتراكيب التالية ، إذا صورناه بالعربية ، كما يلي :

i am = أيم an old = أنْلْد it is = إتز how are = هَوَر my office = مَيُفِس

(١٥٠) انظر حاشية بخط أبي حيان في ص ٤٣٩ من الممتع الكبير ، نقلاً عن شرح السيرافي لكتاب سيبويه .

(١٥١) الآيتان ١ و٢ من سورة قريش . وانظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٦٩٨ .

(١٥٢) انظر النشر ١ : ٣٩٧ – ٣٩٨ و٤٥٤ و٢ : ١٢٧ والبحر ٣ : ٣٥٤ .

(١٥٣) الحجة للفارسي ٣ : ٤٤١ والمحتسب ١ : ٣٤١ والإنصاف ص ٦٦٦ وشرح المفصل ٩ : ١٢٣ والبحر ٥ : ٣٨ .

(١٥٤) الكتاب ١ : ١٣ وشرحه للسيرافي ٢ : ١١٣ – ١٣٢ ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١ : ٢ – ٢٧ من المجلد ٥٥ .

(١٥٥) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥٧٩ .

(١٥٦) وكذلك ما تجده من تدرج في فعل : باعَ وخاف وهاب وطال ، ونظائرها . هذا ما نص عليه ابن جني . غير أنه ذكر أيضاً ما يخالفه ، وزعم أن النطق بالأصل في هذا افتراض عقلي ، بمعنى أنه لو جاء اللفظ على أصله لكان كما نتخيّله . الخصائص ٢ : ٤٧١ – ٤٧٢ و ١ : ٢٥٦ – ٢٦٤ . ولا ننس أن الأصول المذكورة قد مرت قبل تشكلها ، بمراحل كثيرة من التشذيب والاقتصاد ، كما ذكرنا في « التمهيد » ، عن نشوء اللغة وتطورها ، من نزوع الأصوات نحو القِصَر والاختصار ، على عكس ما زعمه اللغويون المعاصرون .

الفصل الثاني

(١٥٧) الخصائص ١ : ٨٢ وتهذيب اللغة ٦ : ٤١٩ والقاموس واللسان والتاج (من) .

(١٥٨) ينظر سر الليال في القلب والإبدال ص ٢٢ ونشوء اللغة ونموها واكتهالها ص ١ – ٢ و٩ والمعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية ص ١٦٦ – ١٦٧ و٢٢٢ والفلسفة اللغوية ص ٨٠ و٨٩ و١٠٢ و١٢ – ١٥٠ ومقدمة لدرس لغة العرب لعبد الله العلايلي ١٢٣ – ١٤٠ و ٢١٠ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٨ : ٣٨١ وفصول

في فقه اللغة العربية لرمضان عبد التواب ص ٣٤ .

(١٥٩) انظر المجلة المذكورة قبل ١١ : ١٦٨ و ١٧١ - ١٧٢ ومن أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص ٧٨ .

(١٦٠) الحديث ١٠٨٠ في صحيح مسلم . وانظر الأحاديث ١٨١٤ في صحيح البخاري و٢٣١٩ في سنن أبي داود ، وفي سنن النسائي ٤ : ١٣٩ - ١٤٠ ومسند أحمد بن حنبل ٢ : ٤٣ و٥٢ و١٢٢ و١٢٩ .

(١٦١) محاضرات في الألسنية العامة ص ٤٠ .

(١٦٢) ينظر ص ١٨ - ١٩ من الصوتيات لبرتل مالمبرج .

(١٦٣) قد يجتمع في بعض التعديلات عاملا العفوية والشرطية ، كما ذكر في تحولات نحو : o > eu > ou في الفرنسية مثلاً . انظر ص ١٧٦ - ١٧٩ من المرجع المتقدم .

(١٦٤) فقه اللغة ص ٤٤ - ٤٥ ومحاضرات في الألسنية العامة ص ١٨٠ - ١٨١ .

(١٦٥) فقه اللغات السامية ص ٥٦ - ٨١ والأصوات اللغوية ص ١٢٦ - ١٢٩ والوجيز في فقه اللغة ص٢٥٢ - ٢٥٧ واللغة لفندريس ٩٤ والتطور اللغوي ص ٢٢ - ٤٦ .

(١٦٦) ينظر الكتاب ٢ : ٤٠٧ والمقتضب ١ : ١٩٧ والتبصرة والتذكرة للصيمري ص ٩٣٣ .

(١٦٧) الحرفان المتماثلان ، في إحدى الخاصيتين المذكورتين ، يوصفان بأنهما متقاربان لا متماثلان ، ولهما أحكام خاصة في الصرف .

(١٦٨) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٢ - ٣١٠ .

(١٦٩) انظر ما أحلنا عليه قبل ، من فقه اللغات والأصوات والوجيز والتطور اللغوي .

(١٧٠) الكتاب ٢ : ٤١٦ .

(١٧١) الكتاب ٢ : ٤٢٦ وسر الصناعة ص ٢١١ - ٢١٢ واللباب ٢ : ٤٧٩ . وانظر من الأخير ٢ : ٣٢٤ .

(١٧٢) سر الصناعة ص ١٩٦ والقلب والإبدال لابن السكيت ص ٤٥ . وروي عن طيئ أنها تبدل الصاد الساكنة زايًا . انظر ص ١٩٤ من لحن العوام للزبيدي .

(١٧٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٦ - ٤٩ ومحاضرات في الألسنية العامة ص ١٠٩ و١٦٩ .

(١٧٤) الإنصاف ص ٤٩ .

(١٧٥) نفس المصدر ص ٤٦ .

(١٧٦) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٢٢٦ .

(١٧٧) ديوانه ص ٢٠٠٤ .

(١٧٨) الآية ١٢ من سورة الإسراء . وانظر تفسير الآلوسي ١٥ : ٣٧ - ٣٨ .

(١٧٩) المعروف عند النحاة أن هذه الحريكة هي من الكسر . انظر شرح الشافية ٢ : ٢١٠ . والظاهر أنها تكون من ضم أيضًا .

(١٨٠) انظر شذا العرف لأحمد الحملاوي ص ١٥٥ - ١٥٦ .

إهداء

د. أحمد ارحيّم هبو

هذا الكتاب

يتناول جانبًا من جوانب اللُّغة العربية ، لم يحظ من الباحثين بالعناية ، هو السِّمة الاقتصادية للُّغة . وقف منها عند الاقتصاد اللُّغوي في صياغة المفرد ، وما يتَّصل به من توجُّهات وضوابط وأحكام : يُفصِّل جوانبه بالتَّنظير والتَّمثيل والتَّعليل ؛ ليضعه سائغًا بين أيدي الباحثين والدّارسين ، وكل من يحب عروبة اللِّسان ، ويكنُّ لها الإكبار والإجلال .

إنه بحث بِكرٌ في موضوعه ، غنيٌّ في نتائجه ومضمونه ، رائد في ميادين الدَّرب اللُّغوي العربي .

لغويات

هذه السلسلة

تُعنى بالدراسات اللغوية : قديمها وحديثها ، نظريِّها وتطبيقيِّها ؛ انطلاقًا من أن اللغة هويَّة الأمة ورمز حضارتها ، وعنوان أصالتها ، ومثال كرامتها .. إنها تُعنى بالتراث اللغوي تحقيقًا ودراسة ، وغربلة بذور الموت من بذور الحياة فيه ، عنايتها بما جدَّ في الحقل اللغوي من بحوث ودراسات . وبقدر ما تحفل بالجانب النظري في علوم اللغة تحفل بالجانب التطبيقي ومناهجه المتعدِّدة ؛ أملاً في أن تواكب اللغة الحياة ، باعتبارها كائنًا حيّا ينمو ويتطوَّر .

ISBN 977-16-0515-1

9 789771 605157

مكتبة لبنان ناشرون